سلسلة الدراسات العربية ٦

حكومة دبي Government of Dubai



دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث

Research House For Islamic Studies And Heritage Revival

اعتراضات ابن هشام على مُعربي القرآن

دراسة ونقد

د. إيمان حسين السيد



اعتراضات ابن هشام على معربي القرآن

دراسة ونقد

د. إيمان حسين السيد

الطبعة الأولى
١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م



دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث
هاتف: ٣٤٥٦٨٠٨ فاكس: ٣٤٥٣٢٩٩ ص.ب: ٢٥١٧١ دبي - الإمارات العربية المتحدة
www.irh.ae email: irh@irh.ae

بسم الله الرحمن الرحيم

* افتتاحية *

نستفتح بالذي هو خير ، حمداً لله ، وصلاةً وسلاماً على رسوله صَلَّى الله عليه وآله وسَلَّم وعلى عباده الذين اصطفى .

وبعــد :

فيسر دار البحوث للدراسات الإسلامية أن تقدِّم للسادة الباحثين في سلسلة « **الدراســات العربية** » كتابها السادس بعنوان : « **اعتراضات ابن هشام على معربي القرآن** » .

وقد ألقى الكتاب الضوء على دور ابن هشام في إعراب القرآن الكريم ، وشدة تبصّره بموقع الكلمة في السياق ، وأبرز عمقَ الجانب النقدي لديه ، ودقة منهجه فيه ، من خلال عرض صور كثيرة من اعتراضاته على من تقدمه من المعربين ، مصحوبة بتعليلاته ومناقشاته النقدية وحججه العلمية وتوجيهاته وترجيحاته ، وما إلى ذلك من مباحث مهمة ، آملين أن يحظى الكتاب بالقبول والاستحسان .

وهذا التقديم مقرون بالشكر والعرفان لأسرة « **آل مكتوم** » حفظها الله تعالى ، التي ترعى العلم ، وتشيد نهضته ، وتحيي تراثه ، وتؤازر قضايا العروبة والإسلام ، وعلى رأسها **صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد بن سعيد آل مكتوم** ، **نائب رئيس الدولة** ، **رئيس مجلس الوزراء** ، **حاكم دبي** الذي يرعى هذه الدار لتكون منار خير ، ومنبر حق على درب العلم والمعرفة ، تجدد ما اندثر من تراث هذه الأمة ، وتبرز محاسن الإسلام ، فيما سطره الأوائل ، وفيما يمتد من ثماره ، مما تجود به القرائح ، في شتى مجالات البحوث

الإسلامية، والدراسات الجادة ، التي تعالج قضايا العصر ، وتؤصل أسس المعرفة ، على مفاهيم الإسلام السمحة عقيدة وشريعة ، وآداباً وأخلاقاً ، ومناهجَ حياة ، مستلهمة الأدب القرآني ، في الدعوة إلى الله على بصيرة ﴿ ادْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾ .

وكذلك مؤازرة **سمو الشيخ حمدان بن راشد آل مكتوم نائب حاكم دبي، وزير المالية والصناعة** .

سائلين الله العون والسداد ، والهداية والتوفيق .

ولا يفوت الدار أن تشكر من أسهم في خدمة هذا العمل العلمي، من العاملين بالدار :

١ - باحث : الشيخ/ **أحمد عبد الله المغربي**، الذي قام بمراجعة الكتاب وتصحيحه وتدقيق تجارب الطبع والتنضيد.

٢ - فني الكمبيوتر : السيد / **محيي الدين حسين يوسف** ، الذي قام بالتنضيد والإخراج الفني للكتاب .

ونرجو من الله سبحانه وتعالى أن يعين على السير في هذا الدرب ، وأن يتواصل هذا العطاء من حسن إلى أحسن .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على خير خلقه سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

دار البحوث

المقدمة

الحمد لله الذي قد وفقا ... للعلم خير خلقه وللتقى

حتى نحت قلوبهم لنحوه ... فمن عظيم شأنه لم تحوه

فأشربت معنى ضمير الشان ... فأعربت في الحان بالألحان

ثم الصَّلاة مع سلام لائق ... على النبي أفصح الخلائق

محمد والآل والأصحاب ... من أتقنوا القرآن بالإعراب (١)

* * *

وبعد :

فممَّا لاشك فيه ، أنَّ ما سطَّره ابن هشام فيما خلَّفه لنا من كنوز وثروات ليس بالقليل القدر كمّاً وكيفاً ، فلقد كان علمه واسعاً ، وعطاؤه وفيراً . ولِمَ لا ؟! وقد تَعَلَّمَ على يد شيوخ أفاضل أجلاء اشتهروا بالعلم والفضل ، فأخذ عنهم مختلف العلوم حتى امتلأ معينه ثم فاض بالعلم الغزير ، فأخرج لنا خلاصة الخلاصة عبر كتبه القيمة التي بين أيدينا حتى يوم الناس هذا .

وتتلخص هذه المقدمة في أربع نقاط :

الأولى : أسباب اختياري لموضوع هذا البحث .

---

(١) الدرة البهية في شرح متن الأجرُومية ص٣ .

الثانية : الصعوبات التي واجهتني خلال فترة هذا البحث .

الثالثة : خطة هذا البحث .

الرابعة : منهج الدراسة .

وعن النقطة الأولى أقول : إنَّ من أسباب اختياري لهذا الموضوع :

(أ) ميلي النفسي للدراسات النحوية التي تتعلق بالقرآن الكريم، وذلك منذ التحاقي بقسم النحو والصرف والعروض ، ولقد كانت رسالتي للماجستير متعلقة بالقرآن، وعنوانها : « قرينة الربط في القرآن الكريم : دراسة تطبيقية »، ومما لا شك فيه - حسب اعتقادي - أن ميل الباحث لموضوع بحثه واقتناعه به، من أهم العوامل التي تساعد - بإذن الله - على إتمام هذا البحث .

(ب) إن فكرة موضوع هذا البحث جاءت موافقة لنشأة علم النحو ، فمن المعروف بمكان أن نشأة علم النحو كانت مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بفكرة ضبط النص القرآني شكلاً وأداءً ، وتقنيناً لهذه الفكرة ظهر لنا علم الإعراب، الذي حفظ اللسان وعصمه من الغلط في القرآن ، وأحسب أن ذهن ابن هشام كان منتبهاً لهذه القضية، وهي أهمية دور الإعراب في الحفاظ على النص القرآني، حين اعتراضاته على معربي القرآن ، فهب مدافعاً عنه ، ذاباً عنه ما ارتآه خطأً بما ارتآه صحيحاً ، فأردت أن أنال شرف محاولة السير على نفس الدرب، متأسية بالسابقين الأوائل الذين أفنوا أعمارهم في خدمة القرآن ، وكما قال الشاعر :

فتشبهوا إن لم تكونوا مثلهم إن التشبه بالرجال فـــلاح

(ج) من يطالع كتب ابن هشام يجد عدداً كبيراً جداً من الآيات القرآنية التي وردت في المسائل النحوية المختلفة، قد اعترض فيها ابن هشام على من أعربوا بعض كلماتٍ من هذه الآيات ، تلك الكثرة قد ألحت على ذهني ودعتني أزعم أن تلك ظاهرة نحوية صالحة للدراسة والبحث، فهرعت أجمع تلك المسائل .

(د) إنَّ ابن هشام كان له اهتمام خاص بالنص القرآني، ويظهر ذلك في الشواهد الكثيرة التي يستشهد بها عند دراسته للمسائل النحوية، مما يجعله أحد الأعلام الذين يمكن بدراسة نتاجهم العلمي الوقوف على تصورٍ صحيحٍ ورأيٍ حصيفٍ في مسألة النحو القرآني، التي طالما شغلتني كطالبةٍ لها اهتمامٌ بالدرس النحويّ في القرآن الكريم .

***

وعن النقطة الثانية وهي : بعض الصعوبات التي واجهتني أقول :

إن هذه الصعوبات كغيرها من الصعوبات التي تواجه أيّ باحث في بحثه، وهي تتلخص فيما يلي :

١ - ما تزال بعض المؤلفات في عداد المخطوطات ، وهذه المخطوطات توجد في أماكن بعيدة مما يتعذر الحصول عليها مثل : برلين بألمانيا، وخسرو بتركيا، والقرويين بالمغرب ... إلخ .

٢- هناك مخطوطات منسوبة لابن هشام نسبة غير شرعية ، فاقتضى الأمر شيئاً من الدقة والتحرِّي حتى أستطيع التأكد من صحة ما ذهبت إليه .

٣- إن هناك كتباً كنت أقرؤها بأكملها ولم أجد فيها اعتراضاً واحداً ، مما كان يضيع الوقت والجهد هباء دون فائدة تذكر .

٤- إنَّ مجموع الاعتراضات التي حصلت عليها قد تعدى ثلاثمائة اعتراضٍ ، مما جعل من الصعوبة بمكان أن تستوعب رسالة علمية واحدة كل هذا الكم من المسائل المعترض عليها ، وإلا لاستغرقت العديد من السنوات ولخرجت في مجلدات ، وذلك لأن المسائل التي اعترض فيها ابن هشام لم تكن قاصرة على إعراب كلمات وردت في آيات قرآنية فحسب ، بل تنوعت فتناولت مباحث نحوية لا علاقة لها بالتوجيه الإعرابي لآيات القرآن الكريم ، كما تناولت مباحث تندرج تحت علوم أخرى كعلم الصرف والتجويد والمعنى ، مما جعلني أنتقي بعضاً من المسائل التي تخص موضوع بحثي - وما أكثرها وقد تعدت مائتي اعتراضٍ - وأنحي الباقي لمن أراد البحث فيه ، وذلك في ملحق يأتي في نهاية الرسالة .

* * *

أمَّا عن النقطة الثالثة ، وهي خطة هذا البحث ، فتتكون من مقدمة وتمهيد وستة فصول وخاتمة .

الفصل الأول : المرفوعات ، ويضم هذا الفصل :

المسألة الأولى : من قضايا المبتدأ والخبر .

أولاً: تأخير الخبر .

ثانياً: حذف الخبر جوازاً .

ثالثاً: حذف الخبر وجوباً .

رابعاً: رابط جملة الخبر بالمبتدأ .

المسألة الثانية : الفاعل ونائبه .

المسألة الثالثة : فاعل نعم وبئس بين الذِّكر والحذف .

الفصل الثاني : المنصوبات، ويضم :

١- التمييز: ويندرج تحته مسألتان:

الأولى: مجيء تمييز الأعداد المركبة جمعاً .

والثانية: التمييز المحوّل عن المفعول بين الرفض و الإنكار .

٢- النداء: و يندرج تحته مسألتان:

الأولى : نداء المضاف لكاف الخطاب .

والثانية : هل يصح وصف (اللهم) في أسلوب النداء .

٣- المفعول به : وقد وقع الخلاف تحته في آيتين .

٤- الحال: وقد وقع الخلاف تحته في آيتين .

كما تندرج تحته مسألة : دخول (من) الزائدة على الحال .

٥- الاستثناء .

٦- المفعول المطلق .

٧- الظروف : ويندرج تحتها ثلاث مسائل :

الأولى : (إذ) بين الظرفية والمفعولية .

الثانية : (إذا) بين الشرطية والظرفية .

الثالثة : متعلق الظرف (أنى) .

الفصل الثالث : التوابع ، ويضم :

١- التوكيد المعنوي .

٢- زيادة (الباء) في النفس والعين .

٣- عطف البيان .

٤- البدل .

٥- النعت .

٦- عطف النسق .

الفصل الرابع : المبني من الأسماء ، ويضم :

١- ضمير الفصل .

٢- ضمير الشأن .

٣- (ثَمَّ) الظرفية .

٤- (أيُّ) الموصولة .

٥- (حاشا) التنزيهية .

٦- (كم): ويقع تحت هذا العنوان ثلاث مسائل :

أ-وقوع الجملة بعد (كم) صفة لها .

ب-وقوع (كم) فاعلة .

جـ-وقوع (كم) مفعولة لما قبلها .

الفصل الخامس: **الأفعال وما يعمل عملها**، ويضم :

١- رفع المضارع في جواب الشرط الجازم .

٢- نصب المضارع بعد (الفاء) في جواب الاستفهام .

٣- نصب المضارع بعد (لم) .

٤- دخول (لام) الأمر على فعل المخاطب .

٥- الجزم في جواب الشرط المحذوف بعد النهي .

٦- خبر (طفق) .

٧- اسم الفعل .

٨- اسم الفاعل .

الفصل السادس: **الحروف**، ويضم بعد المقدمة :

١- (اللام) بين وقوعها جارة وزائدة .

٢- تعلق الجار: ولقد وقع تحت هذه العنوان ثلاث مسائل :

أ-تعلق (اللام) .

ب-تعلق (في) .

جـ-تعلق (الباء) .

٣- حذف الجار .

٤- (أن) بين كونها تفسيرية أو مصدرية .

٥- (ما) الزائدة .

٦- (ثُمَّ) العاطفة .

٧- (كاف) الخطاب .

٨- (اللام) بين الجحد والتعليل .

٩- (لام) الابتداء .

١٠- (لام) القسم .

ثم تأتي بعد ذلك الخاتمة ونتائج البحث .

ومما هو جدير بالذكر أن هناك كتباً للتفسير كانت العمدة في إفادة بحثي هذا ، وذلك بعد كتب النحو والقراءات ، ومن أهم هذه التفاسير ما يلي :

١- تفسير الفراء ، (ت٢٠٧ هـ) .

٢- تفسير الأخفش ، (ت٢١٥ هـ) .

٣- تفسير الطبري ، (ت٣١٠ هـ) .

٤- تفسير الزجاج ، (ت٣١١ هـ) .

٥- تفسير النحاس ، (ت٣٣٨ هـ) .

٦- تفسير السمرقندي ، (ت٣٧٥ هـ) .

٧- تفسير مكي ، (ت٤٣٧ هـ) .

٨- تفسير الماوردي ، (ت٤٥٠ هـ) .

٩- تفسير البغوي ، (ت٥١٦ هـ) .

١٠- تفسير الكرماني ، (ت٥٣١ هـ) .

١١- تفسير الزمخشري ، (ت٥٣٨ هـ) .

١٢- تفسير ابن عطية ، (ت٥٤٦ هـ) .

١٣- تفسير ابن الأنباري، (ت٥٧٧هـ).
١٤- تفسير ابن الجوزي، (ت٥٩٧هـ).
١٥- تفسير الفخر الرازي، (ت٦٠٦هـ).
١٦- تفسير أبي البقاء العكبري، (ت٦١٦ هـ).
١٧- تفسير الهمذاني، (ت٦٤٣ هـ).
١٨- تفسير القرطبي، (ت٦٧١ هـ).
١٩- تفسير النسفي، (ت٧٠١ هـ).
٢٠- تفسير الخازن، (ت٧٢٥ هـ).
٢١- تفسير النيسابوري، (ت٧٢٨هـ).
٢٢- تفسير أبي حيان، (ت٧٥٤ هـ).
٢٣- تفسير السمين الحلبي، (ت٧٥٦هـ).
٢٤- تفسير البيضاوي، (ت٧٩١ هـ).
٢٥- تفسير الطبرسي، (ت٨٣٥ هـ).
٢٦- تفسير الجلالين، (ت٨٦٤، ٩١١ هـ).
٢٧- تفسير الثعالبي، (ت٨٧٦ هـ).
٢٨- تفسير المهايمي، (ت٨٣٥ هـ).
٢٩- تفسير البقاعي، (ت٨٨٥ هـ).
٣٠- تفسير السيوطي (الدر المنثور)، (ت٩١١ هـ).
٣١- تفسير أبي السعود، (ت٩٥١ هـ).
٣٢- تفسير الخطيب الشربيني، (ت٩٧٧ هـ).
٣٣- تفسير الشوكاني، (ت١٢٥٥ هـ).
٣٤- تفسير الألوسي، (ت١٢٧٠ هـ).
٣٥- تفسير الطاهر بن عاشور، (ت١٣٨٤ هـ).

* * *

وأمَّا النقطة الرابعة فهي: «منهج الدراسة»:

لقد كان لمنهج دراستي في هذا البحث خطوات سرت عليها حتى نهايته.

الأولى : مرحلة الجمع : وفيها قرأت كل مؤلفات ابن هشام - المطبوع منها والذي في عداد المخطوط - ؛ لأجمع كل الاعتراضات التي وجهها للمعربين .

الثانية : مرحلة التمحيص : وفيها قمت بتمحيص هذا الجمع لأستخرج منه ما يخص بحثي وأستبعد الباقي .

الثالثة : مرحلة التصنيف : وفيها أخذت أصنف هذا الكم الذي خرجت به من مرحلة التمحيص ، فوضعت بعض الاعتراضات في باب المرفوعات ، وبعضها في باب المنصوبات ، وبعضها في باب التوابع ... إلخ .

الرابعة : مرحلة التحقيق : وفيها حققت الآراء التي نقلها ابن هشام واعترض عليها ، فوثقت هذه الآراء من كتب أصحابها إن تيسرت لي .

الخامسة : مرحلة الدراسة : وفي هذه المرحلة قمت بدراسة المسائل التي اعترض فيها ابن هشام من كتب النحاة أولاً ، ثُمَّ كتب المفسرين وأيضاً كتب القراءات ؛ وذلك لتأييد ما ذهب إليه ابن هشام أو تفنيده ، وبعد ذلك أوردت آراء العلماء حول المسألة مراعية الترتيب الزمني لسني الوفاة لدى كل عالم ترتيباً تصاعدياً ، ثم علقت بملاحظاتي على ما سبق عرضه من آراء ، ثم رجحت ما ظننته صواباً في المسألة .

لقد رتبت المسائل حسب ترتيب المفصل للزمخشري ، وبعد ذلك ختمت البحث بأهم النتائج التي توصلت إليها ، وألحقت به المسائل التي لم تُدْرَس مكتفية بما درسته ، وأردفته بقائمة الفهارس العامة وملخص الرسالة باللغة الإنجليزية . وبالله التوفيق .



تمهيـــد

ويشتمل على :

(أ) ابن هشام : حياته وآثاره .

(ب) معنى الاعتـــراض .




تمهيد

(أ) ابن هشام: حياته وآثاره:

اسمه:

أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري(١) .

مولده:

ولد ابن هشام بالقاهرة يوم السبت الخامس من شهر ذي القعدة في العام الثامن من القرن الثامن سنة (٧٠٨) هجرية .

نشأته:

لقد نشأ ابن هشام في القاهرة ، وكان يحكمها وقتذاك الناصر محمد ابن قلاوون ، وكانت طبيعة الحكم في القاهرة في تلك الفترة، هي

---

(١) انظر ترجمة ابن هشام في الكتب الآتية:
- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ)، ٢/ ٤١٥-٤١٧ .
- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ١٠/ ٣٣٦ ، تأليف جمال الدين بن تغري بردي الآتابكي (ت٨٧٤هـ).
- بغية الوعاة للسيوطي (ت ٩١١هـ).
- حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة للسيوطي (ت ٩١١هـ) ١/ ٤٣٩، ٤٤٠ ، باب ذكر من كان بمصر من أئمة النحو واللغة، رقم ٢٠ .
- مفتاح السعادة لطاش كبري زادة (ت سنة ٩٦٨ هـ) ١/ ١٩٨-٢٠٠ .
- كشف الظنون لحاجي خليفة (ت سنة ١٠٦٧هـ)، ٢/ ١٧٥١-١٧٥٤ .
- شذرات الذهب لابن العماد (ت سنة ١٠٨٩ هـ)، ٦/ ١٩١، ١٩٢ .

الصراعات والتكالب على السلطة ، ولقد استطاع الناصر القضاء على خصومه، والفوز والانفراد بالسلط، محاولاً توطيد العدالة والأمن والاستقرار ، حتى أصبحت القاهرة في عهده محط الأنظار، يأتي إليها الطلبة من كل حدب وصوب؛ ليرتشفوا منها مناهل العلم والأدب بعد أن تركت بغداد اللواء وتخلت عن مسؤوليتها أمام العالم الإسلامي والعربي، وذلك بسبب غزو المغول (سنة ٦٥٦هـ)، أضف إلى ذلك تشجيع الحكام في هذا العصر على طلب العلم والثقافة واهتمامهم بالعلم والعلماء .

ولقد نشأ ابن هشام في هذا العصر فطفق يرتشف العلم من الرواد الأوائل الذين أخذ عنهم . فالبيئة إذن عامل مهم في تقويم الشخص وتوجيهه ودراسته، ولقد ساعدت البيئة ابن هشام: فنهل العلم من موارده العذبة، ونجح وبرع أيَّما براعة .

شيوخه:

لقد وفّرت تلك البيئة التي نشأ فيها ابن هشام شيوخاً أفاضل ، ومن هؤلاء الشيوخ:

١- عمر بن علي بن سالم بن صدقة اللخمي الإسكندري تاج الدين الفاكهاني النحوي ، كان ماهراً بالعربية والفنون ، قرأ عليه ابن هشام كتابه (الإشارة) في النحو إلا الورقة الأخيرة ، وكانت وفاته عام (٧٣١ هـ).

٢- محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الحموي الشافعي بدر الدين أبو عبد الله ، أخذ عنه ابن هشام علم الحديث، ثُمَّ حدَّث عنه بالشاطبية ، وكانت وفاته عام (٧٣٣ هـ).

٣- عبد اللطيف بن عبد العزيز بن يوسف ، الحراني الأصل ، الشافعي النحوي ، شهاب الدين أبو الفرج المعروف بابن المرحِّل ، وكان بارعاً في النحو واللغة والمعاني والبيان والقراءات ، وكانت وفاته عام (٧٤٤ هـ) بالقاهرة ، وأخذ عنه ابن هشام ولازمه وكان يحبه ويمدحه ويفضله على أبي حيان .

٤- علي بن عبد الله بن أبي الحسن تاج الدين التبريزي ، كان عالماً كبيراً مشهوراً في الفقه والعربية والمعقول والحساب ، أخذ عنه ابن هشام علم الجرح والتعديل ، وتوفي سنة (٧٤٦ هـ) بالقاهرة .

٥- محمد بن محمد بن محمد بن نمير شمس الدين بن السرَّاج الكاتب المجوِّد المقرئ ، أخذ عنه ابن هشام علم القراءات ، فلمَّا بلغ غايته فيه بدأ يتلو على أستاذه ؛ ليتقن صناعة هذا العلم الذي سيكون بعدئذ من مكونات شخصية ابن هشام المهمة ، ولقد توفي ابن السرَّاج سنة (٧٤٧هـ) .

٦- أبو حيان النحوي ، الذي سمع منه ابن هشام ديوان زهير بن أبي سلمى ، وشرح له كتابه : (اللمحة البدرية في علم اللغة العربية) ، وكانت وفاة أبي حيان سنة (٧٤٥ هـ) .

تلاميذه :

لقد برع ابن هشام وذاع صيته ، وجاءه القاصي والداني من طلبة العلم المحبين له ؛ ليأخذوا عنه وينهلوا من معينه الذي لا ينضب ، ومن أشهر هؤلاء التلاميذ :

١ - جلال بن أحمد بن يوسف المعروف بالتباني، أخذ العربية عن ابن هشام وغيره وتوفي سنة (٧٩٣ هـ).

٢ - محمد بن نصر الله بدر الدين الدمشقي النحوي، لزم ابن هشام وأخذ عنه العربية ومهر فيها، وتوفي سنة (٧٩٤ هـ).

٣- إبراهيم بن محمد بن عبد الرحيم بن إبراهيم بن يحيى بن أحمد اللخمي الشافعي أيضاً، أخذ العربية عن ابن هشام، وتوفي سنة (٧٩٦ هـ).

٤ - إبراهيم بن محمد بن عثمان بن إسحاق الدجوي المصري النحوي، أخذ عن ابن هشام وغيره ومهر في العربية، وتوفي سنة (٨٣٠ هـ).

٥ - عبد الله بن محمد بن مفلح بن محمد بن مفرج بن عبد الله الشرف أبو محمد المقدسي الصالحي الحنبلي، توفي سنة (٨٣٤ هـ)، أجاز له ابن هشام. ... إلخ تلامذته الكثيرين.

مكانته العلمية:

لقد كان ابن هشام يطلب العلم منذ صغره، فلقد كان يتردد على المساجد ويحضر الحلقات التي كانت تعقد لقراءة القرآن والحديث الشريف، ولدراسة النحو واللغة والأدب والشعر، فلقد حفظ ابن هشام القرآن ودرس قراءاته على يد شمس الدين بن السرّاج الكاتب المجوّد المقرئ، كما سبق أن أشرت، ثم درس الحديث على يد شيخه ابن جماعة، ولم يكتف ابن هشام بهذا، بل اهتم بالأدب، فقرأ: ديوان زهير

ابن أبي سُلمى ، كما اهتم بالفقه الشافعي ثم بالفقه الحنبلي، فحفظ (مختصر الخرقي) وأصبح حنبلي المذهب، وهكذا كان ابن هشام متنوع المشارب يُعد بحق أمة في علمه وفضله، لذا عُين مدرساً لعلم التفسير بالقبة المنصورية في القاهرة، ثم مدرساً للفقه الحنبلي بالمدرسة الحنبلية بالقاهرة نفسها ، ولقد تعلَّم عليه أعداد غفيرة من الطلبة من هنا وهناك .

يقول عنه ابن حجر في الدرر الكامنة : « لقد اشتهر في حياته، وأقبل الناس عليه، وتصدَّر لنفع الطالبين، وانفرد بالفوائد الغريبة والمباحث الدقيقة والاستدراكات العجيبة والتحقيق البالغ والإطلاع المفرط ، والاقتدار على التصرف في الكلام، والملكة التي كان يتمكن بها من التعبير عن مقصوده بما يريد مسهباً موجزاً ، مع التواضع واليسر والشفقة ودماثه الخلق ورقة القلب، إنها لعمري سمات العلماء الذين بارك الله في أعمالهم ومآثرهم »[1].

وفاتـه:

بعد حياة حافلة بالعلم دراسة وتدريساً وتأليفاً، وبعد عمرٍ ناهز ثلاثة وخمسين عاماً لبى ابن هشام نداء ربه في ليلة الجمعة الخامس من ذي القعدة سنة (٧٦١ هـ)، ودفن بمقابر الصوفية خارج باب النصر في القاهرة، ولقد رثاه ابن نباتة، فقال :

---

(١) الدرر الكامنة ٢/ ٤١٥ ، وانظر ترجمة ابن هشام في البدر الطالع للشوكاني (ت سنة ١٢٥٥هـ)، ١/ ٤٠٠-٤٠١ ، والأعلام للزركلي ٤/ ١٤٧ .

سقي ابن هشام في الثرى نور رحمة   تَجُرُّ على مثواه ذيل غمام
سأروي له من سيرة المدح مسنداً   فمازلت أروي سيرة ابن هشام

ورثاه ابن الصاحب بدر الدين فقال :

تَهنَّ جمال الدين بالخلد إنني   لفقدك عيشي ترحة ونكال
فما للدروسِ غبت عنها طلاوة   ولا لزمان لست فيه جمال

***

مؤلفاته :

ومؤلفات ابن هشام عديدة ، وتنقسم إلى قسمين :

الأول : مؤلفات موجودة .

والثاني : مؤلفات مفقودة .

ويتفرع القسم الموجود إلى فرعين :

الأول : مؤلفات متحقق من نسبتها لابن هشام .

والثاني : مؤلفات مشكوك في نسبتها له .

ويتفرع القسم المتحقق من نسبته إلى : كتب ، ومسائل ، ورسائل صغيرة .

فأمَّا الكتب فهي :

١- الإعراب عن قواعد الإعراب [١] .

٢- الألغاز النحوية [٢] .

٣- أوضح المسالك [٣] .

٤- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد [٤] .

٥- الجامع الصغير [٥] .

٦- حواشٍ على الألفية [٦] .

٧- شذور الذهب وشرحه [٧] .

٨- شرح جمل الزجاجي [٨] .

---

(١) بتحقيق د. رشيد عبد الرحمن العبيدي ، ط بيروت، ط١ سنة (١٩٧٠م)، وحققه أيضًا د. علي فودة نيل ، ط الرياض ط ٢ ، سنة (١٩٨١م) ، كما صدر الكتاب بتحقيق د. أحمد محمد عبد الراضي نشر مكتبة الآداب.

(٢) مطبوع ضمن مقالات هامة لابن هشام ت د. نسيب نشاوي، ط دار الجيل بيروت، ط ١ سنة (١٤١١ هـ - ١٩٩١ م).

(٣) طبع عدة طبعات بتحقيق محيي الدين عبد الحميد.

(٤) تحقيق د. عباس مصطفي الصالحي، ط المكتبة العربية بيروت، سنة (١٩٨٦م).

(٥) تحقيق د. أحمد الهرميل، القاهرة (١٩٨٠م)، مكتبة الخانجي .

(٦) مخطوطة بدار الكتب المصرية رقمها (١٨٧) نحو، تيمور عربي، ورقم الميكروفيلم ١١٧٢٢ ، عدد أوراقها (١١٣) ورقة .

(٧) توزيع دار الأنصار، الطبعة الخامسة عشرة، سنة (١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨م)، تحقيق أ. محمد محي الدين عبد الحميد.

(٨) تحقيق د. علي محسن عيسى، ط عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية ط ٢، سنة (١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦م).

٩- شرح قصيدة بانت سعاد [١].

١٠- شرح اللمحة البدرية في علم العربية [٢].

١١- قطر الندى وبل الصدى وشرحه [٣].

١٢- مغني اللبيب [٤].

١٣- موقد الأذهان وموقظ الوسنان [٥].

١٤- نزهة الطرف في علم الصرف [٦].

١٥- نبذة الإعراب [٧].

وأمَّا المسائل والرسائل الصغيرة، فهي :

---

(١) تحقيق د. محمد حسن أبو ناجي، ط الوكالة العامة للتوزيع دمشق، ط ١، سنة (١٤٠١هـ، ١٩٨١م).

(٢) تحقيق د. هادي نهر، ط بغداد سنة (١٩٧٧م).

(٣) ط دار الفكر، وبهامشه بلوغ الغايات في إعراب الشواهد والآيات تأليف بركات يوسف، ط ١، سنة (١٤١٨هـ، ١٩٩٧م).

(٤) تحقيق د. مازن المبارك، محمد علي حمد الله، ط دار الفكر، ط١، سنة (١٤١٩هـ، ١٩٩٨م).

(٥) مطبوع في كتاب بعنوان (من رسائل ابن هشام النحوية)، تحقيق حسن إسماعيل مروة، نشر مكتبة سعد الدين، دمشق ط١ سنة (١٤٠٩ هـ). ومطبوع في كتاب آخر تحت عنوان: (مقالات هامة) لابن هشام تحقيق د. نسيب نشاوي ط دار الجيل.

(٦) تحقيق د. أحمد هريدي، مكتبة الزهراء، سنة (١٤١٠هـ، ١٩٩٠ م).

(٧) مطبوع في كتاب تحت عنوان: (مقالات هامة) لابن هشام السابق ذكره.

١- رسالة في إعراب بعض الألفاظ (لغة واصطلاحاً وخلافاً وأيضاً وهلم جراً)[١].

٢- رسالة (فوح الشذا في مسألة كذا)[٢].

٣- رسالة في (حقيقة الاستفهام)[٣].

٤- رسالة في (المباحث المرضية المتعلقة بمن الشرطية)[٤].

٥- رسالة في إعراب (لا إله إلا الله)[٥].

٦- رسالة في إعراب قوله تعالى: ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً ﴾[٦].

٧- رسالة في قوله « إني أحمد الله »[٧].

٨- رسالة في قوله تعالى﴿ لَن يَسْتَنكِفَ الْمَسِيحُ أَن يَكُونَ عَبْداً لِّلَّهِ ﴾[٨].

---

(١) حققت أكثر من تحقيق، وموجودة في الأشباه والنظائر تحت عنوان : من الفتاوى النحوية لابن هشام ٣/ ٢٢١، ط دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط ١، سنة (١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١م).

(٢) موجود في الأشباه والنظائر ٤/ ١٥٧، نفس الطبعة.

(٣) موجود في الأشباه والنظائر ٤/ ٥٤ .

(٤) مخطوطة بدار الكتب المصرية برقم (١٠٢) مجاميع تيمور، وتقع في ثلاث ورقات ضمن عدة مخطوطات وهي ورقة (١٢٤-١٢٧)، وموجودة ضمن المخطوط رقم (٤٥٩)، والمخطوط رقم(٧٣٠) مجاميع دار الكتب.

(٥) موجودة ضمن مخطوطات الزكية عربي ، برقم (٧٥٢)، وعدد أوراقها ٦ ورقات.

(٦) سورة آل عمران: الآية ٩٧ ، موجودة في الأشباه والنظائر ٤/ ٦٥ .

(٧) موجودة ضمن مخطوط برقم (١٠٢) مجاميع تيمور وهي ورقتان، ١٣٠، ١٣١ .

(٨) سورة النساء: الآية ١٧٢ ، وهي رسالة في ورقتين، تقع ضمن مخطوط برقم (١٠٢)، مجاميع تيمور ، ق ١٢٣ ، ١٢٤ .

٩- رسالة في (الاشتغال)[١] .

١٠- رسالة في قوله ﷺ « لا يقتل مسلم بكافر »[٢] .

١١-رسالة : (كأنك في الدنيا لم تزل وبالآخرة لم تكن)[٣] .

١٢- رسالة : اعتراض الشرط على الشرط[٤] .

١٣- رسالة (والله لا كلمت زيداً ولا عمراً)[٥] .

١٤-رسالة في الكلام في (إِنَّمَا)[٦] .

١٥-رسالة في التنازع[٧] .

١٦-رسالة : ما الحكمة في تذكير ﴿ قَرِيبٌ ﴾ من قوله تعالى : ﴿ إِنَّ رَحْمَةَ اللهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْـمُحْسِنِينَ ﴾[٨] .

١٧- رسالة في قوله تعالى: ﴿ وَقِيلِهِ يَا رَبِّ إِنَّ ... ﴾[٩] .

---

(١) رسالة موجودة ضمن المخطوط (١٠٢) مجاميع تيمور ، وعدد أوراقها (٤) ورقات .
(٢) موجود في الأشباه والنظائر ٤/ ٨٠ .
(٣) موجودة في الأشباه و النظائر ٤/ ٦١ .
(٤) موجودة في الأشباه النظائر ٤/ ٨٢ .
(٥) موجودة في الأشباه والنظائر تحت عنوان من فوائد الشيخ جمال الدين بن هشام ٤/ ١٣٨ .
(٦) موجودة في الأشباه والنظائر ٤/ ١٤٢ .
(٧) موجودة في الأشباه والنظائر ٤/ ١٤٨ ، تحت عنوان : الشروط التي يتحقق بها تنازع العوامل .
(٨) سورة الأعراف: الآية ٥٦ ، وهي موجودة في الأشباه والنظائر ٣/ ١٥٣ ، تحت عنوان (مسألة لابن العريف يبلغ وجوه إعرابها إلى ألفي ألف وجه) .
(٩) سورة الزخرف: الآية ١٢ ، موجودة في الأشباه والنظائر ٤/ ٧٩ .

١٨- رسالة في قوله : (أنت أعلم ومالك) [١] .

١٩-رسالة في إعراب « خير » . في قول جابر رضي الله عنه « وخير منك »، موجودة في الأشباه والنظائر [٢] .

٢٠-رسالة في تصغير وزنة (يحيى) . موجودة في الأشباه والنظائر [٣] .

٢١-رسالة في الموقوف عليه والمبدوء به . موجودة في الأشباه والنظائر [٤] .

٢٢-رسالة في العرض والتحضيض . موجودة في الأشباه والنظائر [٥] .

٢٣-رسالة في معنى (علمت) بمعنى (عرفت)، موجودة في الأشباه والنظائر [٦] .

٢٤-رسالة في إعراب ﴿ صَالِحًا ﴾ من قوله تعالى ﴿وَاعْمَلُوا صَالِحًا﴾ . موجودة في الأشباه والنظائر [٧] .

---

(١) أيضًا انظر : الأشباه والنظائر ٤/ ٦٥ .

(٢) انظر : الأشباه والنظائر ٤/ ٧٦ .

(٣) موجودة تحت عنوان (طائفة أخرى من ألغاز النحاة : قول ابن هشام في لغز ابن الحاجب ٣/ ٣٤) .

(٤) انظر : الأشباه والنظائر ٤/ ١٦٤ .

(٥) السابق ٤/ ١٤٧ .

(٦) السابق ٤/ ١٤٧-١٤٨ .

(٧) سورة المؤمنون : الآية ٥١ ، السابق ٤/ ٩٢ .

٢٥-شرح القصيدة اللغزية . موجودة في الأشباه والنظائر [١] .

٢٦- المسائل السفرية [٢] .

ملحوظة مهمة :

هناك بعض مؤلفات لم تكن بين أيدينا ، وذلك لبعد مكانها أو لفقدها ، منها :

١- رسالة في استعمال المنادى في تسع آيات . موجودة في مكتبة برلين بألمانيا .

٢- مسألة ما بعد (إلا) . موجودة في مكتبة (خسرو) بتركيا .

٣- تخليص الدلالة وتلخيص الرسالة . قيل : إنه في مكتبة في قزوين بالمغرب العربي ، وقيل : إنَّه فقد بعد ذلك .

٤- إقامة الدليل على صحة التمثيل وفساد التأويل . موجود في بغداد .

خلاصة القول أنَّ : المؤلفات التي صحت نسبتها لابن هشام قد بلغت نحو (٤١) مؤلفاً .

أمَّا المؤلفات المشكوك في نسبتها لابن هشام فهي :

١- حاشية على التوضيح .

---

(١) موجودة في الأشباه والنظائر تحت عنوان : (ألغاز ابن لب النحوي الأندلسي) ٣/ ٣٧ .

(٢) مطبوعة في كتاب بعنوان : من رسائل ابن هشام النحوية ، تحقيق حسن إسماعيل مروة .

٢- رسالة في (أسماء خيل السباق) .

٣- رسالة في (كاد وأخواتها) .

٤- رسالة (مطالع السرور بين مقرر القطر والشذور)، وعنوانه الصحيح : مطالع البدور .

٥- الروضة الأدبية في شواهد علوم العربية .

٦- مختصر الانتصاف من الكشاف .

٧- معاني الحروف في النحو .

وأمّا عن المؤلفات المفقودة فهي :

١- التحصيل والتفصيل .

٢- التذكرة .

٣- تعاليق ابن هشام على الألفية .

٤- التيجان .

٥- الجامع الكبير .

٦- حاشية على مغني اللبيب .

٧- حواشٍ على التسهيل .

٨- رفع الخصاصة عن قراء الخلاصة .

٩- رسالة أحكام (لو) و (حتى).

١٠- شرح البردة .

١١- شرح اللب .

١٢- شرح التسهيل .

١٣- شرح شوارد الملح وموارد المنح .

١٤- شرح السيرة .

١٥- شرح مقصورة ابن دريد .

١٦- شرح شواهد المغني .

١٧- شرح (شرح المفصل) .

١٨- عمدة الطالب في شرح تصريف ابن الحاجب .

١٩- غاية الإحسان في علم اللسان .

٢٠- القواعد الصغرى .

٢١- القواعد الكبرى .

٢٢- كفاية التعريف في علم التصريف .

ملحوظة مهمة :

لقد قلت في قسم المؤلفات الموجودة بين أيدينا : إن هناك فرعاً منها مشكوكاً في نسبته ، والحق أن دعوى الشك في نسبة هذه المؤلفات لابن هشام تحتاج إلى أدلة للتأكد من صحتها ، وما كان أمامي إلا البحث الذاتي

لأصل إلى الحقيقة، وإليك التفصيل:

أولاً: ذكر أستاذنا الدكتور صلاح روَّاي في مقدمة تحقيقه لكتاب (شرح اللمحة البدرية) لابن هشام، أن له مخطوطة أخرى بعنوان: (رسالة في معاني الحروف في النحو)، وقال ما ملخصه: « لعل هذه الرسالة كانت البذرة الأولى التي زودها ونمَّاها من خلال كتابه مغني اللبيب ».

والحق أنني لمَّا رجعت لهذه المخطوطة [1]، وجدت أنها ليست لابن هشام البتة، وإنما هي لمؤلف يدعى (علي بن عيسى)، ولقد جاء في بداية هذه المخطوطة « بسم الله الرحمن الرحيم وهو حسبي ونعم الوكيل، وبعد. فهذه معاني الحروف للإمام علي بن عيسى - عفا الله عنه -، قال الشيخ رحمه الله: « اللامات اثنا عشر لاماً... »، ولقد جاء في آخر المخطوطة: « وكان الفراغ من هذه المقدمة في رابع عشر شوال ١٠٣٩ هـ، على يد الفقير عبد القادر الأصيلي الشافعي غفر الله ذنوبه وستر عيوبه وختم بالصالحات أعماله والمسلمين أجمعين ... »، والمخطوطة عدد أوراقها (٦) ورقات.

ثانياً: ذكر أستاذنا الدكتور صلاح روَّاي أيضاً في مقدمة تحقيقه لكتاب (شرح اللمحة البدرية) أن هناك مخطوطة لابن هشام بعنوان: (كاد وأخواتها)، ورقمها (٦٩٧) نحو تيمور، والميكروفيلم رقمه (٢٧٢٢٣)، وبالرجوع إلى المخطوطة اتضح أنها رسالة مكونة من (٤١) ورقة،

---

(١) رقمها (٩٦) نحو تيمور، ورقم الميكروفيلم (٢٦٣٣٩).

مـجـمـوعـة من عـدة كـتـب ، وهذه المخطوطة تتـحـدث عن باب (كـاد وأخـواتهـا)، والجزء الذي ورد فـيـه كـلام ابن هشـام عـبـارة عن صـفـحـة ونصف، مـقـتـبـسـة من كـتـابه (شـرح شـذور الـذهب)، ولـقـد نص جـامـع المخطوطة على ذلك ، حيث قال: « وأيضاً من (شرح الشذور) للإمام ابن هشام الأنصاري - رحمه الله تعالى-: ثم قلت : السادس : أفعال المقاربة وهي : كاد وقرب وأوشك ، لدنو الخبر وقرأ أبو السَّمَّال العدوي (وطفقا) بالفتح، إلى أن قال : «أيْ شرع يمسح بالسيف سوقها وأعناقها مسحاً أي : يقطعهـا قطعاً»، هذا الكلام الخاص بابن هشام ورد في (ق ٢٤ ، ٢٥) في المخطوطة ، وفي (ص ٢٤٠ ، ٢٤٤) من شرح الشذور [(١)] .

ثالثاً: ذكر أستاذنا الدكتور أحمد هريدي في مقدمة تحقيقه لكتاب (نزهة الطرف في علم الصرف) لابن هشام، أن هناك مخطوطة لابن هشام بعنوان: (رسـالة في أسـمـاء خـيل السـبـاق)، وقـال: إنهـا تقع في ثمـاني ورقـات ، ضـمـن المخطوطة رقـم (٥٤٥) مـجـامـيع طلعت، بدار الكتب

---

(١) تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، ط دار الأنصار، وإليك وصف المخطوطة:

١- من ورقة (١) إلى ورقة (١٧) لم يعلم المؤلف .

٢- من ورقة (١٧) إلى ورقة (١٩) من كتاب الجمل للجرجاني .

٣- من ورقة (١٩) إلى ورقة (٢٠) من شرح ابن الوردي لأرجوزته .

٤- ورقة (٢١) من شرح العوامل للإمام الدمياطي .

٥- من ورقة (٢٢) إلى ورقة (٢٤) من شرح العوامل الجرجانية .

٦- من ورقة (٢٤) إلى ورقة (٢٥) من شرح الشذور .

٧- من ورقة (٢٥) إلى ورقة (٢٧) من شرح الأزهرية للشيخ خالد .

٨- من ورقة (٢٧) حتى ورقة (٤١) من شرح الكافية للعلامة الهندي .

المصرية ، تبدأ من ورقة (٧) حتى ورقة (١٤) كتب سنة (٧٩٣ هـ) ولم يصل إليها أحد قبله[١] .

والحق أنني لـمَّا رجعت إلى المخطوطة وجدت أن الأرقام مضبوطة بالفعل، ولكن المخطوطة لابن مالك وليست لابن هشام، وهي تبدأ من ورقة (٨)، ولقد جاء في بداية المخطوط : « بسم الله الرحمن الرحيم وهو حسبي وبه نفعي وعليه أتوكل ، قال الإمام العلامة قدوة أهل الأدب وحجة العرب جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني قدَّس الله روحه ونوَّر ضريحه، يذكر أسماء خيل السباق في بيتين ثم ذكرهما ثم تحدث بعد ذلك في أبيات أخرى عن الكذاب ثم عن الذهب ثم عن كلمات وردت مختلفة الصيغ ومعانيها واحدة ... إلخ المخطوطة .

رابعاً : هناك مخطوطة بعنوان : (حاشية على التوضيح)[٢] نسبها مفهرسو دار الكتب المصرية إلى ابن هشام، وهذه النسبة مسجلة على أجهزة الكمبيوتر لديهم، وبالبحث الذاتي اتضح أن هذه المخطوطة لحفيد ابن هشام وليست لابن هشام نفسه ودليل ذلك أن اسم المؤلف موجود على الغلاف، والقرينة التي ميَّزته عن جدِّه هي تاريخ الوفاة، وكذا كنيته (شهاب الدين)، فلقد ورد في أول المخطوطة : « قال البلاطنسي - كاتب المخطوطة - : فإنَّ الشيخ الإمام العالم العلامة الشيخ شهاب الدين أحمد ابن هشام، تغمده الله برحمته وأسكنه الله فسيح جنته » .

---

(١) نزهة الطرف ص ٣٧ .

(٢) رقم المخطوطة (٩٦٨) مخطوطات الزكية، ورقم الميكروفيلم (٦٠٢٠٦)، وعدد أوراقها (١٨٠) ورقة، وهي لم تحقق بعد على حد ما وصل إليه بحثي .

وفي نهاية المخطوط يقول: « وأمَّا ترجمة مؤلف الكتاب فهو أحمد الشيخ شهاب الدين ، قد نشأ في طلب العلم فبرع ومهر ، فاق في النحو والتصريف والمعاني والبيان واشتهر ، كان إماماً في المذهب ، طرازاً لرواية المذهب ، قدوة في الأصول والفروع ، رحلة لأرباب السجود والركوع ، مشهوراً في البلاد والأمصار ، سالكاً طريق من سلف من سالفة الأنصار ، درس بمصر والشام ، فأجاد وأفاد ، وهدى بذلك إلى سبيل الرشاد ، ابن الشيخ تقي الدين عبد الرحمن بن سيبويه زمانه ، وفريد أوانه : شيخ النحاة جمال الدين بن هشام الأنصاري ، ولد سنة (ثمان وثمانين وسبعمائة) ، وتوفي شهيداً بالإسهال في الشام (رابع جمادى الآخرة سنة خمس وثلاثين وثمانمائة) ، وكانت جنازته حافلة ، أسكنه الله بحبوحة جنته آمين ».

خامساً: نسب أ . د . صلاح روَّاي في مقدمة تحقيقه لـ (شرح اللمحة) أيضاً مخطوطة لابن هشام بعنوان (مطالع السرور بين مقرر القطر والشذور) ، ولقد بحثت مراراً في فهارس دار الكتب فلم أجد أثراً لهذا العنوان ، ولقد تأكدت من صحة بحثي هذا عندما طالعت ما كتبه د . أحمد هريدي في مقدمة تحقيقه لـ (نزهة الطرف) حيث يقول : « هكذا جاء عنوان الكتاب عند د . هادي نهر . في مقدمة تحقيقه لـ (شرح اللمحة) ص ٨٦ عند الحديث عن كتب ابن هشام المخطوطة فذكر ما يلي - يقصد د . هادي نهر (٢٥) (مطالع السرور بين مقرر القطر والشذور) ، ويشير إلى نسخة دار الكتب (٩٢٩ هـ) ، (٩٩٣٣) نحو وأرقام المخطوطات بها تخليط ، فالرقم (٩٢٩) لا يكون في (هـ) ، ولا (٩٩٣٣) يكون في (نحو) ، وإذا عكسنا الوضع ، وقلنا (٩٢٩) نحو ، فإننا نجد هذا الرقم يخص كتاباً مطبوعاً

بعنوان (فتح رب البرية على الدرة البهية في نظم الأجرومية)، وبالرجوع إلى الفهرس الموحَّد لمخطوطات دار الكتب لم أجد هذا العنوان، ولكن في (إيضاح المكنون) ٢/ ٩٤٧، نجد: (مطالع البدور في الجمع بين القطر والشذور) لنور الدين علي بن إبراهيم بن أحمد الحلبي المتوفى سنة (١٠٤٠ هـ)[1].

سادساً: نسب أ. د. صلاح روَّاي نقلا عن د. هادي نهر مخطوطة لابن هشام بعنوان: (مختصر الانتصاف من الكشاف)، والحق أنني ما وجدت هذا العنوان في أي مقدمة من مقدمات كتب ابن هشام، ولقد كتب أ. د. أحمد هريدي عن نسبة هذه المخطوطة إلى ابن هشام فقال: «توجد من هذا الكتاب مخطوطة بمكتبة برلين أشار إليها بروكلمان اعتماداً على فهارس المكتبة، ولم يشر أحد ممن ترجموا لابن هشام إلى هذا الكتاب، فضلاً عن أن ابن هشام لم يؤثر عنه اختصار مؤلفات الآخرين، بل هو يشرحها أو يتعقب ما فيها، وتوجد مخطوطة لهذا الكتاب بمكتبة تيمور بدار الكتب المصرية برقم (١٦٧) تفسير، لا يوجد بها ما يفيد نسبتها لابن هشام، وكذلك توجد نسخة أخرى ناقصة الأول، بمكتبة الأزهر برقم، تفسير (٢٥٢) (٤٢٥٠)، وقد وَهِمَ مفهرس المخطوطة البرلينية فلم يتبين أن الكتاب لعلم الدين عبد الكريم بن علي العراقي المتوفى سنة (٧٠٤ هـ)؛ لأنَّ اسم المؤلف ورد مكتوباً بخط صغير في باطن سطور عنوان الكتاب المخطوط، وفي أوله، ولقد نسب المخطوط في فهارس مكتبة برلين إلى ابن هشام عبد الله بن يوسف اعتماداً على ما ورد في كشف الظنون (١٤٧٧)

(١) نزهة الطرف ص ٤٤ .

عند حديثه عن كتاب (الكشاف) للزمخشري، وما ألف حوله، فقال: «فممن كتب عليه الإمام ناصر الدين أحمد بن محمد بن المنير السكندري المالكي كتابه الانتصاف، بيَّن فيه ما تضمنه من الاعتزال وناقشه في أعاريب وأحسن فيها الجدال وتوفي سنة (٦٨٣ هـ)، وتلاه الإمام علم الدين عبد الكريم بن علي العراقي في كتاب (الإنصاف) جعله حَكَماً بين (الكشاف والانتصاف)، وتوفي (٧٠٤ هـ)، ولخصهما الإمام جمال الدين بن هشام في مختصر لطيف مع يسير زيادة وتوفي (٧٦١ هـ) قال: «اختصرت فيه الانتصاف من الكشاف وقد حذفت منه ما وقعت الإطالة به».

وما نقله حاجي خليفة يتفق مع ما ورد في بداية كتاب علم الدين العراقي، ومع بداية ما ورد في مخطوطة تيمور غير المنسوبة، ولعل مفهرسي مكتبة تيمور قد اعتمدوا في نسبة الكتاب على ما جاء في (كشف الظنون) أيضاً، أمَّا نسخة الأزهر فقد ورد بالفهرس ما يلي: مختصر الانتصاف، لم يُعلم مختصره، وورد أيضاً في موضع آخر إحالة إلى الموضع السابق على النحو التالي: (تلخيص الانتصاف) لابن المنير اختصار ابن هشام، انظر مختصر الانتصاف، وبناء على ما سبق فإن مختصر الانتصاف الذي أشار إليه حاجي خليفة - إن صح له ذلك - يُعد من كتب ابن هشام التي لم تصل إلينا. انتهي كلام أ. د. أحمد هريدي.

سابعاً: «لقد نُسبَ كتاب إلى ابن هشام بعنوان (الروضة الأدبية في شواهد علوم العربيةَ)، ويشكك أ. د. أحمد هريدي في هذه النسبة فيقول: «لم يذكر أحد من القدماء ممن ترجموا لابن هشام أن له كتاباً بهذا الاسم، وتوجد نسخة من هذا الكتاب بمكتبة برلين برقم (٧٦٥٢)، وإليها

أشار بروكلمان في كتابه، وعلى فهارس مكتبة برلين اعتمد أيضاً إسماعيل البغدادي في نسبة الكتاب لابن هشام، وقد أورد د. علي فودة، صورة من صفحة غلاف الكتاب وقد أشار إلى أنه تبين له بعد فحصه للكتاب أن هذا المخطوط يحوي (نسخة مزيفة من كتاب (الاقتراح) للسيوطي لا تختلف عنه إلا في العنوان والنسبة لابن هشام وجزء من المقدمة).

وقد أشار محرر مادة (ابن هشام) في دائرة المعارف الإسلامية، إلى أن الكتاب شرح للشواهد الشعرية التي أوردها ابن جني فى كتابه (اللمع)، وقد سبَّب ذلك الوهم ما جاء من عبارات في المقدمة المزيفة للكتاب من قوله: «وكان قبلي العلامة ابن جني قد ألف في ذلك كتابين لطيفين، فأما الذي في أصول النحو فإنَّه في كراسين صغيرين سمَّاه لمع الأدلة »[1].

من أجل ما أوردت فيما سبق لم تكن هذه العناوين المشكوك في نسبتها محل اعتبار في دراستي، واكتفيت فقط بما صحت نسبته إلى ابن هشام مما يسره الله لي، وهو - بحمد الله - كثير .

(ب) معنى الاعتراض:

الاعتراض لغة:

يقول صاحب القاموس: « والاعتراض: المنع، والأصل فيه أن الطريق إذا اعترض فيه بناء أو غيره منع السابلة من سلوكه »[2].

---

(١) نزهة الطرف ص ٣١، ٣٢ .

(٢) القاموس المحيط للفيروزآبادي ٢/ ٣٣٣ مادة (عرض).

وجاء في اللسان: « عرض لي يعرض: يشتمني ويؤذيني، وعرض الشيء يعرض واعترض: انتصب ومنع وصار عارضاً، كالخشبة المنتصبة في النهر والطريق ونحوهما تمنع السالكين سلوكها، ويقال: اعترض الشيء دون الشيء، أي: ... حال دونه »[1].

كما جاء في المعجم الوسيط: « اعترض الشيء: صار عارضاً كما تكون الخشبة في النهر أو الطريق، ويقال: اعترض دونه: حال، واعترض له: منعه، واعترض عليه أنكر قوله أو فعله »[2].

مما سبق يتضح أن كلمة (اعترض)، تعني: المنع والرفض والإنكار، وقد يكون الإنكار بشدة فيوسم بالشتم والإيذاء، وبهذا يقترب المعنى اللغوي من المعنى الاصطلاحي.

الاعتراض اصطلاحاً:

وأقصد بـ(اصطلاحاً)، أي معناه المقصود في هذا البحث بالتحديد، وهو: رفض ابن هشام وإنكاره لبعض إعرابات النحاة والمفسرين كلمات وردت في آيات الذكر الحكيم، ومخالفتها بألفاظ تدل على الاعتراض ولأسباب معينة، وسيرد هذا بالتفصيل عبر المسائل وفي نتائج البحث.

***

(١) لسان العرب لابن منظور ٤/ ٢٨٨٤ وما بعدها مادة (عرض).

(٢) المعجم الوسيط ٢/ ٦١٥ مادة (عرض).

ألفاظ الاعتراض

التي وردت في مسائل ابن هشام

لقد وردت ألفاظ عديدة في مسائل ابن هشام تعبر بصورة واضحة عن اعتراضاته ورفضه لإعرابات النحاة والمفسرين، منها :

١- الوهم .

٢- السهو .

٣- فيه نظر .

٤- الغلط .

٥- الخطأ .

٦- خلافاً .

٧- الزعم .

٨- المردود - رُدَّ .

٩- الشذوذ .

١٠- النادر - ندر .

١١- مخالف للإجماع .

١٢- البطلان .

١٣- مخالفة السماع .

١٤- الصحيح .

١٥- الصواب .

١٦- فلا دليل فيه .

١٧- ممتنع في الظاهر .

١٨- ممنوع .

١٩- تكلف .

٢٠- فيه بُعد .

٢١- بعيد .

٢٢- ضعيف - فيه ضعف .

٢٣- فساد المعنى .

٢٤- وليس بشيء .

٢٥- ولا يجوز ذلك بالإجماع .

٢٦- الأوْلى .

٢٧- تعسف .

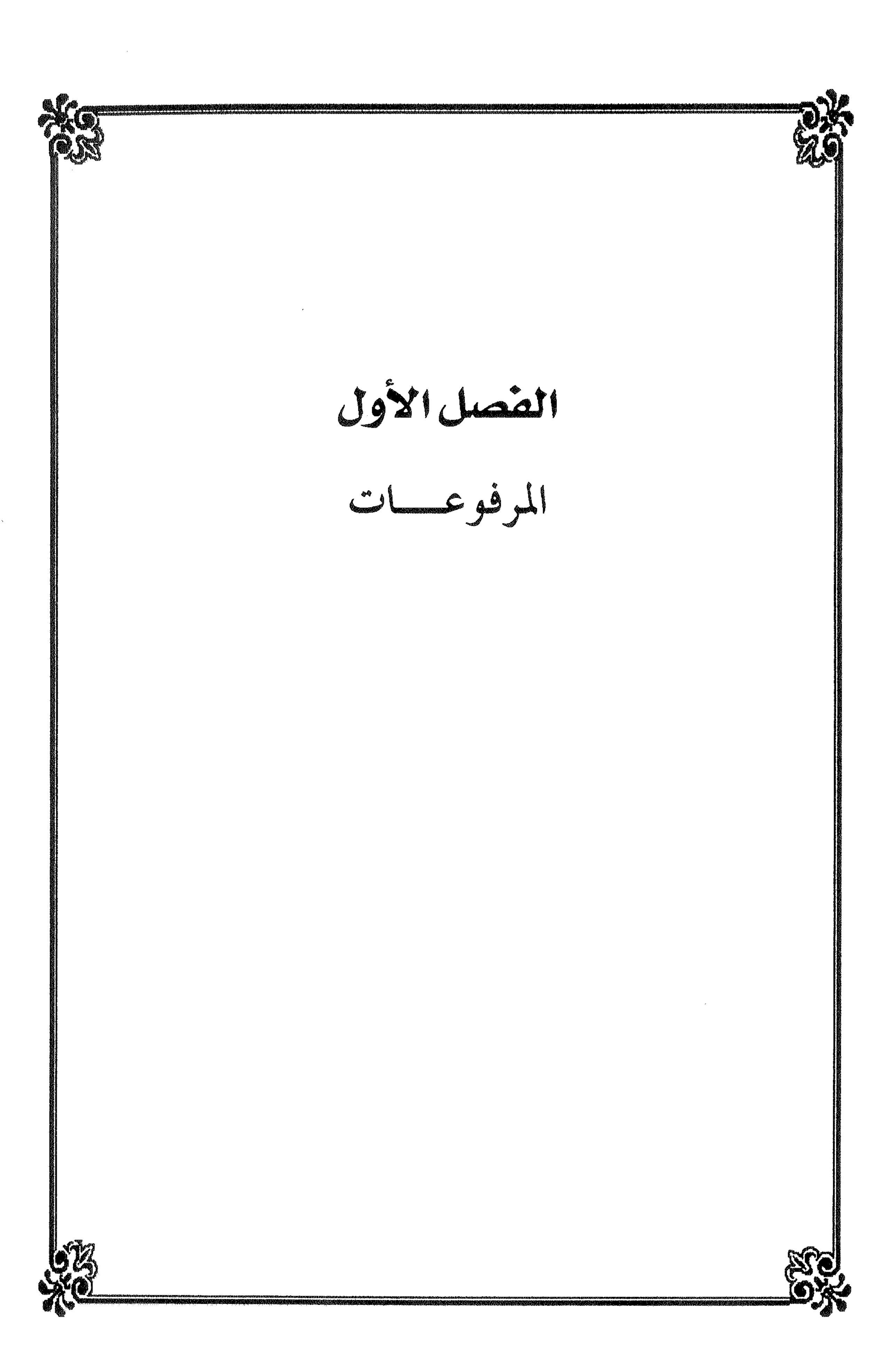
٢٨- المشهور .

أسماء المعربين

الذين اعترض عليهم ابن هشام

أسماء المعربين	عدد الاعتراضات	أسماء المعربين	عدد الاعتراضات
١) عكرمة (ت ١٠٦هـ).	١	١٧) الطبري (ت ٣١٠هـ).	٢
٢) ابن عامر (ت ١١٨هـ).	١	١٨) الزجاج (ت ٣١١هـ).	٣
٣) قتادة (ت ١١٨هـ).	١	١٩) ابن السراج (ت ٣١٦هـ).	١
٤) عيسى بن عمر (ت ١٤٩ هـ).	٢	٢٠) السيرافي (ت ٣١٦هـ).	١
٥) أبو عمرو بن العلاء (ت ١٥٤هـ).	١	٢١) أبو علي الفارسي (ت٣٧٧هـ).	٦
٦) سيبويه (ت ١٨٠هـ).	١	٢٢) ابن جني (ت ٣٩٢هـ).	٣
٧) ابن حبيب (ت ١٨٢هـ).	١	٢٣) الجوهري (ت ٣٩٣هـ).	٢
٨) الكسائي (ت ١٨٩هـ).	٧	٢٤) الثعلبي (ت ٤٢٧هـ).	١
٩) قطرب (ت ٢٠٦هـ).	١	٢٥) الحوفي (ت ٤٣٠هـ).	٥
١٠) الفراء (ت ٢٠٧هـ).	٣	٢٦) مكي (ت ٤٣٧هـ).	٥
١١) أبو عبيدة (ت ٢١٠هـ).	١	٢٧) خطاب بن يوسف القرطبى	١
١٢) الأخفش (ت ٢١٥هـ).	١٦	(ت ٤٥٠هـ).	
١٣) أبو حاتم (ت ٢٥٥هـ).	١	٢٨) الواحدي (ت ٤٦٨هـ).	١
١٤) المبرد (ت ٢٨٥هـ).	٣	٢٩) البطليوسي (ت ٥٢١هـ).	١
١٥) ثعلب (ت ٢٩١هـ).	١	٣٠) الكرماني (ت ٥٣١هـ).	١
١٦) ابن كيسان (ت ٢٩٩هـ).	١	٣١) الزمخشري (ت ٥٣٨هـ).	٣٦

أسماء المعربين	عدد الاعتراضات	أسماء المعربين	عدد الاعتراضات
٣٢) ابن الشجري (ت ٥٤٢هـ).	١	٤٩) كثير من الناس.	١
٣٣) ابن عطية (ت ٥٤٦هـ).	٦	٥٠) الكوفيون.	١٠
٣٤) السهيلي (ت ٥٨١هـ).	٢	٥١) بعض المعربين.	٣
٣٥) القاضي الفاضل (ت٥٩٦هـ).	١	٥٢) بعضهم.	٣٢
		٥٣) المانعون.	١
٣٦) الرازي (ت ٦٠٦هـ).	١	٥٤) قوم من أهل البيان.	١
٣٧) ابن خروف (ت ٦٠٩هـ).	١	٥٥) نحوي من طلبة الجزولي.	١
٣٨) العكبري (ت ٦١٦هـ).	١٨	٥٦) الجمهور.	١
٣٩) الصفّار (ت ٦٣٠هـ).	١	٥٧) كثير.	١
٤٠) الشلوبين (ت ٦٤٥هـ).	١	٥٨) بعض المتأخرين.	١
٤١) ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ).	٣	٥٩) كثير من العوام.	١
٤٢) ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ).	٧	٦٠) قول النحويين.	١
٤٣) ابن مالك (ت ٦٧٢هـ).	١٢	٦١) البصريون.	٣
٤٤) ابن الناظم (ت ٦٨٦هـ).	١	٦٢) كثير من النحويين.	١
٤٥) أبو حيان (ت ٧٤٥هـ).	٤	٦٣) قوم.	١
٤٦) السمين (ت ٧٥٤هـ).	١	٦٤) قولهم.	٢
٤٧) ابن عقيل (ت ٧٦٩هـ).	٢	٦٥) مبني للمجهول.	٢٤
٤٨) صاحب المستوفى (من علماء القرن ٦، ٧هـ).	١	٦٦) جماعة.	٦



الفصل الأول

المرفوعـــات

مقدمـــة

يرى النحاة أن باب المبتدأ هو أصل المرفوعات [١]؛ لأنه مبدوء به، والمبتدأ يستدعي خبراً أو ما يسد مسده [٢]، ولهذا بدأت البحث بهذا الباب، باب المبتدأ والخبر.

ولقد ضم هذا الباب عدة قضايا: كالتقديم والتأخير، والحذف والذكر، والتعريف والتنكير ... إلخ القضايا، ويأتي بعد باب المبتدأ والخبر، باب: الفاعل؛ ذلك لأن المبتدأ عامله معنوي وهو التجرد، أما الفاعل فعامله لفظي وهو الفعل، وبعد باب الفاعل، باب: خبر (إن) وأخواتها، ثم باب اسم (لا)، و(ما) المشبهتين بليس ... إلخ المرفوعات.

ولقد تناولتْ اعتراضاتُ ابن هشام الكثيرَ من القضايا التي تندرج تحت فصل (المرفوعات)، ولتلك الكثرة كان من الأفضل أن أنتقيَ بعضاً منها حتى لا يتسع الخرق على الراقع، وألحق بعضها الآخر في نهاية البحث.

ومن ثَمَّ تناولتُ في هذا الفصل بعض المباحث، وهي:

- « من قضايا المبتدأ والخبر » وفيها درست عدة مسائل:

أولاً: تأخير الخبر.

ثانياً: حذف الخبر جوازاً.

---

(١) حاشية الصبان ١/ ٣٠٠، بتصرف.

(٢) ينظر: المصدر السابق.

ثالثاً: حذف الخبر وجوباً.

رابعاً: رابط جملة الخبر بالمبتدأ.

- ثم درست الفاعل ونائبه، وصحة مجيئهما جملة من فساده .

- ثم درست فاعل نعم وبئس بين الذكر والحذف.

***

من قضايا المبتدأ والخبر

المسألة الأولى: تأخير المبتدأ:

يرى النحاة جواز الابتداء بالنكرة إذا توافرت فيها شروط ، من هذه الشروط : أن يسبقها استفهام . كما أنهم أجازوا عمل اسم الفاعل المجرد من (ال)، عمل فعله بشروط أيضاً، منها: اعتماده على نفي أو استفهام، فإن اعتمد على أيٍ منهما صح عمله عمل فعله؛ فيرفع ما بعده بالفاعلية سواء كان اسماً ظاهراً أو ضميراً منفصلاً على الأرجح، وكان الأخير - الضمير المنفصل - محل خلاف بين النحاة ، فقد اختلفوا إلى قولين حين إعرابهم لقوله تعالى: ﴿قَالَ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ﴾[1] .

الأول: أن قوله ﴿أَرَاغِبٌ﴾ مبتدأ، و﴿أَنتَ﴾ فاعل سد مسد الخبر.

والثاني: أنَّ قوله ﴿أَرَاغِبٌ﴾ خبر مقدم، و﴿أَنتَ﴾ مبتدأ مؤخر.

ومن أصحاب القول الأول - الذين تبعهم ابن هشام[2]- : النحاس[3]، ومكي[4]، وابن عطية[5]، وأبو البقاء العكبري[6]، وابن

---

(١) سورة مريم: الآية ٤٦ .

(٢) تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ص ١٨٣ ، ١٨٤ .

(٣) إعراب القرآن ٣/ ١٣ .

(٤) مشكل إعراب القرآن ٢/ ٤٥٦ .

(٥) المحرر الوجيز ١١/ ٣٤ .

(٦) التبيان في إعراب القرآن (الإملاء) ص ٥٥٤ .

مالك[١]، وأبو حيان[٢]، والسمين الحلبي[٣]، وابن عقيل[٤] ... إلخ، ومن تبنى القول الثاني: السهيلي[٥] والزمخشري[٦] وابن الحاجب[٧]، ولكلٍّ حجته التي دعَّم بها ما ذهب إليه، ولقد كانت حجة القائلين بالقول الثاني في إعراب الآية متسمة بكونها نحوية، وذلك لأنهم يرفضون «أن يكون الفاعل ضميراً منفصلاً؛ نحو: قائم أنت إليه، وأقائم هو؟؛ فإن هذا لا يكون إلا مبتدأ وخبراً؛ لأن المنفصل لا يكون فاعلاً مع اتصاله بالعامل، إنما يكون فاعلاً إذا لم يمكن اتصاله به؛ نحو: ما قائم إلا أنت؛ ونحو: الضاربه هو» [٨]؛ فالحجة لديهم حين اختيارهم للقول الثاني هي: عدم اتصال الضمير المنفصل بالعامل لكي يصلح للفاعلية، كما اتسمت أيضاً حجتهم بكونها بلاغية، حيث يرون أن تقديم «الخبر على المبتدأ في قوله ﴿ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ ﴾ [٩] لأنه كان أهم عنده؛ وهو عنده أعنى، وفيه ضرب من التعجب والإنكار لرغبته عن آلهته، وأن آلهته ما ينبغي أن يرغب عنها أحد» [١٠].

---

(١) شرح التسهيل ١/ ٢٦٨، ٢٦٩ .

(٢) البحر المحيط ٧/ ٢٧٠ .

(٣) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٧/ ٦٠٥، ٦٠٦ .

(٤) شرح ابن عقيل على الألفية ص ٦٢ .

(٥) نتائج الفكر ص ٤٢٥ ، ٤٢٦ .

(٦) الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ٣/ ٢٢ .

(٧) شرح المقدمة الكافية ٢/ ٣٥٤ .

(٨) نتائج الفكر ص ٤٢٥، ٤٢٦ .

(٩) سورة مريم: الآية ٤٦ .

(١٠) الكشاف ٣/ ٢٢ .

هذا القول الذي احتج له كلٌّ من: السهيلي والزمخشري وابن الحاجب، جعل ابن هشام يصفه بأنه شبهة، فقال مبطلاً «قول الكوفيين ومَن تبعهم كابن الحاجب والسهيلي: إنَّه يجب في نحو: أقائم أنت؟ كون (أنت) مبتدأ مؤخراً، وكأنَّ الزمخشري يوافقهم أيضاً؛ لأنَّه جزم في ﴿أَرَاغِبٌ أَنتَ﴾ بذلك، وشبهتهم أنَّ الفعل لا يليه فاعله منفصلاً؛ لا يقال: قام أنت؛ فكذا الوصف.

والجواب: أنَّ الفعل أقوى في العمل، فلمَّا قويَ عمله امتنع فصله، وإن أجمعنا على أن فاعل الوصف ينفصل إذا جرى على غير صاحبه وألبس؛ فكما فصل لهذا الغرض، يفصل لغرض آخر صحيح في اللفظ ساداً مسد الخبر، وهو واجب الفصل، وأولى ما يُرَدّ به عليهم قوله تعالى: « ﴿أَرَاغِبٌ أَنتَ﴾ لأنَّ الوصف قد تعلق به (عن) ومجرورها؛ فلو كان خبراً يقتضيه مذهبهم - وكما ذكره الزمخشري - لزم الفصل بين العامل ومعموله بالأجنبي، وقد تبيَّن بهذا أيضاً فساد قول من يجوِّز في الآية الوجهين اللذين في: أقائم زيد؟ »[1]، ويظهر من كلام ابن هشام أنه اعترض على السهيلي وابن الحاجب، لأنهما قاسا الوصف على الفعل بحجة أنه يعمل عمل فعله، فهما في منزلة واحدة في رأيهما.

وأمَّا حجة القائلين - ومنهم ابن هشام - بالقول الأول، وهو أن ﴿أَرَاغِبٌ﴾: مبتدأ، و﴿أَنتَ﴾: فاعل سد مسد الخبر، فهي تضم عدة أوجه:

---

(١) تخليص الشواهد ص ١٨٣، ١٨٤.

الأول: أن الفعل أقوى في العمل من الوصف؛ فلمَّا قوي عمله امتنع فصله وبمفهوم المخالفة: إنَّ الوصف أضعف في العمل من الفعل؛ فجاز فصله وصحَّ كونه فاعلاً.

الثاني: أن هناك إجماعاً على أن فاعل الوصف يجوز انفصاله إذا جرى على غير صاحبه وألبس؛ فإذا جاز انفصاله لهذا الغرض جاز انفصاله لغرضٍ آخر توفرت فيه الصحة اللفظية مع سده مسد الخبر.

الثالث: أن القول الذي احتج له المانعون[1]، يقتضي الفصل بين العامل ومعموله؛ «لأنَّ قوله تعالى: ﴿عَنْ آلِهَتِي﴾ معمول لـ (راغب)؛ فلا يلزم في الوجه الأول الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي؛ لأنَّ (أنت) على هذا التقدير فاعل لـ ﴿رَاغِبٌ﴾، فليس بأجنبي منه، وأمَّا على الوجه الثاني فيلزم فيه الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي، لأن ﴿أَنتَ﴾ أجنبي من ﴿رَاغِبٌ﴾ على هذا التقدير؛ لأنه مبتدأ، فليس لـ (راغب) عمل فيه؛ لأنه خبر، والخبر لا يعمل في المبتدأ على الصحيح»[2].

الرابع: أنه جاز إعراب قوله تعالى: ﴿أَرَاغِبٌ﴾ مبتدأ مع كونه نكرة لاعتماده على الاستفهام؛ ولذلك «حسن الابتداء بالنكرة لما تقدمها»[3].

---

(١) السهيلي وابن الحاجب والزمخشري ومن لف لفهم.

(٢) شرح ابن عقيل ص ٦٢، وانظر: البحر ٧/ ٢٧٠.

(٣) إعراب القرآن للنحاس ٣/ ١٣، وانظر: مشكل إعراب القرآن ٢/ ٤٥٦، وانظر: التبيان ص ٥٥٤.

الخامس: أنَّ القول الأول في إعراب الآية الكريمة يجعل الرتبة طبيعية، فـ «لا يكون فيه تقديم ولا تأخير؛ إذ رتبة الخبر أن يتأخر عن المبتدأ[1]»، وهذا أوْلى من كون الرتبة على وضعها؛ إذا الأصل الاحتفاظ بها.

وبالجملة فالذي يترجح لديَّ ممَّا سبق، أنَّ القول «الأول أصوب - وهو مذهب - سيبويه »[2]، لِمَا يدعمه من حجج نحوية قوية تنهض بالانتصار له وترجيحه على القول الثاني، إضافة إلى أن حجة المانعين مدفوعة بمخالفتها للقواعد النحوية الصحيحة؛ حيث إنه يجوز الانفصال للفاعل المضمر، كما أن الأصل في الرتبة كونها على الأصل. والله أعلم بالصَّواب.

* * *

---

(١) البحر ٧/ ٢٧٠.

(٢) المحرر الوجيز ١١/ ٣٤، وانظر: الكتاب ٢/ ٣٦، ٤٥.

المسألة الثانية : حذف الخبر جوازاً:

(أ) يرى النحاة جواز حذف الخبر إذا دلت عليه قرينة لفظية، أو حالية تغني عن النطق به ؛ « لأن الألفاظ إنما جيء بها للدلالة على المعنى، فإذا فهم المعنى بدون اللفظ جاز ألاَّ تأتي به، ويكون مراداً حكماً وتقديراً »[1].

ومن القرائن اللفظية « المجوزة لحذف الخبر : الاستفهام عن المخبر عنه، كقولك : زيد، لمن قال : من عندك؟، أي : زيد عندي، والعطف عليه، نحو : زيد قائم وعمرو، أي : وعمرو كذلك، فهذا وشبهه من الحذف الجائز ؛ لأن المحذوف فيه لا يزيد ذكره على ما حصل بالقرينة التي دلت عليه »[2].

واختلف المعربون لكلمة (جنات) في قوله تعالى : ﴿ فَأَخْرَجْنَا بِهِ نَبَاتَ كُلِّ شَيْءٍ فَأَخْرَجْنَا مِنْهُ خَضِرًا نُّخْرِجُ مِنْهُ حَبًّا مُّتَرَاكِبًا وَمِنَ النَّخْلِ مِن طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ وَجَنَّاتٍ مِّنْ أَعْنَابٍ ﴾[3] على : قولين :

الأول : إنها منصوبة، وفيها توجيهان :

(أ) منصوبة عطفاً على ﴿ نَبَاتَ ﴾.

(ب) منصوبة عطفاً على ﴿ خَضِرًا ﴾.

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٩٤ ، وانظر : أمالي ابن الشجري ٢/ ٦١، ٦٢، وشرح الكافية الشافية ١/ ١٥٢ .

(٢) شرح التسهيل ١/ ٢٧٥، وانظر : شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ص ١٧٤ ، ١٧٥ ، والإيضاح العضدي ص ٥١ ، وشرح الرضي على الكافية ١/ ٢٧٢، وكافية ابن الحاجب ٢/ ٣٧٥، وحاشية الصبان ١/ ٣٣٨، ٣٣٩، وحاشية الخضري ١/ ١٠٤ .

(٣) سورة الأنعام : الآية ٩٩ .

ووجه النصب هو قراءة الجمهور ، و لا اعتراض على هذا التوجيه الإعرابي .

الثاني : إنها مرفوعة ، وهي قراءة الأعمش ومحمد بن أبي ليلى وأبي بكر عن عاصم ، وفيها توجيهان :

(أ) مرفوعة بالابتداء والخبر محذوف ، وهذا الوجه محل اتفاق بين النحاة . وسيأتي تفصيله .

(ب) مرفوعة بالعطف على ﴿ قِنْوَانٌ ﴾ ، وهذا الوجه هو محل الخلاف بين النحاة .

فلقد اختاره بعض النحاة ووصفوه بأنه الصواب ، منهم على سبيل المثال : الفراء[١] ، والطبري[٢] ، والزمخشري[٣] ، والفخر الرازي[٤] ، يقول الفراء : وقوله : ﴿ جَنَّاتٍ مِّنْ أَعْنَابٍ ﴾ نصب ، ولو رفعت (الجنات) تتبع (القنوان) كان صواباً[٥] «وإن لم تكن من جنسها» ، قاله الطبري[٦] .

ولقد اختلف ابن هشام مع القائلين برفع (جنات) على الإتباع لـ (قنوان) ، واعترض عليهم واصفاً لهم بالوهم فقال : «قول بعضهم في قوله تعالى : ﴿ وَجَنَّاتٍ ﴾ ، فيمن رفع (جنات) : إنه عطف على (قنوان) ،

---

(١) معاني القرآن ١/ ٣٤٧ .

(٢) تفسير الطبري ٧/ ٢٩٤

(٣) الكشاف ٢/ ٤٩ .

(٤) تفسير الرازي ١٣/ ١٠٩ .

(٥) معاني القرآن ١/ ٣٤٧ بتصرف يسير .

(٦) تفسير الطبري ٧/ ٢٩٤ .

وهذا يقتضي أنَّ جنات الأعناب تخرج من طلع النخل، وإنما هو مبتدأ، بتقدير: (وهناك جنات)، أو: (ولهم جنات)، ونظيره قراءة من قرأ: ﴿ وَحُورٌ عِينٌ ﴾[1] بالرفع بعد قوله تعالى: ﴿ يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُّخَلَّدُونَ * بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ وَكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ ﴾[2]، أي: ولهم حور، وأمَّا قراءة السبعة: ﴿ وَجَنَّاتٍ ﴾ بالنصب فبالعطف على ﴿ نَبَاتَ كُلِّ شَيْءٍ ﴾[3].

وبالجملة فإنَّ قراءة الرفع لها توجيهان كما سبق أن أشرت:

الأول: الرفع على الابتداء.

الثاني: الرفع على الإتباع.

وكما كان للتوجيه الثاني مَنْ يختاره ويصوّبه[4]، كان أيضاً للتوجيه الأول أنصاره، ومنهم على سبيل المثال: النحاس[5]، ومكي[6]، وابن الأنباري[7]، وابن عطية[8]، والعكبري[9]، وأبو حيان[10]، والسمين

---

(١) سورة الواقعة: الآية ٢٢.

(٢) سورة الواقعة: الآيتان ١٧ – ١٨.

(٣) سورة الأنعام: الآية ٩٩، مغني اللبيب ص ٥٠٣.

(٤) سبقت الإشارة إلى أن بعض من اختار هذا الوجه هو الفراء والطبري والزمخشري والرازي.

(٥) إعراب القرآن ٢/ ٢٤.

(٦) مشكل إعراب القرآن ١/ ٢٦٤.

(٧) البيان في غريب إعراب القرآن ١/ ٣٣٣.

(٨) المحرر الوجيز ٦/ ١١٨، ١١٩.

(٩) التبيان ص ٣٥٠، ٣٥١.

(١٠) البحر ٤/ ٥٩٨، ٥٩٩.

الحلبي[١]، وأبو السعود[٢]، والألوسي[٣] ... إلخ النحاة، حيث اتفقت أقوالهم على كون (جنات)، مرفوعة على الابتداء؛ لأنه لا يصح أن ترفع على الإتباع، وذلك لأنه يفسد المعنى، مما دعا أبا حاتم وأبا عبيدة إلى إنكار هذه القراءة، حيث قالا: «هي محال؛ لأنَّ الجنات لا تكون من النخل»[٤] «ولا يسوغ إنكار هذه القراءة، ولها التوجيه الجيد في العربية، وجهت على أنه مبتدأ محذوف الخبر»[٥]. إذن فالقراءة جائزة إذا خُرِّجت على هذا التأويل.

وبعد، فالذي يظهر لي في هذه المسألة أن كلمة (جنات) - في قراءة الرفع - رُفِعَت على الابتداء مع حذف الخبر، وهذا الرأي له ما يسوغه، فهو موافق للقواعد النحوية حيث يجوز حذف الخبر إذا دلت القرينة عليه، كما أنَّه متسق مع المعنى، أمَّا الرأي الآخر - وهو الرفع على الإتباع - فإنَّه «قول ضعيف»[٦]؛ لأنَّ عطف (جنات) على (قنوان) يجعل قوله: ﴿مِّنْ أَعْنَابٍ﴾ «إما صفة (جنات) فيفسد المعنى، إذ يصير المعنى: وحاصله من النخيل جنات حصلت من أعناب»[٧]، وهذا لا يصح؛ لأن العنب لا يخرج من النخل «وإمَّا خبر (جنات)، فلا يصح؛ لأنَّه يكون عطفاً لها

---

(١) الدر المصون ٥/ ٧٥- ٧٧ .

(٢) تفسير أبي السعود ٣/ ١٦٦، ١٦٧ .

(٣) روح المعاني ٥/ ٣٤٦ .

(٤) إعراب القرآن للنحاس ٢/ ٢٤ .

(٥) البحر ٤/ ٥٩٨ .

(٦) المحرر الوجيز ٦/ ١١٩ .

(٧) روح المعاني ٥/ ٣٤٧ .

على مفرد، ويكون المبتدأ نكرة فلا يصح »[1]؛ وعليه، فإنِّي أستطيع أن أقول: إنَّ ابن هشام كان محقاً في رفضه لهذا الوجه الإعرابي، لأنه لا يحسن بمكان أن يبني المعرب توجيهه الإعرابي على ظاهر اللفظ دون مراعاته لموجب المعنى؛ مما يؤدي إلى حصول الفساد في المعنى والوهم في التوجيه. والله أعلم بالصواب.

(ب) اختلف النحاة حول إعراب قوله تعالى: ﴿ اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ وَانشَقَّ القَمَرُ * وَإِن يَرَوْا آيَةً يُعْرِضُوا وَيَقُولُوا سِحْرٌ مُّسْتَمِرٌّ * وَكَذَّبُوا وَاتَّبَعُوا أَهْوَاءَهُمْ وَكُلُّ أَمْرٍ مُّسْتَقِرٌّ * وَلَقَدْ جَاءَهُم مِّنَ الأَنبَاءِ مَا فِيهِ مُزْدَجَرٌ * حِكْمَةٌ بَالِغَةٌ ﴾[2] في قراءة مَنْ جرَّ ﴿ مُّسْتَقِرٌّ ﴾[3] على وجهين إعرابيين:

الوجه الأول: أن ﴿ مُّسْتَقِرٌّ ﴾ صفة لـ ﴿ أَمْرٍ ﴾، وهذا الوجه ينبني عليه ثلاثة احتمالات:

الاحتمال الأول: أن تكون ﴿ كُلُّ ﴾ فاعلاً حذف فعله، ومعطوفاً على ﴿ السَّاعَةُ ﴾، والتقدير: (اقتربت الساعة واقترب كل أمر مستقر).

الاحتمال الثاني: أن تكون ﴿ كُلُّ ﴾ مبتدأ حذف خبره.

---

(١) روح المعاني ٥/ ٣٤٧.

(٢) سورة القمر: الآيات ١-٥.

(٣) أما قراءة الرفع فهي قراءة الجمهور وفيها (كل أمر) مبتدأ، و(مستقر) خبره، ولا خلاف في هذا الإعراب بين النحاة، وانظر: قراءة الجر في إتحاف فضلاء البشر ٢/ ٥٠٥، والنشر في القراءات العشر ٢/ ٣٨٠، والبحر ٨/ ١٧٤، والدر المصون ١٠/ ١٢١، ١٢٢.

الاحتمال الثالث : أن تكون (كل) مبتدأ ، وخبره (حكمة بالغة) .

الوجه الثاني : أن ﴿ مُّسْتَقِرٌّ ﴾ خبر لـ ﴿ كُلُّ أَمْرٍ ﴾ ، ولكنه مجرور على الجوار ، وسيأتي تفصيله .

واختار الزمخشري الاحتمال الأول في إعراب الآية ، حيث قال : « وعن أبى جعفر ﴿ مُّسْتَقِرٍّ ﴾ بكسر القاف والجر عطفاً على ﴿ السَّاعَةُ ﴾ ، أي : اقتربت الساعة واقترب كل أمر مستقر يستقر ويتبين حاله »[١] .

ورأى ابن هشام أنَّ الزمخشري قد خرَّج توجيهه الإعرابي للآية على وجه ضعيف بعيد ، تاركاً الوجه القويَّ القريب ، لذلك رفض هذا التوجيه واعترض عليه فقال : «وقول الزمخشري في ﴿ وَكُلُّ أَمْرٍ مُّسْتَقِرٌّ ﴾ فيمن جرَّ ﴿ مُّسْتَقِرٍّ ﴾ : إنَّ (كلاً) عطف على ﴿ السَّاعَةُ ﴾ ، والصواب خلاف ذلك كله ، وأمَّا ﴿ وَكُلُّ أَمْرٍ مُّسْتَقِرٌّ ﴾ ، فمبتدأ حذف خبره ، أي : وكل أمر مستقر عند الله واقع ، أو ذُكِر ، وهو ﴿ حِكْمَةٌ بَالِغَةٌ ﴾ »[٢] .

ولقد اختار بعض المعربين[٣] الوجه الإعرابي الثاني في الآية ، وهو أن ﴿ مُّسْتَقِرٍّ ﴾ خبر ﴿ كُلُّ ﴾ ولكنه مجرور على الجوار ، وهذا لا يصح ، مما دعا ابن هشام لإنكاره والاعتراض عليه بقوله : « وقول بعضهم : الخبر

---

(١) الكشاف ٤/ ٤٣٢ .

(٢) مغني اللبيب ص ٥١٦ ، ٥١٧ ، ولقد ورد هذا الاعتراض أيضًا في مخطوطة حواش على الألفية لابن هشام ق ١٣ب ، وانظر : حاشية الأمير على مغني اللبيب ٢/ ١٢٩ .

(٣) منهم أبو الفضل الرازي ، انظر : الدر المصون ١٠/ ١٢٢ .

﴿ مُّسْتَقِرٌّ ﴾، وخفض على الجوار، حملٌ على ما لم يثبت في الخبر»[1].

ولمعرفة الصواب في المسألة أعرض آراء النحاة حول إعراب هذه الآية الكريمة؛ حيث انقسم النحاة إلى ثلاث فرق:

الفريق الأول: لا يذكر قراءة الجر، مكتفياً بالحديث عن قراءة الرفع، وهي قراءة الجمهور، ومن هؤلاء: النحاس[2]، وابن عطية[3].

والفريق الثاني: يذكر القراءتين، ويجوّز في قراءة الجر كون ﴿ كُلُّ ﴾ صالحة للعطف على الفاعلية وللابتداء؛ ومن هؤلاء: أبو البقاء العكبري[4]، والقرطبي[5]، والسمين الحلبي[6]، والألوسي[7]، حيث يرون أن ﴿ مُّسْتَقِرٌّ ﴾ «يقرأ بالجر صفة لـ ﴿ أَمْرٍ ﴾، وفي ﴿ كُلُّ ﴾ وجهان: أحدهما: هو مبتدأ، والخبر محذوف، أي: معمول به: أو: أتى: والثاني: هو معطوف على ﴿ السَّاعَةُ ﴾»[8]، و﴿ مُّسْتَقِرٌّ ﴾ في الوجهين تعرب صفة لـ (أمر).

---

(1) المغني ص ٥١٧ .

(2) إعراب القرآن ٤/ ١٩٢ .

(3) المحرر الوجيز ١٥/ ٢٩٣، ٢٩٤ .

(4) التبيان ص ٧٣١ .

(5) تفسير القرطبي ١٧/ ١٢٨، وانظر: تفسير الطبري ٢٧/ ٨٨ .

(6) الدر المصون ١٠/ ١٢١، ١٢٢ .

(7) روح المعاني ١٥/ ١١٩، ١٢٠ .

(8) التبيان ص ٧٣١ .

والفريق الثالث: يرى أنَّ لـ ﴿ كُلٌّ ﴾ وجهاً واحداً، وهو إما الرفع على الابتداء فقط، اختاره ابن هشام وقبله أبو حيان [1]، وغيرهما؛ وإما الرفع على العطف على الفاعلية، اختاره الزمخشري وأبو السعود [2].

واحتج المانعون لوجه العطف لـ ﴿ كُلٌّ ﴾ على ﴿ السَّاعَةُ ﴾، بأنَّ هناك ثلاث جمل تفصل بين المعطوف والمعطوف عليه، ورد عليهم المجيزون لذلك بأنه لو « دلَّ دليل على المعنى فلا نبالي بالفواصل » [3].

وبعد هذا العرض، فالذي أميل إليه أن الوجهين اللذين وردا في إعراب ﴿ كُلٌّ ﴾ جائزان، ولا نفضل أحدهما على الآخر، خاصة وأن كلمة ﴿ مُّسْتَقِرٌّ ﴾ لا يتغير إعرابها بتغير إعراب ﴿ كُلٌّ ﴾، فهي نعت مجرور لـ ﴿ أَمْرٍ ﴾، سواء كان ﴿ أَمْرٍ ﴾ مضافاً إلى مبتدأ أو فاعل، وإذا كان الأمر على الاحتمال فأولى بالمعرِب أن يجمع كل الوجوه التي تحتمل الصواب، ولذلك فإنني أحسَب أن ابن هشام قد جانبه الصواب عندما رفض توجيه الزمخشري واعترض عليه، خاصة وأنَّ ابن هشام ذاته قد ذكر أنه «لا يصح في ألفاظ التنزيل أن أخرج الآية على وجه محتمل للصواب، بل لابد أن أخرج الآية على ما يغلب على الظن إرادته، فإن لم يغلب شيء، فليذكر الأوجه المحتملة من غير تعسف» [4]، وبالعموم فإنَّ ﴿ كُلٌّ ﴾ في هذه الآية صالحة للعطف على الفاعلية وللابتداء.

---

(١) البحر ١٠/ ٣٤ .

(٢) الكشاف ٤/ ٤٣٢، وتفسير أبى السعود ٨/ ١٦٧، ١٦٨ .

(٣) الدر المصون ١٠/ ١٢١ .

(٤) المغني ص ٥١٧ .

ما سبق كان عن اعتراض ابن هشام على إعراب ﴿كُلٌّ﴾ معطوفة على (الساعة)، وفيما يلي أتناول اعتراض ابن هشام على إعراب ﴿مُّسْتَقِرٌّ﴾ خبراً مجروراً على الجوار وهو الوجه الثاني من وجهي إعراب ﴿مُّسْتَقِرٌّ﴾ الذي قد سبقت الإشارة إليه في بداية المسألة .

فلقد رأى بعض المعربين أن ﴿مُّسْتَقِرٍّ﴾ في قراءة الجر هو الخبر، ولكنه مجرور على الجوار، ومن هؤلاء المعربين: الكوفيون، فهم يزعمون أنَّ الجر على الجوار كثير ، ويستشهدون لهذا بالآيات والأشعار[1]، والحق أنَّه لا حجة لهم فيما ذهبوا إليه، وذلك لأنَّ هذا التوجيه الإعرابي هو تخريج على قول العرب: هذا جحر ضبٍ خربٍ، الذي أحسب أن هناك إجماعاً على تخطئته أو حمله على حذف مضاف، «والوجه أن يقول: (وهذا جحر ضب خربٌ) برفع (خرب) »[2]، والدليل على صحة هذا الوجه أنَّ هذا القول «يتناوله آخر عن أول، وتالٍ عن ماضٍ على أنه غلطٌ من العرب، لا يختلفون فيه ولا يتوقفون عنده، وأنه من الشاذ الذي لا يحمل عليه، ولا يجوز رد غيره إليه، وفى القرآن مثل هذا الموضع نيف عن ألف موضع ، وذلك أنه على حذف المضاف لا غير» [3].

---

(١) الإنصاف ص ٦٠٨ مسألة ٨٤، وانظر: شرح الرضي على الكافية ٤/ ٩٢، وحاشية الصبان ٤/ ٢٤، والدر المصون ٤/ ٢١٠- ٢١٤ .

(٢) معاني القرآن للفرّاء ٢/ ٧٤ .

(٣) الخصائص ١/ ٢١٧، ٢١٨، وانظر: الخصائص ٢/ ٤٣١، ٤٣٣ .

ومن الواضح بمكان أنَّ الشاذ لا يعوَّل عليه، ولذلك وُجّهت هذه الشواهد التي استشهدوا بها إلى أوجه قوية قريبة لا ضعيفة بعيدة، كما أن الشاذ لا يحمل عليه بل يقتصر فيه على السماع لقلته، ولا يقاس عليه لأنه ليس كل ما حكي عن العرب يقاس عليه، ألا ترى أن اللحياني حكى أن من العرب من يجزم بـ(لن) وينصب بـ(لم)، أي أن هناك تقارضاً بين الأداتين .

فمثل هذا وغيره لا يلتفت إليه ولا يقاس عليه[1]، إضافة إلى أن الجر على الجوار قد ورد في النعت على تقدير مضاف محذوف، ولم يأت في العطف، اللهم إلا على خلاف بين النحاة، كما أنه ورد في التوكيد قليلاً للضرورة الشعرية، ولم نعهد وروده في باب المبتدأ أو الخبر، وبالجملة، فإنه لا يصح أن يخرَّج كتاب الله على هذا الشاذ القليل الذي يأتي ضرورة ، وعليه ، فإن ابن هشام كان محقاً في رفضه لهذا الوجه الإعرابي لضعفه وبعده وقلته وشذوذه[2]. والله أعلم بالصواب .

***

---

(١) الإنصاف ص ٦١٥، بتصرف.

(٢) الدر المصون ٤/ ٢١٠- ٢١٤، بتصرف.

المسألة الثالثة : حذف الخبر وجوباً :

اشترط النحاة لحذف الخبر وجوباً عدة شروط، منها : كون المبتدأ قَسَماً صريحاً، «كقولك : لعمرك لأفعلن ؛ والأصل : لعمرك قسمي لأفعلن، فوجب الحذف لأن المحذوف معلوم، ومحله مشغول بجواب القسم، فتأكد سبب الحذف»(1).

ولقد خالف ابن عطية هذه القاعدة - فيما يرى ابن هشام - فأعرب قوله تعالى : ﴿ فَالْحَقُّ وَالْحَقَّ أَقُولُ * لأَمْلأَنَّ ﴾(2)، في قراءة الرفع « برفع الاثنين، فأمَّا الأول فرفع بالابتداء، وخبره في قوله : (لأملأن) ؛ لأنَّ المعنى : أن أملأ، وأمَّا الثاني فيرتفع على ابتداء أيضاً »(3).

ولقد رفض ابن هشام هذا التوجيه الإعرابي لجملة (لأملأن) ؛ وذلك

---

(1) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ص ١٧٥، ١٧٦، وانظر : شرح التصريح للشيخ خالد ١/ ١٨٠، ونتائج التحصيل لأبى بكر المرابط ١/ ٩٧٠، وأسرار النحو لابن كمال باشا ص ١١٤ وتوضيح المقاصد والمسالك للمرادي ١/ ٢٩٠، وشرح المفصل للخوارزمي ١/ ٢٧٠، والتذييل والتكميل لأبى حيان ٣/ ٢٨٢، ٢٨٣، والمقرب لابن عصفور ٣/ ٩٠ .

(2) سورة ص : الآيتان ٨٤-٨٥، ولقد قرئت هذه الآية بثلاث قراءات، الأولى : قراءة العامة، بنصب كل من « الحق » الأول والثاني، والثانية : قراءة ابن عباس ومجاهد والأعمش برفعهما، والثالثة : قراءة عاصم وحمزة برفع الأول ونصب الثاني، انظر في قراءاتها : السبعة ٥٥٧، والحجة لابن خالويه ٣٠٧، والنشر ٢/ ٣٦٢، وتفسير القرطبي ١٥/ ٢٢٩، و البحر ٩/ ١٧٦، والدر المصون ٩/ ٤٠١، ٤٠٢ .

(3) المحرر ١٤/ ٥٥ .

لأنَّ الجملة المخبر بها من الأشياء التي تحتاج إلى رابط، وأحسب - في رأيه - أن جملة ﴿ لَأَمْلَأَنَّ ﴾ تفتقد الرابط، لذا فهي لا تصلح للخبرية، « ومن ثم كان مردوداً قول ابن الطراوة في: لولا زيد لأكرمتك، إن (لأكرمتك) هو الخبر، وقول ابن عطية في: ﴿ فَالْحَقُّ وَالْحَقَّ أَقُولُ * لَأَمْلَأَنَّ ﴾، إن ﴿ لَأَمْلَأَنَّ ﴾ خبر ﴿ الْحَقُّ ﴾ الأول فيمن قرأه بالرفع، وقوله: إن التقدير: (أن أملأ) مردود، لأنَّ (أن) تصير الجملة مفرداً، وجواب القسم لا يكون مفرداً، بل الخبر فيهما محذوف، أي: لولا زيد موجود، والحق قسمي، كما في (لعمرك لأفعلن)» [1].

مما سبق يتضح أن محل النزاع بين ابن هشام وابن عطية أن: ابن هشام يرى أن هذه الجملة تندرج تحت أسلوب القسم، وعليه، فإن ﴿ الْحَقُّ ﴾ الأول مرفوع - في قراءة الرفع - على الابتداء، والخبر محذوف جوازاً تقديره: قسمي، أو فالحق مني أو فالحق أنا، والأول أولى [2]، وأن جملة ﴿ لَأَمْلَأَنَّ ﴾ هي جواب القسم المقدَّر في الخبر المحذوف.

أمَّا ابن عطية فلا يرى أنَّ الآية على قراءة الرفع ذات صلة بالقسم أصلاً، متبعاً في ذلك مذهب سيبويه الذي يرى عدم جواز حذف أداة القسم إلا مع لفظ الجلالة [3]، وعليه؛ فإنَّ هذه الجملة لا قسم فيها، وإنما هي جملة اسمية مكونة من مبتدأ هو ﴿ الْحَقُّ ﴾، وخبره هو ﴿ لَأَمْلَأَنَّ ﴾،

---

(١) المغني ٤٧٥ .

(٢) المغني ص ٣٧٧ بتصرف .

(٣) الكتاب ٣/ ٤٩٧- ٥٠٠ .

وأحسب أنَّ الذي دعا ابن عطية لتقديره جملة ﴿ لَأَمْلَأَنَّ ﴾ بـ (أن أملأ)، محاولة إثباته أن هذه الجملة وإن جاءت على هيئة جواب القسم متصلة باللام والنون المؤكدتين، ليست كذلك وإنما هي جملة خبر فقط، ولأن ابن هشام يرى أن الخبر محذوف، وأن هذه الجملة جواب القسم، ردَّ تقدير ابن عطية لـ ﴿ لَأَمْلَأَنَّ ﴾ بالمصدر المؤول؛ لأنه يحولها إلى مفرد، وجواب القسم يطلب جملة لا مفرداً، ومن هنا كان محل النزاع.

ولقد ورد في هذه الآية الكريمة ثلاث قراءات، النصب والرفع والجر، وما يعنيني في هذه المسألة هو قراءة الرفع حيث لم يرد اعتراض من ابن هشام على قراءتي النصب والجر، ولقد وردت عدة توجيهات إعرابية في قراءة الرفع، منها:

التوجيه الأول: وهو يرى أنَّ ﴿ الْحَقُّ ﴾ الأول مبتدأ حذف خبره جوازاً، وجملة ﴿ لَأَمْلَأَنَّ ﴾ هي جواب القسم المقدر في الخبر المحذوف، وممن قال بهذا التوجيه - وتبعهم ابن هشام -: الفراء في أحد قوليه[١]، والزجاج[٢]، والنحاس[٣]، والطبري في أحد قوليه[٤]، ومكي في أحد قوليه[٥]، والزمخشري[٦]، والعكبري في أحد قوليه[٧]،

---

(١) معاني القرآن ٢/ ٤١٢، ٤١٣.
(٢) معاني القرآن وإعرابه ٤/ ٣٤٢.
(٣) إعراب القرآن ٣/ ٣١٨.
(٤) تفسير الطبري ٢٣/ ١٨٧.
(٥) مشكل القرآن ٢/ ٦٢٩.
(٦) الكشاف ٤/ ١١٠.
(٧) التبيان ص ٦٨٤.

والرازي[1]، وأبو حيان[2]، والسمين الحلبي[3]، ومن المتأخرين: أبو السعود في أحد قوليه[4] ... إلخ النحاة، حيث اتفقت أقوالهم على « أن الأول مبتدأ محذوف الخبر، كقوله: (لعمرك)، أي، فالحق قسمي لأملأن »[5].

والتوجيه الثاني؛ يرى أن جملة ﴿ لَأَمْلَأَنَّ ﴾ هي الخبر لـ ﴿ الْحَقُّ ﴾ الأول؛ وممن قال بهذا التوجيه الذي اختاره ابن عطية: الفراء، والطبري ومن لف لفهم، فالحق « يكون مرفوعاً بتأويل قوله تعالى: ﴿ لَأَمْلَأَنَّ ﴾ فيكون معنى الكلام حينئذٍ: فالحق أن أملأ جهنم منك »[6].

والذي يظهر لي في هذه المسألة أن: التوجيه الأول هو الرأي الراجح فيها؛ وهذا لأن له من الأدلة النحوية ما ينهض بترجيحه. من هذه الأدلة:

١ - أنَّ الجملة التي تقع خبراً لابد لها من رابط يربطها بالمبتدأ، وجملة ﴿ لَأَمْلَأَنَّ ﴾ هنا تفتقد هذا الرابط «لأن ما بعد اللام مقطوع مما قبلها»[7]؛ وعليه، فإنها لا تصلح للخبرية في هذا الموضع.

---

(١) تفسير الرازي ٢٦ / ٢٣٥ .

(٢) البحر ٩/ ١٧٦ .

(٣) الدر المصون ٩/ ٤٠١، ٤٠٢ .

(٤) تفسير أبي السعود ٧/ ٢٣٨، ٢٣٩ .

(٥) الكشاف ٤/ ١١٠ .

(٦) تفسير الطبري ٢٣/ ١٨٧ .

(٧) إعراب القرآن للنحاس ٣/ ٣١٨ .

٢- لقد تحقق في الجملة مسوغ حذف الخبر، وهو كون المبتدأ نصاً غير صريح في القسم؛ ولذلك فقد صح التقدير على: الحق قسمي أو مني، ولم يختل المعنى.

٣- أن كون ﴿ الْحَقُّ ﴾ الأول مع خبره المحذوف جملة قسم، وجملة ﴿ لَأَمْلَأَنَّ ﴾ جواب لهذا القسم، يجعل ﴿ الْحَقَّ ﴾ الثاني مع فعله ﴿ أَقُولُ ﴾، جملة «معترضة بين القسم وجوابه لإفادة الكلام تقوية وتسديداً أو تحسيناً»[(١)]، إذ الأصل: الحق قسمي لأملأن، وأقول الحق، فاعترض بجملة (أقول الحق)، وقدم معمولها للاختصاص[(٢)].

٤- إذا كانت جملة ﴿ لَأَمْلَأَنَّ ﴾ جواباً للقسم، فلا يصح أن تؤول بمفرد كما فعل ابن عطية، لأن جواب القسم يطلب - كما قلت آنفاً - جملة لا مفرداً، إضافة إلى أن هذا الفعل ليس مصدراً مقدَّراً بحرف مصدري وفعل ليتحول إلى مصدر مؤول، فهذا يؤدي إلى مخالفة القاعدة النحوية.

٥- أنَّ التقدير الذي ذكره ابن عطية وإن كان صحيحاً من جهة المعنى، فإنَّه فاسدٌ من جهة الصناعة اللفظية[(٣)]؛ مما جعل بعض النحاة يصفون قول ابن عطية بأنه «ليس بشيء»[(٤)]. والله أعلم بالصواب.

***

---

(١) مغني اللبيب ص ٣٧٣.

(٢) المغني ص ٣٧٦ بتصرف.

(٣) الدر المصون ٩/ ٤٠١، ٤٠٢.

(٤) البحر ٩/ ١٧٦، وروح المعاني ١٣/ ٣٣٧.

المسألة الرابعة : رابط جملة الخبر بالمبتدأ :

يأتي الخبر مفرداً وجملة [1] ، ولابد للجملة الواقعة خبراً من رابط يرجع للمبتدأ ليربطها به [2] ، وقد يكون هذا الرابط مذكوراً كالضمير واسم الإشارة وإعادة المبتدأ بلفظه ... إلخ ، وقد يكون محذوفاً إذا عُلم وأُمن اللبس ، كقولهم : السمن منوان بدرهم ، أي : منوان منه بدرهم [3] .

ومثل ذلك قوله تعالى : ﴿ وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ ﴾ [4] حيث أعرب كل من الحوفي وأبي البقاء جملة ﴿ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ ﴾ جواب شرط ، و رابطها بجملة الشرط هو « الفاء » المحذوفة ، على حد حذفها في البيت المشهور :

من يفعل الحسنات الله يشكرها والشر بالشر عند الله مثلان

ولقد اعترض ابن هشام على هذا التوجيه الإعرابي ؛ فقال عن روابط الجملة بما هي خبر [5] عنه : « وهي عشرة ؛ أحدها : الضمير ؛ وهو الأصل ، ولهذا يُرْبَط به مذكوراً ومحذوفاً ، وقوله تعالى : ﴿ وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ

---

(١) توضيح المقاصد للمرادي ١/ ٢٧٤ بتصرف ، وانظر : الإرشاد إلى علم الإعراب ص ١١٣ .

(٢) المفصل بشرح الخوارزمي ١/ ٢٦١ بتصرف ، وانظر : التصريح للشيخ خالد / ١٦٤ .

(٣) الإيضاح العضدي ص ٤٥ بتصرف ، وانظر أسرار النحو لابن كمال باشا ص١٠٨ ، ١٠٩ وانظر الأمالي الشجرية ١/ ١٠٣ .

(٤) سورة الشورى : الآية ٤٣ .

(٥) لم أعثر على تفسير الحوفي ، لذا نقلت رأيه من الدر المصون ٩/ ٥٦٣ ، وانظر رأي أبى البقاء في تفسيره (التبيان) ص ٧٠١ .

ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الأُمُورِ ﴾؛ أي إنَّ ذلك منه، ولابد من هذا التقدير؛ سواء أقدرنا اللام للابتداء، و(من) موصولة أو شرطية، أم قدرنا اللام موطئة، و(من) شرطية، أمَّا على الأول: فلأن الجملة خبر وأما على الثاني: فلأنه لابد في جواب اسم الشرط المرتفع بالابتداء من أن يشتمل على ضميره، سواء قلنا: إنه الخبر. أو إن الخبر فعل الشرط، وهو الصحيح. وأمَّا على الثالث: فلأنها جواب القسم في اللفظ، وجواب الشرط في المعنى، وقول أبي البقاء والحوفي: (إن الجملة جواب الشرط)، مردود؛ لأنها اسمية، وقولهما: (إنها على إضمار الفاء)، مردود لاختصاص ذلك بالشعر، ويجب على قولهما: أن تكون اللام للابتداء لا للتوطئة»[1] .

وكما اخْتُلِف في كون الرابط المحذوف (منه) أو (الفاء)، اختلف أيضاً في كون هذا الرابط محذوفاً أو مذكوراً؛ حيث ورد «قول بعضهم إنَّ الرابط الإشارة، وأن الصابر والغافر جعلا من عزم الأمور مبالغة، والصواب أن الإشارة للصبر والغفران، بدليل: ﴿ **وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الأُمُورِ** ﴾ ولم يقل: إنكم»[2] .

مما سبق يتعين أن محل الخلاف بين ابن هشام ومَنْ اعترض عليهم:

١ - في كون الرابط مذكوراً، وهو اسم الإشارة، أو محذوفاً، وتقديره (منه).

---

(١) المغني ص ٤٧١/ ٤٧٢ بتصرف، وانظر: معاني القرآن للفراء ١/ ٤٧٦ .

(٢) المغني من ٥٥٩، وانظر: حاشية الأمير ٢/ ١٥١ .

٢- وفي كون الرابط إذا كان محذوفاً هل تقديره (منه)، الذي يربط جملة الخبر بالمبتدأ ؟ أو تقديره (الفاء) الذي يربط جملة جواب الشرط بجملة الشرط ؟ فَمَنْ المصيب في هذه المسألة ومَنْ جانبه الصواب ؟ هذا ما سوف أوضحه فيما يلي :

لقد اختلف النحاة في إعرابهم لهذه الآية الكريمة على ثلاثة آراء وهي :

الرأي الأول يقول : إن الرابط محذوف وتقديره (منه)، سواء كانت (اللام) للابتداء و(من) موصولة أو شرطية، و الجملة الاسمية خبر، أم كانت (اللام) للتوطئة و (من) شرطية ، والجملة الاسمية جواب قسم ، ومن أصحاب هذا الرأي السابقين على ابن هشام واللاحقين له : الأخفش[١] والنحاس[٢]، والفارسي [٣]، والزمخشري[٤]، والرازي[٥]، وأبو السعود[٦]، وغيرهم.

فهم يرون أنَّ « التقدير : أنَّ ذلك الصبر منه؛ أي : من الصابر ، لأنَّ (ذلك) ابتداء ، وقوله عَزَّ وجَلَّ ﴿ لَمِنْ عَزْمِ الأُمُورِ ﴾ في موضع الخبر،

---

(١) معاني القرآن ٢/ ٥١١، ٥١٢ .

(٢) إعراب القرآن ٤/ ٦١ .

(٣) الإيضاح العضدي ص ٤٥ .

(٤) الكشاف ٤/ ٢٣٥ .

(٥) تفسير الرازي ٢٧/ ١٨٢ .

(٦) تفسير أبي السعود ٨/ ٣٥ .

ولم يرجع إلى المبتدأ الذي هو: ﴿ وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ ﴾ ذكر من اللفظ، وهذا النحو كثير»[1].

والرأي الثاني يقول: إن الرابط هو الفاء، وهي محذوفة، والجملة الاسمية جواب شرط، ولقد تبنى هذا الرأي كل من: الفراء، وأبي البقاء، والحوفي ومن نهج نهجهم[2].

والرأي الثالث يقول: إن الرابط هو اسم الإشارة: (ذلك)، وممن قال بهذا الرأي أبو حيان[3]، والسمين الحلبي[4]، والألوسي[5]، وغيرهم؛ فهم يرون أنه «إن كان (ذلك) إشارة إلى المبتدأ كان هو الرابط، ولا يحتاج إلى تقدير (منه)، وما كان في (عزم الأمور)؛ أي: إنه لمن ذوي عزم الأمور»[6].

ومما سبق، فالوجه الذي أرجحه هو ما ذهب إليه ابن هشام ومن وافقه وذلك لأن الوجهين الآخرين لهما من الأدلة النحوية ما يضعفهما، فأما الوجه الأول منهما فضعفه بسبب حذف الفاء التي وجب ذكرها - وسيأتي تفصيله -، فَنَفَى كونها رابطة في هذه الآية، وأمَّا الوجه الآخر فضعفه

---

(١) الإيضاح العضدي ص ٤٥ .

(٢) معاني القرآن للفراء ١/ ٤٧٦، والتبيان ص ٧٠١، والدر المصون ٩/ ٥٦٣ .

(٣) البحر ٩/ ٣٤٥ .

(٤) الدر المصون ٩/ ٥٦٣ .

(٥) روح المعاني ١٤/ ٧٤، ٧٥ .

(٦) البحر ٩/ ٣٤٥ .

بسبب إشارة (ذلك) لصلة (من)، وليس لـ (من) ، هذا العود للصلة نفى كون (ذلك) رابطاً في الآية ، وإليك تفصيل الأدلة التي توجب ذكر (الفاء) مقترنة بجملة الجواب :

١- العدول عن الأصل ، حيث إنه من المعلوم بمكان أن الأصل في جملة الجواب أن تكون فعلية ، فإذا عُدِل عن هذا الأصل وكانت جملة الجواب (اسمية)، وجب اقترانها بالفاء تنبيهاً على أنها فرع معدول به عن الأصل[1] .

٢- تحقيق الربط حيث يجب ربط الجواب بالشرط بالفاء ، ولذلك فقد «دخلت في جواب الشرط توصلاً إلى المجازاة بالجملة المركبة من المبتدأ والخبر ، فالجملة في نحو قولك : إن تحسن إليَّ فالله يكافئك ، لولا (الفاء) لم يرتبط أول الكلام بآخره، وذلك أن الشرط والجزاء لا يصحان إلا بالأفعال ؛ لأنه إنما يعقد وقوع فعل بوقوع فعل غيره ، وهذا معنى لا يوجد في الأسماء، ولا في الحروف؛ فلمَّا لم يرتبط أول الكلام بآخره ؛ لأن أوله فعل وآخره اسمان ، والأسماء لا يعادل بها الأفعال، أدخلوا هناك حرفاً يدل على أن ما بعده مسبب عمَّا قبله، ولا معنى للعطف فيه، فلم يجدوا هذا المعنى إلا في (الفاء) وحدها، فلذلك اختصوها من بين حروف العطف»[2]، « فإذا حذفت (الفاء) الرابطة وهي واجبة الذكر، تحتم تقدير

---

(١) شرح التسهيل ٤/ ٧٥، ٧٦ بتصرف .

(٢) سر صناعة الإعراب ١/ ٢٢٥ . وانظر: شرح الكافية الشافية ٢/ ١٥٦، شرح المفصل لابن يعيش ٩/ ٢، ٣، والخصائص لابن جنى ٢/ ٦٨، والمحتسب ١/ ١٩٣، وشرح الرضي على الكافية ٤/ ٩٦، ٩٧، ٤/ ١١١، ٤٦٣، وأمالي ابن الشجري ١/ ١٠٣ .

رابط آخر يحل محلها كي لا تتفكك الجملة، فكان هذا الرابط تقديره (منه)، وذلك لأنه غير واجب الذكر كالفاء في غير الشعر».

٣- كون الجواب غير صالح لأن يكون شرطاً، «وكل جواب لا يصلح أن يكون شرطاً فإنَّه يتعين اقترانه بالفاء»[١]، والجملة الاسمية ﴿ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الأُمُورِ ﴾ لا تصلح أن تكون شرطاً، ولذلك فلا «فاء هنا، فاستحال هذا الوجه»[٢]، أعني وجه كونها جواباً للشرط.

- ومن أسباب الضعف أيضاً - دون حذف الفاء -: صحة الابتداء بجملة ﴿ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الأُمُورِ ﴾، مما ينفي كونها جملة جواب شرط، لأن «جواب الشرط سبيله أن يكون كلاماً لا يحسن الابتداء به»[٣]، وعليه فإنَّ هذه الجملة إمَّا خبر لـ(من) الموصولة، أو جواب قَسَمٍ لـ(من) الشرطية.

- ومن أسباب الضعف أيضاً: كون جملة ﴿ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الأُمُورِ ﴾ ليست مسببة عن جملة الشرط؛ وذلك لأن الصبر والغفران ليسا سبباً لعزم الأمور، ومثل ذلك لو قلت: «الذي يكرمني فله درهم، فلمَّا كان الإكرام سبب وجوب الدرهم، دخلت (الفاء) في الكلام، ولو قلت: الذي يكرمني له درهم، لم يدل هذا القول على أنَّ هذا الدرهم إنما يستحق للإكرام، بل هو حاصل للمكرم على كل حال»[٤]، ولمَّا لم يكن الصبر

---

(١) الأشباه والنظائر ٤/ ٨٨، ٨٩، وانظر: ٤/ ١٨١ من السابق.

(٢) سر صناعة الإعراب ١/ ٢٢٦.

(٣) المصدر السابق ١/ ٢٢٦.

(٤) المصدر السابق ١/ ٢٣٠، وانظر: ١/ ٢٣٦.

والغفران سبباً لعزم الأمور لم تدخل الفاء، ولم تكن هذه الجملة جواباً للشرط ؛ لأنها لم تتسبب عنه .

– ومن أسباب الضعف أيضاً : أن حذف الفاء – عند من جوَّز حذفها – بابه الشعر ولا يجوز في غيره، يقول سيبويه : « لا يكون هذا إلا أن يضطر شاعر »[1] ، «فإن قلت لعله يجعله مثل قوله :

من يفعل الحسنات الله يشكرها

فهذا وجه ضعيف، فَلِمَ حمل الكلام عليه ؟»[2] ، فإن كان حذف الفاء جائزاً في الشعر فبمفهوم المخالفة يجب ذكره في النثر ، ولمّا لم تذكر (الفاء) علم أن جملة (إن ذلك ...) ليست جواباً للشرط .

وبعدما ذكرت أسباب ضعف أحد الوجهين المرجوحيْن، أعود فأذكر سبب ضعف الوجه الآخر، وهو كون ضمير الإشارة (ذلك) عائداً إلى صلة (مَنْ) (الصبر والغفران)، لا إلى (مَنْ) ذاتها ، مما يجعل (ذلك) غير صالحة للربط في هذه الآية الكريمة؛ لأنه لم يرجع ذكر من الخبر إلى المبتدأ فكيف يرتبط به إذن ؟ وحتى الذين تبنوا هذا الرأي قد اشترطوا عود الإشارة إلى المبتدأ (من) ، وما اشترطوه لم يتحقق بعد، بدليل قوله تعالى : ﴿ وَإِن تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الأُمُورِ ﴾[3] ، فلو كانت الإشارة

(1) الكتاب ٣/ ٦٤، ٦٥ ، وانظر : ٣/ ١١٤ .
(2) الأشباه والنظائر ٤/ ٨٩ .
(3) سورة آل عمران : الآية ١٨٦ .

لغير الصبر لقيل: (إنكم)، ولم يقل (ذلك)، فقياساً على هذه الآية أقول: إنَّ الإشارة في آية الشورى للصبر والغفران، لا للمبتدأ كما قال أصحاب هذا الرأي .

- وبالجملة فإنَّ الرابط في هذه الآية محذوف تقديره (منه)، وجملة ﴿ إِنَّ ذَٰلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ ﴾ ، إمَّا جملة خبر المبتدأ ، أو جملة جواب قسم. والله أعلم بالصواب .

* * *

الفــاعــل

الفـاعل : هو « الاسم المرفـوع المذكـور قـبله فـعله ؛ أو مـا في تأويل الفعل» [1]، « ولا يحذف الفاعل إلا مع رافعه المدلول عليه» [2]؛ وذلك «لأن الفعل مطالب بفاعله » [3]، ولمَّا « لم يكن للفعل مندوحة عن إسناده إلى فاعل» [4]، امتنع حذفه ، وقيد (الاسم) أخرج الجملة، « فلا يجوز مجيئها فاعلاً » [5]، وهذا هو محل النزاع بين النحاة ، حيث انقسموا: فمنهم مجيز، ومنهم مانع، وسيأتي تفصيله .

ولقد اعترض ابن هشام على من أجاز مجيء الجملة فاعلاً أو نائب فاعل ، حيث قال: « إنهما لا يكونان جملة، وهذا هو المذهب الصحيح، وزعم قوم [6] أن ذلك جائز، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ ﴾ [7]، ﴿ وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ ﴾ [8]،

---

(١) الكواكب الدرية ١/ ١٤٩ .

(٢) المساعد ١/ ٣٩٥، ٣٩٦ .

(٣) الأمالي الشجرية ٢/ ٣٧، ٣٨ .

(٤) السابق ٢/ ٣٧، ٣٨ .

(٥) الكواكب الدرية ١/ ١٤٩، وانظر: شرح المقرب ١/ ١٢٦، ١٢٧ .

(٦) ورد في بعض كتب النحاة أنهم الكوفيون، انظر: شرح المقرب ١/ ١٢٦، ١٢٧، والدر المصون ٦/ ٤٩٤، والتصريح ٢/ ٢٣٥ .

(٧) سورة يوسف: الآية ٣٥ .

(٨) سورة إبراهيم: الآية ٤٥ .

فجعلوا جملة (ليسجننه) فاعلاً لـ (بدا)، وجملة ﴿ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ ﴾ فاعلاً لـ(تبين)، ولا حجة لهم في ذلك ؛ أمَّا الآية الأولى : فالفاعل فيها ضمير مستتر عائد إما على مصدر الفعل، والتقدير : (ثم بدا لهم بداء)، كما تقول : بدا لي رأي، ويؤيد ذلك أن إسناد (بدا) إلى البداء قد جاء مصرحاً به في قول الشاعر :

لعلك والموعود حق لقاؤه بدا لك في تلك القلوص بداء

وإمَّا على السَّجن - بفتح السين - المفهوم من قوله تعالى (ليسجننه)، ويدلُّ عليه قوله تعالى : ﴿ قَالَ رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْه ﴾ [1]، وكذلك القول في الآية الثانية . أي : وتبين هو ، أي : التبين، وجملة الاستفهام مفسرة » [2].

واختلفت آراء النحاة حول هذه المسألة - مجيء الفاعل جملة - إلى اتجاهين :

الاتجاه الأول، يرى أصحابه جواز ذلك، ومنهم القرطبي [3]، والرازي [4]، والسمين الحلبي في أحد أقواله [5]، والرضي [6] وغيرهم،

---

(١) سورة يوسف : الآية ٣٣ .

(٢) شرح شذور الذهب ص ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، وانظر : مغني اللبيب ص (٣٨٥، ٣٨٦)، ٣٩١، ٣٩٥، ٤١٠، ٤٦٨، ٤٨١، ٥٤٥ فلقد ورد هذا الاعتراض عينه.

(٣) تقسير القرطبي ٩/ ١٨٦ .

(٤) تفسير الرازي ١٨/ ١٣٣ .

(٥) الدر المصون ٦/ ٤٩٤ .

(٦) شرح الرضي على الكافية ١/ ٢١٦، وانظر : ٤/ ٢٢٠، ٢٤٢، ١٩٢ .

حيث رأوا أن الفاعل في آية يوسف هو جملة (ليسجننه)، والفاعل في آية إبراهيم هو جملة ﴿ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ ﴾، يقول الرازي : « قوله (بدا لهم) فعل ، وفاعله في هذا الموضع قوله : ﴿ لَيَسْجُنُنَّهُ ﴾ [1] » : « أي ظهر لهم أن يسجنوه » [2] .

والاتجاه الثاني: يرى أصحابه منع مجيء الفاعل جملة ، ومن هؤلاء : المبرد [3]، والزجاج [4]، وابن جني [5]، والزمخشري [6]، وابن الشجري [7] ، وابن عطية [8] ، والعكبري [9] ، وابن يعيش [10] ، وابن عصفور [11] ، وابن مالك [12] ، وأبو حيان [13] ، والسمين [14] ، وابن عقيل [15] ،

---

(١) تفسير الرازي ١٨/ ١٣٣ .

(٢) تفسير القرطبي ٩/ ١٨٦ .

(٣) المقتضب ١/ ١٤٦ .

(٤) معاني القرآن و إعرابه ٣/ ١٠٤ .

(٥) الخصائص ٢/ ٢٠٠ .

(٦) الكشاف ٢/ ٤٤١ .

(٧) الأمالي الشجرية ٢/ ٣٧ .

(٨) المحرر ٩/ ٢٩٦ .

(٩) التبيان ٤٧٢ .

(١٠) شرح المفصل ١/ ٨٠ .

(١١) شرح المقرب ١/ ١٢٦ .

(١٢) شرح الكافية الشافية ١/ ٢٦٨ .

(١٣) البحر ٦/ ٢٧٤ .

(١٤) الدر المصون ٦/ ٤٩٤ .

(١٥) المساعد ١/ ٣٩٥ .

والشيخ خالد[1] والسيوطي [2] وأبو السعود [3] والحطاب وشارحه الأهدل [4] والصبان [5] والألوسي [6] وغيرهم، يرون أن الفاعل لا يأتي جملة، وإنما هو في الآيات السابقة وما يشبهها مما قدر له فاعل من لفظه، والتقدير: (ثم بدا لهم بداء)، لابد من تقدير هذا الفاعل؛ لأن الفعل مطالب بفاعله؛ ولا يصح إسناده إلى ﴿لَيَسْجُنُنَّهُ﴾؛ لأن إسناد الفعل إلى الفعل مستحيل، ولـمَّا لم يكن للفعل مندوحة عن إسناده إلى فاعل أو ما يقوم مقام الفاعل، أسند (بدا) إلى الفاعل الذي أظهره الشاعر في قوله:

بدا لك في تلك القلوص بداء

وألسن العرب متداولة له في قولهم: بدا لي في هذا الأمر بداء؛ أي: تغير رأيي عمَّا كان عليه، ويقال: فلان ذو بدوات؛ إذا بدا له الرأي بعد الرأي[7].

أمَّا جملة ﴿لَيَسْجُنُنَّهُ﴾، فهي « جواب لقسم محذوف، وذلك القسم وجوابه معمول لقول مضمر في محل نصب حال؛ أي: ظهر لهم كذا، قائلين: والله ليسجننه حتى حين »[8]، وأيضاً في آية إبراهيم الفاعل

---

(1) التصريح ٢/ ٢٣٥.
(2) الهمع ٢/ ٢٥٥.
(3) تفسير أبي السعود ٤/ ٢٧٤.
(4) الكواكب الدرية ١/ ١٤٩.
(5) حاشية الصبان ١/ ٦٠.
(6) روح المعاني ٧/ ٣٥٦.
(7) الأمالي الشجرية ٢/ ٣٧، ٣٨، بتصرف يسير.
(8) الدر المصون ٦/ ٤٩٤.

مقدَّر، يقول عنه العكبري: « ﴿ وَتَبَيَّنَ لَكُمْ ﴾ فاعله مضمر دلَّ عليه الكلام؛ أي: تبين لكم حالهم، و﴿ كَيْفَ ﴾ في موضع نصب بـ ﴿ فَعَلْنَا ﴾، ولا يجوز أن يكون فاعل (تبين)؛ لأمرين:

أحدهما: أن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله.

والثاني: أن (كيف) لا تكون إلا خبراً أو ظرفاً أو حالاً على اختلافهم في ذلك» [1].

والذي يظهر لي رجحانه في هذه المسألة، هو الاتجاه الثاني الذي يمنع مجيء الفاعل جملة، والحجة في ذلك ما يلي:

١- وجود القرينة الدالة على الفاعل المضمر، سواء أكان هذا الضمير عائداً إلى الفعل (تبيَّن) و(بدا)، أم إلى السجن، أم إلى ما يفهم من السياق مما يقدر بـ (رأي).

٢- كثرة ورود هذا الأسلوب في كلام العرب؛ إذ إن « إضمار الفاعل لدلالة الحال عليه كثير واسع» [2]، « وأكثر العرب تقول: قد بدا لي، ولم يذكر (بداء) لكثرته » [3].

---

(١) التبيان ص ٤٩٥، والبحر المحيط ٦/ ٤٥٣، والدر المصون ٧/ ١٢٤، ١٢٥، وتفسير أبي السعود ٥/ ٥٧، وروح المعاني ٨/ ٣٦٠، ٣٦١، والكواكب الدرية ١/ ١٤٩ .

(٢) المحتسب ٢/ ١٩٢ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣/ ١٠٤ .

٣- أنَّ هذا الرأي ينسب للجمهور، « إذ إن النحويين اتفقوا على أن إسناد الفعل إلى الفعل لا يجوز »[١]، «وهذا صريح مذهب سيبويه »[٢].

٤- إن جملة (ليسجننه) التي يعتبرها المجيزون فاعلاً، هي جملة جواب قسم محذوف، وكذلك جملة ﴿ وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ ﴾ لا تصلح لكونها فاعلاً ؛ لأنَّ الاستفهام له الصدارة فلا يعمل فيه ما قبله، إضافة إلى أن (كيف) قد تأتي خبراً أو ظرفاً، ولكنها لم تأت فاعلاً ؛ لأن الفاعل لا يتقدم على المذهب الصحيح[٣]، والجملتان مفسرتان للضمير.

٥- أن ابن هشام قد استدل على ما ذهب إليه، في حين أن المجيزين لم يأتوا بدليل واحد يعضد مذهبهم، فلقد استدل ابن هشام بالسماع - القرآن والشعر - ليؤكد صحة ما ذهب إليه ، وهو أنَّ الفاعل في الآيات هو الضمير وليس الجملة[٤]، مما يقوي مذهب ابن هشام الموافق للجمهور، ويضعف رأي المجيزين . والله أعلم بالصواب .

***

---

(١) تفسير الرازي ١٨/ ١٣٣ .

(٢) المحرر الوجيز ٩/ ٢٩٦، وانظر: الكتاب ٣/ ١١٠، حيث ذكر كل من النحاس والقرطبي أن (سيبويه) يرى جواز كون الفاعل جملة وهذا غير صحيح فلقد تبين أنَّ رأي سيبويه يوافق رأي الجمهور، كما أن الألوسي قال عن ابن مالك أن ظاهر كلامه ما قاله المجيزون وهذا أيضًا غير صحيح، بل إن رأي ابن مالك مثل رأي الجمهور، راجع شرح التسهيل ٢/ ١٢١، ١٢٢ .

(٣) الدر المصون ٧/ ١٢٤، ١٢٥ بتصرف.

(٤) راجع نص شرح الشذور ص ٢١٥ وما بعدها، ونصوص المغني أيضًا السابق ذكر مواضعها في بداية المسألة.

فاعل (نعم) و (بئس)
بين الذكر والحذف

الفاعل هو أحد ركني الجملة الفعلية ، ومن أحكامه أنه عمدة في الجملة ، فلا يجوز حذفه بحال، ولقد « أجاز الكسائي - وحده - حذف الفاعل إذا دل عليه دليل ، ومنع غيره ذلك ؛ لأن كل موضع ادعى فيه الحذف فالإضمار فيه ممكن ، فلا ضرورة تحوج إلى الحذف »[١].

ولقد أعرب ابن عطية قوله تعالى: ﴿ بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ وَاللَّهُ لا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴾[٢]؛ إعراباً يقتضي حذف الفاعل[٣]؛ مما دعا ابن هشام للاعتراض عليه وردّ إعرابه، يقول ابن هشام عن أحد شروط الحذف: « ألا يكون ما يحذف كالجزء فلا يحذف الفاعل ولا نائبه ولا مشبهه[٤]، وقال ابن عطية في: ﴿ بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا ﴾ إنَّ التقدير : (بئس المثل مثل القوم)، فإن أراد أن الفاعل لفظ (المثل) محذوفاً فمردود وإن أراد تفسير المعنى ، وأن في (بئس) ضمير المثل مستتراً فأين تفسيره، وهذا لازم للزمخشري، فإنَّه قال في تقديره : بئس

---

(١) شرح الكافية الشافية ١/ ٢٦٨ .

(٢) سورة الجمعة : الآية ٥ .

(٣) لم أجد هذا الكلام في نسخة المحرر الوجيز، ولعلّ تضافر نصوص النحاة والمفسرين تدل على أنّ ابن عطية قد قال هذا الإعراب في مؤلَّف آخر لم يصل إلينا.

(٤) اسم كان وأخواتها.

مثلاً ، وقد نصَّ سيبويه [1] على أن تمييز فاعل (نعم) و(بئس) لا يحذف، والصواب أن : (مثل القوم) فاعل وحذف المخصوص، أي : مثل هؤلاء، أو مضاف، أي: مثل الذين كذبوا » [2].

وعليه؛ فإن محل النزاع بين كل من ابن عطية وابن هشام حول ذكر فاعل (بئس) في الآية الكريمة وحذفه ، فابن عطية يراه محذوفاً تقديره: (المثل)، وابن هشام يراه مذكوراً وهو (مثل القوم).

وفيما يلي أعرض للوجوه الإعرابية التي وردت في الآية :

اختلفت آراء النحاة حول إعراب هذه الآية على أربعة وجوه :

الوجه الأول: أن ﴿ مَثَلُ الْقَوْمِ ﴾ فاعل بئس ، والمخصوص بالذم (الذين) على حذف مضاف، أي: بئس مثل القوم الذين كذبوا .

وممن اختار هذا الوجه : أبو علي الفارسي[3]، وابن الحاجب [4]، والرازي[5]، وأبو حيان [6] ، والسمين الحلبي في أحد أقواله [7]، وأبو

---

(١) الكتاب ٢/ ١٧٥ وما بعدها.
(٢) المغني ٥٧١، ٥٧٢ .
(٣) الإيضاح العضدي ص ٨٧، ٨٨، وانظر : جمل الزجاجي ص ١٠٨، وشرح اللمع ٢/ ٤١٩، وتفسير الطبري ٢٨/ ٩٨، وإعراب مشكل القرآن ٢/ ٧٣٣، وتفسير القرطبي ١٨/ ٩٥ .
(٤) شرح مقدمة الكافية في علم الإعراب ٣/ ٩٣٣ .
(٥) تفسير الرازي ٣٠/ ٥، ٦ .
(٦) البحر ١٠/ ١٧٢، ١٧٣ .
(٧) الدر المصون ١٠/ ٣٢٧، ٣٢٨ .

السعود في أحد قوليه [١]، والألوسي [٢]، يقول ابن الحاجب : « وقوله تعالى : ﴿ بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا ﴾ أورد اعتراضاً لـ (بئس) ؛ لأنَّه قد يتوهم أنَّ ﴿ الَّذِينَ ﴾ نفسه هو المخصوص بالذم ؛ فلا يطابق الفاعل وهو قوله تعالى : ﴿ مَثَلُ الْقَوْمِ ﴾ ؛ لأنَّ ﴿ الَّذِينَ كَذَّبُوا ﴾ ليسوا ﴿ مَثَلُ الْقَوْمِ ﴾ .

وقد تأول على وجهين :

أحدهما : أن يكون المضاف محذوفاً ، كأنَّه أصله (بئس مثل القوم مثل الذين)، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه » [٣].

الوجه الثاني : أن ﴿ مَثَلُ الْقَوْمِ ﴾ فاعل ﴿ بِئْسَ ﴾ ، و﴿ الَّذِينَ ﴾ صفة للقوم مجرورة المحل، والمخصوص بالذم محذوف لفهم المعنى، والتقدير : (بئس مثل القوم المكذبين مثل هؤلاء)، ولقد اختار هذا الوجه كل مَنْ اختار الوجه الأول - فيما وصل إليه بحثي [٤]- حيث كانوا يعربون ﴿ الَّذِينَ ﴾ بوجهين، الأول : بالرفع على أنه مخصوص بالذم، والثاني : بالجر على أنه صفة للقوم ، وهذان الوجهان هما اللذان قصدهما ابن الحاجب بقوله في نصه السابق : «وقد تأول على وجهين ، أحدهما ... ، والثاني : أن يكون ﴿ الَّذِينَ ﴾ صفة للقوم ،و يكون المخصوص بالذم

---

(١) تفسير أبي السعود ٨/ ٢٤٨ .

(٢) روح المعاني ١٥/ ١٤١ .

(٣) شرح مقدمة الكافية ٣/ ٩٣٣ .

(٤) الذين سبقت الإشارة إليهم كأبي علي الفارسي وابن الحاجب والرازي وأبي حيان ... إلخ .

محذوفاً، كأنَّه قيل: بئس مثل القوم المكذبين مثلهم »[1]، «كما كان المقصود بالمدح محذوفاً في قوله تعالى: ﴿ نِعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ ﴾[2]، ولم يذكر أيوب لتقدم ذكره »[3]، وكذا هنا، فقد ساغ حذف المخصوص بالذم، لدلالة ما تقدَّم ذكره، وهو ﴿ مَثَلُ الْقَوْمِ ﴾.

الوجه الثالث: يرى أن الفاعل محذوف، و﴿ مَثَلُ الْقَوْمِ ﴾ هو المخصوص بالذم، والتقدير: (بئس المثل مثل القوم)، و﴿ الَّذِينَ ﴾ نعتٌ للقوم أيضاً، وهذا الوجه قد اختاره ابن عطية، واعترض عليه ابن هشام.

الوجه الرابع: أن يكون التمييز محذوفاً، والفاعل المفسَّر به مستتراً، والتقدير: (بئس مثلاً مثل القوم)، ولقد اختار هذا الوجه الزمخشري[4]، وأبو السعود[5] في أحد قوليه، حيث يقول الزمخشري: « بئس مثلاً مثل القوم » فيكون الفاعل مستتراً، مفسراً بـ (مثلاً)، و(مثل القوم) هو المخصوص بالذم، والموصول صفة للقوم، وحذف التمييز.

والوجه الذي أميل إليه وأرجحه في هذه المسألة هو الأول والثاني، وذلك لأنَّ الوجهين الثالث والرابع بهما من الضعف ما يجعل اختيارهما من البعد بمكان، أما الوجه الثالث الذي اختاره ابن عطية، فهو مخالف

---

(١) شرح مقدمة الكافية ٣/ ٩٣٣ .

(٢) سورة ص: الآية ٣٠ .

(٣) الإيضاح العضدي ص ٨٧، ٨٨ .

(٤) الكشاف ٤/ ٥٣١ .

(٥) تفسير أبي السعود ٨/ ٢٤٨ .

للقاعدة النحوية التي تمنع حذف الفاعل لكونه عمدة في الجملة حيث إنَّ «العمدية لازمة لعدم جواز الحذف غالباً» [1].

ويستثنى من عدم جواز حذفه خمسة أبواب [2]: بناء الفعل للمجهول، نحو: ضُرِبَ عمرو. والمصدر، نحو: ضرباً زيداً. والفعل المؤكد بالنون، نحو: ﴿ وَلَا يَصُدُّنَّكَ ﴾ [3]. والتعجب نحو قوله تعالى: ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾ [4]؛ أي: بهم، فحذف فاعل الثاني، والاستثناء المفرغ، نحو: ما قام إلا زيد، الأصل ما قام أحد إلا زيد [5]. وهذه الأبواب الخمسة لم يكن منها الوجه الذي قاله ابن عطية، وعليه؛ فإن حذفه للفاعل وجه إعرابي يفتقد ما يتكئ عليه من الحجة المقوية له، ولذا وصف بأنه فاسد ومردود وليس بشيء، أما الوجه الرابع الذي اختاره الزمخشري فهو أيضاً يخالف القاعدة النحوية، حيث إن النحاة منعوا حذف تمييز فاعل نعم وبئس [6]، يقول الرضي: «وقيل في قوله تعالى: ﴿ بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ ﴾: إن التمييز محذوف، أي: بئس مثلاً مثل

---

(١) حاشية الصبان ٢/ ٦٣.

(٢) ذكر في ارتشاف الضرب ثلاثة مواضع فقط، أجازها البصريون ٢/ ١٨٢.

(٣) سورة القصص: الآية ٨٧.

(٤) سورة مريم: الآية ٣٨.

(٥) حاشية الصبان ٢/ ٦٣ بتصرف، وانظر: شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٨٠، وشرح التسهيل ٢/ ١٢٢، ١٢٣، وحاشية الخضري ١/ ١٦٠.

(٦) انظر: الكتاب ٢/ ١٧٥ وما بعدها.

القـوم ؛ والأوْلى حـذف المضـاف من ﴿ الَّذِينَ ﴾ ؛ على أنَّه المخصـوص ، أي : بئس مثل القوم : مثل الذين ؛ أو حذف المخصوص ، أي : بئس مثل القـوم المكذبين مثلهم »[1] . وأحـسب أن علة منع حـذف التمـييـز ، هي تناقض الحذف مع الغرض الذي سيق من أجله التمييز في الجملة ، حيث يرد التمييز للتبيين والتفسير والتوضيح ، وحذفه أمر غير منطقي وغير مقبول .

وممَّا سبق يترجح الوجهان الأول والثاني في المسألة ، على أنَّ فاعل ﴿ بِئْسَ ﴾ مذكور في كليهما ، وإنما المحذوف هو المخصوص بالمدح أو المضاف ، وهذان الوجهان هما الصواب الظاهر المشهور كما ورد في آراء العلماء السابق ذكرهم . والله أعلم بالصواب .

***

---

(١) شرح الرضي على الكافية ٤/ ٢٤٩ ، وانظر : ص ٤/ ٢٥٤ ، وانظر : الخصائص ٢/ ٢٠٠ .

الفصل الثاني

المنصـــوبات

مقدمـــة

المنصوبات : هي ما اشتمل على عَلَم المفعولية؛ والنصب هو علامة الفضلات في الأصل، فيدخل فيها المفاعيل الخمسة والحال والتمييز والمستثنى ، وأما سائر المنصوبات فشبهت بالفضلات : كاسم (إنَّ)، واسم (لا) التبرئة، وخبر (ما) الحجازية ، وخبر كان وأخواتها ؛ لذلك فقد قسَّم النحاة المنصوبات قسمين :

الأول : أصل في النصب ، ويقصد به المفعولات الخمسة .

الثاني : محمول عليه ، وهو غير المفعولات من الحال والتمييز وغير ذلك[1] .

وقد تناولت اعتراضات ابن هشام عدة قضايا تندرج تحت هذا الفصل، وهي :

١- التمييز ، وتندرج تحته مسألتان :

الأولى : مجيء تمييز الأعداد المركبة جمعاً .

والثانية : التمييز المحول عن المفعول بين الرفض والإنكار .

٢- النداء ، وتندرج تحته مسألتان :

الأولى : نداء المضاف لكاف الخطاب .

---

(١) شرح الرضي على الكافية ١/ ٢٩٤ - ٢٩٥ ، بتصرف .

والثانية : هل يصح وصف (اللهم) في أسلوب النداء؟

٣- المفعول به : وقد وقع الخلاف تحت هذا العنوان في آيتين .

٤- الحـــال : وقد وقع الخلاف تحت هذا العنوان في آيتين .

كما تندرج تحته مسألة : دخول (من) الزائدة على الحال .

٥- الاستثناء .

٦- المفعول المطلق .

٧- الظروف ، وتندرج تحتها ثلاث مسائل :

الأولى : (إذ) بين الظرفية والمفعولية .

والثانية : (إذا) بين الشرطية والظرفية .

والثالثة : متعلق الظرف (أنى) .

التمـــــيز

مجيء تمييز الأعداد المركبة جمعاً:

يرى النحاة أن مميز أحد عشر، إلى تسعة وتسعين، منصوب مفرد: أما نصبه؛ فلتعذر الإضافة إليه، وأما إفراده، فلأنه أخصر فاقتصر عليه، وإذا كان المعدود مؤنثاً واللفظ مذكراً والعكس، فالأقيس والأكثر في كلام العرب أن نعتبر اللفظ فنقول: ثلاثة أشخص، إذا أطلقته على النساء، اعتباراً باللفظ لا بالمعنى. وثلاث أنفس، إذا أردت بهم الرجال، اعتباراً باللفظ لا بالمعنى [1]، «ويجوز حذف التمييز إذا قصد إبقاء الإبهام؛ أو كان في الكلام ما يدل عليه» [2].

ويرى ابن هشام أنَّ ابن مالك خالف هذه القاعدة حين توجيهه لقوله تعالى: ﴿ وَقَطَّعْنَاهُمُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا ﴾ [3]، بقوله: «ويعتبر التذكير والتأنيث في غير الصفة باللفظ، فنقول: ثلاثة أشخص، قاصد نسوة، وثلاث أعين، قاصد رجال، لأنَّ لفظ (شخص) مذكر، ولفظ (عين) مؤنث، فإن اتصل بالكلام ما يزاد به المعنى ظهوراً، أو يكثر معه قصد معنى التذكير جاز الوجهان، وقد يرجح اعتبار المعنى، كقوله

---

(١) شرح الرضي على الكافية ٣/ ٣٠٣، ٣٠٨، بتصرف واختصار.

(٢) ارتشاف الضرب ٤/ ١٦٣٦، وانظر: المقتضب للمبرد ٢/ ١٦٠، وشرح عمدة الحافظ ص ٥١٧ وما بعدها، وحاشية الصبان ٢/ ٢٩٨، ٤/ ٩٩.

(٣) سورة الأعراف: الآية ١٦٠.

تعالى: ﴿ وَقَطَّعْنَاهُمُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا ﴾، فبذكر (أمم) ترجح حكم التأنيث ولولا ذلك لقيل: اثني عشر أسباطاً؛ لأنَّ السبط مذكر، ومنه قول الشاعر:

وكان مِجنيَّ دون ما كنت أتقي ثلاث شخوص: كاعبان ومعصر

فبقوله: (كاعبان ومعصر)، ترجح التأنيث، ولولا ذلك لقال: ثلاثة شخوص، لأن (الشخص) مذكر»[1].

ولقد اعترض ابن هشام على توجيه ابن مالك للآية الكريمة فقال: «(فأسباطاً) بدل من (اثنتي عشرة)، والتمييز محذوف، أي: اثنتي عشرة فرقة، ولو كان (أسباطاً) تمييزاً لذُكِّر العددان؛ لأن السبط مذكر، وزعم الناظم أنه تمييز، وأن ذكر (أمماً) رجَّح حكم التأنيث، كما رجحه ذكر- كاعبان ومعصر - في قوله: ثلاث شخوص كاعبان ومعصر»[2].

ولقد ورد في هذه الآية الكريمة ثلاثة وجوه إعرابية:

الأول: يرى أنَّ (أسباطاً) بدل، والتمييز محذوف، تقديره: (فرقة)، وممن اختار هذا الوجه: الأخفش[3]، والعكبري[4]، وابن عطية[5]،

---

(١) شرح الكافية الشافية ٢/ ١٨٨، ١٨٩.

(٢) أوضح المسالك ص٢٤٨.

(٣) معاني القرآن ١/ ٣٣٩.

(٤) التبيان ص٣٩٣.

(٥) المحرر الوجيز ٧/ ١٨٤.

والألوسي[1]، وابن يعيش[2]، وأبو حيان[3]، وابن عقيل[4]، والسيوطي[5]، والصبان[6]، والزجاج[7]، والنحاس[8]، والسمين الحلبي[9]، وأبو السعود في أحد قوليه[10]، يقول الزجاج: «المعنى: قطعناهم اثنتي عشرة فرقة أسباطاً، من نعت (فرقة)، كأنه قال: جعلناهم أسباطاً، وفرقناهم أسباطاً، فيكون (أسباطاً) بدلاً من اثنتي عشرة، وهو الوجه، وقوله (أمماً) من نعت (أسباطاً)»[11].

الثاني: يرى أن (أسباطاً) تمييز، وممن تبناه الفراء[12]، وتبعه ابن مالك[13]، وأبو السعود في قوليه[14]، يقول الفراء: «فقال: (اثنتي

---

(1) روح المعاني ٦/ ١٢٨ .

(2) شرح المفصل ٦/ ٢٤ .

(3) ارتشاف الضرب ٤/ ١٦٣٦، والبحر المحيط ٥/ ١٩٩، ٢٠٠ .

(4) المساعد ٢/ ٦٨، وانظر: الإيضاح العضدي ص ٢١٦ وما بعدها، وانظر: شرح الجمل لابن خروف ٢/ ٦٣٢ .

(5) همع الهوامع ٤/ ٧٥، ٧٦ .

(6) حاشية الصبان ٢/ ٢٩٨، ٤، ٨٩، ٩٠، ٤/ ٩٩ .

(7) معاني القرآن وإعرابه ٢/ ٣٨٢، ٣٨٣ .

(8) إعراب القرآن ٢/ ٧٦ .

(9) الدر المصون ٥/ ٤٨٤، ٤٨٧ .

(10) تفسير أبي السعود ٣/ ٢٨٢ .

(11) معاني القرآن وإعرابه ٢/ ٣٨٢، ٣٨٣ .

(12) معاني القرآن ١/ ٣٩٧ .

(13) شرح الكافية الشافية ٢/ ١٨٨، ١٨٩ .

(14) تفسير أبي السعود ٣/ ٢٨٢ .

عشرة)، والسبط ذكر؛ لأن بعده (أمم) فذهب التأنيث إلى الأمم، ولو كان (اثني عشر) لتذكير السبط كان جائزاً»[1].

الثالث: يرى أن (أسباطاً) تمييز أيضاً، وجاء مجموعاً؛ لأنه وضع موضع (قبيلة). وهذا الوجه اختاره الزمخشري، حيث قال: «فإن قلت: مميز ما عدا العشرة مفرد، فما وجه مجيئه مجموعاً؟ وهلاّ قيل: اثني عشر سبطاً؟، قلت: لو قيل ذلك لم يكن تحقيقاً؛ لأن المراد: وقطعناهم اثنتي عشرة قبيلة، وكل قبيلة أسباط لا سبط، فوضع ﴿أَسْبَاطًا﴾ موضع القبيلة»[2].

وبتحليل الوجوه الإعرابية السابقة يتبين ما يلي: أنَّ الوجه الأول هو ما عليه الجمهور؛ وذلك لكثرة دورانه في كلام العرب، ولكونه أقيس؛ حيث موافقته لقواعد النحو، أما عن الوجه الثاني فظاهره أنه خروج عن القاعدة، ولكن إذا دققنا النظر في كلام ابن مالك - المسبوق بكلام الفراء - وجدنا له تأويلاً؛ وهو (اعتبار المعنى)، ولقد أقر ابن مالك نفسه الوجهين، أعني اعتبار اللفظ واعتبار المعنى، وفي شرحه للكافية الشافية جعل المعنى معتبراً في توجيه الآية[3]، فعوّل عليه دون اعتباره للفظ، وهذا ليس خروجاً على القاعدة بقدر ما هو بناء على الأقل استعمالاً، ولا شك أن اعتبار اللفظ هو الوجه الأقيس والأكثر في كلامهم، وابن مالك يقر ذلك،

---

(١) معاني القرآن ١/ ٣٩٧.

(٢) الكشاف ٢/ ١٥٩.

(٣) حيث قال إن (أممًا) رجحت حكم التأنيث فقيل: (اثنتي عشرة أسباطًا)، ولولا (أمم) لقيل: (اثني عشر أسباطًا) لأن أسباطًا مذكر، انظر: شرح الكافية الشافية ٢/ ١٨٨، ١٨٩.

بدليل أنَّه اختاره في (شرح التسهيل) موافقاً لما عليه الجمهور؛ حيث قال: «لكنه تابع فلم يتناوله التمييز، ومثل هذا (أسباطاً) في قوله تعالى: ﴿وَقَطَّعْنَاهُمُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا﴾»[1]، وسبقه الفراء فوصف قول الجمهور بأنه كان جائزاً، إذن فالوجه الثاني جائز وإن كان قليل الاستعمال، ولذلك فهو وجه مرجوح، ولقد اشترط ابن مالك لجوازه شرطين:

الأول: أن يتصل بالكلام ما يزاد به المعنى.

والثاني: أن يكثر معه قصد معنى التذكير.

أمَّا عن الوجه الثالث - وهو اختيار الزمخشري - فإن التقدير فيه مردود؛ لأنَّه لا يجد من اللغة ما يعينه وينهض به، فلقد ورد في المعاجم[2]: أنَّ السبط من اليهود كالقبيلة من العرب، وعليه؛ فإن (أسباطاً) - إن صح ذلك - وضعت موضع قبائل لا قبيلة، وتبقى المخالفة للقاعدة النحوية لكون المميز مجموعاً وحقه أن يكون مفرداً في هذا الموضع، ولقد اعترض عليه ابن مالك قائلاً: «وزعم الزمخشري أن (أسباطاً) تمييز، ولا بأس برأيه في هذا لو ساعده استعمال، لكن قوله: كل قبيلة أسباط لا سبط، مخالف لما يقوله أهل اللغة، وعلى هذا ف (أسباطاً) واقع موقع قبائل لا قبيلة، فلا يصح كونه تمييزاً، وإنما هو بدل والتمييز محذوف»[3].

---

(١) شرح التسهيل ٢/ ٣٧٩، ٣٨٠.

(٢) المعجم الوسيط مادة (سبط) ١/ ٤٢٩.

(٣) شرح التسهيل ٢/ ٣٩٢، ٣٩٣.

وبالجملة، فالذي يظهر لي رجحانه في هذه المسألة هو الوجه الأول الذي يرى أن (أسباطاً) بدل والتمييز محذوف، وذلك لموافقته لقواعد النحو ؛ حيث جواز حذف التمييز وروده في أساليب العرب إذا قصد به إبقاء الإبهام وكان في الكلام ما يدل عليه، وأيضاً فإن مميز الأعداد: أحد عشر إلى تسعة وتسعين، مفرد نكرة منصوب، ولا يجوز الجمع عند الجمهور؛ لأن هذا هو القياس، وعليه، فإن هذا الوجه يترجح على الوجهين الآخرين ، حيث إن قواعد النحو تتعامل مع الألفاظ أكثر منها مع المعاني، وإن كانت المعاني تؤخذ في الاعتبار إلا أنها ليست العمدة في هذا الفن . والله أعلم بالصواب .

التمييز المحول عن المفعول بين الرفض والإنكار:

اختلف النحاة حول مسألة التمييز المحول عن المفعول (تمييز النسبة)، فأثبته بعضهم ونفاه آخرون ، وكان أبو علي الشلوبين وبعض تلاميذه من الذين نفوا هذا النوع من التمييز ، وظهر نفيهم هذا من خلال توجيههم الإعرابي لقوله تعالى: ﴿ **وَفَجَّرْنَا الأَرْضَ عُيُونًا** ﴾[1]، مما دعا ابن هشام للاعتراض عليهم .

يقول أبو علي الشلوبين: « ويجوز أن يكون (عيوناً) في هذا حالاً ؛ أي فجرنا الأرض حال أنها عيون، فإن قلت: إنَّ (الأرض) في حال

(١) سورة القمر: الآية ١٢ .

التفجير ليست بعيون، وإنما هي عيون بعد التفجير، فالجواب : أنه لا يبعد أن تسمى قبل كونها عيوناً بذلك، ويكون ذلك من باب التسمية بالحال، كقوله تعالى: ﴿ إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا ﴾[1]، فإن قلت: فإن الحال لا تكون إلا مشتقة أو في تأويل المشتق، فكيف تأويل الاشتقاق هنا؟ فالجواب أنه قد يكون هذا على تأويل: (وفجرنا الأرضين مَحَالَّ بالماء)، أو حوامل بالماء، ونحن إذا قلنا ذلك، أعني: (محال الماء) مع التفجير، كانت المحال أو الحوامل عيوناً، فإن قلت: فما أجود الوجهين في المعنى، الحال أو التمييز؟ فالجواب أن الأجود في المعنى: الحال؛ لأنه أبلغ من حيث كان الحال من صاحبة الحال، فيأتي من ذلك أن الأرض كلها عيون، وإذا كان الأمر كذلك يكون (التمييز مفعولاً شغل عنه الفعل الواقع به من غيره) لم يثبت في قولك: (فَجَّرْنَا الأرضَ عُيُونًا)، إذ الأظهر فيه والأولى غيره، فيكون التمييز على هذا موضع نظر لم يثبت بعد، وإنما الثابت كون التمييز منقولاً عن الفاعل، وكذلك ذكره النحويون، ولم يذكروا هذا الوجه »[2].

هذا التوجيه الإعرابي الذي ذكره الشلوبين جعل ابن هشام يعترض عليه ويرفضه قائلاً: « المنقول عن المفعول نحو: ﴿ وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا ﴾، وغرست الأرض شجراً، وحفرت الدار بئراً، وهذا القسم

---

(١) سورة يوسف: الآية ٣٦ .

(٢) التوطئة ص ٣١٤، ٣١٥ .

اختلف فيه، فأثبته الجزولي[١]، وابن عصفور[٢]، وابن مالك[٣]، وأنكره الشلوبين، وأوَّل (عيوناً) في الآية على أنها مقدرة[٤] وتبعه تلميذاه: الأبذي[٥] وابن أبي الربيع[٦]، وأوَّل ﴿ عُيُونًا ﴾ في الآية على وجهين:

أحدهما: أن تكون بدل بعض من كل على حذف الضمير، أي: (عيونها)، مثل أكلت الرغيف ثلثاً، أي: ثلثه.

والثاني: أن تكون مفعولاً على إسقاط الجار، أي: (بعيون)، قال: وكذا يكون التقدير: غرست الأرض بشجر.

قلنا: لو كان كما زعمت، لم تلتزم العرب في مثل ذلك التنكير والتأخير عن الفعل، ولصرحوا بالجار في وقت، وأيضاً فليس الشجر مغروساً بها، ولا العيون مفجراً بها، بل هو نفس الشيء المغروس والمفجر»[٧].

وبهذا يتجسد الخلاف بين ابن هشام والشلوبين ومن تبعه حول إثبات تمييز النسبة المحول عن المفعول وإنكاره، ومن خلال ما سبق يتضح أنه قد ورد في إعراب كلمة ﴿ عُيُونًا ﴾ أربعة وجوه:

---

(١) انظر: المقدمة الجزولية بشرح الشلوبين ٣/ ١٠٠٧ .

(٢) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٨٤ .

(٣) شرح التسهيل ٢/ ٣٨٣، ٣٨٤ .

(٤) يقصد حالاً مقدرة.

(٥) لم اهتد لكتابه؛ لذا نقلت رأيه من الهمع ٤/ ٦٧، ٦٨ .

(٦) البسيط لابن أبي الربيع ٢/ ١٠٨٣ .

(٧) شرح اللمحة البدرية ٢/ ١٩٠، ١٩١ .

الوجه الأول: أنها تمييز، وهذا ما عليه جل النحاة - فيما وصل إليه بحثي - منهم: الرضي [١]، وأبو حيان [٢]، وابن عقيل [٣]، والشيخ خالد [٤]، والسيوطي [٥]، والأشموني [٦]، والسمين الحلبي [٧]، والألوسي [٨]، وأبو السعود [٩]، وغيرهم، يقول أبو حيان: «واختلفوا في نقله من المفعول، فذهب أكثر المتأخرين إلى أنه جائز، وحملوا عليه قوله تعالى: ﴿ وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا ﴾، قالوا أصله: وفجرنا عيون الأرض، وأنكر نقله من المفعول أبو علي الشلوبين و تلميذاه: الأبذي وابن أبي الربيع، وحمل (عيوناً) على الحال الشلوبين، وعلى البدل أو على إسقاط حرف الجر ابن أبي الربيع، وقال الأبذي متأولاً كلام الجزولي: يمكن أن يريد بقوله منقولاً من المفعول: المفعول الذي لم يسم فاعله، نحو: ضرب زيد ظهراً وبطنًا، وفجرت الأرض عيوناً، وإلى أن التمييز يكون منقولاً عن مفعول ذهب ابن عصفور وابن مالك من أصحابنا» [١٠].

---

(١) شرح الكافية ٢/ ٦٥ .

(٢) البحر ١٠/ ٣٩، وارتشاف الضرب ٤/ ١٦٢٣ .

(٣) المساعد ٢/ ٦٢، ٦٣ .

(٤) التصريح ٢/ ٦٩٦، ٦٩٧ .

(٥) الهمع ٤/ ٦٧، ٦٨ .

(٦) حاشية الصبان ٢/ ٢٨٩، ٢٩٠ .

(٧) الدر المصون ١٠/ ١٣٢ .

(٨) روح المعاني ١٥/ ١٢٥ .

(٩) تفسير أبي السعود ٨/ ١٦٩ .

(١٠) ارتشاف الضرب ٤/ ١٦٢٣ .

الوجه الثاني: أنها حال، واختاره الشلوبين، وتبعه تلميذاه: الآبذي وابن أبي الربيع.

الوجه الثالث: أنها بدل بعض من كل.

الوجه الرابع: أنها مفعول به على نزع الخافض، واختار هذا الوجه والذي سبقه ابن أبي الربيع [١].

وبعد إيراد هذه الوجوه الإعرابية، فالذي يترجح منها - في رأيي - هو الوجه الأول، الذي يرى أن (عيوناً) تمييز؛ وذلك لأن الوجوه الإعرابية الأخرى لها من الأدلة النحوية ما يضعفها، أما إعرابها على الحال: فهو مخالف للقاعدة، لأن اشتقاق الحال وانتقاله وإن لم يكونا لازمين إلا أنهما غالبان، وإن فقد الحال الاشتقاق فلابد أن يستعاض عنه بغيره كالوصف، أو تقدير مضاف قبله، أو دلالته على مفاعلة أو سعر أو ترتيب أو أصالة شيء أو فرعيته، أو دلالته على نوع شيء أو طور واقع فيه تفضيل [٢]، فهل توافر شيء من هذا فيما ذهب إليه الشلوبين حتى يَعْضُدَ رأيه؟! وعليه؛ فإنَّ هذا الرأي أحسبه ضعيفاً؛ لأنَّه لا يستند إلى الدليل النحوي.

وأمَّا إعرابها على البدل: فهذا أيضاً وجه بلغ من الضعف مبلغاً؛ لأن كلاًّ من بدليْ البعض والاشتمال يختص بإتباع ضمير الحاضر كثيراً،

---

(١) سبقت الإشارة لمواضع هذه الأقوال.

(٢) شرح التسهيل ٢/ ٣٢٢، بتصرف.

ويتضمن ضميراً أو ما يقوم مقامه[1]، فهل هنا ضمير ؟ وإن كان محذوفاً فأين ما يقوم مقامه حتى يصح الإعراب على البدل؟

فمن الواضح أن ابن أبي الربيع قد اكتفى بقوله: « والضمير محذوف تقديره: عيونها »، ولم يأت بدليل على هذا الحذف، ومن المعلوم بمكان أن القاعدة الأصولية النحوية تقول: لا حذف إلا بدليل. والقاعدة الأخرى تقول : الذكر أولى من الحذف . فأين تطبيق هاتين القاعدتين من هذا الوجه الإعرابي ؟ لذا فإنني أقول: إنَّ هذا الوجه ضعيف فلا يُعَوَّل عليه .

وأما إعرابها على المفعول به على نزع الخافض، فهذا الوجه أيضاً مردود؛ لأنه يختص بالأماكن المخصوصة التي يكون أصلها أن يتعدى إليها الفعل غير المتعدي بحرف الجر ، فإن جاء شيء من ذلك بغير حرف جر فعلى أنه حذف اتساعاً[2]، فهل الفعل ﴿ فَجَّرْنَا ﴾ لازم يحتاج للتعدي بحرف الجر ، وهل ﴿ عُيُونًا ﴾ مكان مختص ، وإن كان بالفعل حرف الجر محذوفاً فما الدليل على هذا الحذف؟ .

وعلى هذا فإنَّ هذا الوجه ضعيف فلا يحمل عليه، إضافة إلى أن اختيار هذا الوجه يؤدي إلى فساد المعنى ؛ لأن المعنى على هذا التوجيه يفهم منه أن الشجر مغروس به ، والأرض مفجر بها ، وليس كذلك وأحسب أن بعض المعربين يخطئون في توجيهاتهم الإعرابية حين يراعون اللفظ متجاهلين موجب المعنى .

---

(١) السابق ٣/ ٣٢٩، بتصرف .

(٢) المقتصد ١/ ٦٤٢، وما بعدها بتصرف .

مما سبق يظهر لي أن وجه التمييز هو الذي يترجح ، حيث لم يوجد أي سبب يمنع ذلك ، وهناك أسباب أخرى قد عَضَدَتْ وساندت هذا الترجيح منها :

١ - أن الشلوبين وإن كان له عذره في إنكاره لهذا النوع من التمييز بسبب إغفال النحاة السابقين عليه ذكْره ، إلا أنَّ الزمخشري وشارح مفصله الخوارزمي - وهما من السابقين للشلوبين - قد أشارا إشارة لطيفة لهذا النوع ، حيث يقول الزمخشري : « طاب زيد نفساً ، وتصبب عرقاً ، وتفقأ شحماً ... وفي التنزيل : ﴿ وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا ﴾ [(١)] ، و﴿ وَفَجَّرْنَا الأَرْضَ عُيُونًا ﴾..

قال المشرِّح : « التمييز كما يكون مفرداً في نحو قوله تعالى : ﴿ وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا ﴾ ، فكذلك يكون جمعاً في نحو : ﴿ وَفَجَّرْنَا الأَرْضَ عُيُونًا ﴾ »[(٢)] .

وبهذا يتضح - ولو بقلّة - أنَّه قد جرى ذكر لهذا النوع من التمييز ممن سبق الشلوبين ، ولا يعد إغفال بعض النحاة لظاهرةٍ ما دليلاً على عدم وجودها ، وإلا فبم نفسر حديث باقي النحاة بعد الشلوبين عن هذا النوع؟ فإن لم يكن له وجود فلماذا ذكروه إذن ؟! ومع كون الشلوبين له عذره - كما قلت - في دعواه إلا أننا لا نستطيع قبول توجيهه لـ (عيوناً) في الآية ، تاركين الوجه الذي يستقيم به المعنى وتستقر به صحة الصناعة

---

(١) سورة مريم : الآية ٤ .

(٢) شرح المفصل الموسوم بالتخمير ١ / ٤٤٧ ، ٤٤٨ .

اللفظية بموافقتها لقواعد العربية، في حين أن توجيه الشلوبين يفتقر إلى هذا ؛ حيث فساد المعنى ومخالفة قواعد اللغة في باب الحال [1]، ولهذا فإن توجيه ﴿ عُيُونًا ﴾ إلى التمييز هو ما ترجح لديَّ.

٢- إن التخريجات التي ذكرها المنكرون لتمييز النسبة المحول عن المفعول، كـ(الحال والبدلية والجر على نزع الخافض)، مخالفة لما جرت عليه عادة العرب في هذا الأسلوب ، فلقد التزمت العرب في هذا الأسلوب التنكير ، نحو: غرست الأرض شجراً ، والتأخير عن الفعل، ولو كان هذا الأسلوب قد ورد على حذف الجار - كما قيل - لصرحت العرب به مرة ، وتركته أخرى وهكذا ، والصحيح أنه لم يسمع هذا أو يحفظ عنهم .

٣- احتجاج الشلوبين على صدق دعواه بعدم ذكر سيبويه لهذا النوع من التمييز في كتابه، احتجاج يفتقر إلى المنطقية؛ لأنَّه لا يعني عدم ذكر سيبويه أو غيره لقاعدةٍ ما أنها غير موجودة في قواعد اللغة - كما أشرت سابقاً -، بل من الوارد أن يغفل النحاة ذكر بعض القواعد في كتبهم.

ولهذه الأسباب السابقة يترجح توجيه ﴿ عُيُونًا ﴾ في الآية على التمييز دون غيره من الوجوه الإعرابية . والله أعلم بالصواب.

---

(١) راجع نص الشلوبين في بداية المسألة .

النداء

النداء المضاف لـ (كاف) الخطاب :

النداء هو : طلب الإقبال بـ (يا) أو إحدى أخواتها ، ويكون هذا الإقبال حقيقة ، نحو : يا زيد ، أو مجازاً ، نحو : يا الله ، والإقبال المجازي يقصد به الإجابة ، فحينما يقال : (يا الله) فالمقصود : الإجابة منه تعالى ، ولا ينادى حقيقة إلا المميِّز ، أي الذي يُتَصوَّر منه الإقبال والإجابة [1] .

ولقد وجه الكسائي [2] قوله تعالى : ﴿ **سُبْحَانَكَ لاَ عِلْمَ لَنَا إِلاَّ مَا عَلَّمْتَنَا** ﴾ [3] معرباً لكلمة : ﴿ **سُبْحَانَكَ** ﴾ بالنصب على النداء ، إذ المعنى - على رأيه - يا سبحانك ، ولقد رفض ابن هشام هذا الإعراب بقوله : « نقل القرطبي عن الكسائي أنَّه قال في : ﴿ **سُبْحَانَكَ لاَ عِلْمَ لَنَا** ﴾ أنَّ ﴿ **سُبْحَانَكَ** ﴾ نداء مضاف ، وأن المعنى : يا سبحانك ، وفيه نظر ؛ لأنَّه لا يجوز : يا غلامك ، وإنما يجوز في الندبة خاصة ؛ نحو : واغلامك» [4] .

إذن القضية التي يدور الخلاف حولها هي صحة نداء المضاف لكاف الخطاب أو فساده ، والحق أنه ليس ابن هشام وحده المعترض على هذا التوجيه الإعرابي ، فلقد رفضه عدد من النحاة أيضاً ، وذلك لأن (سبحان)

---

(١) حاشية الصبان ٣/ ١٩٧ ، بتصرف . وانظر : حاشية الخضري ٢/ ٧١ .

(٢) انظر رأي الكسائي في إعراب القرآن للنحاس ١/ ٤٤ ، والمحرر الوجيز ١/ ١٧٢ ، والبحر ١/ ٢٣٧ ، ٢٣٨ ، والدر المصون ١/ ٢٦٥ ، ٢٦٦ ، وروح المعاني ١/ ٣٦٠ .

(٣) سورة البقرة : الآية ٣٢ .

(٤) حواشٍ على الألفية ق ١٧٠أ .

لفظ يدل على معنى لا على ذات يُتَصَوَّر نداؤها والإقبال منها، فهل يتصور أن أنادي التسبيح والغفران والرحمة على الحقيقة ؟! هذه واحدة، أما الثانية فإنه لو فرضنا جدلاً أن (سبحان) مما ينادَى، فإنه في هذا الموضع لا يجوز نداؤه أصلاً، وذلك لاتصاله بكاف الخطاب، يقول الصبَّان شارحاً لبيت ابن مالك :

والمفرد المنكور والمضافا وشبهه انصب عادماً خلافا

« قوله (والمضافا) أي لغير الخطاب، أمَّا المضاف إليه [1] فلا ينادَى، فلا يقال : يا غلامك، لاستلزامه اجتماع النقيضين؛ لاقتضاء النداء خطاب الغلام، وإضافته إلى ضمير الخطاب عدم خطابه؛ لوجوب تغاير المتضايفين وامتناع اجتماع خطابين لشخصين في جملة واحدة » [2]، وعليه، فلا يصح أن ينادى ما أضيف لكاف الخطاب؛ لأن المنادى حينئذٍ غير من له الخطاب، فكيف ينادى من ليس بمخاطب [3].

ولم يقل أحد من النحاة بما قاله الكسائي في إعراب (سبحانك)، فلقد وجهت هذه الكلمة توجيهين :

الأول : أنها منصوبة على المصدر بفعل محذوف تقديره : (نسبحك)، أي : أنَّ (سبحانك) مفعول مطلق، وممن اختار هذا التوجيه : سيبويه [4]،

---

(١) يعني المضاف لكاف الخطاب.

(٢) حاشية الصبان ٣/ ٢٠٦ .

(٣) همع الهوامع ٣/ ٤٦، ٤٧ بتصرف.

(٤) الكتاب ١/ ٣٢٢، ٣٢٤، وانظر : ص ٣٢٦ .

والأخفش الأوسط [1]، والنحاس [2]، وابن عطية [3]، والعكبري [4]، وأبو حيان [5]، والسمين الحلبي [6] وأبو السعود [7]، والألوسي [8] ... إلخ، يقول سيبويه : هذا باب أيضاً من المصادر ينتصب بإضمار الفعل المتروك إظهاره، ولكنها مصادر وضعت موضعاً واحداً لا تتصرف في الكلام تصرف ما ذكرنا من المصادر ،وذلك قولك : سبحان الله ، ومعاذ الله، كأنَّك حيث قال: سبحان الله ، قال تسبيحاً، فنصب هذا على أسبح الله تسبيحاً، فهذا بمنزلة سبحان الله، وخزل الفعل هاهنا لأنه بدل من اللفظ بقوله: أسبحك وأسترزقك ، وهذا ذكر معنى (سبحان)، وإنما ذكر ليبين لك وجه نصبه وما أشبهه [9]، وإذا طبقنا هذا الكلام على كلمة ﴿ سُبْحَانَكَ ﴾ الواردة في الآية الكريمة نجد أنها نصبت «لأنه أراد (نسبحك)، جعله بدلاً من اللفظ بالفعل ، كأنه قال (نسبحك سبحانك)، ولكن (سبحان) مصدر لا يتصرف » [10].

---

(١) معانى القرآن ١/ ٦٤ .

(٢) إعراب القرآن ١/ ٤٤ .

(٣) المحرر الوجيز ١/ ١٧٢ .

(٤) التبيان ص ٤٣ .

(٥) البحر ١/ ٢٣٧، ٢٣٨ .

(٦) الدر المصون ١/ ٢٦٥، ٢٦٦ .

(٧) تفسير أبي السعود ١/ ٨٥ .

(٨) روح المعاني ١/ ٣٦٠ .

(٩) الكتاب ١/ ٣٢٢، ٣٢٤ ، بتصرف يسير .

(١٠) معاني القرآن للأخفش الأوسط ١/ ٦٤ .

يقول العكبري : « وانتصابه على المصدر بفعل محذوف تقديره : سبحت الله تسبيحاً »[1] .

والثاني : أنها منصوبة على الاختصاص ، قاله الرضي وابن يعيش وغيرهما ، حيث رأى أصحاب هذا التوجيه أن ﴿ سُبْحَانَكَ ﴾ من الأسماء المنصوبة على الاختصاص بفعل مقدر ، تقديره : أعني أو أختص أو أمدح ، نحو : سبحانك الله العظيم[2] ، وهكذا لم يرد توجيه النداء في آراء النحاة - فيما وصل إليه بحثي - البتة سوى الكسائي .

وبالجملة ، فإنه مما سبق يتبيَّن لي أن الرأي الراجح في المسألة هو التوجيه القائل بأن ﴿ سُبْحَانَكَ ﴾ منصوب على المصدر بفعل محذوف وجوباً ، تقديره : نسبح ، وذلك لأن هذه الكلمة لا تصلح للنداء لما أشرت إليه سابقاً ، وعليه ، فقول الكسائي قد جانبه الصواب ، وترجيحي هذا يستند لأسباب منها :

١) أن هذا هو قول الجمهور من النحاة وعلى رأسهم سيبويه .

٢) أنَّ الكسائي لم يذكر حجة يستند إليها فيما ذهب إليه مما يضعف قوله .

---

(١) التبيان ص ٤٣ .

(٢) شرح الرضي على الكافية ١/ ٤٣٢ ، ٤٣٣ بتصرف ، وانظر : شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ١٨ .

٣) أنَّ الكسائي قد خالف السماع بما ذهب إليه من توجيه إعرابي؛ لأنَّه « لا يحفظ دخول حرف النداء عليه، ولو كان منادى لجاز دخول حرف النداء عليه ونقل لنا »[1]؛ ولذلك فإنَّ ﴿ سُبْحَانَكَ ﴾ منصوبة على المصدر لا على النداء. والله أعلم بالصَّواب.

❊ ❊ ❊

(١) البحر ١/ ٢٣٧، ٢٣٨.

هل يصح وصف (اللهم) في أسلوب النداء؟

اختلف النحاة حول جواز وصف (اللهم) وعدمه ، وانقسموا إلى فريقين، ففريق قال بجواز الوصف ، وفريق قال بعدم الجواز ، وكان لكل فريق حجته التي يؤيد بها ما ذهب إليه ، وكان سيبويه على رأس الفريق الذي يمنع وصف (اللهم)، فقال في توجيه قوله تعالى: ﴿ قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ ﴾ [1] : « وإذا ألحقت (الميم) لم تصف الاسم ، من قِبل أنه صار مع (الميم) عندهم بمنزلة صوت، كقولك: يا هناه ، وأمَّا قوله عز وجل: ﴿ قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ ﴾ فعلى (يا) [2] ، فقد صرفوا هذا الاسم على وجوه، لكثرته في كلامهم ولأن له حالاً ليست لغيره» [3].

واعترض ابن هشام على هذا التوجيه الإعرابي، فقال: « وإذا وجب نصب المضاف التابع للمبني فنصبه تابعاً لمعرب أحق ، قال الله تعالى: ﴿ قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ ﴾ ، فـ (فاطر) صفة لاسم الله - سبحانه -، وزعم سيبويه أنه نداء ثانٍ، حذف منه حرف النداء؛ لأن المنادى الملازم للنداء لا يجوز عنده أن يوصَف ، وكلمة (اللهم) لا تستعمل إلا في النداء » [4].

---

(١) سورة الزمر: الآية ٤٦ ، وأيضاً سورة آل عمران: الآية ٢٦ : ﴿ قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ المُلْكِ ﴾.

(٢) يعني بناء على ما سبق- أن (فاطر) منادى ثانٍ محذوف الأداة (يا) .

(٣) الكتاب ٢/١٩٦ ، ١٩٧ .

(٤) شرح شذور الذهب من ٥٣٤ ، وانظر: شرح الشذور أيضًا ص ١٥ ، وورد نفس الاعتراض في شرح اللمحة ٢/١٣٦ ، ومغني اللبيب ص ٥٦٦ .

وبعرض اتجاهات النحاة حول هذه المسألة يتضح الرأي الراجح فيها ، فلقد اتجه النحاة وأصحاب التفسير في هذه المسألة اتجاهين :

الاتجاه الأول مؤيد لسيبويه: ومن أصحابه : ابن عقيل [1] ، وأبو حيَّان [2] ، والسيوطي [3] ، والنحاس [4] ، وابن عطية [5] ، وغيرهم ، يقول النحاس عن ﴿ **فاطِرَ السَّموَاتِ** ﴾ : « نُصِبَ لأنَّه نداء مضاف ، وكذلك ﴿ **عَالِمِ الغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ** ﴾ ، ولا يجوز عند سيبويه أن يكون نعتاً » [6] ، يتضح من هذا النص أن النحاس يَعُدُّ ﴿ **فَاطِرَ** ﴾ نداءً ثانياً لا صفة ، وكذا ابن عطية عندما قال في آية (آل عمران) : إن ﴿ **مَالِكَ** ﴾ نصب على النداء ، نصَّ سيبويه على ذلك في قوله تعالى : ﴿ **قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ** ﴾ ، وقال : إن ﴿ **اللَّهُمَّ** ﴾ لا يوصف ؛ لأنَّه قد ضمت إليه (الميم) . قال الزجاج : و﴿ **مَالِكَ** ﴾ عندي صفة لاسم الله تعالى ، وكذلك ﴿ **فَاطِرَ السَّمَوَاتِ** ﴾ ، وما قاله سيبويه أصوب ، وذلك أنه ليس في الأسماء الموصوفة شيء على حد (اللهم) ؛ لأنه اسم مفرد ضم إليه صوت ، والأصوات لا توصف ، نحو : (غاق) وما أشبهه ، وكان حكم

---

(١) المساعد ٢/ ٥٠٩ ، وشرحه على الألفية ص ٢٥٨ ، ٢٥٩ .

(٢) ارتشاف الضرب ٤/ ٢١٩١ ، ٢١٩٢ ، وانظر : التوطئة ص ٢٨٩ ، واللمع ص١٧١ .

(٣) همع الهوامع ٣/ ٦٥ .

(٤) إعراب القرآن ١/ ١٥٠ ، وانظر : الكشاف ١/ ٣٧٨ .

(٥) المحرر الوجيز ٣/ ٥٠ .

(٦) إعراب القرآن ١/ ١٥٠ .

الاسم المفرد أن لا يوصف وإن كانوا قد وصفوه في مواضع، فلمَّا ضمَّ هنا ما لا يوصف إلى ما كان قياسه أن لا يوصف صار بمنزلة صوت ضم إلى صوت نحو: (حيهل) فلم يوصف »[1].

وحجة هذا الفريق - كما هو واضح مما سبق- أن (الميم) التي هي عوض عن (يا)، عندما اتصلت بلفظ الجلالة صارت كالصوت، والأصوات ليست مما يوصف، وعليه، فإن ﴿ فَاطِرَ ﴾ ليست وصفاً وإنما هي نداء ثانٍ، وهذه حجة لا بأس بها.

الاتجاه الثاني: معارض لسيبويه، ومن أصحابه: المبرد[2]، والزجاج[3]، ومن وافقهما، يقول المبرد: واعلم أن للنداء أسماء يخص بها، وزعم سيبويه أنه لا يجيز نعت شيء منها، وزعم أن مثله (اللهم)، إنما (الميم) المشددة في آخره عوض عن (يا) التي للتنبيه و(الهاء) مضمومة؛ لأنه نداء لا يجوز عنده وصفه، ولا أراه كما قال، لأنها إذا كانت بدلاً من (يا) فكأنك قلت: يا الله، ثم تصفه، كما تصفه في هذا الموضع، فمن ذلك قوله ﴿ قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ ﴾، وكان سيبويه يزعم أنه نداء آخر، كأنه قال: يا فاطر السموات والأرض[4].

---

(١) المحرر الوجيز ٣/ ٥٠ .

(٢) المقتضب ٤/ ٢٣٥، ٢٣٩ .

(٣) معاني القرآن ١/ ٣٩٤، ٣٩٥ .

(٤) المقتضب ٤/ ٢٣٥ ، ٢٣٩ بتصرف يسير، وانظر هذه المسألة في شرح الرضي على الكافية ١/ ٣٨٤، والإنصاف ١/ ٣٤١ ، وشرح التسهيل ٣/ ٣٩٨ ، والمقرب لابن عصفور ص ١٩٩ ، وأصول ابن السراج ١/ ٣٣٨ ، وشفاء العليل ٢/ ٨٠٩ ، ٨١٠ ، والتصريح للشيخ خالد ٤/ ٣٩ ، ٤٠ ، وشرح الكافية الشافية ٢/ ١٠ .

وحجة هذا الفريق أن الاسم ومعه (الميم)، بمنزلته ومعه (يا)، فلا يمنع الوصف على (الميم) كما لا يمنع مع (يا)، وهذه حجة لا بأس بها أيضاً.

والذي يظهر لي من خلال العرض السابق للمسألة أن كلا الإعرابيْن جائز في توجيه الآية، حيث لا مانع من أن أقول: يا الله يا مالك يا فاطر يا رحيم ... إلخ، كما أنه لا مانع في أن أقول: يا الله المالك الفاطر الرحيم، « فَلِمَ نخطئ ونستبعدُ وجهاً دون وجه، أليس الأحرى والأوْلى أن نجمع بين الأوجه ما دام التعارض غير وارد، وكان السابقون يفعلون مثل ذلك مع القراءات الواردة في آيةٍ ما، فكانوا يرون أن الأوْلى هو الجمع بين القراءات ما لم يوجد تعارضٌ، وقياساً على هذا الصنيع أرى أنه من الأوْلى أن تعرب (مالك وفاطر) على كلا الوجهين: إمَّا النداء أو النعت.

وأحسب أنَّ هذا يعطى مرونة أكثر حين التعامل مع النص القرآني، كما أحسب أن ابن هشام قد جانبه الصواب حين اعترض على ما ذهب إليه سيبويه واصفاً له بالزعم؛ لأن لكل وجه ثقله، ولكل فريق وجهة هو موليها، ومما يؤيد هذا - في رأيي - أن كثيراً من المعربين لهذه الآية وآية (آل عمران) قد اكتفوا بذكر الوجوه الواردة في إعراب (فاطر، مالك) دون أن يرجحوا أياً منها، وكأنه يُفهم من فحوى صنيعهم أنهم يرتضون الوجهين؛ وأن كلاً منهما صالح في توجيه الآية، فلا داعي لترجيح أحدهما على الآخر، ومن هؤلاء المعربين المحايدين: ابن يعيش [1]، الصبان [2]،

---

(١) شرح المفصل ٢/ ١٧.

(٢) حاشية الصبان ٣/ ٢١٧.

الخضري [1]، الرازي [2]، العكبري [3]، السمين الحلبي [4]، الألوسي [5]، أبو السعود [6] ... إلخ . وبالجملة فإنَّ ﴿ فَاطِرَ ﴾ منصوبة على النداء أو الوصف . والله أعلم بالصواب .

***

---

(١) حاشية الخضري ٢/ ٧٦ .

(٢) تفسير الرازي ٨/ ٣، ٤ .

(٣) التبيان ص ١٨٣ .

(٤) الدر المصون ٣/ ٩٩ ، ١٠٠ ، ١٠١ .

(٥) روح المعاني ٣/ ١٨٣ .

(٦) تفسير أبى السعود ٢/ ٢١ .

المفعـول بـه

وقد وقع الخلاف تحت هذا العنوان في آيتين :

الأولى : قوله تعالى : ﴿ وَلاَ تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَى مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِّنْهُمْ زَهْرَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا لِنَفْتِنَهُمْ فِيهِ وَرِزْقُ رَبِّكَ خَيْرٌ وَأَبْقَى ﴾ (١) .

فلقد وردت عدة توجيهات إعرابية (٢) في كلمة ﴿ زَهْرَةَ ﴾ ، ما يخص منها محل النزاع في هذه المسألة وجه الحال والمفعول والبدل ، فلقد وجَّه مكي كلمة (زهرة) في الآية الكريمة عدة توجيهات ، ولكنه استحسن وجه الحال ، فقال : « والأحسن أن تنصب ﴿ زَهْرَةَ ﴾ على الحال ، ويحذف التنوين لسكونه وسكون اللام من ﴿ الْحَيَاةِ ﴾ ، كما قرىء : ﴿ وَلاَ اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ ﴾ (٣) ، بنصب ﴿ النَّهَارِ ﴾ بـ ﴿ سَابِقُ ﴾ على تقدير حذف التنوين لسكونه وسكون اللام ، وتكون ﴿ الْحَيَاةِ ﴾ مخفوضة على البدل من ﴿ مَا ﴾ في قوله ﴿ إِلَى مَا مَتَّعْنَا ﴾ ، ويكون التقدير : ولا تمدَّن عينيك إلى الحياة الدنيا زهرة ، أي : في حال زهرتها » (٤) .

واعترض ابن هشام على هذا التوجيه واصفاً صاحبه بأنه خرّجه على الأوجه الضعيفة البعيدة دون القوية القريبة ، فقال : « قول مكي ...

---

(١) سورة طه : الآية ١٣١ .

(٢) وصلت هذه التوجيهات إلى تسعة إعرابات ، انظر : الدر المصون ٨/ ١٢٣ .

(٣) سورة يس : الآية ٤٠ .

(٤) مشكل إعراب القرآن ٢/ ٤٧٤ ، ٤٧٥ .

إن ﴿ زَهْرَةَ ﴾ حال من الهاء في ﴿ بِهِ ﴾ أو من ﴿ مَا ﴾ ، وأن التنوين حذف للساكنين مثل قوله :

فألفيته غير مستعتب ولا ذاكر اللهَ إلا قليلاً

وأن جر ﴿ الحَيَاةِ ﴾ على أنه بدل من ﴿ مَا ﴾ والصواب : أن ﴿ زَهْرَةَ ﴾ مفعول بتقدير جعلنا لهم ، أو آتيناهم ، ودليل ذلك ذكر التمتيع ، أو بتقدير : (أذم)؛ لأن المقام يقتضيه ، أو بتقدير : (أعني) بياناً لـ (ما) أو للضمير ، أو بدل من (أزواج) إما بتقدير : ذوي زهرة ، أو على أنهم جعلوا نفس الزهرة مجازاً للمبالغة »[1] .

وعلى ذلك ، فإنَّ ابن هشام يرفض إعراب ﴿ زَهْرَةَ ﴾ على الحالية؛ لأن هذا وجه ضعيف بعيد ، ويرى أنَّ الصواب كونها على المفعولية ، مقدماً أدلته على ما ذهب إليه .

ولقد انقسمت آراء النحاة إلى قسمين :

الأول : تبناه كل من : الزجاج [2]، النحاس [3] الزمخشري [4]،

---

(١) المغني ص ٥٢٢ ، ٥٢٣ ، ولقد ورد هذا الاعتراض في المسائل السفرية ، قال فيه ابن هشام : «ولمكي هنا قول غريب زعم أنه أحسن من غيره وهو ... » (ص٥١ ، ٥٢) .

(٢) معاني القرآن ٣/ ٣٨٠ .

(٣) إعراب القرآن ٣/ ٤٣ .

(٤) الكشاف ٣/ ٩٨ .

الرازي [1]، العكبري [2]، وتبعهم ابن هشام، ومن المتأخرين عنه: أبو السعود [3]، الألوسي [4]، يقول الزجاج: « ﴿ زَهْرَةَ ﴾ منصوب بمعنى (متعنا)؛ لأن معناه: جعلنا لهم الحياة الدنيا زهرة » [5].

الثاني: يوافق ما ذهب إليه مكي، ومن أصحابه: ابن عطية [6]، أبو حيان [7]، السمين الحلبي [8]، وغيرهم، يقول ابن عطية: « ونصب ﴿ زَهْرَةَ ﴾ يجوز أن ينصب على الحال، وذلك أن تعرفها ليس بمحض » [9].

وهناك من الأدلة النحوية ما يجعلني أرجح الوجه الأول، وهو نصب ﴿ زَهْرَةَ ﴾ على المفعولية، على الوجه الثاني. ومن هذه الأدلة:

١ - أنه من المعلوم أن الحال تدل على هيئة صاحبها، وتكون في الغالب بلفظ مشتق وبمعنى منتقل، كجئت راكباً، وذهبت مسرعًا، وهذا هو الأكثر في الكلام، وإذا كانت الحال بلفظ جامد ومعنى لازم، فلابد أن تعتمد على وصف، أو مضاف، أو تدل على مفاعلة، أو

---

(١) تفسير الرازي ٢٢/ ١٣٦ .

(٢) التبيان ص ٥٧٣ ، ٥٧٤ .

(٣) تفسير أبي السعود ٦/ ٥٠ .

(٤) روح المعاني ٩/ ٤١٥ .

(٥) معاني القرآن ٣/ ٣٨٠ .

(٦) المحرر الوجيز ١١/ ١١٧ .

(٧) البحر ٧/ ٤٠٠ .

(٨) الدر المصون ٨/ ١٢٣ ، ١٢٤ .

(٩) المحرر الوجيز ١١/ ١١٧ .

ترتيب ... إلخ،[1] وإذا طبقنا هذه الشروط على لفظة (زهرة) لم نجدها تنطبق عليها مما يضعف القول بنصبها على الحالية .

٢- أن اختيار توجيه ﴿ زَهْرَةَ ﴾ منصوبة على الحال يؤدي إلى الفصل بين البدل ﴿ الحَيَاةِ ﴾ والمبدل منه ﴿ مَا ﴾ بالأجنبي ﴿ زَهْرَةَ ﴾، أي: بالحال، ولا يخفى عدم جواز هذا الفصل، وذلك على فرض صحة جر ﴿ الحَيَاةِ ﴾ على البدلية من ﴿ مَا ﴾ أصلاً، حيث إن قوله تعالى: ﴿ لِنَفْتِنَهُمْ ﴾ من صلة ﴿ مَا ﴾، فكيف يُتْبَع الموصول ﴿ مَا ﴾ قبل تمام صلته ﴿ لِنَفْتِنَهُمْ ﴾؟ ولا يخفى أيضاً عدم جواز هذا الإتباع في هذا الموضع .

٣- أن مكياً قد وصف وجه الحال بأنه (الأحسن)، ولم يقدم دليلاً يبين ما وجه الحسن فيما اختاره، وكل ما صنعه أنه قاس رأيه على قراءة وصفت ونظائرها بالشذوذ، في حين أن ابن هشام قد استدل لما ذهب إليه بقرينتي السياق اللفظية والمعنوية[2]، مما جعل رأي ابن هشام أكثر رجحاناً من رأي مكي .

٤- أنَّ كلمة ﴿ زَهْرَةَ ﴾ تصلح للمفعولية، بدليل أن الفعل ﴿ مَتَّعْنَا ﴾ فعل متعد يحتاج إلى مفعولين مع التضمين: الأول: ﴿ أَزْوَاجًا ﴾، والثاني: ﴿ زَهْرَةَ ﴾ .

٥- أن كلمة ﴿ زَهْرَةَ ﴾ تصلح أيضاً للبدلية من ﴿ أَزْوَاجًا ﴾، ودليل

---

(١) شرح التسهيل ٢/ ٣٢١، ٣٢٤ بتصرف، وانظر: الإيضاح العضدي باب المفعول به ص١٦٩ وما بعدها، والتوطئة لأبي على الشلوبين ص١٦١ وما بعدها، والتصريح للشيخ خالد ٢/ ٣٠٩ .

(٢) راجع نص ابن هشام في المغني ص ٥٢٢، ٥٢٣ .

ذلك أنه لا يوجد مانع من ذلك، كالفصل مثلاً بين البدل والمبدل منه بالأجنبي، كما في الوجوه الأخرى التي عدَّت ﴿ زَهْرَةَ ﴾ بدلاً من ﴿ مَا ﴾، أو الضمير في ﴿ بِهِ ﴾، فشبه الجملة ﴿ مِّنْهُمْ ﴾ صفة لـ ﴿ أَزْوَاجًا ﴾، وكما هو معلوم أن الصفة والموصوف كالشيء الواحد، فحينما تبدل ﴿ زَهْرَةَ ﴾ من ﴿ أَزْوَاجًا ﴾، فإنَّه يجوز لعدم وجود المانع كما قلت آنفاً.

وبالعموم، فمما سبق يتبين لي أن الوجه الراجح في هذه المسألة هو نصب ﴿ زَهْرَةَ ﴾ على المفعولية أو البدلية. والله أعلم بالصواب.

***

والثانية: قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ﴾ [1].

اختلف النحاة حول إعراب الضمير (هم) في الآية: « فقال جلتهم: أبو عمرو بن العلاء والكسائي والأخفش وغيرهم: موضع (الهاء) و(الميم) موضع نصب، وهو مذهب سيبويه قياساً على قوله: كلتك وصدتك، وقال عيسى بن عمر: الهاء والميم في موضع رفع، وعبَّر عنه أبو حاتم بأن المعنى عنده: هم إذا كالوا أو وزنوا يخسرون؛ لأن عيسى قال: الوقف (وإذا كالوا) ثم تبتدئ (هم أو وزنوا) » [2]، « فمن وجه الكلام إلى هذا المعنى جعل (هم) في موضع رفع، وجعل (كالوا) و(وزنوا) مكتفيين بأنفسهما » [3]، « وعبَّر غيره: أن (هم) توكيد، كما تقول قاموا هم » [4].

---

(١) سورة المطففين: الآية ٣.

(٢) إعراب القرآن للنحاس ١٠٨/٥، ١٠٩.

(٣) تفسير الطبري ٣٠/ ٩١.

(٤) إعراب القرآن للنحاس ١٠٨/٥، ١٠٩.

ولقد وافق ابن هشام ما ذهب إليه أبو عمرو بن العلاء والكسائي ومن تبعهم، فقال بأن الضمير (هم) في موضع نصب على المفعولية، لذا فقد اعترض على التوجيه الثاني الذي ذهب إليه عيسى بن عمر ومن وافقه، فقال: « قول بعضهم ... : إن (هم) الأولى ضمير رفع مؤكد للواو، والثانية كذلك، أو مبتدأ وما بعده خبره، والصواب أن (هم) مفعول فيهما؛ لرسم الواو بغير ألف بعدها، ولأن الحديث في الفعل لا في الفاعل، إذ المعنى: إذا أخذوا من الناس استوفوا، وإذا أعطوهم أخسروا، وإذا جعلت الضمير للمطففين صار معناه: إذا أخذوا استوفوا، وإذا تولوا الكيل أو الوزن هم على الخصوص أخسروا، وهو كلام متنافر؛ لأن الحديث في الفعل لا في المباشر »[1].

والحق أن جل النحاة - فيما وصل إليه بحثي - قد وجهوا الضمير إلى النصب على المفعولية، ومن هؤلاء ابن الشجري[2]، الفراء[3]، الأخفش[4]، الطبري[5]، الزجاج[6]، النحاس[7]، مكي[8]،

---

(١) المغني ص ٥٦٢، وانظر: ص ٢٢٣ .

(٢) الأمالي الشجرية ٢/ ١٣٠، ١٣١، وانظر: ٣/ ٣٩، ١/ ٨٣ .

(٣) معاني القرآن ٣/ ٢٤٥، ٢٤٦ .

(٤) معاني القرآن ٢/ ٥٧٢ .

(٥) تفسير الطبري ٣٠/ ٩١ .

(٦) معاني القرآن ٥/ ٢٩٧، ٢٩٨ .

(٧) إعراب القرآن ٥/ ١٠٨ .

(٨) مشكل إعراب القرآن ٢/ ٨٠٥، ٨٠٦ .

الزمخشري [١]، ابن عطية [٢]، الرازي [٣]، العكبري [٤]، أبو حيان [٥]، القرطبي [٦]، السمين [٧]، أبو السعود [٨]، الألوسي [٩] ... إلخ، حيث رأوا أن « مما عدّوه باللام (كال) و (وزن) في نحو: كلت لك قفيزين براً، ووزنت لك منوين عسلاً، وجاء حذف هذه اللام في كثير من كلامهم، كقولك: كلتك البر، ووزنتك العسل، وقد يحذف المفعول الثاني، فيقولون: كلتك ووزنتك، وعليه جاء قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ﴾، معناه: كالوا لهم، أو وزنوا لهم، وأخطأ بعض المتأولين في تأويل هذا اللفظ، فزعم أن قوله (هم) ضمير مرفوع وكدت به الواو، كالضمير في قولك: خرجوا هم، فـ (هم) على هذا التأويل عائد على المطففين [١٠]، ويدلك على بطلان هذا القول عدم تصوير الألف بعد الواو في (كالوهم) أو (وزنوهم)، ولو كان المراد ما ذهب إليه هذا المتأول

---

(١) الكشاف ٤/ ٧٢٠ .

(٢) المحرر الوجيز ١٦/ ٢٥٠ .

(٣) تفسير الرازي ٣١/ ٨٨ .

(٤) التبيان ص ٧٧٥، ٧٧٦ .

(٥) البحر ١٠/ ٤٢٦ .

(٦) تفسير القرطبي ١٩/ ٢٥٢، ٢٥٣ .

(٧) الدر المصون ١٠/ ٧١٦، ٧١٧ .

(٨) تفسير أبي السعود ٩/ ١٢٥ .

(٩) روح المعاني ١٦/ ١٢٣ .

(١٠) وعلى القراءة الثانية، (هم) في موضع رفع على الابتداء، انظر: تفسير القرطبي ١٩/ ٢٥٢ .

لم يكن بدٌّ من إثبات ألف بعد الواو على ما اتفقت عليه خطوط المصاحف كلها في نحو: ﴿ خَرَجُوا مِن دِيَارِهِمْ ﴾ [(١)]، و﴿ قَالُوا لِنَبِيٍّ لَّهُمْ ﴾ [(٢)]، وإذا ثبت بهذا فساد قوله، فالضمير الذي هو (هم) منصوب بوصول الفعل إليه بعد حذف اللام، وهو عائد على الناس» [(٣)]، ويقول الفراء: «الهاء في موضع نصب، تقول: قد كلتك طعاماً كثيراً، وكلتني مثله: تريد كلتَ لي، وكلتُ لك» [(٤)].

يتضح مما سبق أن الرأي الراجح في المسألة هو ما عليه الجمهور- ومنه ابن هشام-، ولذلك الرأي من الأدلة النحوية ما يؤكد رجحانه ويدعمه، ومن هذه الأدلة ما أورده ابن هشام مستشهداً به على صحة ما ذهب إليه، ومنها ما أورده النحاة في نصوصهم، وهي:

١- لقد ورد السماع بالرواية التي تناصر وجه النصب، يقول الفراء: «سمعت أعرابية تقول: إذا صدر الناس أتينا التاجر، فيكيلنا المد والمدين إلى الموسم المقبل، فهذا شاهد، وهو من كلام أهل الحجاز، ومن جاورهم من قيس» [(٥)].

٢- أن الضمير هو أحد وسائل الربط بالإحالة، ولكي يتحقق هذا

---

(١) سورة البقرة: الآية ٢٤٣ .

(٢) سورة البقرة: الآية ٢٤٦ .

(٣) أمالي ابن الشجري ٢/ ١٣٠، ١٣١ .

(٤) معاني القرآن ٣/ ٢٤٥، ٢٤٦ .

(٥) معاني القرآن ٣/ ٢٤٥، ٢٤٦، وانظر: معاني القرآن للأخفش ٢/ ٥٧٢ .

الربط لابد للضمير من مرجع، وغالباً ما يكون لأقرب مذكور، وفي الآية أقرب مذكور (الناس)، إذن فالضمير « عائد على (الناس) في قوله تعالى: ﴿ إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ ﴾، وهذا دليل على فساد قوله: إن الضمير مرفوع »[1]. فتلك قرينة لفظية تدل على مرجعية الضمير إليهم لا إلى المطففين.

٣- إضافة إلى أن قرينة المعنى تساند قرينة اللفظ « ألا ترى أن المعنى: إذا اكتالوا على الناس يستوفون، وإذا كالوا للناس أو وزنوا للناس يخسرون»[2]، يقول النحاس: « ونسق الكلام يدل على ذلك؛ لأن قبله ﴿ إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ ﴾ فيجب أن يكون بعده (وإذا كالولهم) وحذفت اللام»[3]، وعليه فقرينتا السياق اللفظية والمعنوية تدلان على مرجعية الضمير لـ (الناس)، وبذلك فهو ضمير نصب لا رفع.

٤- وعلى ذلك، فإن القول بكون الضمير مرفوعاً، ومرجعه (المطففون)، يجعل « الكلام يخرج به إلى نظم فاسد، وذلك لأن المعنى: إذا أخذوا من الناس استوفوا وإذا أعطوهم أخسروا، وإن جعلت الضمير للمطففين انقلب إلى قولك: إذا أخذوا من الناس استوفوا، وإذا تولوا الكيل أو الوزن هم على الخصوص أخسروا، وهو كلام متنافر؛ لأن الحديث واقع في الفعل لا في المباشر»[4].

---

(١) الأمالي الشجرية ٢/ ١٣٠، ١٣١ .

(٢) أمالي ابن الشجري ٢/ ١٣١ .

(٣) إعراب القرآن ٥/ ١٠٨، ١٠٩ .

(٤) الكشاف ٤/ ٧٢٠، ٧٢١ .

٥- إن نصب الضمير على المفعولية هو مذهب سيبويه ، حيث قال: « وإنما أضيفت [1] ليكون المضاف فيها بمنزلته في اللام إذا قلت: سقياً لك لتبين من تعني، ولا يجوز سقيك، إنما تجري ذا كما أجرت العرب، ومثل ذلك: عددتك وكلتك ووزنتك ولا تقول: وهبتك ؛ لأنهم لم يُعَدّوه ، ولكن وهبت لك » [2]، فالفعل هنا تعدى للضمير بعد حذف (اللام) فنصبه .

٦- إن نصب الضمير على المفعولية موافق لرسم المصحف، فلو كان للرفع لرسمت (ألف) بعد (الواو)، كما حدث في نظائر ذلك « فكتابتهم ذلك في ذلك الموضع بغير (ألف) أوضح الدليل على أن قوله: (هم)، إنما هو كناية أسماء المفعول بهم» [3] ، ولقد اعترض الزمخشري على هذه الحجة فقال: « والتعلق في إبطاله بخط المصحف وأن (الألف) التي تكتب بعد واو الجمع غير ثابتة فيه، ركيك ؛ لأن خط المصحف لم يراع في كثير منه حد المصطلح عليه في علم الخط، على أني رأيت في الكتب المخطوطة بأيدي الأئمة المتقنين هذه الألف مرفوضة لكونها غير ثابتة في اللفظ والمعنى جميعاً؛ لأن الواو وحدها معطية معنى الجمع، وإنما كتبت هذه الألف تفرقة بين (واو) الجمع وغيرها في نحو قولك: (هم لم يدعوا) و(هو يدعو)، فمن لم يثبتها قال: المعنى كافٍ في التفرقة بينهما» [4]، والحق أن

---

(١) يقصد مصادر الأفعال ثم يتحدث عن الفعل المتعدي بعد حذف اللام.

(٢) الكتاب ١/ ٣١٨ .

(٣) تفسير الطبري ٣٠/ ٩١ .

(٤) الكشاف ٤/ ٧٢١ .

دعوى عدم مراعاة خط المصحف لمصطلحات علم الخط تحتاج إلى دليل، ولقد أبطلت مقولة الزمخشري بأن هذه (الألف) لو لم تكن ثابتة زمن الصحابة لاجتهدوا في إثباتها لمن يأتي بعدهم؛ لِمَا علمنا منهم من الدقة بل والمبالغة؛ للمحافظة على التواتر والنقل الصحيح، ولَـمَّا ثبت عنهم أن إثبات هذه (الألف) كان معتاداً في زمانهم كان أمراً حتمياً مؤكداً أن تثبت في سائر الأعصار وحتى يوم الناس هذا، وعليه، فالذي يظهر لي أن مقولة الزمخشري محض دعوى لا تستند على أساس من الصحة، يقول الرازي: « والجواب أن إثبات هذه (الألف) لو لم يكن معتاداً في زمان الصحابة، فكان يجب إثباتها في سائر الأعصار، لِمَا أنَّا نعلم مبالغتهم في ذلك، فثبت أن إثبات هذه الألف كان معتاداً في زمان الصحابة فكان يجب إثباته هاهنا »[1].

٧- لا يصح أن يكون الضميران في ﴿ كَالُوهُمْ أَو وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ﴾ للرفع، « لأنه تكون الأولى ملغاة ليس لها خبر، وإنما كانت تستقيم لو كان بعدها: وإذا كالوا هم ينقصون أو وزنوا هم يخسرون »[2].

وبالعموم، فإنَّ الرأي الراجح كما قلت آنفاً: كون (هم) ضمير نصب على المفعولية، لا ضمير رفع على التوكيد أو الابتداء. والله أعلم بالصواب.

* * *

---

(١) تفسير الرازي ٣١/ ٨٨.

(٢) تفسير القرطبي ١٩/ ٢٥٣.

الحـــال

ولقد وقع تحت هذا العنوان الخلاف في آيتين :

الأولى: قوله تعالى : ﴿ ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّـةً ﴾ [1].

من المعلوم بمكان أن صاحب حال ﴿ كَافَّـةً ﴾ ينبغي له أن يكون ممن يعقل [2]، وذلك لأن « الحال ما يبين هيئة الفاعل أو المفعول به لفظاً أو معنى، نحو: ضربت زيداً ضاحكاً، وزيد في الدار قائماً، وهذا زيد قائماً » [3].

ولقد خالف الزمخشري هذه القاعدة ، فجعل صاحب الحال غير عاقل حين وجه كلمة ﴿ كَافَّـةً ﴾ في الآية بقوله : «ويجوز أن يكون ﴿ كَافَّـةً ﴾ حالاً من ﴿ السِّلْمِ ﴾ ؛ لأنها تؤنث كما تؤنث الحرب ، قال :

السلم تأخذ منها ما رضيت به والحرب يكفيك من أنفاسها جرع »[4]

واعترض ابن هشام على هذا التوجيه الإعرابي فقال: « من الحال ما يحتمل كونه من الفاعل وكونه من المفعول، نحو: ضربت زيداً ضاحكاً، ونحو: ﴿ وَقَاتِلُوا الـمُشْرِكِينَ كَافَّةً ﴾ [5]، وتجويز الزمخشري الوجهين في

---

(١) سورة البقرة: الآية ٢٠٨ .

(٢) انظر: شرح التسهيل ٢/ ٣٣٧، بتصرف .

(٣) كافية ابن الحاجب بشرح الرضي ٢/ ٧ .

(٤) الكشاف ١/ ٢٨٠ .

(٥) سورة التوبة: الآية ٣٦ .

﴿ ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً ﴾ وَهَمٌ ؛ لأن ﴿ كَافَّةً ﴾ مختص بمن يعقل »[1] .

مما سبق يتضح أن ﴿ كَافَّةً ﴾ في الآية قد أعربت حالاً، واختلف في صاحبها على ثلاثة وجوه :

الأول : أنه الفاعل (الواو) المتصل بالفعل ﴿ ادْخُلُوا ﴾، وممن اختار هذا التوجيه النحاس[2]، ومكي[3]، وابن الأنباري[4]، وأبو حيان[5]، والسمين[6]، حيث نصبت ﴿ كَافَّةً ﴾ على الحال « من المضمر في ﴿ ادْخُلُوا ﴾، ومعناه : لا يمتنع أحد منكم من الدخول، أي : يكف بعضكم بعضاً عن الامتناع »[7].

الثاني : أنه السلم، وممن اختار هذا الوجه : الطبري[8]، - وهذا الوجه هو ما رجحه ابن هشام - وتبعه الزمخشري والسيوطي[9]، وغيرهما، حيث يرون أن «كافة : حال من السلم، أي : في جميع شرائعه»[10].

---

(١) المغني ص ٥٣٠ .

(٢) إعراب القرآن ١/ ١٠٥ .

(٣) مشكل إعراب القرآن ١/ ١٣٥ .

(٤) البيان في غريب إعراب القرآن ١/ ١٤٩ .

(٥) البحر ٢/ ٣٣٨ - ٣٤٠ .

(٦) الدر المصون ٢/ ٣٥٩ .

(٧) مشكل إعراب القرآن ١/ ١٣٥ .

(٨) تفسير الطبري ٢/ ٣٢٤، ٣٢٥ .

(٩) الدر المنثور ١/ ٥٧٩ .

(١٠) تفسير الجلالين ١/ ٤٣ .

الثالث: أن صاحب الحال يصلح للفاعل أو للسِّلم، أو هما معاً، وممن اختار هذا الوجه: الزجاج [1]، وابن عطية [2]، والعكبري [3]، والقرطبي [4]، والنسفي [5]، وغيرهم، يقول الزجاج: « (كافة) بمعنى: الجميع والإحاطة، ويجوز أن يكون معناه: ادخلوا في السلم كله، أي: في جميع شرائعه، ... فمعنى الآية: ابلغوا في الإسلام إلى حيث تنتهي شرائعه، فكفوا من أن تعدوا شرائعه، أو ادخلوا كلكم حتى يكف عن عدد وأحد لم يدخل فيه» [6]، وممن جوَّز في صاحب الحال(الفاعل والسلم معا) ابن عطية، حيث قال: «ويستغرق (كافة) حينئذ المؤمنين، وجميع أجزاء الشرع، فتكون الحال من شيئين، وذلك جائز، نحو قوله تعالى: ﴿ **فَأَتَتْ بِهِۦ قَوْمَهَا تَحْمِلُهُۥ** ﴾ [7] إلى غير ذلك من الأمثلة » [8].

ومما سبق فالذي يظهر لي وأميل إليه، هو: الوجه الثالث الذي يجمع بين الوجهين الأول والثاني، إذ المعنى يصلح أن يكون: ادخلوا في السلم

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ١/ ٢٧٩ .

(٢) المحرر الوجيز ٢/ ١٤٤، ١٤٥ .

(٣) التبيان ص ١٢٩ .

(٤) تفسير القرطبي ٣/ ٢٣، ٢٤ .

(٥) تفسير النسفي ٢/ ١٣٣ .

(٦) معاني القرآن ١/ ٢٧٩ .

(٧) سورة مريم: الآية ٢٧ .

(٨) المحرر الوجيز ٢/ ١٤٤، ١٤٥ .

جميعكم ، أو ادخلوا في جميع شرائع السلم ، على أن يكون الوجه الأول الذي يَعُدّ ﴿ كَافَّـةً ﴾ حالاً من (الواو) متصفاً بالرجحان، والوجه الثاني الذي يَعُدُّهَا حالاً من السلم متصفاً بالمرجوحية، وذلك لأن الأول راعى المعنى وصحة القواعد النحوية معاً ، أمَّا الثاني فلقد اتكأ على المعنى - الإحاطة والشمول والكلية والجمع - فقط كي يجد له مخرجاً يصححه ولم تتوافر صحة القواعد النحوية التي تعتبر صاحب الحال لكلمة ﴿ كَافَّـةً ﴾ ممن يعقل، و﴿ السِّلْمِ ﴾ لا يعقل كما هو واضح، ومما لا شك فيه أن الوجه الذي تتوافر له صحة المعنى وصحة الصناعة هو الأوْلي والأرجح وما فقد إحداهما فهو ما دون ذلك في مرتبة أقل، لذا وصفت الأول بالرجحان والثاني بالمرجوحية . والله أعلم بالصواب .

الثانية: قوله تعالى: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلاَّ كَافَّـةً لِّلنَّاسِ ﴾ [1]، لم ترد ﴿ كَافَّـةً ﴾ في العربية إلا حالاً فقط ، ولقد خالف الزمخشري هذا فأخرجها عن الحالية عندما وجه ﴿ كَافَّـةً ﴾ في الآية قائلاً : «﴿ إِلاَّ كَافَّـةً لِّلنَّاسِ ﴾ إلا إرسالة عامة لهم محيطة بهم؛ لأنها إذا شملتهم فقد كفتهم أن يخرج منها أحد منهم » [2] .

فاعترض عليه ابن هشام قائلاً « وَوَهَمُهُ في قوله تعالي: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلاَّ كَافَّـةً لِّلنَّاسِ ﴾ ، إذ قدر ﴿ كَافَّـةً ﴾ نعتاً لمصدر محذوف ، أي

---

(١) سورة سبأ : الآية ٢٨ .

(٢) الكشاف ٣/ ٥٩٢ .

إرسالة كافة ، أشد ؛ لأنه أضاف إلى استعماله فيما لا يعقل[1] إخراجه عما التزم فيه من الحالية»[2] .

ومن المعروف أن الحال المحصورة حقها التأخير ، فلا ينبغي لها التقدم على صاحبها ولقد خالف جماعة ، فاعترض عليهم ابن هشام بقوله : « وللحال مع صاحبها ثلاث حالات ، ... الثانية : أن تتأخر عنه وجوباً ، وذلك كأن تكون محصورة ، نحو : ﴿ وَمَا نُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلاَّ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ ﴾[3] ، أو يكون صاحبها مجروراً ، إما بحرف جر غير زائد : كمررت بهند جالسة ، وخالف في هذه الفارسي[4] ، وابن جني[5] ، وابن كيسان ، فأجازوا التقديم ، قال الناظم[6] : وهو الصحيح ؛ لوروده ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلاَّ كَافَّةً لِّلنَّاسِ ﴾ ، وقول الشاعر :

تسليت طراً عنكم بعد بينكم بذكراكم حتى كأنكم عندي

والحق أنَّ البيت ضرورة ، وأن (كافة) حال من الكاف ، والتاء

---

(١) يقصد قوله : إن (كافة) حال من السلم في آية البقرة السابق الاعتراض على توجيهها .

(٢) المغني ص ٥٣٠ .

(٣) سورة الأنعام : الآية ٤٨ .

(٤) انظر : الإيضاح العضدي ص ٢٠٠ ، ٢٠١ .

(٥) لقد نسب ابن هشام لابن جني أنه يجيز تقديم الحال على صاحبها المجرور ، والحق أن هذا عكس ما ورد عن ابن جني في كتابه اللمع حيث قال : ولو قلت مررت جالسًا بزيد لم يجز لأن حال المجرور لا يتقدم عليه ص١١٨ .

(٦) انظر : شرح الكافية الشافية ١/ ٣٣٤ .

للمبالغة لا للتأنيث، ويلزمه [1] تقديم الحال المحصورة ، وتعدي أرسل باللام، والأول ممتنع والثاني خلاف الأكثر » [2] .

مما سبق يتضح أن محل النزاع في توجيه ﴿ كَافَّةً ﴾ في الآية أن ابن هشام يرى أن ﴿ كَافَّةً ﴾ حال للكاف ، بينما يرى الزمخشري أنها نعت لمصدر محذوف، ويرى غيرهما أنها حال للناس، وعلى ذلك فلقد وردت في إعراب كافة ثلاثة وجوه، ولكل وجه مناصروه .

أمَّا الوجه الأول: فيرى ﴿ كَافَّةً ﴾ نعتاً لمصدر محذوف ، وهو رأي الزمخشري، وقال به الرازي في أحد قوليه[3] ، والنسفي في أحد قوليه[4] ، يقول الرازي : « أي : إرسالة كافة ، أي : عامة لجميع الناس، ما تمنعهم من الخروج عن الانقياد لها » [5] .

والوجه الثاني: أن ﴿ كَافَّةً ﴾ حال لما قبلها - الكاف - ، وهو ما تبع فيه ابن هشام مَنْ سبقه، ومنهم: الطبري [6] ، والزجاج [7] ، والنحاس [8] ،

---

(١) أي : يلزم ابن مالك .

(٢) أوضح المسالك ص ١١٨ .

(٣) تفسير الرازي ٢٥/ ٢٥٨ .

(٤) تفسير النسفي ٢٢/ ١١٠ .

(٥) تفسير الرازي ٢٥/ ٢٠٨ .

(٦) تفسير الطبري ٢٢/ ٩٦ .

(٧) معاني القرآن ٤/ ٢٥٤ .

(٨) إعراب القرآن ٣/ ٢٣٧ .

ومكي [1]، والرازي في أحد قوليه [2]، والعكبري [3]، والقرطبي في أحد قوليه [4]، والنسفي في أحد قوليه [5]، وأبو حيان [6] ... إلخ، يقول العكبري: « هو حال من المفعول في ﴿ أَرْسَلْنَاكَ ﴾ والهاء زائدة للمبالغة ، و﴿ لِّلنَّاسِ ﴾ متعلق به، أي وما أرسلناك إلا كافة للناس عن الكفر والمعاصي » [7].

والوجه الثالث: أن ﴿ كَافَّةً ﴾ حال لما بعدها، أي ﴿ لِلنَّاسِ ﴾، وهو رأي ابن كيسان وابن جني وغيرهم، وبه قال ابن برهان [8]، وابن عطية [9]، وابن مالك [10]، والقرطبي في أحد قوليه [11]، والسيوطي [12]، يقول ابن عطية: ﴿ كَافَّةً ﴾ نصب على الحال من (الناس)، وقُدِّم للاهتمام » [13].

---

(١) مشكل إعراب القرآن ٢/ ٥٨٨ .

(٢) تفسير الرازي ٥/ ٢٥٨ .

(٣) التبيان ص ٦٦٣ .

(٤) تفسير القرطبي ١٤/ ٣٠٠ .

(٥) تفسير النسفي ٢٢/ ١١٠ .

(٦) البحر ٨/ ٥٤٩ .

(٧) التبيان ص ٦٦٣ ، ٦٦٤ .

(٨) شرح اللمع ١/ ١٣٣ .

(٩) المحرر الوجيز ١٣/ ١٣٨ .

(١٠) شرح الكافية الشافية ١/ ٣٣٤ ، ٣٣٥ .

(١١) تفسير القرطبي ١٤/ ٣٠٠ .

(١٢) تفسير الجلالين ١/ ٥٦٧ .

(١٣) المحرر الوجيز ١٣/ ١٣٨ ، بتصرف يسير .

وبعد هذا العرض فالذي يظهر لي في هذه المسألة هو: أن الوجه الثاني الذي يَعُدُّ ﴿ كَافَّةً ﴾ حالاً من (الكاف) في ﴿ أَرْسَلْنَاكَ ﴾ هو الراجح؛ ذلك لأن له من الأدلة ما يقويه ويدعمه، في حين أن هناك أيضاً من الأدلة النحوية ما يضعف الوجهين الآخرين فيبعدهما عن دائرة الرجحان، أما عن ضعف الوجه الأول الذي تبناه الزمخشري، فإن العرب لم تستعمل (كافة) إلا في الحال، وليت الزمخشري «إذ أخرج (كافة) عن استعمال العرب سلك به سبيل القياس بل جعله صفة موصوف محذوف، ولم تستعمله العرب مفرداً ولا مقروناً بالصفة قبل الحذف، وألا تصلح الصفة لغيره، والمشار إليه بخلاف ذلك فوجب الإعراض عمَّا أفضى إليه »[1].

وأمَّا عن ضعف الوجه الثاني الذي تبناه ابن كيسان وابن بَرْهان ومن نهج نهجهما، فإنه مخالف لقواعد العربية، حيث إنه من المعلوم أن:

١- رتبة الحال تتأخر عن صاحبها وجوباً إذا كانت محصورة أو صاحبها مجرور؛ لأن العامل هو حرف الجر، « وقاس النحويون الخافض على الرافع والناصب؛ فلما خالفهما ألزموا حال المخفوض التأخير، فلقد جاز تقديم ذي الحال المرفوع على الرافع، وذي الحال المنصوب على الناصب، ولا يمكن تقديم المخفوض على الخافض فامتنع لذلك تقديم الحال على ذي الحال المخفوض»[2]، فخالف أصحاب هذا الوجه وقدَّموا الحال على صاحبها المجرور في الآية، وهو (للناس) - على رأيهم -؛ بحجة أن

---

(١) شرح التسهيل ٢/ ٣٣٧، ٣٣٨ .

(٢) الأمالي الشجرية ٣/ ١٥، ١٦ وانظر: المساعد ٢/ ١٧، وعمدة الحافظ وعدة اللافظ ص٤٢٠، ٤٢١، والمرتجل لابن الخشاب ص ١٦٧ .

العامل هو الفعل، وهو يعمل في الحال دون صاحبها غير مفتقر لحرف الجر؛ لذا فالرتبة غير محفوظة ويجوز التقديم [1]، أمَّا حجة الجمهور فهي أن العامل هو حرف الجر - كما أشرت سابقاً -، وهو عامل في الحال وصاحبها، لذا فالرتبة محفوظة ويجب التأخير عن صاحبها، ويبطل حجة ابن كيسان ومن تابعه: أن الأصل في العامل أن يكون الفعل، وقد ينوب عنه ما يشبهه أو ما في معناه، والجار والمجرور من العامل المعنوي [2] الذي يصلح أن يكون عاملاً للحال وصاحبها، ولأن النائب (حرف جر) وجد في الجملة عاملاً لابد ألاَّ يكون الفعل عاملاً أيضاً، وإلاَّ لاجتمع النائب والمنوب عنه في العمل، فيوجد عاملان على معمول واحد، وهذا لا يصح.

٢- إن الحال تبين هيئة الفاعل أو المفعول، والكاف في ﴿ أَرْسَلْنَاكَ ﴾ مفعول به، ولذلك فهو صاحب الحال، فإن قيل: إن المجرور في معنى المفعول به، قلت: إن صح ذلك فهو مفعول ثانٍ، كما أن الفعل تعدى له بحرف جر لا بنفسه كما في (الكاف)، لذا فالمفعول الأول (الكاف) هو الأقوى، لذا فهو أحق بالحال.

---

(١) شرح اللمع لابن برهان ١/ ١٣٣، بتصرف، وانظر: الإيضاح العضدي ص ٢٠٠، ٢٠١، والمقتصد للجرجاني ١/ ٦٧٢، ٦٧٤، والكتاب ٢/ ١٢٤، واللمع لابن جني ص ١١٨، والتصريح للشيخ خالد ٢/ ٦٣٦، ٦٣٨، وشرح اللمع للخطيب التبريزي ص١٦٠، والأمالي الشجرية ٢/ ٢٥٥، ٢٥٦، وشرح الرضي على الكافية ٢/ ١٥، ٢/ ٣٠، وانظر: المقتضب للمبرد ٤/ ٣٠٠ وما بعدها، وارتشاف الضرب لأبي حيان ٣/ ١٥٧٧، ١٥٧٩، وحاشية الصبان ٢/ ٢٦٣.

(٢) شرح الكافية للرضي ٢/ ٢٤.

٣- إن التاء الموجودة في ﴿ كَافَّـةً ﴾ لها دلالة تتناسب مع المبالغة في وصف النبي وبيان مقدار الدور الذي يؤديه في تبليغ الدعوة، فدخول التاء في ﴿ كَافَّـةً ﴾ « كدخولها في علامّة ونسّابة وراوية ، أي : أرسلناك لتكف الناس عن الشرك وارتكاب الكبائر » (١) .

٤- تقديم الحال المحصورة مخالف للقواعد، وقيل : يجوز إن أمن اللبس قياساً على تقديم الفاعل والمفعول المحصور فيهما مع (إلا) . قلتُ : وما الدليل على صحة هذا القياس؟ ، ثم قيل : يمكن أن يجعل المحصور (إرسالة) والمحصور فيه كونه للناس كافة ، وحينئذٍ يكون كل من المحصور والمحصور فيه في محله (٢) . قلتُ : هذا خلط بين وجهين إعرابيين لأنَّه يجعل (كافة) نعتاً لهذا المقدر (إرسالة)، في حين أنه يعتبرها حالاً من الناس، فلا يصح هذا الوجه لما فيه من خلط .

٥- أن الأكثر عند العرب أن يتعدى الفعل(أرسل) بحرف الجر (إلى)، أما تعديته باللام فهذا هو القليل الذي لا ينبغي التخريج عليه، وقد قيل بجواز التخريج على القليل إذا كان قياساً فصيحاً، مستشهدين ببعض الأشعار التي وردت عن العرب الموثوق بعربيتهم، « والحق أن جواز ذلك مخصوص بالشعر ، وحمل الآية على أن (كافة) حال من الكاف والتاء

---

(١) الأمالي الشجرية ٣ / ١٦ ، وانظر : المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني ٣/ ٤٣٤ .

(٢) حاشية الصبان ٢/ ٢٦٣ ، ٢٦٤ ، بتصرف .

للمبالغة لا للتأنيث، وقد ذكر ابن الأنباري الإجماع على المنع»[1]. فلا ينبغي أن تخرج الآية على ما هو ضرورة خاصة بالشعر.

٦- أحسب أن ما سبق من حجج المجيزين لتقديم الحال على صاحبها كان محض افتراضات لا تستند إلى أدلة تقويّها، فلمّا تبيَّن الغثُ من السمين نُقِضت هذه الافتراضات.

دليل ما أقول أن: ابن مالك - وهو أحد أنصار هذا المذهب - قد رجع عن رأيه في (شرح الكافية الشافية) ليتبنى رأي الجمهور في كتابه (شرح التسهيل)، حيث قال «وتقديمه على صاحبه المجرور بحرف ضعيف على الأصح لا ممتنع»[2]، وعليه، فلا ينبغي أن تخرَّج الآية الكريمة على هذا الوجه الإعرابي الضعيف الذي شهد شاهد من أهله على ضعفه.

وبالجملة، فالرأي الراجح في المسألة هو كون﴿ كَافَّةً ﴾ حالاً من (الكاف) في ﴿ أَرْسَلْنَاكَ ﴾، مستشهدة بأن هذا رأي جمهور النحاة وبما سبق تفصيله من أدلة. والله أعلم بالصواب.

***

---

(١) حاشية الصبان ٢/ ٢٦٤.

(٢) شرح التسهيل ٢/ ٣٣٤.

دخول (من) الزائدة على الحال

يرى جمهور النحاة أن هناك شروطاً ينبغي توافرها لصحة زيادة (من) في الجملة، وهي ثلاثة شروط :

الأول : أن يكون ما قبلها غير موجب، ونعني بغير الموجب: النفي، نحو: ﴿ مَا لَكُم مِّنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ ﴾ [1]، أو النهي، أو الاستفهام .

الثاني : أن يكون مجرورها نكرة .

الثالث : أن يكون هذا المجرور النكرة في موضع رفع فاعل أو مبتدأ ، نحو: ﴿ مَا لَكُم مِّنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ ﴾ [2]، نحو: ﴿ مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ ﴾ [3]، أو في موضع نصب مفعول به نحو: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلاَّ بِلِسَانِ قَوْمِهِ ﴾ [4] [5] .

ولقد أهمل بعض النحاة هذا الشرط الثالث ، فأجازوا زيادة (من) في الحال والتمييز، ومن هؤلاء النحاة : أبو البقاء والهمذاني، فلقد أجاز الأول زيادتهما في الحال والتمييز معاً، وذلك حين توجيهه لقوله تعالى:

---

(١) سورة الأعراف: الآية ٧٣ .

(٢) السابقة .

(٣) سورة الأنبياء: الآية ٢ .

(٤) سورة إبراهيم: الآية ٤ .

(٥) الجنى الداني ص ٣٢٠-٣٢٣ ، بتصرف، وانظر: الكتاب ٤/ ٢٢٥، والمقتضب ١/ ١٨٣، والأزهية ص٢٨٢، والمساعد ٢/ ٢٤٩-٢٥١، والتصريح ٣/ ٢٦ .

﴿ مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا ﴾ [1]، ووافقه الثاني مجيزاً لزيادتها في التمييز [2]، يقول أبو البقاء: « (ما) شرطية جازمة لـ (ننسخ) منصوبة الموضع بـ (نسخ) مثل قوله: ﴿ أَياً مَّا تَدْعُوا ﴾ [3]، وجواب الشرط: ﴿ نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا ﴾، و﴿ مِنْ آيَةٍ ﴾ في موضع نصب على التمييز، والمميَّز (ما)، والتقدير: أي شيء ننسخ من آية، ولا يحسن أن يقدر: أي آية ننسخ، أنك لا تجمع بين هذا و بين التمييز بـ (آية)، ويجوز أن تكون (زائدة) و(آية) حالاً، والمعنى: أي شيء ننسخ قليلاً أو كثيراً، وقد جاءت (الآية) حالاً في قوله تعالى : ﴿ هَذِهِ نَاقَةُ اللهِ لَكُمْ آيَةً ﴾ [4]، وقيل: (ما) هنا مصدرية، و(آية) مفعول به، والتقدير: أي نسخ ننسخ آية » [5].

ومما هو جدير بالذكر أن ابن هشام لم يعترض على توجيه أبي البقاء والهمذاني (آية) على التمييز، ولكنه اعترض على توجيهها على الحالية، فقال: « وأمَّا قول أبي البقاء: إنَّه يجوز كون (آية) حالاً و(من) زائدة، كما جاءت (آية) حالاً في ﴿ هَذِهِ نَاقَةُ اللهِ لَكُمْ آيَةً ﴾، والمعنى : أي شيء ننسخ قليلاً أو كثيراً؛ ففيه تخريج التنزيل على شيء إنْ ثبت فهو شاذ،

---

(١) سورة البقرة: الآية ١٠٦ .

(٢) انظر: الفريد للهمذاني ١/ ٣٥٥ .

(٣) سورة الإسراء: الآية ١١٠ .

(٤) سورة الأعراف: الآية ٧٣ .

(٥) التبيان ص ٨٣ .

أعني: زيادة (من) في الحال، وتقدير ما ليس بمشتق ولا منتقل، ولا يظهر فيه معنى الحال حالاً، والتنظير بما لا يناسب؛ فإن (آية) في ﴿ هَٰذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةً ﴾، بمعنى: علامة، لا واحدة الآي، وتفسير اللفظ بما لا يحتمله، وهو قوله: قليلاً أو كثيراً، وإنما ذلك مستفاد من اسم الشرط لعمومه لا من (آية) »[1]، واعترض عليه في موضع آخر، فقال ما ملخصه: إن (ما) شرطية في محل نصب مفعول به أو مفعول مطلق. وردَّ هذا أبو البقاء بأن (ما) المصدرية لا تعمل، وهذا سهو منه، فإنه نفسه نقل عن صاحب هذا الوجه أن (ما) مصدر بمعنى أنها مفعول مطلق ولم ينقل عنه إنها (مصدرية)[2].

يتضح مما سبق أن هناك إعرابات أربعة قد وردت في الآية: ﴿ مَا نَنسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا ﴾[3]، وهي:

١- (ما) الشرطية مفعول مطلق، و(آية) مفعول به للفعل (ننسخ).

٢- (ما) الشرطية مفعول به للفعل (ننسخ)، و(من آية) صفة لـ(ما) في محل نصب، والجار والمجرور متعلقان بمحذوف.

٣- (آية) حال على زيادة (من).

٤- (آية) تمييز على زيادة (من).

---

(١) المغني ص ٣١٨.

(٢) المغني ص ٣١٠ - ٣١١، بتصرف يسير.

(٣) سورة البقرة: الآية ١٠٦.

كما يتضح أنَّ محل النزاع بين ابن هشام وأبي البقاء منصبٌ على الوجه الثالث الذي يوجه (آية) على الحالية، إضافة إلى أنه قد وصم أبا البقاء بالسهو؛ لأنه قال إن (ما) مصدرية، وأحسب أن ابن هشام قد جانبه الصواب في وصم أبي البقاء بالسهو، وذلك لأن أبا البقاء لم يقصد بالمصدرية : كون (ما) غير عاملة، إلا أنها تكوِّن مصدراً مؤولاً مع فعلها، أقول: لم يقصد هذا، وإنما قصد بالمصدرية : المفعول المطلق، بدليل قوله: إنَّ (آية) مفعول به للفعل ننسخ الذي لم يستوفِ مفعوله بعد، والتقدير : أي نسخ ننسخ آية، فهذا التقدير جعلني أرجح أن أبا البقاء قصد بالمصدرية ذلك المصدر الذي يطلق عليه المفعول المطلق ، وعليه، فلا أرى وجهاً لاعتراض ابن هشام على أبي البقاء في هذه النقطة، ويبدو أن هناك تصحيفاً قد وقع أو أي شيء من هذا القبيل، المهم أن أبا البقاء لم يقصد ما اعترض عليه ابن هشام، أما اعتراض ابن هشام على توجيه أبي البقاء لـ (آية) على الحالية، فله مسوغاته، ومنها:

١- أن أبا البقاء قد خرّج الآية على وجه شاذ، وهو (زيادة مِنْ في الحال).

٢- قوله إن (آية) حال، وهي ليست مشتقة ولا منتقلة، ولا يدل معناها على الحال .

٣- قياسه المضطرب لآية، بمعنى (واحدة الآي)، على آية بمعنى (علامة) حيث يُفْتَقَد (وجه التشابه) .

٤-تفسيره لـ (آية) بـ (قليلاً أو كثيراً) معنى لا يحتمله لفظها، لذا فهذا التفسير فاسد.

ومما هو جدير بالذكر أنني لم أجد من يوافق أبا البقاء - وذلك فيما وصل إليه بحثي - في توجيهه (آية) على الحالية، بل يعترضون عليه، أو لا يذكرون هذا الوجه أصلاً، وكأنه غير وارد لديهم في توجيه إعراب (آية)، ومن هؤلاء مكي [(١)]، والهمذاني [(٢)]، وأبو حيان [(٣)] والسمين [(٤)]، والألوسي [(٥)] ... إلخ، يقول أبو حيان: « وجوّزوا أيضاً أن تكون (من) زائدة و (آية) حالاً، والمعنى: أي شيء ننسخ قليلاً أو كثيراً، قالوا: وقد جاءت الآية حالاً في قوله تعالى: ﴿ هَٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمْ ءَايَةً ﴾ [(٦)]، وهذا فاسد؛ لأن الحال لا يجر بـ (من)، وجوزوا أيضاً أن تكون (ما) مصدراً، و (آية) مفعولاً به » [(٧)].

وبعد هذا العرض، فالذي يظهر لي أن الرأي الراجح هو ما عليه الجمهور، ومنهم ابن هشام وذلك إذا عَدَدْنا (ما) مفعولاً مطلقاً؛ وذلك

(١) مشكل إعراب القرآن ١/ ٦٧ .

(٢) الفريد ١/ ٣٥٥ .

(٣) البحر ١/ ٥٤٩ .

(٤) الدر المصون ٢/ ٥٧، ٥٨ .

(٥) روح المعاني ١/ ٥٥٤، وانظر: المحرر الوجيز ١/ ٣١٤، وتفسير الرازي ٣/ ٢٢٧، والتحرير والتنوير ١/ ٦٥٥، وتفسير أبي السعود ١/ ١٤٣ .

(٦) سورة الأعراف: الآية ٧٣ .

(٧) البحر ١/ ٥٥٩ .

لأن الفعل (ننسخ) متعد يحتاج لاستيفاء مفعول به أكثر من حاجته للحال، وعليه، فيتحتم كون (آية) مفعولاً به للفعل (ننسخ)، إضافة إلى الأسباب التي ذكرها ابن هشام في اعتراضه على ما ذهب إليه أبو البقاء، وهي لا شك أسباب لها من الوجاهة والإقناع والصحة النحوية ما يرجح رأي الجمهور على رأي أبي البقاء، فضلاً عن أن زيادة (من) في المفعول به قياسية وصحيحة على رأي الجمهور، أما لو عَدَدْنَا (ما) الشرطية مفعولاً به فإن الفعل (ننسخ) قد استوفى بها ما يطلبه من مفعول به، وعليه، فأحسب أنه يستوي كون (من آية) صفة لـ (ما)، أو حالاً لها وإن كان على الشذوذ .

ولقد دفعني لهذه الدعوى سببان :

الأول : لفظي وهو أن الموضع الإعرابي لن يتغير على كلا التوجيهين، وهو (النصب)، فالصفة منصوبة لنصب موصوفها (ما)، وكذلك الحال منصوبة .

أمَّا الثاني : فهو معنوي؛ وذلك لأن الحال هو في الحقيقة وصف في معناه، ولكن يبقى تعليق مكمل لما ذهبتُ إليه حتى لا يتناقض آخر كلامي مع أوله، أعود فأقول : إن إعراب (من آية) مفعولاً به أو صفة لـ (ما)، هو الرأي الراجح في المسألة، أما إعرابها حالاً فهو وجه وارد، لورود القراءة به في قوله : ﴿ مَا كَانَ يَنبَغِي لَنَا أَن نَّتَّخِذَ مِن دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَاءَ ﴾ (١)، ببناء

(١) سورة الفرقان : الآية ١٨ .

(نتخذ) للمجهول وإن كانت شاذة [1] ، وحملها ابن مالك على شذوذ زيادة (من) في الحال[2] ، حيث قال : وربما دخلت على حال ، وذلك في قراءة زيد بن ثابت وأبي الدرداء وأبي جعفر وزيد بن علي والحسن ومجاهد[3] ، وعليه ، فهذا الوجه مرجوحٌ لِما له من مسوغات ضعفه وشذوذه ، ولكن قد نضطر إليه لتخريج مثل هذه القراءات الواردة ، فذلك خير من تركها ورفضها بشكل نهائي ، إذن في الآية وجهان : الأول راجح ، والثاني مرجوح . والله أعلم بالصواب .

***

---

(١) انظر : إتحاف فضلاء البشر ٢/ ٣٠٦ .

(٢) المغني ص ٣١٨ ، وعليه فلقد أعرب ابن مالك (أولياء) حالاً ؛ لأنه يَعُدُّ الفعل (نتخذ) متعديًا لمفعول واحد ، هو (من دونك) ، المجرور اللفظ المنصوب المحل .

(٣) شرح التسهيل ٣ / ١٣٩ ، بتصرف يسير .

الاستثنـــاء

الاستثناء، يعني: إخراج الثاني مما دخل فيه الأول، بالأدوات التي اتفقت عليها العرب، من هذه الأدوات (إلا)، ويكون الكلام في أسلوب الاستثناء على عدة أقسام:

الأول: موجب تام.

الثاني: موجب ناقص.

الثالث: منفي ناقص[1].

والقسم الأول هو الذي ينطبق على هذه المسألة، حيث توافرت أركانه الثلاثة: المستثنى منه، وأداة الاستثناء، والمستثنى في قوله تعالى: ﴿ **فَمَن شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي وَمَن لَّمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّي إِلاَّ مَنِ اغْتَرَفَ غُرْفَةً بِيَدِهِ** ﴾[2]، وفي هذه الآية جملتان، يتعين اختيار إحداهما لتكون مستثنى منه، ولكن العكبري سوَّى بينهما فقال: «﴿ **إِلاَّ مَنِ اغْتَرَفَ غُرْفَةً بِيَدِهِ** ﴾: استثناء من الجنس وموضعه نصب، وأنت بالخيار، إنْ شئت جعلته استثناء من (مَنْ) الأولى، وإن شئت جعلته مِن (مَنْ) الثانية»[3].

---

(١) انظر: شرح المفصل في صنعة الإعراب للخوارزمي ١/ ٤٥٥، ٤٥٦ بتصرف، وانظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع ١/ ٤٦٨، وهمع الهوامع ٣/ ٢٤٧ وما بعدها، والإيضاح العضدي ص ٢٠٥، والمرتجل لابن الخشاب ص ١٨٦، والتوطئة ص ٣٠٨، والمساعد ١/ ٥٤٨، وارتشاف الضرب ٣/ ١٤٩٧، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٤٨.

(٢) سورة البقرة: الآية ٢٤٩.

(٣) التبيان ص ١٤٩.

ولقد وصف ابن هشام قول أبي البقاء بالوهم، فقال: «فان المتبادر تعلق الاستثناء بالجملة الثانية، وذلك فاسد؛ لاقتضائه: أنه من اغترف غرفة بيده ليس منه، وليس كذلك، بل ذلك مباح لهم، وإنما هو مستثنى من الأولى، وَوَهِمَ أبو البقاء تجويزه كونه مستثنى من الثانية، وإنما سهل الفصل بالجملة الثانية؛ لأنها مفهومة من الأولى المفصولة؛ لأنه إذا ذكر أن الشارب ليس منه اقتضى مفهومه أن (من لم يطعمه) منه، فكان الفصل به كلا فصل»[1].

مما سبق يتضح أن محل النزاع بين ابن هشام والعكبري، أن العكبري يرى أنَّ المستثنى منه الجملة الأولى أو الثانية في الآية على السواء، بينما يرى ابن هشام أن الاستثناء لا يصح إلا من الأولى، أمَّا الثانية: فالاستثناء منها يفسد المعنى.

ومما هو جدير بالذكر أن هذا الرأي ليس لابن هشام فحسب، بل هو رأي كل النحاة وأصحاب التفسير - فيما وصل إليه بحثي -، منهم الطبري[2]، والكرماني[3]، والزمخشري[4]، والرازي[5]، والهمذاني[6]، والنسفي[7]،

---

(١) المغني ص ٥٠١ .

(٢) تفسير الطبري ٣/ ٦١٩ .

(٣) تفسير الكرماني ١ / ٢٢٣ .

(٤) الكشاف ١ / ٣٢٣ .

(٥) تفسير الرازي ٦ / ١٨٢ .

(٦) الفريد ١ / ٤٩٠ .

(٧) تفسير النسفي ١ / ١٦٤ .

والنيسابوري[1]، والثعالبي[2]، وأبو حيان[3]، والسمين الحلبى[4]، وأبو السعود[5]، والألوسي[6]، والطاهر بن عاشور[7] ... إلخ.

يقول الزمخشري: «فإن قلت: مم استثنى قوله: إلا من اغترف؟ قلت: من قوله تعالى: ﴿ فَمَن شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي ﴾، والجملة الثانية في حكم المتأخرة، إلا أنها قدمت للعناية، كما قدّم: ﴿ وَالصَّابِئُونَ ﴾، في قوله: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ ﴾[8]، ومعناه: الرخصة في اغتراف الغرفة باليد دون الكروع»[9].

واعترض الثعالبي على ما ذهب إليه أبو البقاء قائلا: «لو كان استثناء من الثانية وهي: ﴿ وَمَن لَّمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّي ﴾ للزم أن يكون: من اغترف غرفة ليس منه؛ لأن الاستثناء من الإثبات نفي، ومن النفي إثبات على الصحيح، وليس كذلك، لأنه أبيح لهم الاغتراف، والظاهر عوده إلى الأولى، والجملة الثانية مفهومة من الأولى»[10].

والذي يظهر لي رجحانه في هذه المسألة هو ما ذهب إليه الجمهور،

---

(١) غرائب القرآن ٢/ ٣١٥.
(٢) الجواهر الحسان ١/ ١٩٥.
(٣) البحر المحيط ٢/ ٥٨٧، ٥٨٨.
(٤) الدر المصون ٢/ ٥٢٦، ٥٢٧.
(٥) تفسير أبي السعود ١/ ٢٤٢.
(٦) روح المعاني ٢/ ٢٥٧، وانظر: الجامع لإعراب جمل القرآن ص ٨٣، ٨٤.
(٧) التحرير والتنوير ٢/ ٤٩٧.
(٨) سورة البقرة: الآية ٦٢.
(٩) الكشاف ١/ ٣٢٣.
(١٠) الجواهر الحسان ١/ ١٩٥.

ومنهم ابن هشام، وذلك لأن:

١- الاستثناء إذا اعتقب جملتين أو جملاً يمكن عوده إلى كل واحدة منها، فإنه يتعلق بالأخيرة، فإن دلت قرينة على تعلقه بإحدى الجمل كان الاستثناء منها، وهنا دلَّت القرينة على تعلق الاستثناء بالجملة الأولى، وهي قرينة المعنى[1]، فلو قلنا: إنَّ الاستثناء من الثانية فسد المعنى.

٢- إن الجملة الثانية حقها التأخير، ولكنها تقدمت لسببين:

الأول: أن الأولى تدل عليها بطريق المفهوم.

الثاني: للعناية بها ولتتميم الكلام وتوكيده، وعليه، فلا تعد هذه الجملة فاصلة بين المستثنى والمستثنى منه، يقول الألوسي في هذا الصدد: «وفائدة تقديم الجملة الثانية: الإيذان بأنها من تتمة الأولى، وأن الغرض منها تأكيدها وتتميمها نهياً عن الكروع من كل وجه، وإفادة أن المغترف ليس بذائق حكماً، فيؤكد ترخيص الاغتراف، ولو أخرت لم تفد هذه الفوائد، ولاختل النظم»[1]، فلما كانت الجملة الثانية حقها التأخير تأكد تعلق الاستثناء بالأولى، إذ المعنى: فمن شرب منه فليس منى إلا من اغترف غرفة بيده، ومن لم يطعمه فإنَّه مني، وصارت الثانية كلا فصل، وهذا ما عبر عنه النحاة.

٣- لقد ظهر لي من خلال العرض السابق ما يشبه الإجماع من قِبَل النحاة على كون المستثنى من الجملة الأولى لا الثانية.

---

(١) البحر ٢/ ٥٨٧، ٥٨٨، بتصرف.

(٢) روح المعاني ٢/ ٢٥٧.

وعليه، فإنني لا أجد مسوغاً لأبي البقاء فيما ذهب إليه: من تجويز الاستثناء من الثانية سوى قربها من المستثنى ومجاورتها له، وهذه أمور لا اعتبار لها، إذ الفيصل في ذلك هو قرينة المعنى التي يكون الإعراب فرعاً عليها، وكثيراً ما تزل أقدام المعربين إذا لم تُلْتَزم الدقة في فهم المعنى المترتب عليه الإعراب[1]، ولذا فإن ما اختاره أبو البقاء قد جانبه الصواب، وذلك لأنَّه لا تدعمه الحجة فضلاً عن أنه يناقض المعنى المقصود. والله أعلم بالصواب.

***

---

(١) مسائل نحوية بين ابن هشام وأبي البقاء، د. حمزة النشرتي ص ١٨٦ بتصرف، وانظر: الجامع لإعراب القرآن، د. أيمن الشواص ٨٣، ٨٤.

المفعـــول المطلـــق

اختلف المعربون حول إعراب ﴿ رَغَدًا ﴾، في قوله تعالى: ﴿ وَكُلَا مِنْهَا رَغَداً حَيْثُ شِئْتُمَا ﴾[1] على إعرابين: الأول: أن ﴿ رَغَدًا ﴾ نعت لمصدر محذوف. الثاني: أن ﴿ رَغَدًا ﴾ حال لمصدر محذوف أيضاً.

وممن اختار الوجه الأول: النحاس[2]، ومكي[3]، والزمخشري[4]، وابن عطية[5]، والرازي[6]، والعكبري[7]، والقرطبي[8]، والنسفي[9]، والنيسابوري[10]، وأبو حيان[11]، والسمين[12]، والأشموني[13]،

---

(١) سورة البقرة: الآية ٣٥ .

(٢) إعراب القرآن ١ / ٤٦ .

(٣) المشكل ١ / ٨٧ .

(٤) الكشاف ١ / ١٥٦ .

(٥) المحرر ١ / ١٨٣ .

(٦) تفسير الرازي ٣ / ٤ .

(٧) التبيان ص ٤٥ .

(٨) تفسير القرطبي ١ / ٣٠٣ ، وانظر: الجواهر الحسان ١ / ٥٠ ، ومعالم التنزيل للبغوي ١ / ٦٣ .

(٩) مدارك التنزيل ١ / ٤٢ .

(١٠) غرائب القرآن ١ / ٢٧٦ .

(١١) البحر ١ / ٢٥٥ .

(١٢) الدر المصون ١ / ٢٨١ .

(١٣) حاشية الصبان بشرح الأشموني ٢ / ١٦٤ ، ١٦٥ .

والشيخ خالد[1]، وأبو السعود[2]، والخطيب الشربيني[3]، والصبان[4]، والشوكاني[5]، والألوسي[6]، والطاهر بن عاشور[7]، حيث يرون أنه مما ينوب عن المصدر الانتصاب على المفعول المطلق ما يدل على المصدر من صفة له كـ «سرت أحسن السير، والأصل: سرت السير أحسن السير، فحذف الموصوف لدلالة صفته إلى مثله عليه، ونابت منابه وانتصبت انتصابه»[8]، و﴿ رَغَدًا ﴾ في الآية الكريمة «وصف للمصدر، أي: أكلاً رغداً واسعاً رافهاً»[9].

ولقد اعترض ابن هشام على هذا التوجيه قائلاً: «وليس مما ينوب عن المصدر صفته، نحو: ﴿ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا ﴾ خلافاً للمعربين، زعموا أن الأصل: (أكلاً رغداً) وأنه حذف الموصوف، ونابت صفته منابه، فانتصبت انتصابه، ومذهب سيبويه أن ذلك إنما هو حال من مصدر الفعل

---

(١) التصريح ٢/ ٤٥٦، ٤٥٧.

(٢) تفسير أبي السعود ١/ ٩٠.

(٣) السراج المنير ١/ ٤٩.

(٤) حاشية الصبان ٢/ ١٦٤، ١٦٥.

(٥) فتح القدير ١/ ٩٨.

(٦) روح المعاني ١/ ٣٧٣.

(٧) التحرير والتنوير ١/ ٤٣٢، وانظر: بحر العلوم ١/ ١١١، والجلالين ١/ ١٣، وتفسير البيضاوي ١/ ١٤٢، والدر المنثور ١/ ٥٢.

(٨) التصريح ١/ ٤٥٦.

(٩) الكشاف ١/ ١٥٦.

المفهوم منه، والتقدير: فكلا حالة كون الأكل رغداً، ويدل على ذلك أنهم يقولون: سير عليه طويلاً، فيقيمون الجار والمجرور مقام الفاعل، ولا يقولون: (طويل) بالرفع، فدلَّ على أنه حال لا مصدر، و إلا لجازت إقامته مقام الفاعل؛ لأن المصدر يقوم مقام الفاعل باتفاق»[1].

وممن اختار الرأي الآخر- وهو كون ﴿ رَغَدًا ﴾ حالاً من مصدر محذوف -: سيبويه[2] وابن كيسان[3]، وابن مالك[4]، وابن هشام[5]، والمبرد[6]، يقول سيبويه: «هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنَّه حال... وذلك قولك: قتلته صبراً، ولقيته فُجاءة ومفاجأة، وكفاحاً ومكافحة، ولقيته عياناً، وكلمته مشافهة، وأتيته ركضاً وعدْواً ومشياً»[7]، و(رغداً) في «موضع الحال عند ابن كيسان، أعني: المصدر المحذوف»[8].

ومما هو جدير بالذكر أن ابن هشام قد عدل عن رأيه الوارد في (شرح القطر) إلى رأي الجمهور، وذلك في كتابيه: (أوضح المسالك) و(المغني)،

---

(١) شرح القطر ص ٣٠٤ .

(٢) الكتاب ١/ ٣٧٠ .

(٣) مشكل إعراب القرآن ١/ ٨٧ .

(٤) شرح التسهيل ٢/ ٣٢٨ ، وشرح الكافية الشافية ١/ ٣٣٠، وانظر شرح المفصل ١/ ١١٢ .

(٥) شرح قطر الندى ص ٣٠٤ .

(٦) المقتضب ٣/ ٢٦٨، ٢٦٩ .

(٧) الكتاب ١/ ٣٧٠ .

(٨) مشكل إعراب القرآن ١/ ٨٧ .

حيث قال في الأول: «ينوب عن المصدر في الانتصاب عن المفعول المطلق ما يدل على المصدر من صفة، كـ(سرت أحسن السير) و(اشتمل الصمَّاء)، و(ضربته ضرب الأمير اللص)، إذ الأصل: ضرباً مثل ضرب الأمير اللص، فحذف الموصوف ثم المضاف»[1]، وقال في الثاني ما ملخصه: إن إعراب (رغداً) كنعت مخالف لمذهب سيبويه؛ لأنه يعتبره حالاً، محتجاً ومن معه بقولهم (سير عليه طويلاً)، بأن (طويلاً) لو كانت نعتاً لرفعت، كما احتجوا بأن الموصوف لا يحذف إلا والصفة خاصة بجنسه، كالكتابة مثلاً، فيبطل ابن هشام حجتهم بأن المانع من الرفع كراهية اجتماع مجازين، وحذف الموصوف وحلول صفته محله، وبأن حذف الموصوف يتوقف على وجدان الدليل لا الاختصاص، ويقول أيضاً: ومما يقدح في مذهب سيبويه مجيء نحو قولهم: (اشتمل الصماء)، أي: الشملة الصماء على التعريف، فتتعذر الحالية[2].

وعلى ذلك، فمن يدقق النظر يرى أنه لا يوجد خلاف حقيقي في المسألة، وإنما الشأن هو: جواز إعراب (رغداً) على وجهين:

١- وجه الحال، واختاره سيبويه ومن تبعه مثل ابن هشام.

٢- ووجه النعت النائب عن المصدر، واختاره الجمهور، وابن هشام في قوله الثاني، ولذلك فاني أرى - من وجهة نظري القاصرة - أن نجمع

---

(١) أوضح المسالك ص ١٠٠ .

(٢) المغني ص ٦١٧ ، ٦١٨ ، بتصرف واختصار، وانظر: المغني ص ٥٢٨ ، وحاشية الخضري ١/ ١٨٨ ، وحاشية الأمير ٢/ ١٧٨ .

بين التوجيهين ولا نرجح أياً منهما على الآخر، وهذا ما فعله بعض أصحاب التفسير حينما حكوا الرأيين في الإعراب ولم يرجحوا أحدهما، ومن هؤلاء: النحاس، وابن عطية، والعكبري، وأبو حيان، والشربيني، فالأخذ بالتوجهين أولى وهو يحل الخلاف، لأن الحال وصف في المعنى، ثم إن الحركة الإعرابية محفوظة من التغيير، فسواء أعربت (رغداً) صفة أم حالاً فهي منصوبة بالفتحة على كلا التوجيهين، إذن لا مشاحة في الاصطلاح، وعليه، فيجوز الوجهان . والله أعلم بالصواب .

***

الظروف

١ - (إِذْ) بين الظرفية والمفعولية :

لقد وردت في (إذ) عدة إعرابات في قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلائِكَةِ ﴾ [١]، وقوله تعالى : ﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلائِكَةِ ﴾ [٢]، وقوله تعالى : ﴿ وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمُ الْبَحْرَ ﴾ [٣]. ما يخص مسألتي منها إعرابان :

الأول : أن تكون (إذ) ظرفاً لفعل محذوف تقديره (اذكر) .

والثاني : أن تكون (إذ) مفعولاً به لفعل محذوف تقديره (اذكر) أيضاً .

وممن اختار الرأي الأول : أبو حيان [٤]، والسمين الحلبي [٥]، والسيوطي [٦] وغيرهم ، حيث يرى أصحاب هذا الرأي أن (إذ) ظرف زمان للماضي ، وما بعده جملة اسمية أو فعلية ، وهو ملازم للظرفية إلا أن يضاف إليه زمان ، ولا يكون مفعولاً به [٧] .

ولقد اعترض ابن هشام على هذا التوجيه الإعرابي قائلاً عن أحد

---

(١) سورة البقرة : الآية ٣٠ .

(٢) سورة البقرة : الآية ٣٤ .

(٣) سورة البقرة : الآية ٥٠ .

(٤) البحر المحيط ١/ ٢٢٢ ، وانظر : بقية آيات البقرة ، نفس الكلام تقريباً ١/ ٢٤٥ ، ٣١٩ .

(٥) الدر المصون ١/ ٢٤٧ ، ٢٤٨ ، وانظر : ١/ ٢٧١ .

(٦) همع الهوامع ٣/ ١٧١ ، ١٧٣ .

(٧) البحر ١/ ٢٢٢ ، بتصرف يسير ، وانظر : ص ٢٢٤ .

معاني (إذ): «أن تكون مفعولاً به، نحو: ﴿ وَاذْكُرُوا إِذْ كُنتُمْ قَلِيلاً ﴾[1]، الغالب على المذكورة في أوائل القصص في التنزيل أن تكون مفعولاً به بتقدير (اذكر)، نحو: ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ ﴾، و﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلائِكَةِ ﴾، و﴿ وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمُ الْبَحْرَ ﴾، وبعض المعربين يقول في ذلك: إنه ظرف لـ (اذكر) محذوفاً، وهذا وهم فاحش، لاقتضائه حينئذٍ الأمر بالذكر في ذلك الوقت، مع أن الأمر للاستقبال، وذلك الوقت قد مضى قبل تعلق الخطاب بالمكلفين منّا، وإنما المراد ذكر الوقت نفسه لا الذكر فيه»[2].

مما سبق يتضح أن محل النزاع بين القائلين بالظرفية والقائلين بالمفعولية هو المعنى من حيث الفساد والصحة، فابن هشام يرى أن اعتبار (إذ) ظرفية يفسد المعنى؛ وذلك لأنه يرى أن المعنى المراد يتحصل بالمفعولية لا بالظرفية.

وممن اختار الإعراب الثاني – الذي قال به ابن هشام متبعاً فيه من سبقه –: ابن مالك[3]، والرضي[4]، والعكبري[5]، ومن المتأخرين: أبو السعود[6]، وغيرهم، حيث يقول ابن مالك: وفي الظروف ظروف مبنية لا لتركيب؛ فمنها (إذ): للوقت الماضي، لازمة الظرفية، إلا أن يضاف

---

(١) سورة الأعراف: الآية ٨٦.

(٢) يقصد ابن هشام بذكر الوقت نفسه: المفعول به، لا الذكر فيه: أي الظرف، المغني ٩٠، ٩١، ٩٤.

(٣) شرح التسهيل ٢/ ٢٠٦، ٢٠٧، وانظر: شرح المفصل ٤/ ٩٥.

(٤) شرح الكافية ٣/ ٢٠٠، ٢٠١.

(٥) التبيان ص ٤٠.

(٦) تفسير أبي السعود ١/ ٧٩.

إليها زمان، أو تقع مفعولاً به، نحو: قوله تعالى: ﴿ وَاذْكُرُوا إِذْ أَنتُمْ قَلِيلٌ مُّسْتَضْعَفُونَ فِي الأَرْضِ ﴾ [1]، وعليه، فإن (إذ) في الآية « هو مفعول به، تقديره: واذكر إذ قال » [2].

ومما هو جدير بالذكر أن بعض النحاة لم يقل صراحة بمفعولية (إذ)، ولكن من ينعم النظر في نصوصهم يدرك أنهم يعتبرون (إذ) في الآية مفعولاً به، ومن هؤلاء النحاة: الفراء الذي قاس (إذ) في الآية على آية أخرى ورد فيها مفعول به بعد (اذكر) لا مفعول فيه: «والمعنى - والله أعلم - على إضمار: ﴿ وَاذْكُرُوا إِذْ أَنتُمْ ﴾ ، أو (إذ كنتم) [3]، فاجتزئ بقوله: (اذكروا) في أول الكلام، ثم جاءت (إذ) بالواو مردودة على ذلك، يجري هذا على مثل ما قال في (ص): ﴿ وَاذْكُرْ عِبَادَنَا إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ ﴾ [4]» [5]، فـ (عبادنا) مفعول به قولاً واحداً، وعندما يقاس عليه (إذ) فإنني أحسب الفراء يَعُدُّه مفعولاً به مثله، وهذا ما فعله الأخفش، فلقد قاس (إذ) في الآية على المفعول به (نعمتي) في قوله تعالى: ﴿ اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ ﴾ [6] [7]،

---

(١) سورة الأنفال: الآية ٢٦، وينظر: شرح التسهيل ٢ / ٢٠٦، ٢٠٧ بتصرف.

(٢) التبيان ص ٤٠ .

(٣) سورة الأعراف: الآية ٨٦ .

(٤) سورة ص: الآية ٤٥ .

(٥) معاني القرآن ١ / ٣٥ .

(٦) سورة البقرة: الآية ٤٠ .

(٧) معاني القرآن ١ / ٩٧، بتصرف.

كما فعله الطبري [1]، والزجاج [2]، ومكي [3]، والقرطبي الذي قال نفس المعنى الذي قاله العكبري الذي أعرب (إذ) مفعولاً به، فقال القرطبي: «ويحتمل أن تكون متعلقة بفعل مقدر تقديره: واذكر إذ قال» [4]، وقبله ابن عطية، قدَّر (إذ) منصوبة لفعل مقدر تقديره اذكر [5]، أمَّا النيسابوري فقال عين ما قاله ابن هشام ولكن دون تصريح بمفعولية (إذ): «و (إذ) هاهنا مجرد لمعنى الظرفية، أي: اذكر وقت قول ربك؛ لأن الذكر في ذلك الوقت ممتنع» [6]، وأحسب أنه يقصد ذكر الوقت لا الذكر فيه.

وبعد، فمما سبق يتضح أن سبب اعتراض ابن هشام على المعربين لـ (إذ) في هذه الآية على الظرفية، هو فساد المعنى- كما أشرت سابقاً-، فمن الواضح بمكان أن الإعراب فرع المعنى، فإذا كان المعنى منضبطاً صحيحاً جاء الإعراب تابعاً له، والعكس، والمعنى المراد من هذه الآية الكريمة - كما يرى ابن هشام - هو ذكر الوقت نفسه لا الذكر فيه، وذلك؛ لأنَّ «توجيه الأمر بالذكر إلى الوقت، دون ما وقع فيه من الحوادث» [7]، وعليه، فالوجه أن تكون (إذ) للمفعولية لا للظرفية، فهذا أوفق للمعنى المراد.

---

(١) وانظر: نص الطبري ١ / ١٩٦، ١٩٧.

(٢) معاني القرآن ١ / ١٠٨، ١١٢، ١٣٠، ١٣٢.

(٣) مشكل إعراب القرآن ١ / ٨٥.

(٤) تفسير القرطبي ١/ ٢٦٣.

(٥) المحرر الوجيز ١/ ١٦٢ بتصرف.

(٦) غرائب القرآن ١/ ٢٢٨، وانظر: ١/ ٢٦٠، ٣١١، وانظر: السراج المنير ١/ ٤٤، ٤٨، ٥٧.

(٧) تفسير أبي السعود ١/ ٧٩.

كما يتضح أيضاً أن أبا حيان عندما ذكر وجه المفعولية لـ (إذ) وإجازة بعض المعربين له، لم يبد اعتراضاً عليه، بينما رأيته يعترض صراحة على هذا الوجه في البحر، نافياً له، ويبدو أنه اكتفى بعرض الآراء في (الارتشاف)، وصرح برأيه في (البحر)، وأبو حيان ليس بدعاً من النحاة في صنيعه هذا، فمن الوارد أن يكون العالِم له أكثر من مؤلَّف، فتتعدد آراؤه أو تكاد تتضارب من مؤلَّف لآخر في المسألة الواحدة، فنجد بعض آراء ابن مالك- مثلاً- في المسألة الواحدة قد تختلف في (شرح التسهيل) عنها في (شرح الكافية الشافية).

ولي تعليق على الأمثلة التي ضربها أبو حيان، وهما مثالان ينفي بهما صحة وجه المفعولية لـ (إذ)، حيث يقول: « لأنَّه لا يوجد في كلامهم أحببت إذ قدم زيد، ولا كرهت إذ قدم »[1] فأقول: إن النحاة والمفسرين لم يقولوا: إن (إذ) مفعول به لفعل ما على إطلاقه، بل حددوا هذا الفعل المحذوف أو المقدر بـ (اذكر)، مستدلين بقرينة لفظية دلَّت على هذا المحذوف، وهي الفعل (اذكر- اذكروا) الذي ورد في الآيات السابقة قبل تقديره في الآيات اللاحقة، كما أنه من الخطأ بمكان أن نقيس الفعل (أحببت- كرهت) على الفعل (اذكر)، وذلك لعدم وجود أي وجه تشابه بينهما، ممَّا يفسد هذا القياس، نعم، لم يرد في كلام العرب: أحببت إذ كذا، أو كرهت إذ كذا، ولكنه ورد في القرآن الذي نزل بلغتهم: ﴿ وَاذْكُرُوا إِذْ كُنتُمْ قَلِيلاً ﴾[2] وغير هذه الآية آيات كثيرة.

---

(١) الهمع ٣/ ١٧١، ١٧٣.

(٢) سورة الأعراف: الآية ٨٦.

فكيف نتصرف في هذا الكم الكبير معربين (إذ) إعراباً صحيحاً يوافق المعنى المراد ؟ ولذا فإن ما ذهب إليه أبو حيان ومن وافقه أحسبه قد جانبه الصواب؛ لأنه لا يحسن بمكان أن يراعي المعرب صحة الصناعة اللفظية دون مراعاته لموجب المعنى، فالمعنى إذن معتبر وعليه تبنى صحة الإعراب كما قلت آنفاً، وهذا ما راعاه ابن هشام حين توجيهه لإعراب (إذ) على المفعولية؛ لذا يترجح على ما سواه من الوجوه في هذه المسألة. والله أعلم بالصواب.

٢- (إذا) بين الشرطية والظرفية:

ترددت (إذا) بين الظرفية والشرطية في بعض توجيهات النحاة، حيث وردت عدة إعرابات في توجيه (إذا) وجوابها في قوله تعالى: ﴿ **وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ** ﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿ **وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنتَصِرُونَ** ﴾[2].

ما يهمني من هذه الإعرابات هو ما اعترض عليه ابن هشام، وهي ثلاثة إعرابات تتفق على شرطية (إذا)، ولكن تختلف في جوابها:

أمَّا **الإعراب الأول** فيرى أن الجواب هو: الجملة الاسمية ﴿ **هُمْ يَغْفِرُونَ** ﴾ و﴿ **هُمْ يَنتَصِرُونَ** ﴾، وحذفت منه الفاء كما حذفت في بيت:

من يفعل الحسنات الله يشكرها　　والشر بالشر عند الله مثلان

---

(١) سورة الشورى: الآية ٣٧.

(٢) سورة الشورى: الآية ٣٩.

وأمَّا الإعراب الثاني فيرى أن الجواب هو: الجملة الفعلية ﴿ يَغْفِرُونَ ﴾ و﴿ يَنتَصِرُونَ ﴾ على اعتبار أن الضمير ﴿ هُمْ ﴾ توكيدٌ لا مبتدأ.

وأمَّا الإعراب الثالث فيرى أن الجواب هو: جملة محذوفة دلت عليها الجملة المذكورة.

ولقد اعترض ابن هشام على هذه الإعرابات، فقال: « وذلك إذا قدرته[1] خالياً من معنى الشرط، مثله في قوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنتَصِرُونَ ﴾، ﴿ وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ ﴾، ألا ترى أنه لو كان مضمناً معنى الشرط هنا لكان ما بعده جواباً له، وكان يجب دخول الفاء، فلمَّا لم تدخل (الفاء) دلَّ على انتقاء معنى الشرط، ولكنه ظرف لِمَا بعده، وأما مَنْ قال: حذفت (الفاء) كما حذفت من قوله:

من يفعل الحسنات الله يشكرها   والشر بالشر عند الله مثلان

فقوله ضعيف؛ لأن باب ذلك الشعر »[2] « وقولُ آخر: إن الضمير توكيد لا مبتدأ، وإن ما بعده الجواب، ظاهر التعسف، وقول آخر: إن جوابها محذوف مدلول عليه بالجملة بعدها، تكلف من غير ضرورة »[3]، أي أن ابن هشام يعترض على شرطية (إذا) وعلى كون جوابها جملة اسمية أو فعلية أو محذوفة.

---

(١) الهاء عائدة على (إذا).

(٢) شرح قصيدة بانت سعاد ص ٨٢.

(٣) مغني اللبيب ص ١٠٨، ١٠٩.

وعليه، فهناك أربعة وجوه إعرابية في هاتين الآيتين: ثلاثة أوجه سبقت الإشارة إليها.

أمَّا الرابع فهو ما ذهب إليه ابن هشام، وهو كون (إذا) متجردة للظرفية لجملة: ﴿ هُمْ يَغْفِرُونَ ﴾، وجملة: ﴿ هُمْ يَنتَصِرُونَ ﴾ صلة الموصول ﴿ الَّذِينَ ﴾.

ولقد كان لكل وجه من الوجوه الأربعة قائلوه، فممن قال بالوجه الأول: أبو البقاء العكبري [1]، والرضي في أحد أقواله [2]، والهمذاني في أحد قوليه [3]. يقول الرضي: ولعدم عراقة (إذا) في الشرطية ورسوخها فيها، جاز مع كونها للشرط أن يكون جزاؤها اسمية بغير (فاء)، كما في قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ ﴾، وقوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنتَصِرُونَ ﴾ [4].

وممن قال بالوجه الثاني: الرضي في أحد أقواله [5]، وكذلك الهمذاني في أحد قوليه [6]، وأبو حيان[7]، والسمين الحلبي[8]، والطبرسي في أحد

---

(١) التبيان ص٧٠٠، ٧٠١، انظر: ص ١٨٦.

(٢) شرح الرضي على الكافية ٣/ ١٨٤ وما بعدها.

(٣) الفريد ٤/ ٢٤٦.

(٤) شرح الرضي ٣/ ١٨٤، ١٩١ باختصار وتصرف.

(٥) السابق ٣/ ١٩١.

(٦) الفريد ٤/ ٢٤٦.

(٧) البحر ٩/ ٣٤٣، وانظر: الارتشاف ٣/ ١٤٠٨.

(٨) الدر المصون ٩/ ٥٦١، ٥٦٢.

قوليه [١]، والطاهر بن عاشور [٢]. يقول الهمذاني: « و﴿ هُمْ ﴾ يجوز أن يكون توكيداً للضمير في ﴿ غَضِبُوا ﴾، و﴿ يَغْفِرُونَ ﴾ جواب ﴿ إِذَا ﴾» [٣].

وممن قال بالوجه الثالث: أبو حيان [٤] والسمين الحلبي [٥]، قياساً على مذهب سيبويه [٦]. يقول أبو حيان: « وقيل ﴿ هُمْ ﴾ مرفوع بفعل محذوف يفسره ﴿ يَغْفِرُونَ ﴾، ولمّا حذف انفصل الضمير، وهذا القول فيه نظر، وهو أن جواب ﴿ إِذَا ﴾ يُفَسَّر كما يُفَسَّر فعل الشرط بعدها، نحو: ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ ﴾ [٧]، ولا يبعد جواز ذلك على مذهب سيبويه، إذْ جاء ذلك في أداة الشرط الجازمة، نحو: إن ينطلق زيد ينطلق، فـ(زيد) عنده فاعل بفعل محذوف يفسره الجواب، أي ينطلق زيد، منع ذلك الكسائي والفراء » [٨].

وممن قال بالوجه الرابع الذي قال به ابن هشام – متبعاً فيه من سبقه –:

---

(١) مجمع البيان ٥/ ٥٧، ٥٨.

(٢) التحرير والتنوير ٢٥/ ١١١/ ١١٤.

(٣) الفريد ٤/ ٢٤٦.

(٤) البحر ٩/ ٣٤٣.

(٥) الدر المصون ٩/ ٥٦١.

(٦) الكتاب ٣/ ١١٣، ١١٤، حيث قال: " واعلم أن قولهم في الشعر: إن زيد يأتك يكن كذا، إنما ارتفع على فعلٍ هذا تفسيره، كما كان ذلك في قولك: إنْ زيداً رأيته يكن ذلك، لأنه لا تبتدأ بعدها الأسماء ثم يبني عليها ".

(٧) الانشقاق ١.

(٨) البحر ٩/ ٣٤٣، وانظر: معاني القرآن ١/ ٤٢٢ قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ ﴾ سورة التوبة: الآية ٦؛ حيث ورد مذهب الفراء والكسائي في رفع (أحد).

أبو حيان في أحد أقواله[1]، والسمين في أحد أقواله[2]، والرضي في أحد أقواله[3]، ومن المتأخرين عنه: الطبرسي في أحد أقواله[4]، والألوسي[5]. يقول الألوسي: و﴿ إِذَا ﴾ ظرف لـ﴿ يَغْفِرُونَ ﴾، و﴿ هُمْ ﴾ مبتدأ لا تأكيد لضمير ﴿ غَضِبُوا ﴾ وجوّزه في البحر، وجملة ﴿ يَغفِرُونَ ﴾ خبره، وقيل: ﴿ هُمْ ﴾ مرفوع بفعل يفسره ﴿ يَغْفِرُونَ ﴾، ولمّا حذف انفصل الضمير، وليس بشيء[6]، ثم إن جملة ﴿ هُمْ يَنتَصِرُونَ ﴾ من المبتدأ والخبر صلة الموصول، و﴿ إِذَا ﴾ ظرف ﴿ يَنتَصِرُونَ ﴾، وجوّز كونها شرطية، والجملة جواب الشرط، ومع هذا فالوجه في الإعراب ما أشرنا إليه أولاً[7].

وبعد هذا العرض فالذي يظهر لي أن (إذا) ظرفية وليست شرطية؛ وذلك لأن هناك من المآخذ على الوجوه الإعرابية الأخرى ما يجعل اختيارها من الضعف بمكان، أما عن الوجه الذي يرى أن الجملة الاسمية جواباً لـ(إذا) على حذف الفاء، فهذا الوجه ضعيف؛ لأن جملة الجواب اسمية؛ ولأن حذف الفاء بابه الشعر، فلا ينبغي أن نقيس القرآن على

---

(1) البحر ٩/ ٣٤٣.
(2) الدر المصون ٩/ ٥٦١، ٥٦٢.
(3) شرح الرضي ٤/ ١١٠، ١١١.
(٤) مجمع البيان ٥/ ٥٧، ٥٨.
(٥) روح المعاني ١٤/ ٧٣.
(٦) روح المعاني ١٤/ ٧٠، ٧١.
(٧) السابق ١٤/ ٧٣، بتصرف.

الشعر[1]، وأمَّا عن الوجه الثاني الذي يرى أن ﴿ هُمْ ﴾ تأكيد للضمير المرفوع ﴿ غَضِبُوا ﴾ والمنصوب في ﴿ أَصَابَهُمُ ﴾ فإنه أيضاً ضعيف؛ لأن التوكيد إن صحَّ في الآية الأولى فإنَّ فيه نظراً في الآية الثانية، وذلك للفصل بين المؤكَّد والمؤكِّد بالفاعل (البغي)؛ حيث لا يحسن هذا الفصل؛ لأنَّ الفواصل تضعف قوة التأكيد، وأما عن الوجه الثالث الذي يرى أن (هم) فاعل لفعل محذوف هو جواب (إذا) ودلَّ عليه المذكور، فهو أيضاً ضعيف؛ وذلك لقياسه على مذهب سيبويه، حيث إن هذا القياس فاسد؛ لفقده وجه الشبه بين المقيس و المقيس عليه، فلقد قال سيبويه: إن هذا الحذف في الشعر. فلا ينبغي أن نقيس القرآن على الشعر كما قلت آنفاً، كما أن سيبويه قد مثَّل بأداة الشرط الجازمة (إن)، ولا ينبغي أيضاً أن أقيس (إذا) غير الراسخة في الشرطية على (إن) أم الباب، «وإنما جاز هذا في (إن) لأنها أصل الجزاء ولا تفارقه، فجاز هذا كما جاز إضمار الفعل فيها حين قالوا: إن خيراً فخير، وإن شراً فشر، وأما سائر حروف الجزاء فهذا فيه ضعف في الكلام؛ لأنها ليست كـ(إن)»[2]، وهذا ما اختاره الفراء والكسائي[3]، وعليه فإن حذف جواب غير (إن) كـ (إذا) ضعيف، وبظهور

---

(١) انظر تفصيل هذه المسألة في باب المرفوعات مسألة (الخبر الجملة) آية ﴿ وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ ﴾ حيث إن أبا البقاء كان يقول في هذه الآية كما يقول هنا، إنَّ " الجملة الاسمية ﴿ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ ﴾ جواب (مَنْ) الشرطية على حذف الفاء، ص ٤٨ من هذه الرسالة، وانظر: الكتاب ٣/ ٦٤.

(٢) الكتاب ٣/ ١١٣.

(٣) انظر: معاني القرآن للفراء ١/ ٤٢٢.

ضعف الوجوه الثلاثة السابقة الذكر تظهر قوة الوجه الرابع، وهو ما ذهب إليه ابن هشام حيث عدم مخالفته للقواعد النحوية؛ لأنه «يجوز أن تكون (إذا) لمجرد الوقت، من دون ملاحظة الشرط، كما لا يلاحظ »[1] في هاتين الآيتين، فضلاً عن أن المعنى خير معينٍ على توجيه الإعراب، إذ المعنى في الآية الأولى: الذين يغفرون وقتما غضبوا. وفي الثانية: والذين ينتصرون وقتما أصابهم البغي. وليس المعنى قائماً على فكرة الشرط والجزاء، فكما هو معلوم أن الشرط «ما يطلب جملتين يلزم من وجود أولاها فرضاً حصول مضمون الثانية، فالمضمون الأول: مفروض ملزوم، والثاني لازمه »[2]، فهل يلزم الغفران إذا غضب الفرد؟ وهل يلزم الانتصار إذا أصيب الفرد بالظلم؟ إذن المعنى المراد من الآيتين غير متضمن فكرة الشرطية؛ وعليه فإنَّه يترجح كون (إذا) ظرفية لجملتي ﴿ يَغْفِرُونَ ﴾، و﴿ يَنتَصِرُونَ ﴾. والله أعلم بالصواب.

---

(١) شرح الرضي على الكافية ٤/ ١١٠، ١١١.

(٢) السابق ٣/ ١٨٥.

٣ - متعلق الظرف (أَنَّىٰ) :

تعددت استعمالات (أنَّى) في الجملة العربية، فجاءت ظرفاً للمكان، «ويستفهم بها كـ (أين)، قال الله تعالى: ﴿ أَنَّى لَكِ هَذَا ﴾[1]، وقال بعضهم: إنها تؤدي معنى (كيف)، نحو قوله تعالى: ﴿ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ ﴾[2]، أي: كيف شئتم»[3]، إذن فـ(أنَّى) ظرف أصله الاستفهام «تأتي تارة بمعنى (من أين)، وتارة بمعنى (كيف)، قال الله تعالى: ﴿ أَنَّى يَكُونُ لِي غُلامٌ ﴾[4]، وقال: ﴿ أَنَّى يُؤْفَكُونَ ﴾[5]»[6].

ولقد اختلف النحاة في متعلق (أنَّى) في قوله تعالى: ﴿ قَاتَلَهُمُ اللَّهُ أَنَّى يُؤْفَكُونَ ﴾[7] على قولين:

الأول: أن تتعلق بالفعل: ﴿ قَاتَلَهُمُ ﴾.

الثاني: أن تتعلق بالفعل ﴿ يُؤْفَكُونَ ﴾.

ولقد أجاز ابن عطية القولين في الآية، حيث قال: «قوله تعالى: ﴿ أَنَّى يُؤْفَكُونَ ﴾، معناه: كيف يصرفون، ويحتمل أن يكون (أنى)

---

(١) سورة آل عمران: الآية ٣٧ .

(٢) سورة البقرة: الآية ٢٢٣ .

(٣) شرح المفصل ٤/ ١١٠ .

(٤) سورة مريم: الآية ٢٠ .

(٥) سورة التوبة: الآية ٣٠ .

(٦) شرح المفصل ٧/ ٤٥ .

(٧) سورة التوبة: الآية ٣٠ .

استفهاماً، كأنه قال: كيف يصرفون، أو: لأي سبب لا يرون شر أنفسهم، ويحتمل أن يكون (أنى) ظرفاً لـ(قاتلهم)، كأنه قال: قاتلهم الله كيف انصرفوا، أو صرفوا، فلا يكون في القول استفهامٌ على هذا»[1].

ولقد اعترض ابن هشام على أحد القولين اللذين قالهما ابن عطية، حيث قال: «ويرده أن الاستفهام له الصدر، ومثله قول ابن عطية في ﴿قَاتَلَهُمُ اللَّهُ أَنَّى يُؤْفَكُونَ﴾: إن ﴿أَنَّى﴾ ظرف لـ﴿قَاتَلَهُمُ﴾، وأيضاً فيلزم كون ﴿يُؤْفَكُونَ﴾ لا موقع لها حينئذٍ، والصواب: تعلقها بما بعدهما»[2].

مما سبق يتضح أن ابن هشام يوافق ابن عطية في توجيه (أنَّى) على الاستفهام، ويعترض عليه في توجيهه على الظرفية، وهذا هو محل النزاع في المسألة.

ولقد انقسم النحاة وأصحاب التفسير إلى فريقين:

الأول: يجيز الوجهين في (أنَّى) الوارد في الآية؛ بمعنى أنه يحتمل الظرفية الاستفهامية فيتعلق بما بعده ﴿يُؤْفَكُونَ﴾، كما يحتمل الظرفية المحضة، فيتعلق بما قبله ﴿قَاتَلَهُمُ﴾، ومن هؤلاء المجيزين الموافقين لابن عطية: الطبرسي، حيث قال: «(أنى) في موضع نصب على الحال بمعنى (كيف)، والتقدير: أجاحدين يؤفكون، ويجوز أن يكون في محل

---

(١) المحرر ١٦/١٨.

(٢) المغني ص ٥١٠.

النصب على المصدر، والتقدير: أي إفك يؤفكون، وقيل: معناه: من أين يؤفكون، أي: يصرفون عن الحق بالباطل، فعلى هذا يكون منصوباً على الظرف»[1].

الثاني: يجيز وجهاً واحداً وهو الظرفية الاستفهامية، ويعترض على الثاني، وممن اختار هذا الوجه الذي قال به ابن هشام - متبعاً فيه من سبقه- : أبو حيان[2]، والسمين الحلبي[3]، ومن المتأخرين عنه: الألوسي[4] والطاهر بن عاشور[5]، حيث يرون أنه لا يصح أن يكون (أنى) لمجرد الظرف، بل لابد أن يكون ظرفاً استفهامياً: إما بمعنى (أين)، أو بمعنى (متى)، أو بمعنى (كيف)، أو شرطاً بمعنى (أين). وعلى هذه التقادير لا يعمل فيها ما قبلها، ولا تتجرد لمطلق الظرفية بحال من غير اعتبار ما ذكرناه، فالقول بذلك باطل.

وبعد هذا العرض، فالذي يظهر لي أنَّ الرأي الراجح في المسألة هو جواز تعلق (أنَّى) بما قبله وبما بعده، أما بما بعده؛ فإنَّه قياس يتفق على

---

(١) مجمع البيان ٦/ ٨١ .

(٢) البحر ١٠/ ١٨٢ .

(٣) الدر المصون ١٠/ ٣٣٩ .

(٤) روح المعاني ١٥/ ١٦٥ .

(٥) التحرير والتنوير ٢٨/ ٢٤٢ وانظر: الجواهر الحسان ٢/ ١٢٦ ٤/ ٣٠٤، وفتح القدير ٢/ ٤٩٥، ٥/ ٣٢٩، وتفسير الخازن ٣/ ٨٣، ٧/ ٩٨ وتفسير البيضاوي ٣/ ٦٦، ٤/ ١٣٤، ونظم الدر ٨/ ٤٤١، ٢٠/ ٨٣، وتفسير الماوردي ٢/ ٣٥٤، ٦/ ١٦ آيتي التوبة ٣٠، المنافقون ٤ .

صحته الجميع، إذ الأصل أن يعمل في الاستفهام ما بعده لا ما قبله لصدارته، أمَّا تعلق (أنى) بما قبله فهو جائز إذا اعتُبِرَت (أنى) ظرفاً محضاً؛ إذ الأصل في تعلق الظرف أن يتعلق بما قبله، ومما يدعم جواز هذا الوجه أنَّ (أنَّى) إن جاءت للاستفهام، مازالت تمت للظرفية بصلة، مما يجعل توجيه إعرابها على الظرفية ليس بالوجه البعيد أو الضعيف الذي يخرجها من باب نحوي - مثلاً- إلى آخر، إضافة إلى أن صحة المعنى قد أعانت على تجويز وجه تعلق (أنى) بما قبلها؛ إذ يكون: قاتلهم الله كيفما صرفوا، خلاصة القول أن كلا الوجهين جائز في تعلق (أنَّى) في الآية الكريمة، وأنها صالحة لكونها ظرفية استفهامية ولكونها ظرفية محضة. والله أعلم بالصواب.

***



الفصل الثالث

التوابـــــــع




مقدمـــــة

التـوابع : هي الأسـمـاء التي لا يمسـهـا الإعـراب إلا على سـبيل التـبع لغيرها، وأنـواعـهـا خـمـسة : تـأكـيـد ، وصـفـة ، وبدل ، وعطف بيـان ، وعطف بحرف ، وعلى ذلك فهذه التوابع فروع في استحقاق الإعراب ، لأنها لم تكن المقصودة ، وإنما هي من لوازم متبوعاتها كالتتمة لها ، فإذا قلت : قـام زيد العـاقل ، ارتفع (زيد) بما قـبله على الفـاعليـة، وارتفع (العاقل) بما قبله أيضاً ولكن بالتبعية[1] .

ولقـد تناولت اعـتـراضـات ابن هشـام عـدة قـضـايا تندرج تحت هذا الفصل، وهي :

١- التوكيد .

٢- زيادة (الباء) في النفس والعين .

٣- عطف البيان .

٤- البدل .

٥- النعت .

٦- عطف النسق .

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٣٨، بتصرف .

التوكيد

تتعدد القراءات في الآية الواحدة ؛ فقد ترد في الآية قراءتان أو ثلاث ، وتكون إحداهن هي قراءة العامة التي اتفق عليها الجمهور ، وباقي القراءات ينسب لبعض القراء ، وهذا ما حدث في قوله تعالى : ﴿ إِنَّا كُلٌّ فِيهَا ﴾[1] ، حيث ورد في الآية قراءتان :

الأولى : قراءة الرفع ، ولا خلاف فيها بين النحاة في التوجيه الإعرابي لـ (كل) .

والثانية : قراءة النصب ، وقد اختلف النحاة في التوجيه الإعرابي لـ (كل) فيها على ثلاثة أوجه :

الأول : أن (كلاًّ) بدل من الضمير في (إنَّا) .

الثاني : أن (كلاًّ) توكيد للضمير في (إنَّا) .

الثالث : أن (كلاًّ) حال للضمير في (إنَّا) .

ولقد اختار الوجه الثاني كلٌّ من الفرَّاء - متبعاً في ذلك قبيله من الكوفيين - والزمخشري ، وهو أن (كلاًّ) توكيد ، حيث قال الأول : «رفعت (كل) بـ(فيها) ، ولم تجعله نعتاً لـ (إنَّا) ، ولو نصبته على ذلك ، وجعلت خبر (إنَّا) : (فيها) ، ومثله : ﴿ قُلْ إِنَّ الأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ ﴾[2] ، ترفع

(١) سورة غافر : الآية ٤٨ .

(٢) سورة آل عمران : الآية ١٥٤ .

﴿ كُلَّهُ لِلَّهِ ﴾ ، وتنصبها على هذا التفسير »[1] ، وقال الثاني : « وقرئ (كلاًّ) على التوكيد لاسم (إن) ، وهو معرفة ، والتنوين عوض من المضاف إليه ، يريد : إنا كلنا؛ أو كلنا فيها ، فإن قلت : هل يجوز أن يكون (كلاًّ) حالاً قد عمل (فيها) فيها ؟ قلت: لا ؛ لأن الظرف لا يعمل في الحال متقدمة ، كما يعمل في الظرف متقدماً، تقول: كل يوم لك ثوب؛ ولا تقول : قائماً في الدار زيد »[2] .

ولقد اختار الوجه الثالث ابن مالك فقال : « وأما النصب في (إنا كلاًّ فيها) فيخرّج على أن (كلاًّ) حال ، والعامل (فيها) »[3] .

« وقد قدمت الحال عليها مع عدم تصرفه كما قدمت في قراءة : ﴿ وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ ﴾[4]»[5] .

ولقد اعترض ابن هشام على كلا التوجيهين قائلاً : من شروط التوكيد « أن يتصل به ضمير عائد على المؤكد، فليس من التأكيد قراءة بعضهم: (إنا كلاًّ فيها)، خلافاً للزمخشري والفراء »[6] . « والصواب أنها بدل،

---

(١) معاني القرآن للفراء ٣/ ١٠ .

(٢) الكشاف ٤/ ١٧٥ .

(٣) شرح التسهيل ٣/ ٢٤٤ .

(٤) سورة الزمر : الآية ٦٧ .

(٥) شرح التسهيل ٣/ ٢٩٢ .

(٦) شرح القطر ص ٣٩٣، وشرح اللمحة البدرية ٢/ ٢٩١ ، ٢٩٢ ، والمغني ص ١٩٩ ، ٤٨١ ، وأوضح المسالك ص ١٧٩ .

وإبدال الظاهر من ضمير الحاضر بدلَ كُلٍّ، جائز إذا كان مفيداً للإحاطة، نحو: (قمتم ثلاثتكم)، وبدل الكل لا يحتاج إلى ضمير، ويجوز لـ (كل) أن تلي العوامل إذا لم تتصل بالضمير، نحو: (جاءني كل القوم)؛ فيجوز مجيئها بدلاً، بخلاف: (جاءني كلهم) فلا يجوز إلا في الضرورة. فهذا أحسن ما قيل في هذه القراءة.

وخرّجها ابن مالك على أن (كلاً) حال، وفيه ضعفان: تنكير (كل) بقطعها عن الإضافة لفظاً ومعنى، وهو نادر كقول بعضهم: (مررت بهم كلاًّ)، أي: جميعاً، وتقديم الحال على عاملها الظرفي»[1].

يتضح مما سبق أن محل الخلاف بين العلماء الأربعة ينحصر في توجيه (كل) في قراءة النصب، حيث رفض ابن هشام توجيه نصب (كل) على التوكيد والحالية، ووجهها هو على البدلية، مُضَعِّفاً الوجهين الثاني والثالث، ومقوياً ما ذهب إليه من توجيه لنصب (كل).

ولقد كان لكل وجه من الوجوه الثلاثة من يتبناه، فممن تبنى الوجه الأول الذي قاله ابن هشام - متبعاً في ذلك من قبله -: أبو حيان[2]، والسمين الحلبي[3]، ومن المتأخرين عنه: الشيخ خالد[4] ... إلخ، يقول

---

(١) المغني ص ٤٨١، وانظر: ص ١٩٩.

(٢) البحر ٩/ ٢٦٣.

(٣) الدر المصون ٩/ ٤٨٧.

(٤) التصريح ٣/ ٥١١، ٥١٢، وانظر: المساعد ٢/ ٣٨٦ وما بعدها، وهمع الهوامع ٥/ ١٩٨-٢٠٠.

أبو حيان : « والذي أختاره في تخريج هذه القراءة أن (كلاًّ) بدل من اسم (إن)؛ لأن (كلاًّ) يتصرف فيها بالابتداء ونواسخه وغير ذلك ، فكأنه قال : إن (كلاًّ) بدل من اسم (إن) ؛ لأن كلاًّ فيها ، وإذا كانوا قد تأولوا حولاً أكتعاً ، ويوماً أجمعاً ، على البدل مع أنهما لا يليان العوامل ، فأنْ يدعى في (كل) البدل أولى »[١] .

وممن تبنى الوجه الثاني موافقاً للفراء والزمخشري : ابن عطية[٢] ، والهمذاني[٣] ، وأبو السعود[٤] ، والألوسي[٥] ... إلخ ، يقول الهمذاني : « و (كل) وإن كان لفظه نكرة فهو معرفة ، والتنوين عوض من المضاف إليه ، أي : كلنا فيها ، ويجوز في الكلام نصبه ، قيل : وبه قرأ بعض القراء ، ووجهه أن يكون تأكيداً لاسم (إن) لما ذكرت آنفاً أنه معرفة »[٦] .

ولم يرجح أحد الوجه الثالث الذي تبناه ابن مالك - فيما وصل إليه بحثي - ، اللهم إلاّ أن يُذْكر ضمن الوجوه دون رفض له أو تأييد ، أي على سبيل الحكْي ، وذلك عند الذين لم يعارضوا هذا الوجه[٧] .

---

(١) البحر ٩/ ٢٦٣ .

(٢) المحرر الوجيز ١٤/ ١٤٥ .

(٣) الفريد ٤/ ٢١٦ ، ٢١٧ ، وانظر : مدارك التنزيل للنسفي ٢٤/ ٢٦٨ .

(٤) تفسير أبي السعود ٧/ ٢٧٩ .

(٥) روح المعاني ١٣/ ١١٤ ، ١١٥ .

(٦) الفريد ٤/ ٢١٦ .

(٧) انظر : المساعد ٢/ ٣٨٦ ، والهمع ٥/ ١٩٨ ، ٢٠٠ ، والبيان لابن الأنباري ٢/ ٣٣٢ .

وكما كان لكل وجه من يتبناه، كان أيضاً لكل وجه من يعارضه بالأدلة النحوية، فلقد رفض بعض النحاة رأي ابن هشام محتجين بأن « ضمير المتكلم لا يبدل منه لأنه لا لبس فيه، فلا يفتقر بأن يوضح بغيره »[1]؛ وعليه، فالإبدال من الضمير في هذه الآية غير جائز، وأقول: إنه إذا وُجِدَ من الأدلة النحوية الصحيحة ما يسوغ الخروج عن قاعدة الإبدال من الضمير، جاز هذا الوجه، ومن هذه الأدلة التي أوردها بعض النحاة:

(١) إفادة (كل) للشمول والإحاطة .

(٢) أن (كلاً) قد وليت العوامل، فكأنّه قيل: (إنّ كلاً فيها)، وإذا كانوا قد تأولوا: (حولاً أكتعا)، و(حولاً أجمعاً) على البدل مع عدم تصرف (أكتع وأجمع)، فلأن يجوز ذلك في (كل) أولى وأحرى .

(٣) أن بدل كل من كل لا يحتاج إلى ضمير ليربط البدل بالمبدل منه .

(٤) أن (كلاً) معرفة حال قطعها عن الإضافة، والبدل يتبع المبدل منه، وهنا توافرت المطابقة بينهما .

(٥) جواز هذا الوجه على مذهب الكوفيين، مما يدعمه ويقويه .

وبذلك فإن وجه البدل جائز في هذه الآية من خلال توافر تلك المسوغات النحوية السابقة .

وكما رفض بعض النحاة رأي ابن هشام، رفض بعضهم أيضاً رأي

---

(١) البيان لابن الأنباري ٢/ ٣٣٢، وانظر: إعراب القرآن للنحاس ٤/ ٢٧ .

الفراء والزمخشري ، بحجة فقد (كل) للضمير الرابط بينها وبين المؤكَّد (الضمير)[1] .

والذي أراه في هذا الوجه ، الجواز ، وذلك لسببين قد أوردهما بعض النحاة[2] بإيجاز ، وهما :

(١) إن هناك تطابقاً بين المضمر (نا) وبين (كل) من ناحية التعريف ؛ لذا جاز التأكيد .

(٢) إن (كلاًّ) لم يكن مفرداً كما قال المانعون لهذا الوجه لفقده الرابط ؛ وذلك لأن التنوين هو الرابط بين الضمير (نا) المؤكَّد ، و (كل) المؤكِّد ، وتلك فكرة جديدة أثبت صحتها في بحث الماجستير حيث ورد فيها : صحة الربط بالتنوين لصحة معاقبته بالمعوَّض عنه ، سواء كان ضميراً أو كلمة أو جملة ، وعليه ، فإن (كلاًّ) تساوي (كلنا) ويبقى الربط بين التابع والمتبوع ، وإن تغير الرابط ، وبذلك تنتفي علة المانعين لهذا الوجه .

وأيضاً رفض كثير من النحاة[3] رأي ابن مالك ، والذي أراه أن هذا الوجه غير جائز في الآية بحال ، وذلك للأسباب الآتية :

---

(١) انظر : شرح التسهيل ٣/ ٢٤٤ ، ٣/ ٢٩٢ ، والمساعد ٢/ ٣٨٦ ، ٣٨٩ ، والتصريح ٣/ ٥١١ ، ٥١٢ .

(٢) انظر : الفريد ٤/ ٢١٦ ، ٢١٧ ، وتفسير أبي السعود ٧/ ٢٧٩ ، وروح المعاني ١٣/ ١١٤ ، ١١٥ ، وقرينة الربط في القرآن الكريم دراسة تطبيقية ، المبحث الثاني الربط بالتنوين ص ١٣٢ وما بعدها .

(٣) الفريد ٤/ ٢١٦ ، ٢١٧ ، والبحر ٩/ ٢٦٣ ، والدر المصون ٩/ ٤٨٧ - ٤٩١ ، والتصريح ٣/ ٥١١ ، ٥١٢ ، وتفسير أبي السعود ٧/ ٢٧٩ .

١) أن (كلاًّ) وإن كانت نكرة في اللفظ إلا أنها معرفة في المعنى، فلا يجوز اعتبارها حالاً .

٢) أن (كلاًّ) قد قدمت على عاملها الظرفي - إن صح كونها حالاً - وهذا لا يجوز ؛ « لأن الظرف لا يعمل في الحال متقدمة كما يعمل في الظرف متقدماً ، تقول : كل يوم لك ثوب ، ولا تقول : قائماً في الدار زيدٌ » [(١)] ، وعليه ، فلا يجوز كون (كلاً) حالاً ، وهذا « مذهب الجمهور » [(٢)] .

٣) أن (كلاًّ) لم تدل على هيئة صاحبها ، ولم تكن منتقلة أو مشتقة ، لذا فهي - كما يظهر لي - لا تصلح للحالية .

٤) أن قياس ابن مالك (كلاًّ) في آية غافر ، على (مطويات) في آية الزمر ، ينقصه ركن وجه الشبه ، فـ (مطويات) مشتقة ومنتقلة ودالة على هيئة صاحبها (السموات) ، و(كلاًّ) لم تتوافر فيها هذه الشروط ، لذا لا يصح القياس عليها .

وبالعموم ، فإن (كلاًّ) في قراءة النصب تعرب توكيداً لاسم (إن) ؛ أو بدلاً منه ، ولا تصلح بحال أن تنصب على الحالية ، وبذلك أحسب أن ابن هشام قد جانبه الصواب عندما اعترض على كلٍ من الفراء والزمخشري وما ذهبا إليه ، ولكنه محق في اعتراضه على ابن مالك في توجيهه لـ (كلاًّ) . والله أعلم بالصواب .

---

(١) الكشاف ٤/ ١٧٥ .

(٢) الدر المصون ٩/ ٤٨٩ .

زيادة (الباء) في النفس والعين

اختلف النحاة حول إعراب قوله تعالى : ﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلاثَةَ قُرُوءٍ ﴾ [(١)] على توجيهين :

الأول : يرى أن الباء (أصلية)، ومعناها السببية أو هي للتعدية ، و(أنفسهن) مجرور بالباء ، والجار والمجرور متعلق بالفعل (يتربصنَّ) .

الثاني : يرى جواز زيادة (الباء) ، وأن (أنفسهن) توكيد معنوي لضمير الإناث (النون) .

ولقد اعترض ابن هشام على التوجيه الثاني بقوله : « وقد تزاد (الباء) في النفس والعين ، وليس منه ﴿ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ﴾ خلافاً لبعضهم ؛ لأنه لا يؤكد الضمير المرفوع المتصل إلا بعد توكيده بضمير منفصل » [(٢)]، « نحو : قمتم أنتم أنفسكم ؛ ولأن التوكيد هنا ضائع إذ المأمورات بالتربص لا يذهب الوهم إلى أن المأمور غيرهن ؛ بخلاف قولك : زارني الخليفة نفسه ؛ وإنما ذكر الأنفس هنا ؛ لزيادة الحث على التربص لإشعاره بما يستنكفن منه من طموح أنفسهن إلى الرجال » [(٣)] .

ويتلخص محل النزاع في هذه المسألة في أن ابن هشام قد اعترض على مَنْ جوَّز الوجه الثاني في هذه الآية ، فهو إذن لا يرفض زيادة (الباء) في

---

(١) سورة البقرة : الآية ٢٢٨ .

(٢) شرح اللمحة البدرية ٢/ ٢٨٧ .

(٣) مغني اللبيب ص ١٢٠ وانظر : ص ٥١٩ .

النفس والعين ، ولكنه يرفض زيادتها في هذه الآية الكريمة بالأخص ، وعليه ، فإن ابن هشام يَعُدُّ (الباء) غير زائدة ، وهي ومجرورها متعلقة بـ (يتربصن) فقط ، ورفضه للوجه الثاني من جهتين :

الأولى : جهة اللفظ ، حيث عدم وجود الضمير المنفصل .

والثانية : جهة المعنى حيث لا داعي للتوكيد المعنوي في هذه الآية ، في رأيه .

وممن وافق ابن هشام مقتصراً على وجه إعرابي واحد في الآية : أبو السعود [١] ، والألوسي [٢] ، والطاهر بن عاشور [٣] حيث يقول : « ولقد زعم بعض النحاة أن (بأنفسهن) تأكيد لضمير المطلقات ، وأن (الباء) زائدة ، ومن هنالك قال بزيادة (الباء) في التوكيد المعنوي» [٤] . وممن جوَّز الوجهين في الآية : أبو حيان [٥] ، والسمين الحلبي [٦] ، وغيرهما .

يقول أبو حيان – بعدما حكى التوجيه الأول محل الاتفاق بين الجميع وما رجحه ابن هشام – : ويجوز هنا أن تكون [الباء] زائدة للتوكيد ، والمعنى : يتربصن أنفسهن ، كما تقول : جاء زيد بنفسه ، وبعينه ، أي : نفسه وعينه ، لا يقال : إن التوكيد هنا لا يجوز ؛ لأنه من باب توكيد

---

(١) تفسير أبي السعود ١/ ٢٢٥ .

(٢) روح المعاني ٢/ ١٩٧ ، ١٩٨ .

(٣) التحرير والتنوير ٢/ ٣٩٠ .

(٤) السابق ٢/ ٣٩٠ .

(٥) البحر ٢/ ٤٥٤ .

(٦) الدر المصون ٢/ ٤٣٧ ، ٤٣٨ .

الضمير المرفوع المتصل الذي يحتاج لضمير منفصل ، ويصبح التركيب : يتربصن هن بأنفسهن ؛ لأن هذا التوكيد لَمّا جُرَّ بالباء خرج عن التبعية ، وفقدت فيه العلة التي لأجلها امتنع أن يؤكد الضمير المرفوع المتصل حتى يؤكد بمنفصل إذا أريد التوكيد بالنفس والعين ، ونظير جواز هذا : أَحْسِنْ بزيد وأجمل ، والتقدير : وأجمل به ، فحُذِفَ وإن كان فاعلاً ، هذا مذهب البصريين ؛ ولأنه لَمّا جُرَّ بالباء خرج في الصورة عن الفاعل ، وصار كالفضلة ، فجاز حذفه .

هذا على أن الأخفش ذكر في المسائل جواز : قاموا أنفسهم ، من غير توكيد ، وفائدة التوكيد هنا : أنهن يباشرن التربص ، وزوال احتمال أن غيرهن تباشر ذلك بهن ، بل هن أنفسهن هنا المأمورات بالتربص ، إذ ذاك أدعى لوقوع الفعل منهن ، فاحتيج إلى ذلك التأكيد لِمَا في طباعهن من الطموح إلى الرجال والتزويج ، فمتى أكد الكَلام دلَّ على شدة المطلوبة [1] .

مما سبق يظهر لي أنه من الأوفق أن نأخذ التوجيهين ؛ وذلك لأن التوجيه الثاني له من الأدلة ما يردُّ به اعتراض ابن هشام عليه ورفضه إياه ، حيث إن الجار قد أخرج التوكيد المعنوي (أنفسهن) عن التبعية ، فانتفت علة امتناع توكيد المتصل لفقد المنفصل ، وذلك قياساً على انتفاء علة امتناع حذف الفاعل عند البصريين، وذلك عندما أخرج الجار الفاعل - في اللفظ - عن حيز الفاعلية، فصار كالفضلة فجاز حذفه، كما في: أجمل بزيد وأحسن،

---

(١) البحر المحيط ٢/ ٤٥٤ ، بتصرف يسير .

أي: وأحسن به ، فحذف الفاعل ممتنع إلا في هذا الموضع ؛ لأنه كالفضلة ، وعليه ، فإنني أحسب أن اعتراض ابن هشام قد جانبه الصواب ، خاصة وأن زيادة (الباء) في التوكيد المعنوي واردة وصحيحة ، فلِمَ لا تصح في هذه الآية وقد انتفت علة الامتناع ؟! ، هذا من ناحية اللفظ .

أمَّا من ناحية المعنى ، فلقد قال ابن هشام : إنَّ التوكيد لا داعي له في هذا الموضع ، ومع ذلك فإنه قال : وذكر (الأنفس) هنا لزيادة البعث ، فهل هذا القول لا يدل على نوع توكيد في معنى الآية ؟ فكيف ينْفي التوكيد ، ثم يُنَبِّهُ عليه بشكل أو بآخر ؟ ؛ ولذلك أحسب أن ابن هشام أيضاً جانبه الصواب في نفيه حاجة المعنى للتوكيد ، بالإضافة إلى أن ابن هشام نفسه قد قال : إن المعرب « قد يخرِّج على الأمور البعيدة والأوجه الضعيفة ويترك الوجه القريب والقوي ، فإن كان لم يظهر له إلا ذاك فله عذر ، وإن ذكر الجميع : فإن قصد بيان المحتمل أو تدريب الطالب فحسن ، إلا في ألفاظ التنزيل ، فلا يجوز أن يخرّج إلا على ما يغلب على الظن إرادته ، فإن لم يغلب شيء فليذكر الأوجه المحتملة من غير تعسف » (١) .

وهذا عين ما فعله أبو حيان والسمين ومن تبعهما ، فلم ينفيا الوجه القوي القريب ، بل بدأا به ، وقال عنه السمين : (وهو الظاهر) ، ولكنهما ذكرا الوجه الآخر المحتمل في توجيه الآية بدون تعسف أو تحيز ، بل بقولهم : (ويجوز) ، ولذا فالأكمل أن نقبل الوجه المحتمل إذا وُجِدَت مسوغات قبوله . والله أعلم بالصواب .

---

(١) المغني ص ٥١٥ .

عطف البيان

اشترط النحاة في باب عطف البيان موافقته لمتبوعه في أربعة من عشرة؛ في واحد من أوجه الإعراب الثلاثة ، وفي واحد من الإفراد وضديه ، أي : التثنية والجمع ، وفي واحد من التأنيث والتذكير ، وفي واحد من التعريف والتنكير [1] .

ولقد كان « عطف البيان » أحد الأوجه الإعرابية التي خرَّج عليها النحاة قوله تعالى : ﴿ فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَّقَامُ إِبْرَاهِيمَ ﴾[2] ، حيث وجه المعربون ﴿ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ ﴾ على أربعة وجوه :

الوجه الأول : عطف البيان .

الوجه الثاني : بدل .

الوجه الثالث : مبتدأ حذف خبره .

الوجه الرابع : خبر لمبتدأ محذوف .

ولقد اختار الزمخشري الوجه الأول - ولم يرجحه غيره - ، حيث قال : ﴿ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ ﴾ عطف بيان لقوله : ﴿ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ ﴾ ، فإن قلت : كيف صحَّ بيان الجماعة بالواحد؟ قلت : فيه وجهان :

أحدهما : أن يجعل وحده بمنزلة آيات كثيرة لظهور شأنه ؛ وقوة دلالته على قدرة الله ونبوة إبراهيم .

---

(١) المساعد ٢/ ٤٢٤ بتصرف، وانظر: التصريح ٣/ ٥٤٠، ٥٤١، والهمع ٥/ ١٩٢، والكواكب الدرية ٢/ ٤٩٨ .

(٢) سورة آل عمران : الآية ٩٧ .

والثاني : اشتماله على آيات ؛ لأن أثر القدم في الصخرة الصماء آية ، وغوصه فيها إلى الكعبين آية ، وإلانة بعض الصخر دون بعض آية ، ويجوز أن يراد : فيه آيات بينات مقام إبراهيم وأمن من دخله ؛ لأن الاثنين نوع من الجمع كالثلاثة والأربعة [1] .

فاعترض عليه ابن هشام قائلاً : « وقول الزمخشري : إن ﴿ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ ﴾ عطف على ﴿ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ ﴾ ، مخالف لإجماعهم » [2] ، و« سهو » [3] من الزمخشري .

وممن رجَّح الوجه الثاني - وتبعهم لابن هشام - : النحاس[4] ، ومكي[5] ، وابن عطية[6] ، وابن الأنباري[7] ، والهمذاني[8] . ومن المتأخرين : الأهدل[9] ، حيث يرون جواز «أن يكون (مقام) بدلاً من (آيات) » [10] .

---

(١) الكشاف ١/ ٤١٥ بتصرف يسير .

(٢) أوضح المسالك ص ١٨٣ .

(٣) المغني ص ٤٣٥ .

(٤) إعراب القرآن ١/ ١٧٢ .

(٥) المشكل ١/ ١٥١ .

(٦) المحرر ٣/١٦٥ .

(٧) البيان ١/ ٢١٣ .

(٨) الفريد ١/ ٦٠٦ .

(٩) الكواكب الدرية ٢/ ٤٩٨ .

(١٠) المشكل ١/ ١٥١ .

ومن اختار الوجه الثالث : الأخفش [١] ، والنحاس في أحد أقواله [٢] ، ومكي في أحد أقواله [٣] ، والسمرقندي [٤] ، وابن عطية في أحد أقواله [٥] ، وابن الأنباري في أحد أقواله [٦] ، والعكبري [٧] ، والهمذاني في أحد أقواله [٨] ، وأبو حيان في أحد قوليه [٩] ، والشيخ خالد في أحد قوليه [١٠] ، يقول الأخفش : « فرفع ﴿ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ ﴾ ؛ لأنه يقول : (فيه آيات بينات : منها مقام إبراهيم) على الإضمار » [١١] .

ومن اختار الوجه الرابع : الزجاج [١٢] ، والنحاس في أحد أقواله [١٣] ، ومكي في أحد أقواله [١٤] ، وابن عطية في أحد أقواله [١٥] ،

(١) معاني القرآن ١/٢٢٧ .

(٢) إعراب القرآن ١/ ١٧٢ .

(٣) المشكل ١/ ١٥١ .

(٤) بحر العلوم ١/ ٢٨٦ .

(٥) المحرر ٣/١٦٥ .

(٦) البيان ١/٢١٣ .

(٧) التبيان ص ٢٠١ ، ٢٠٢ .

(٨) الفريد ١/ ٦٠٦ .

(٩) البحر ٣/ ٢٧١ ، ٢٧٢ .

(١٠) التصريح ٣/ ٥٤٠ ، ٥٤١ .

(١١) معاني القرآن ١/ ٢٢٧ .

(١٢) معاني القرآن وإعرابه ١/ ٤٤٦ .

(١٣) إعراب القرآن ١/ ١٧٢ .

(١٤) المشكل ١/ ١٥١ .

(١٥) المحرر ٣/ ١٦٥ .

والهمذاني في أحد أقواله [١] ، وأبو حيان في أحد قوليه [٢] ، والشيخ خالد في أحد قوليه [٣] ، يقول الزجاج : «فأما رفع ﴿ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ ﴾ فعلى أن يكون على إضمار هي مقام إبراهيم . قال النحويون : المعنى : فيها مقام إبراهيم ، وهذا كما شرحناه » [٤] .

وبعد ، فالذي يظهر لي رجحانه هما الوجهان الثالث والرابع ، وذلك لأن الوجهين الأول والثاني عليهما من المآخذ ما يضعفهما .

أمَّا الوجه الأول فإنه يفتقد المطابقة بينه وبين متبوعه ، حيث إن ﴿ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ ﴾ معرفة بالإضافة ومذكر ومفرد ، و﴿ آيَاتٌ ﴾ نكرة ومؤنثة وجمع ، وبهذا يتضح جلياً انتفاء المطابقة بين التابع ومتبوعه .

ومن الجدير بالذكر أن الزمخشري نفسه قد أضعف ما ذهب إليه بقوله : « فإن قلت : كيف صح بيان الجماعة بالواحد » ، إذن هو نفسه نص على إمكانية مخالفته للقاعدة ، ولقد جاء بتأويلات قد تعتبر وقد لا تعتبر ؛ بغيةَ نفيه مخالفته القاعدة وليبرهن على صواب ما ذهب إليه ، والصواب أن (مقام) ليس عطف بيان ؛ لأن هذا مخالف لإجماع البصريين والكوفيين ، وعليه ، فابن هشام كان على حق في اعتراضه على ما ذهب إليه الزمخشري في توجيه (مقام) على عطف بيان .

---

(١) الفريد ١/ ٦٠٦ .

(٢) البحر ٣/ ٢٧١ ، ٢٧٢ .

(٣) التصريح ٣/ ٥٤٠ ، ٥٤١ .

(٤) معاني القرآن وإعرابه ١/ ٤٤٦ .

أمَّا الوجه الثاني - هو البدل - فعليه أيضاً ما يضعفه ، وذلك لأنه إذا لم تشترط المطابقة بين البدل والمبدل منه في النوع والتعيين ، فإنها تشترط في العدد ، فلقد نصَّ النحاة «على أن المبدل منه إذا كان متعدداً ، وكان البدل غير وافٍ بالعدة تعيَّن القطع»[1] .

و﴿ آيَاتٌ ﴾ هنا جمع مؤنث ، و﴿ مَقَامُ ﴾ مفرد، « فكيف يبدل الفرد من الجمع ؟»[2] ، إضافة إلى أن النحاة قد رأوا في البدل أن يكون جامداً في الأغلب ، بحيث لو حُذف الأول (المبدل منه) ، لاستقل الثاني (البدل)، ولم يحتج لمتبوع قبله[3] ، فإذا طبقنا هذا على (مقام)، وجدنا أنه لم يصلح للبدل .

ومما دعّم رفضي لهذا الوجه الإعرابي أيضاً أن بعض النحاة لم يجدوا فرقاً جلياً بين البدل وعطف البيان ، يقول الرضي : «وأنا إلى الآن لم يظهر لي فرق جليّ بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان ، بل لا أرى عطف البيان إلا البدل كما هو ظاهر كلام سيبويه[4] ، فإنه لم يذكر عطف البيان ، بل قال : أما بدل المعرفة من النكرة فنحو : مررت برجل عبد الله »[5]، كما أن ابن هشام نفسه أورد في (المغني) أنَّ الزمخشري قد يوجه الكلمة على

---

(١) التصريح ٣/ ٥٤٠، ٥٤١ .
(٢) البحر ٣/ ٢٧١، ٢٧٢ .
(٣) شرح الرضي على الكافية ٣/ ٣٨١ ، بتصرف .
(٤) الكتاب ٢/ ١٤ .
(٥) شرح الرضي على الكافية ٣/ ٣٧٩ .

أنها عطف بيان وإنَّمَا يريد البدل ، يقول ابن هشام : وقد يكون عبَّر [1] عن البدل بعطف البيان لتآخيهما ، ويؤيده قوله في ﴿ أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنتُم مِّن وُجْدِكُمْ ﴾ [2] ، أن ﴿ مِّن وُجْدِكُمْ ﴾ عطف بيان لـ ﴿ مِنْ حَيْثُ سَكَنتُم ﴾ ، وإنما يريد البدل [3] ، وبقياس البدل على عطف البيان يضعف هذا الوجه كما ضُعِّف أخوه ورُفِض من قِبل النحاة .

وعليه ، فالرأي الراجح في توجيه (مقام) هما الوجهان الثالث والرابع ، والتقدير : من الآيات : مقام إبراهيم ، أو : منها ، أو : أحدها مقام إبراهيم ، وهذان الوجهان تحقق فيهما الربط والمطابقة بين الجملتين : فيه آيات بينات ، منها أو أحدها مقام إبراهيم ، إذ لو اعتبرنا الخبر محذوفاً تقديره : (منها) ، فـ(من) تبعيضية تدل على الآيات ، و(الهاء) عائدة على الآيات لتربط بين الجملتين ، وكذلك لو اعتبرنا المبتدأ هو المحذوف وتقديره : (أحدها) كان هذا الضمير عائداً على الآيات أيضاً رابطاً بين الجملتين ، هذا عن الربط .

أمَّا عن المطابقة ، فهذه الضمائر سواء كانت لمبتدأ أو للخبر فهي مؤنثة عائدة على مؤنث مثلها ؛ مما يحقق التطابق بينهما ، فضلاً عن أن هذين الوجهين كانا محل اتفاق بين النحاة وأصحاب التفاسير [4] . والله أعلم بالصواب .

---

(١) يتحدث ابن هشام عن الزمخشري بضمير الغائب .

(٢) سورة الطلاق : الآية ٦ .

(٣) المغني ص ٥٤٠ ، بتصرف يسير .

(٤) راجع البحر ٣/ ٢٧٢ .

البــــدل

عرَّف النحاة بدل البعض من الكل فقالوا: «وهو أن تبدل لفظاً من لفظ يُشترط أن يكون الثاني واقعاً على بعض ما يقع عليه الأول، نحو قولك: ضربت زيداً يده، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً ﴾[1]، فـ(من) بدل من (الناس)، وهو واقع على بعض ما يقع عليه الناس؛ لأن الناس منهم المستطيع وغير المستطيع»[2].

ولقد اختلف النحاة في توجيه (من) في الآية السابقة الذكر على عدة إعرابات[3]، أشهرها ثلاثة:

الأول: جر (من) على البدل كما مرَّ.

الثاني: رفع (من) على الفاعلية.

الثالث: رفع (من) على الابتداء، قاله الكسائي[4].

ومما هو جدير بالذكر أنَّ ابن هشام لم يعترض على الوجه الثالث عندما ذكره، بل حكاه دون إبداء أي رفض؛ لذا فهذا الوجه لا يعنيني في مسألتي، حيث إن بحثي يهتم بالوجوه التي اعترض عليها ابن هشام فقط.

ولقد اعترض ابن هشام على الوجه الثاني الذي يوجه (من) على

---

(١) سورة البقرة: الآية ٩٧ .

(٢) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ص٢٨١ .

(٣) انظر: الدر المصون ٣/ ٣٢١ .

(٤) المغني ص ٥٠٤ ، بتصرف.

الفاعلية ناسباً إياه لابن السِّيْد البطليوسي، فقال: قول ابن السيد في قوله تعالى: ﴿ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً ﴾: إن (من) فاعل بالمصدر، ويرده أن المعنى حينئذ: ولله على الناس أن يحج المستطيع، فيلزم تأثيم جميع الناس إذا تخلف مستطيع عن الحج، وفيه مع فساد المعنى ضعف من جهة الصناعة؛ لأن الإتيان بالفاعل بعد إضافة المصدر إلى المفعول شاذ، حتى قيل: إنه ضرورة في الشعر، والحق جوازه في النثر إلا أنه قليل، ومن مجيئه في النثر: الحديث (وحج البيت من استطاع إليه سبيلاً)[1]، ولا يتأتى فيه ذلك الإشكال؛ لأنه ليس فيه ذكر الوجوب على الناس، والمشهور في (مَنْ) في الآية أنها بدل من (الناس) بدل بعض[2].

وعندما ذهبت لبعض مؤلفات البطليوسي الموجودة بين أيدينا، لأتأكد من تلك النسبة التي نسبها ابن هشام له، ولأحرر محل الخلاف بيْن العالِميْن، لم أجد هذا الرأي في كتابيه (الحلل في شرح أبيات الجمل)، و(إصلاح الخلل الواقع في الجمل)، فلقد تحدث في الكتاب الثاني عن بدل البعض من الكل دون أي إشارة لتوجيه (من) في الآية[3]، بل لم يذكر الآية أصلاً، ولعله قال هذا الرأي في كتبٍ أخرى له لم تصل إلينا، أو وصلت ثم فقدت، مثل كتاب (المسائل المنثورة في النحو)، أو كتاب (شرح

---

(١) صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب السؤال عن أركان الإسلام ١/ ١٧٠ .

(٢) المغني ص٥٠٤ بتصرف يسير، وانظر: شرح القطر ص ٤١٤، ٤١٥، والأشباه والنظائر رسالة بعنوان: الكلام في قوله تعالي: ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً ﴾ .

(٣) إصلاح الخلل الواقع في الجمل ص٩٨ .

الكامل للمبرد) ... إلخ، ولقد تضافرت أقوال العلماء على نسبة إعراب (من) على الفاعلية في الآية إليه.

ومن الجدير بالذكر أنني لم أجد - فيما وصل إليه بحثي - من يُرَجِّح رفع (من) في الآية على الفاعلية موافقاً للبطليوسي فيما نسب إليه، اللهم إلا أن بعض النحاة [1] قد ذكر هذا الوجه، ولكن دونما ترجيح، وإنما على سبيل الحكي لكل الوجوه الواردة في إعراب (من)، وعليه، فالمشهور رجحانه في توجيه (من) في الآية هو الجر على البدلية، وبه قال جل النحاة ومنهم ابن هشام، ومن هؤلاء النحاة: الطبري [2]، والزجاج [3]، وابن السرّاج [4]، والنحاس [5]، ومكي [6]، والزجاجي [7]، وابن جني [8]، والزمخشري [9]، وابن عطية [10]، وابن الأنباري [11]، والسهيلي [12]،

---

(١) ابن عطية وابن الأنباري والرازي والعكبري والهمذاني ... إلخ.

(٢) تفسير الطبري ٤/ ١٩.

(٣) معاني القرآن وإعرابه ١/ ٤٤٧.

(٤) الأصول ٢/ ٤٧.

(٥) إعراب القرآن ١/ ١٧٢.

(٦) المشكل ١/ ١٥١.

(٧) الجمل ص٢٥.

(٨) اللمع ص ١٤٥-١٤٧.

(٩) الكشاف ١/ ٤١٨.

(١٠) المحرر ٣/ ١٧٠.

(١١) البيان ١/ ٢١٣.

(١٢) نتائج الفكر ص ٣٠٩-٣١١.

والرازي[1]، والعكبري[2]، والهمذاني[3]، وابن عصفور[4]، وابن أبي الربيع[5]، والنيسابوري[6]، وأبو حيان[7]، والسمين الحلبي[8]، وأبو السعود[9]، والألوسي[10]... إلخ النحاة يقول الطبري: «وأما (من) التي مع قوله (من استطاع) فإنه في موضع خفض على الإبدال من الناس؛ لأن معنى الكلام: ولله على من استطاع من الناس سبيلاً إلى حج البيت حجه، فلما تقدم ذكر الناس قبل (من) بُيِّنَ بقوله: ﴿ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً ﴾ الذي عليه فرض ذلك منهم؛ لأن فرض ذلك على بعض الناس دون جميعهم»[11].

وبعد هذا العرض، فالذي يظهر لي هو كون (من) في محل جر على البدل من (الناس)؛ وذلك لأن توجيه (من) على الفاعلية يؤدي إلى فساد المعنى واللفظ معاً؛ كما نوَّه بذلك ابن هشام من قبل، فأمَّا من جهة المعنى فإنَّ الحج فرض عين بلا خلاف، ولو كان التأويل ما ذكروه لتحوَّل إلى

(١) تفسير الرازي ٨/ ١٥٢ .

(٢) التبيان ص٢٠٢ .

(٣) الفريد ١/ ٦٠٧ .

(٤) شرح الجمل ص ٢٨١ .

(٥) البسيط لابن أبي الربيع ١/ ٤٠٣ وما بعدها.

(٦) غرائب القرآن ٤/ ١٤ .

(٧) البحر ٣/ ٢٧٥ .

(٨) الدر المصون ٣/ ٣٢١ .

(٩) تفسير أبي السعود ٢/ ٦١ .

(١٠) روح المعاني ٣/ ١٣ .

(١١) تفسير الطبري ٤/ ١٩ .

فرض الكفاية، فإذا حج المستطيعون برئت ذمم غيرهم، وفرغت ساحتهم من التكليف، وليس الأمر كذلك، بل الحج فرض عين على جميع الناس، حج المستطيعون أو قعدوا، ولكنه عذر بعدم الاستطاعة إلى أن توجد، وأما من جهة اللفظ فإن إضافة المصدر إلى الفاعل إذا وجد أوْلى من إضافته إلى المفعول، ولا يُعدل عن هذا الأصل إلا بدليل منقول أو معقول، فلو كان (من) هو الفاعل لأضيف المصدر إليه، وإذا ثبت أن (من) بدل بعض من كل، وجب أن يكون في الكلام ضمير يعود إلى الناس، كأنه قال، من استطاع منهم، وذلك لربط البعض بكله، وحذف هذا الضمير قبيح في أكثر الكلام، وحسَّنه ههنا أمور:

منها: أن (من) واقعة على من يعقل، كالاسم المبدل منه فارتبطت به.

ومنها: أنها موصولة بما هو أخص من الاسم الأول، ولو كانت أعم لقبح الضمير العائد.

ومنها: طول الكلام بالصلة والموصول[1].

ومن مسوغات رفض توجيه (من) على الفاعلية أيضاً - سوى فساد اللفظ والمعنى - أن هذا الوجه «لم يجئ في فصيح الكلام، وأكثر ما جاء في الشعر»[2]، وبذلك يترجح وجه الجر على البدلية، وخاصة أنه مذهب سيبويه[3] وأكثر البصريين. والله أعلم بالصواب.

---

(١) نتائج الفكر للسهيلي ص ٣٠٩-٣١١، بتصرف وإضافة.

(٢) البسيط لابن أبي الربيع ١/ ٤٠٤، وانظر: نتائج الفكر للسهيلي ص ٣١٠.

(٣) الكتاب ١/ ١٥٢.

النعت

اشترط النحاة شروطاً أربعة لعمل اسم الفاعل المجرد من (أل):

الأول: أن يكون للحال أو الاستقبال.

الثاني: أن يعتمد على نفي، أو استفهام، أو مبتدأ، أو موصوف، أو موصول، أو ذي خبر، أو ذي حال.

الثالث: ألا يكون مصغراً.

الرابع: ألا يكون موصوفاً[1].

وهذا الأخير دار حوله محل الخلاف بين النحاة، وخاصة بين ابن هشام وأبي البقاء، حيث منع أبو البقاء وصف اسم الفاعل (آمّين) في قوله تعالى: ﴿ وَلَا آمِّينَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّن رَّبِّهِمْ وَرِضْوَانًا ﴾[2]، موجهاً جملة (يبتغون) حالاً بقوله: « ﴿ يَبْتَغُونَ ﴾ في موضع الحال من الضمير في ﴿ آمِّينَ ﴾، ولا يجوز أن يكون صفة لـ ﴿ آمِّينَ ﴾؛ لأن اسم الفاعل إذا وصف لم يعمل في الاختيار»[3].

---

(١) انظر: شرح الكافية الشافية ١/ ٤٦٦، وشرح التسهيل ٣/ ٧٤، والبسيط ٢/ ١٠٠٠ وشرح الرضي ٣/ ٤١٥، والارتشاف ٥/ ٢٢٦٨، شفاء العليل ٢/ ٦٣٢، والهمع ٥/ ٨٥، وحاشية الصبان ٢/ ٤٤٥، والتصريح ٣/ ٢٧١، والكواكب الدرية ٢/ ٥٦٥.

(٢) سورة المائدة: الآية ٢.

(٣) التبيان ص ٥٥٣.

فاعترض عليه ابن هشام واصفاً قوله بالوهم، كما قال: « وهذا قول ضعيف، والصحيح جواز الوصف بعد العمل »[1].

مما سبق يتضح أن محل الخلاف يرجع إلى أن ابن هشام يجيز وصف اسم الفاعل العامل بعد فراغه من معموله، بينما يمنع أبو البقاء ذلك الوصف مطلقاً، وبذلك فقد وضع ابن هشام قيداً لتجويزه وصف اسم الفاعل العامل، بينما لم يجز أبو البقاء وصفه مطلقاً، لا بقيد ولا بغيره.

ومن الجدير بالذكر أن ابن هشام لم يعترض على كون جملة (يبتغون) حالاً لاسم الفاعل (آمّين)، ولكنه اعترض على علة رفض صلاحيتها للوصفية؛ وذلك لأن جملة (يبتغون) يصح وقوعها نعتاً كما صحَّ وقوعها حالاً.

ويتضح ممَّا سبق أن النحاة قد اختلفوا في توجيه قوله تعالى: ﴿ يَبْتَغُونَ ﴾ على إعرابين:

الأول: أنها جملة نعت لـ (آمّين)، كما يرى ابن هشام.

الثاني: أنها جملة حال من (آمّين) كما يرى أبو البقاء.

وممن اختار الوجه الأول: مكي[2]، وأبو حيان[3]، والأهدل[4]،

---

(١) المغني ص ٥٥٣ .

(٢) المشكل ١/ ٢١٧ .

(٣) البحر ٤/ ١٦٦ .

(٤) الكواكب الدرية ٢/ ٥٦٥ .

والطاهر بن عاشور[1]، يقول مكي: «و(يبتغون) جملة نعت لـ (آمّين)»[2].

ومن القائلين بالوجه الثاني: النحاس[3]، وابن الأنباري[4]، والهمذاني[5]، والنسفي[6]، والسمين الحلبي[7]، وأبو السعود[8]، والخطيب الشربيني[9]، والشوكاني[10]، والألوسي[11]، حيث يرى أصحاب هذا التوجيه أن «(يبتغون) في موضع نصب، أي: مبتغين»[12]، يقول ابن الأنباري: «(يبتغون) جملة فعلية في موضع نصب على الحال من الضمير في (آمّين)، أي: لا يُحلّوا من قصد البيت مبتغين فضلاً من ربهم، ولا يجوز أن يكون صفة لـ (آمّين)؛ لأنه قد نصب (البيت)، واسم الفاعل إذا وصف لم يعمل؛ لأنه خرج بالوصف عن شبه الفعل؛ لأن الفعل لا يوصف، وإذا خرج بالوصف عن شبه الفعل فينبغي ألا يعمل»[13].

---

(١) التحرير والتنوير ٦/ ٨٤.

(٢) المشكل ١/ ٢١٧.

(٣) إعراب القرآن ١/ ٢٥٦.

(٤) البيان ١/ ٢٨٣.

(٥) الفريد ٢/ ٨.

(٦) مدارك التنزيل ٦/ ٢٩٠.

(٧) الدر المصون ٤/ ١٨٧.

(٨) تفسير أبي السعود ٣/ ٤.

(٩) السراج المنير ١/ ٣٥١.

(١٠) فتح القدير ٣/ ٩.

(١١) روح المعاني ٤/ ٨١.

(١٢) إعراب القرآن للنحاس ١/ ٢٥٦.

(١٣) البيان ١/ ٢٨٣.

وبعد، فالذي يظهر لي أن الخلاف بين النحاة في هذه المسألة يدور - بصورة أو بأخرى - حول قضية الرتبة، أعني: رتبة الوصفية من حيث التقدم والتأخر، حيث يرى بعض النحاة أن رتبة الوصفية إذا تقدمت ففصلت بين العامل (آمّين) ومعموله (البيت) بطل عمله، وبعضهم يرى أنها إذا تأخرت بعدما يفرغ العامل من مقتضاه جاز عمله، يقول ابن أبي الربيع: « فإن أعملته ثم وصفته جاز، وإنما الذي لا يجوز: أن تصفه ثم تعمله »[1]، وهذا يعني أنه إذا « تقدم معموله على الوصف جاز بلا خلاف، نحو: هذا ضاربٌ زيداً عاقلٌ »[2]، إذن القضية بالفعل قضية رتبة متقدمة أو متأخرة، ومع ذلك فقد وقع الخلاف بين العلماء فلماذا ؟!؛ لأن بعضهم كان يتحدث عن الوصف لاسم الفاعل على إطلاقه، على أنها قاعدة عامة ولم يتحدث عن الاستثناء منها بمسوغ تأخير الرتبة الوصفية التي تأتي بعد تمام عمل اسم الفاعل.

فهناك فرق بين جواز الوصف مطلقاً كما في مذهب الكسائي وبعض الكوفيين، وبين جواز الوصف بعد العمل كما في مذهب الفراء والبصريين. ودليلي في هذا ما ورد في نص أبي البقاء من عموم عندما قال: (إذا وصف لم يعمل)، دون أن يحدد هل الوصف قبل العمل أو بعده، ولعل هذا العموم هو الذي تسبب في نشوء الخلاف في المسألة، ودليلي الثاني ما ورد في نص سيبويه حيث قال: « وإن وصفته فقلت:

---

(١) البسيط ٢/ ١٠٠٠ .

(٢) الارتشاف ٥/ ٢٢٦٨، وانظر: شفاء العليل ٢/ ٦٢٣، وروح المعاني ٤/ ٨١ .

مررت برجل حسنٌ ظريفٌ أبوه فالرفع فيه الوجه والحد، والجر فيه قبيح؛ لأنه يفصل بينه وبين العامل، ألا ترى أنك لو قلت: مررت بضارب ظريفٍ زيداً، وهذا ضارب عاقل أباه؛ كان قبيحاً؛ لأنه وصفه فجعل حاله كحال الأسماء؛ لأنك تبتدئ بالاسم ثم تصفه»[1].

ومن هذا النص يتضح أنَّ القبح يأتي بسبب الفصل بالوصف بين العامل ومعموله، أي تقدم الرتبة، وهذا محل اتفاق بين النحاة، وما أجاز ابن هشام إلا الوصف بعد العمل، فلا فصل، وعليه؛ فلم يخرق ابن هشام القاعدة، وحتى لو كان هناك فصل، فمن ينعم النظر في نص سيبويه يظهر له جواز وصف العامل قبل عمله ولكن على ضعفٍ وقبح.

ولقد لاحظت في بعض الآراء شيئاً - إن لم أتجوّز - من التناقض، منها: ما قاله ابن الأنباري عندما قاس اسم الفاعل على الفعل[2]، أقول: إنَّ اسم الفاعل وإن كان يعمل عمل الفعل إلا أنه ليس في قوته، بمعنى أنه إن لم يجز وصف الفعل فقد يجوز وصف اسم الفاعل، دليل ذلك أن المصدر الذي يعمل عمل الفعل، ويشتق منه اسم الفاعل، وباقي المشتقات يجوز عمله موصوفاً ولكن بعد فراغه من العمل في معموله، وبالقياس؛ فإنه يجوز وصف اسم الفاعل بعد تمام عمله، هذه واحدة.

أمَّا الثانية فما قاله السمين الحلبي: «وهنا سؤال وهو أنه لِمَ لا يقال بجواز إعماله قبل وصفه كما في هذه الآية، قياساً على المصدر فإنه يعمل

---

(١) الكتاب ٢/ ٢٩ .

(٢) البيان ١/ ٢٨٣ وما بعدها.

قبل أن يوصف، نحو: يعجبني ضربُ زيداً شديدٌ»[1]، ولم يجب عن سؤاله، وكأنه تحاشى الإجابة بغية التخلص من المخالفة بين أول كلامه - عندما نفى وصف اسم الفاعل في الآية، مرجحاً توجيه (يبتغون) على الحالية - وآخره.

وأعلق على هذا السؤال فأقول: لماذا لا نقيس اسم الفاعل على المصدر الذي اشتق منه، خاصة أن كليهما يعمل عمل الفعل كما سبق أن أشرت.

وبعد، فالذي يترجح لديَّ في المسألة بعد هذا العرض: أن جملة ﴿ يَبْتَغُونَ ﴾ صالحة لكونها نعتاً أو حالاً، وبذلك نأخذ بالوجهين، ولا يصح أن نرجح وجه الحالية مضعفين وجه الوصفية؛ وذلك لأن الوصف جاءت رتبته بعد تمام العمل، وللأخذ بكلا التوجيهين ما يدعمه من جهتي اللفظ والمعنى، فأما من جهة اللفظ، فمحل (يبتغون) لم يتغير على كلا الوجهين وهو (النصب)، سواء أعربناها حالاً أم نعتاً، ولا مشاحة في الاصطلاح، وأما من جهة المعنى فما الحال إلا وصفٌ لصاحبها على الحقيقة. والله أعلم بالصواب.

***

---

(١) الدر المصون ٤/ ١٨٧ .

العطـف

العطف هو: الجمع بين الأشياء المشتركة في حكم واحد، وأصل حروفه «الواو»؛ لأنها تعني: الجمع المطلق بين شيئين أو أشياء في حكم واحد؛ تقول: جاءني زيد وعمرو، فتجمع بين الرجلين في المجيء والعطف يكون على ضربين: عطف مفرد على مفرد، وعطف جملة على جملة [١].

ولقد وجه الزمخشري قوله تعالى: ﴿ وَفِي مُوسَى ﴾ [٢] على الضرب الثاني من ضربيْ العطف؛ فعطفه على قوله تعالى: ﴿ وَفِي الأَرْضِ آيَاتٌ ﴾ حيث قال: «﴿ وَفِي مُوسَى ﴾ عطف على ﴿ وَفِي الأَرْضِ آيَاتٌ ﴾ [٣]، أو على قوله: ﴿ وَتَرَكْنَا فِيهَا آيَةً ﴾ [٤] على معنى: وجعلنا في موسي آية، كقوله: علفتها تبناً وماءً بارداً» [٥].

فاعترض عليه ابن هشام واصفاً توجيهه بالبعد، حيث قال: «وأبعد منه قوله [٦] في ﴿ وَفِي مُوسَى إِذْ أَرْسَلْنَاه ﴾ إنَّه عطف على ﴿ وَفِي الأَرْضِ

---

(١) انظر: الكتاب ١/ ٤٣٧، ٤٣٨، وشرح المفصل لابن يعيش ٨/ ٨٨، ٩٠، شرح الكافية الشافية ١/ ٥٣٨، وشرح التسهيل ٣/ ٣٤٨، حاشية الصبان ٣/ ١٣٤.

(٢) سورة الذاريات: الآية ٣٨.

(٣) سورة الذاريات: الآية ٢٠.

(٤) سورة الذاريات: الآية ٣٧.

(٥) الكشاف ٤/ ٤٠٦.

(٦) يقصد الزمخشري.

آياتٌ لِّلْمُوقِنِينَ ﴾، والصواب خلاف ذلك كله؛ أما ﴿ وَفِي مُوسَى ﴾ فعطف على (فيها) من قوله تعالى: ﴿ وَتَرَكْنَا فِيهَا آيَةً لِّلَّذِينَ يَخَافُونَ العَذَابَ الأَلِيمَ ﴾ [(١)].

مما سبق يتضح أن ابن هشام لم يعترض على الزمخشري؛ لأنه جعل العطف من قبيل عطف الجمل، وإنما لتباعد المسافة بين آية ﴿ وَفِي مُوسَى ﴾، وآية ﴿ وَفِي الأَرْضِ آيَاتٌ ﴾، حيث رقم الأولى ثمانٍ وثلاثون، والثانية رقمها عشرون، فمن الصعوبة بمكان أن تعطفا لكثرة ما بينهما من الفواصل التي باعدت بينهما، وهذا هو محل الخلاف بين العالمَيْن.

وعلى ذلك فلقد اختلف النحاة في توجيه الآيات السابقة على إعرابين:

الأول: هو أن ﴿ وَفِي مُوسَى ﴾ معطوف على (فيها).

والثاني: أن ﴿ وَفِي مُوسَى ﴾ معطوف على ﴿ وَفِي الأَرْضِ ﴾.

وممن تبنى الوجه الأول - وتبعهم ابن هشام -: الزجاج في أحد قوليه[(٢)]، وابن عطية في أحد قوليه[(٣)]، والرازي في أحد قوليه[(٤)]، وأبو البقاء[(٥)]،

---

(١) ترتيب الآيات هكذا: ﴿ وَتَرَكْنَا فِيهَا آيَةً لِّلَّذِينَ يَخَافُونَ العَذَابَ الأَلِيمَ * وَفِي مُوسَى إِذْ أَرْسَلْنَاهُ إِلَى فِرْعَوْنَ بِسُلْطَانٍ مُّبِينٍ ﴾ الذاريات ٣٧، ٣٨، وقوله تعالي: ﴿ وَفِي الأَرْضِ آيَاتٌ لِّلْمُوقِنِينَ ﴾ الذارايات ٢٠، وانظر: المغني ص ٥١٥-٥١٧ بتصرف يسير.

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٥/ ٥٦ .

(٣) المحرر ١٥/ ٢١٧، ٢١٨ .

(٤) تفسير الرازي ٢٨/ ٢٢٠ .

(٥) التبيان ص ٧٢٥ .

والهمذاني في أحد قوليه [١]، والقرطبي [٢]، والنسفي في أحد قوليه [٣]، والنيسابوري [٤]، وأبو حيان [٥]، والسمين الحلبي [٦]. ومن المتأخرين عنه: السيوطي [٧]، والخطيب الشربيني [٨]، والألوسي [٩]، والطاهر بن عاشور [١٠]، يقول ابن عطية: «وقوله: ﴿وَفِي مُوسَى﴾ يحتمل أن يكون عطفاً على قوله (فيها)، أي: وتركنا موسى وقصته أثراً أيضاً هو آية» [١١].

وممن تبنى الوجه الثاني وتبعهم الزمخشري: الفراء [١٢]، والزجاج

---

(١) الفريد ٤/ ٣٦٦ .

(٢) تفسير القرطبي ١٧/ ٤٩ .

(٣) مدارك التنزيل ٢٧/ ٤٣٥ .

(٤) غرائب القرآن ٢٧/ ١٢ .

(٥) البحر ٩/ ٥٥٧، ٥٥٨ .

(٦) الدر المصون ١٠/ ٥٣ .

(٧) تفسير الجلالين ٢/ ٢٨٧، وانظر: تفسير أبي السعود ٨/ ١٤١ .

(٨) السراج المنير ٤/ ١٠٣ .

(٩) روح المعاني ١٥/ ٢٢، ٢٣ .

(١٠) التحرير والتنوير ٢٧/ ٩ .

(١١) المحرر ١٥/ ٢١٧، ٢١٨، لم أذكر نص الزجاج لأن فيه سقطاً قد يلبس المعنى، حيث قال (وفي موسى) معطوف على (وفي الأرض ...) و(فيها)، وأحسب أن المفروض هو العطف بـ(أو) بدلاً من (الواو)، لذا لم أختر هذا النص .

(١٢) لم أجد في معاني الفراء لذا أجعل العهدة على الناقل. انظر: تفسير القرطبي ١٧/ ٤٩ .

في أحد قوليه [١]، وابن عطية في أحد قوليه [٢]، وابن الأنباري [٣]، والهمذاني في أحد قوليه [٤]، والنسفي في أحد قوليه [٥]، والطبرسي [٦]، يقول ابن الأنباري: « ﴿ وَفِي مُوسَى إِذْ أَرْسَلْنَاهُ ﴾ معطوف على قوله تعالى: ﴿ وَفِي الْأَرْضِ آيَاتٌ لِّلْمُوقِنِينَ ﴾، وتقديره: وفي موسى آيات» [٧].

وبعد هذا العرض، فالذي يظهر لي أن ابن هشام كان محقاً في اعتراضه على توجيه الزمخشري؛ وذلك لبعد المسافة بين المتعاطفين، و« لبعده في الذكر، ولعدم المناسبة بينهما» [٨]. وهذا البعد ينبغي أن ينزه القرآن عن مثله، والحق أن الأوْلى في العطف هو: العطف على أقرب مذكور، وهذا مناط معنى العطف الذي هو الجمع، وخاصة إذا كان بالواو، فإذا وُجِدَ معطوفان: أحدهما قريب، والآخر بعيد، فالأول أولى بالعطف والجمع من البعيد؛ إذ العطف على القريب هو الذي يحقق الثمرة المرجوة من العطف أو الجمع، وهي الربط بين الجملتين أو الجمل، فكما هو معروف أن من أنواع الربط: الربط بالأداة، وما واو العطف إلا أداة

---

(١) معاني القرآن ٥/ ٥٦ .

(٢) المحرر ١٥/ ٢١٨ .

(٣) البيان ٢/ ٣٩٢ .

(٤) الفريد ٤/ ٣٦٦ .

(٥) مدارك التنزيل ٢٧/ ٤٣٥ .

(٦) مجمع البيان ٦/ ١١ .

(٧) البيان ٢/ ٣٩٢ .

(٨) تفسير الرازي ٢٨/ ٢٢٠ .

رابطـة تندرج مع باقي أدوات الربط ، فكلما اقـترب المترابطان توطدت علاقة الربط بينهما والعكس ، ولذا فإنه يتحتم - تحقيقاً لقرينة الربط - العطف على أقرب مذكور ، وعليه فإنه يترجح لديَّ أن ﴿ وَفِي مُوسَى ﴾ معطوف على (فيها) ، كما يرى ابن هشام ومن وافقه . والله تعالى أعلم بالصواب .

* * *

الفصل الرابع

المبني من الأســـماء

مقدمـــة

البناء يخالف الإعراب ويضاده، من حيث كان البناء لزوم آخر الكلمة ضرباً واحداً من السكون أو الحركة.

وسمي كذلك لأنه لمَّا لزم ضرباً واحداً ولم يتغير تغير الإعراب سمي بناء، مأخوذاً من بناء الطين والآجر؛ لأنه لازم موضعه لا يزول من مكان إلى غيره، والمبني من الأسماء هو الخارج من التمكن إلى شبه الحروف أو الأفعال، والأسباب الموجبة لبناء الاسم ثلاثة:

الأول: تضمن معنى الحرف.

الثاني: مشابهة الحرف.

الثالث: الوقوع موقع الفعل المبني.

فكل مبني من الأسماء فإنما سبب بنائه ما ذكر[1].

وقد تناولت اعتراضات ابن هشام عدة قضايا تندرج تحت هذا الفصل، وهي:

١- ضمير الفصل.

٢- ضمير الشأن.

٣- (ثَمَّ) الظرفية.

٤- (أيّ) الموصولة.

٥- (حاشا) التنزيهية.

٦- (كم).

---

(١) شرح المفصل ٣/ ٧٩، ٨٠، بتصرف.

ضمير الفصل

اشترط النحاة لعمل ضمير الفصل ستة شروط ، منها ما يشترط فيما قبله ، وهو شرطان :

الأول : كونه مبتدأ في الحال أو في الأصل ، نحو : ﴿ أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ (١) ، ﴿ إِنَّا لَنَحْنُ الصَّافُّونَ ﴾ (٢) .

الثاني : كونه معرفة .

ويشترط فيما بعده شرطان :

الأول : كونه خبراً في الحال أو في الأصل .

والثاني : كونه معرفة ، أو كالمعرفة في أنه لا يقبل (ال) مثل (خيراً) ، (أقل) ، بشرط كونه اسماً .

ويشترط له في نفسه شرطان :

الأول : أن يكون بصيغة المرفوع .

الثاني : أن يطابق ما قبله .

ويفيد ضميرُ الفصل الكلامَ من جانبي اللفظ والمعنى ، أما عن الأول فإنه يُعْلِم المتلقي من أول الأمر بأن ما بعده خبر لا تابع (نعت) ، حتى لا يلتبس على المتلقي ، وأما عن الثاني فإنه يفيد التوكيد والاختصاص (٣) .

---

(١) سورة البقرة : الآية ٥ .

(٢) سورة الصافات : الآية ١٦٥ .

(٣) المغني ص ٤٦٨ بتصرف ، وانظر : الكتاب ٢/ ٣٩٢ ، والمقتضب ٤/ ١٠٣ ، ١٠٥ ، وشرح المفصل ٣/١٠٩ ، ١١٠ ، وشرح التسهيل ١/ ١٦٧ .

ولقد توافرت تلك الشروط الستة في الضمير (هو) في قوله تعالى: ﴿ تَجِدُوهُ عِندَ اللهِ هُوَ خَيْرًا ﴾ [1]، لذا فقد أعربه النحاة - ومنهم أبو البقاء - ضمير فصل، ولكن أبا البقاء قد خالف ما عليه الجمهور بتوجيهه للضمير (هو)، توجيهاً آخر، وهو: إعرابه بدلاً، حيث قال: « فصل أو بدل أو توكيد » [2].

فاعترض عليه ابن هشام واصفاً توجيهه بالوهم، فقال: «ووهم أبو البقاء فأجاز في ﴿ تَجِدُوهُ عِندَ اللهِ هُوَ خَيْرًا ﴾ كونه بدلاً من الضمير المنصوب » [3].

ومما هو جدير بالذكر أن جمهور النحاة على كون (هو) ضمير فصل يفيد التوكيد، ومن هؤلاء: الأخفش[4]، والزجاج[5]، والنحاس[6]، ومكي[7]، والزمخشري[8]، وابن عطية[9]، وابن الأنباري[10]، والهمذاني

---

(١) سورة المزمل: الآية ٢٠ .

(٢) التبيان ص ٧٦٢ .

(٣) المغني ص ٤٧١ .

(٤) معاني القرآن ١/ ٣٤٨ .

(٥) معاني القرآن وإعرابه ٥/ ٢٤٤ .

(٦) إعراب القرآن ٥/ ٤٣ .

(٧) المشكل ٢/ ٤٢٢ .

(٨) الكشاف ٤/ ٦٤٤ .

(٩) المحرر ١٦/ ١٥٣ .

(١٠) البيان ٢/ ٤١٥، وانظر: الإنصاف مسألة (١٠٠) ضمير الفصل ٢/ ٧٠٦ .

في أحد قوليه[1]، والقرطبي[2]، والنسفي[3]، والنيسابوري[4]، وأبو حيان[5]، والسمين[6]، والطبرسي[7]، والسيوطي[8]، والخطيب الشربيني[9]، والألوسي[10]، والطاهر بن عاشور[11]، يقول الأخفش : «تجدوه عند الله هو خيرٌ وأعظم أجراً»، كما تقول (كانوا آباؤهم الظالمون) وإنما جعلوا هذا المضمر ، نحو قولهم : (هو) و(هما) و (أنت) زائداً في هذا المكان ، ولم يجعل في مواضع الصفة ؛ لأنه فصل ، أراد أن يبين به أنه ليس بصفة ما بعده لما قبله ؛ ولم يحتج إلى هذا في الموضع الذي لا يكون له خبر»[12] .

ولم أجد أحداً - فيما وصل إليه بحثي - يتبنى ما ذهب إليه أبو البقاء سوى الهمذاني ، حيث قال : « ويجوز أن يكون (هو) توكيداً للضمير منصوباً أو بدلاً منه »[13] .

---

(١) الفريد ٤/ ٥٥٧ .

(٢) تفسير القرطبي ١٩/ ٥٩ .

(٣) مدارك التنزيل ٢٩/ ٦٢٨ .

(٤) غرائب القرآن ٢٩/ ٨٢ .

(٥) البحر ١٠/ ٣٢١ .

(٦) الدر المصون ١٠/ ٥٣١ .

(٧) مجمع البيان ٦/ ١٠١ .

(٨) تفسير الجلالين ٢/ ٣٦٥ .

(٩) السراج المنير ٤/ ٤٢٤ .

(١٠) روح المعاني ١٦/ ١٩٦، ١٩٧ .

(١١) التحرير والتنوير ٢٩/ ٢٨٨، ٢٨٩ .

(١٢) معاني القرآن ١/ ٣٤٨ .

(١٣) الفريد ٤/ ٥٥٧ .

مما سبق فالذي يظهر لي أنَّ توجيه (هو) على البدلية ، قد جانبه الصواب ، وذلك لأنه من المعروف بمكان أن البدل يتبع المبدل منه ، والهاء في (تجدوه) في محل نصب مفعول به ؛ لذا يتحتم أن يكون الضمير المبدل عنها مطابقاً للهاء في الإعراب فينصب مثلها ، وعليه ، فلو كان الضمير في الآية بدلاً لكان (إياه) ؛ لا : (هو) ، فلمَّا جاء بصيغة الرفع تعين كونه للفصل المفيد للتوكيد ، وبذلك أرى أن قواعد الترجيح تشير إلى ضعف توجيه أبي البقاء للضمير على البدلية ، وتدعم كونه للفصل . والله أعلم بالصواب .

***

ضمير الشأن

يرى النحاة أن ضمير الشأن مبهم ومضمر ، تفسره جملة الخبر بعده ، فإذا قلتَ : إنه كرام قومك ؛ فتقديره : إن الشأن كرام قومك ، فضمير الشأن مبتدأ والجملة بعده خبر - يبينه ويزيل إبهامه - بشرط خلوها من ضمير يعود إلى ضمير الشأن وذلك للاستغناء عنه ، كما ورد في قوله تعالى : ﴿ قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ ﴾[1][2] ، « والقصد بهذا الإبهام ثم التفسير : تعظيم الأمر وتفخيم الشأن ، فعلى هذا لابد أن يكون مضمون الجملة المفسرة شيئاً عظيماً يُعْتَنَى به ، فلا يقال مثلاً : هو الذباب يطير »[3] .

ولقد رأى الكوفيون أن الضمير (هو) في قوله تعالى : ﴿ وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِ مِنَ الْعَذَابِ أَن يُعَمَّرَ ﴾[4] ، ضمير الشأن ، مجيزين دخول (الباء) على خبر المبتدأ الواقع في جملة خبر ضمير الشأن ، في حين أن البصريين يمنعون ذلك[5] .

ولقد سار ابن هشام على نهج البصريين في توجيه الضمير في هذه

---

(١) سورة الإخلاص : الآية ١ .

(٢) انظر : الكتاب ٢/ ١٧٦ بتصرف ، وانظر : ١/ ٦٩-٧١ ، والموفي في النحو الكوفي للفرخان ١/ ١٨٠ ، وكشف المشكل للحيدرة ١/ ١٠٩ ، ١١٠ ، وشرح الوافية نظم الكافية لابن الحاجب ص ٢٨٢ ، وشرح المقدمة الكافية ٢/ ٧١٠ ، ٧١٤ ، وارتشاف الضرب ٢/ ٩٤٦ ، ٣/ ١٢٢٠ ، ١٢٢١ .

(٣) شرح الرضي ٢/ ٤٦٤ ، ٤٦٥ .

(٤) سورة البقرة : الآية ٩٦ .

(٥) الفريد ١/ ٣٤٣ ، ٣٤٤ ، بتصرف .

الآية ، ولذلك اعترض على ما ذهب إليه الكوفيون - وذلك بسبب مراعاتهم للمعنى دون صحة الصناعة - فقال : « قول بعضهم في ﴿ وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِ مِنَ الْعَذَابِ أَن يُعَمَّرَ ﴾ : إن (هو) ضمير الشأن ، و(أن يعمر) مبتدأ ، و(بمزحزحه) خبر ، ولو كان كذلك لم يدخل (الباء) في الخبر »[١] .

ومما هو جدير بالذكر ، أنه قد ورد في توجيه الآية خمسة إعرابات ، اعترض ابن هشام على واحد منها - كما مرّ - ولم يذكر غيره ، وسأوردها جميعها تتمة لمعالجة المسألة :

أمَّا عن الإعراب الأول، ففيه أن الضمير (هو) مبتدأ - إذا رأينا أن (ما) تميمية ، أو اسم (ما) إذا عَدَدْناها حجازية ، والضمير (هو) يعود على (أحدهم)، و(بمزحزحه) خبر المبتدأ (هو)، أو خبر (ما) ، و(أن يعمر) فاعل مزحزحه .

ولقد تبنى هذا الوجه الإعرابي كثير من النحاة ؛ منهم : الأخفش[٢]، والزجاج[٣]، ومكي[٤]، والزمخشري[٥]، وابن عطية[٦]، وابن

(١) المغني ص ٥١١ .
(٢) معاني القرآن ١/ ١٤٥ .
(٣) معاني القرآن وإعرابه ١/ ١٧٨ ، ١٧٩ .
(٤) المشكل ١/ ٦٣ .
(٥) الكشاف ١/ ١٩٤ .
(٦) المحرر ١/ ٢٩٨، ٢٩٩ .

الأنباري[1]، والرازي[2]، والعكبري[3]، والهمذاني[4]، وابن الحاجب[5]، والقرطبي[6]، والرضي[7]، والنيسابوري[8]، والبيضاوي[9]، وأبو حيان[10]، وأبو السعود[11]، والألوسي[12]، حيث يرى هؤلاء ومن وافقهم أن « (هو) ضمير الأحد المتقدم الذكر، فالتقدير: وما أحدهم بمزحزحه، وخبر الابتداء في المجرور، و(أن يعمر) فاعل بمزحزح »[13].

وأمَّا الإعراب الثاني فهو عين الأول، والفارق بينهما: المعود إليه وهو (التعمير) و(أن يعمر) بدل من (هو).

وممن تبنى هذا الوجه الإعرابي: الزمخشري في أحد أقواله[14]، وابن

---

(١) البيان ١/١١١، وانظر: الإنصاف مسألة ١٩.

(٢) تفسير الرازي ٣/ ١٩٣.

(٣) التبيان ص ٧٨.

(٤) الفريد ١/ ٣٤٣، ٣٤٤.

(٥) أمالي ابن الحاجب ١/ ١٢١، ١٢٢، أملية ٨٩، وانظر: ٤/ ١٢٠، أملية ١٦٣.

(٦) تفسير القرطبي ٢/ ٣٤، ٣٥.

(٧) شرح الرضي ٢/ ٤٤٦.

(٨) غرائب القرآن ١/ ٣٧٩.

(٩) أنوار التنزيل ١/ ١٧٢.

(١٠) البحر ١/ ٥٠٥، ٥٠٦.

(١١) تفسير أبي السعود ١/ ١٣٣.

(١٢) روح المعاني ١/ ٥٢٢.

(١٣) المحرر ١/ ٢٩٨، ٢٩٩.

(١٤) الكشاف ١/ ١٩٤.

عطية في أحد قوليه[1]، والرازي في أحد أقواله[2]، والعكبري في أحد قوليه[3]، والهمذاني في أحد أقواله[4]، وابن الحاجب في أحد أقواله[5]، والقرطبي في أحد قوليه[6]، والرضي في أحد قوليه[7]، والنيسابوري[8]، والبيضاوي[9]، يقول الزمخشري : «وقيل : الضمير لما دلَّ عليه (يعمر) من مصدره ، و (أن يعمر) بدل منه»[10].

وأمَّا الإعراب الثالث فهو أيضاً عين الثاني ، والفارق بينهما لفظي ، وهو أن الضمير (هو) كناية عن التعمير فلا يعود على شيء قبله ؛ إنما يفسره ما بعده لكونه بدلاً منه .

وممن تبنى هذا الوجه الإعرابي : الزجاج في أحد قوليه[11]، ومكي في أحد قوليه[12]، والكرماني[13]، والزمخشري في أحد أقواله[14]، وابن

---

(١) المحرر ٢٩٨/١، ٢٢٩ .

(٢) تفسير الرازي ٣/ ١٩٣ .

(٣) التبيان ص ٧٨ .

(٤) الفريد ٣٤٣/١، ٣٤٤ .

(٥) أمالي ابن الحاجب ١/ ١٢١، ١٢٢ .

(٦) تفسير القرطبي ٣٤/٢، ٣٥ .

(٧) شرح الرضي ٤٦٦/٢ .

(٨) غرائب القرآن ٣٧٩/١ .

(٩) أنوار التنزيل ١٧٢/١ .

(١٠) الكشاف ١/ ١٩٤ .

(١١) معاني الزجاج ١٧٨/١، ١٧٩ .

(١٢) المشكل ٦٣/١ .

(١٣) غرائب التفسير ١٦٠/١ .

(١٤) الكشاف ١٩٤/١ .

الأنباري في أحد قوليه[١]، والرازي في أحد أقواله[٢]، والألوسي[٣]، يقول الزجاج : «ويصلح أن تكون (هو) كناية عمَّا جرى ذكره من طول العمر ، فيكون : وما تعميره بمزحزحه من العذاب ، ثم جعل (أن يعمر) مبيناً عن (هو) ؛ كأنه قال : ذلك الذي ليس بمزحزحه (أن يعمر)»[٤].

أمَّا الإعراب الرابع فهو كون الضمير (هو) للشأن ، و(بمزحزحه) خبر ، و (أن يعمر) مبتدأ .

وممن تبنى هذا الوجه الإعرابي : الكوفيون ، والهمذاني[٥]، وابن الحاجب[٦]، والنيسابوري[٧]، والبيضاوي[٨]، يقول الهمذاني : «في (هو) ثلاثة أقوال: أنه ضمير الشأن وما بعده موضحه، و (أن يعمر) مبتدأ ، و(بمزحزحه) خبره ، والجملة موضحة له، وهو مذهب أهل الكوفة »[٩].

أمَّا الإعراب الخامس والأخير فهو كون الضمير (هو) للفصل ، و(بمزحزحه) خبر ، و(أن يعمر) مبتدأ ، قاله الطبري متبعاً في ذلك

---

(١) البيان ١/ ١١١ .

(٢) تفسير الرازي ٣/ ١٩٣ .

(٣) روح المعاني ١/ ٥٢٢ .

(٤) معاني القرآن وإعرابه ١/ ١٧٨ ، ١٧٩ .

(٥) الفريد ١/٣٤٣، ٣٤٤ .

(٦) الأمالي ١/ ١٢١، ١٢٢ .

(٧) غرائب القرآن ١/ ٣٧٩ .

(٨) أنوار التنزيل ١/ ١٧٢ .

(٩) الفريد ١/ ٣٤٣، ٣٤٤

الكوفيين ، ولم أجد من يوافقه رأيه - وذلك فيما وصل إليه بحثي - ، يقول الطبري : «وقوله (هو) عماد ، لطلب (ما) الاسم أكثر من طلبها الفعل، وأقرب هذه الأقوال عندنا إلى الصواب ما قلنا ، وهو أن يكون (هو) عماداً ، نظير قولك : ما هو قائم عمرو» [1] .

وبعد هذا العرض فالذي يظهر لي رجحانه هو الوجه الأول؛ حيث إنه يتفق مع قواعد النحو ولا يخالفها في شيء ، أما الوجوه الأربعة فهي تخالف قواعد النحو ، لذا فقواعد الترجيح تشير إلى ضعفها ، أما عن الوجهين الثاني والثالث اللذين يعدَّان الضمير (هو) مبدلاً منه ، و(أن يعمر) بدل يفسره ويزيل إبهامه ، فإن فيهما فصلاً بين البدل والمبدل منه بالخبر (بمزحزحه) ، وهذا لا يصح ، وأما عن الوجه الرابع ، فإنه جائز على مذهب الكوفيين ، غير جائز على مذهب البصريين .

ومن المعلوم أن البصريين أكثر التزاماً وتمسكاً ومحافظة على قواعد اللغة ، لذا أرى ترجيح مذهبهم على مذهب الكوفيين ، وعليه ، فلا يصلح (هو) أن يكون ضميراً للشأن ، وذلك لأسباب ثلاثة :

الأول والثاني منها لفظيان ، والثالث معنوي ، أمَّا الأول فهو مجيء الخبر متقدماً؛ ولذا فلا تصح زيادة الباء فيه ، يقول أبو حيان : «إذا قدمت الخبر أو معموله فلا يجوز دخول زيادة الباء فيه ، بل تقول : ما قائم زيد ،

---

(١) تفسير الطبري ١/ ٤٣٠ ، بتصرف حيث ذكر بعض الأقوال الأخرى التي سبق ذكرها ، فحذفتها تخلصاً من الإطالة والتكرار .

وما طعامك آكل زيد ، وذهب الفراء إلى جواز دخولها فيهما ، وأجاز : ما هو بذاهب زيد ، ولا يجوز ذلك عند البصريين»[1] ؛ لأن «المجهول لا يفسر إلا بالجمل السالمة من حروف الخفض»[2] ، وعليه ، فلا يجوز دخول (الباء) على الخبر «وقد رُدَّ هذا القول بما حفظ عن النحاة من أن الأمر والشأن ، إنما يفسر بجملة سالمة من حروف الجر»[3] .

وأمَّا الثاني فلأن الخبر (بمزحزحه) ضمير يعود على (هو)، وهذا يخالف أحد شروط الجملة التي تفسر ضمير الشأن [4] ، لذا فإن هذا الوجه «فيه بُعْد» [5] .

أمَّا الثالث فمعنوي كما سبق أن أشرت .

فالمعنى في الآية على خلاف ما لضمير الشأن حيث يظهر من كلام الرضي[6] أن الغرض من ضمير الشأن في إبهامه ثم تفسيره، تعظيم الأمر وتفخيم الشأن، وهذا فحوى كلام سيبويه[7] ، والذي يظهر لي أن المعنى في الآية للتقرير والتوكيد ، إذ المعنى - والله أعلم بمراده - أن التعمير الذي

---

(١) ارتشاف الضرب ٣/ ١٢٢٠ ، ١٢٢١ . .

(٢) المشكل ٦٣/١ .

(٣) المحرر ٢٩٨/١ ، ٢٩٩ ، وانظر : التبيان ص ٧٨ ، والفريد ٣٤٤/١ .

(٤) راجع الموفي ١٨٠/١ .

(٥) تفسير القرطبي ٣٤/٢ ، ٣٥ .

(٦) شرح الرضي ٢/ ٤٦٤ .

(٧) الكتاب ٢/ ١٧٦ .

يودّه الكافر المحب للبقاء في الدنيا لا يزحزحه عن العذاب الذي ينتظره ، وعليه ، فإن هذا لا يقترب من التعظيم والتفخيم بحال ، وأحسبه كما قلت للتقرير والتوكيد .

أمَّا القول الخامس والأخير : فإنه أيضاً ضعيف ؛ «لأن خبر (ما) لا يتقدم على اسمه»[1] ، وذلك بالإضافة إلى أن «العماد يكون متوسطاً، لا أولاً»[2] .

وبالجملة ، فالذي أستخلصه مما سبق أن أقوال النحاة قد اختلفت حول توجيه الضمير في الآية « أهو عائد على (أحدهم) ؟ أو على المصدر المفهوم من (يعمر) ؟ أو على ما بعده من قوله (أن يعمر) ؟ أو ضمير الشأن ؟ أو عماد ؟ أقوال خمسة ، أظهرها الأول »[3] ، حيث كان محل اتفاق بين النحاة ؛ لأن توجيهه لم يخالف ما حفظ عنهم . و الله أعلم بالصواب .

***

---

(١) غرائب التفسير ١/ ١٦٠ .

(٢) الفريد ١/ ٣٤٣، ٣٤٤ .

(٣) البحر ١/ ٥٠٥، ٥٠٦ .

ثَــمَّ

يرى النحاة أن (ثَمَّ) اسم إشارة، مبني على الفتح، يشار به للمكان البعيد، كـ(هناك) و (هنالك)، نحو قوله تعالى : ﴿ **وَأَزْلَفْنَا ثَمَّ الآخَرِينَ** ﴾[1]، و(ثَمَّ) ملازمة للظرفية، فلا تخرج عنها إلا في حالة شبيهة بها، نحو: جئت من ثَمَّ ؛ لأن الظرف والجار المجرور أخوان[2].

ولقد خالف الكوفيون هذه القاعدة في توجيه قوله تعالى: ﴿ **وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ نَعِيمًا وَمُلْكًا كَبِيرًا** ﴾[3]، حيث يرى الفراء أن (ثم) مفعولٌ به، أو صلة الموصول المحذوف الذي وقع مفعولاً به، فقال: « يقال: إذا رأيت ما ثم رأيت نعيماً، وصلح إضمار (ما) كما قيل: ﴿ **لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ** ﴾[4]، والمعنى: ما بينكم، والله أعلم. ويقال: إذا رأيت ثم، يريد: إذا نظرت، ثُمَّ إذا رميت ببصرك هناك رأيت نعيماً »[5].

ولقد اعترض ابن هشام على هذا التوجيه لـ(ثم)، متبعاً ما عليه أكثر البصريين، فقال: «أين مفعول (رأيت) من قوله تعالى: وإذا رأيت ثم رأيت نعيماً وملكاً كبيراً»، الجواب: قال المحققون: لا جواب لها، أي لا

---

(١) سورة الشعراء: الآية ٦٤ .

(٢) التصريح ١/ ٤١٢ بتصرف، وانظر: الكتاب ٣/ ٢٦٧، والتخمير ٢/ ١٨٧، الهمع ١/ ٢٦٨، ٢٦٩، والكواكب الدرية ١/ ١٠٩ .

(٣) سورة الإنسان: الآية ٢٠ .

(٤) سورة الأنعام: الآية ٩٤ .

(٥) معاني القرآن ٣/ ٢١٨ .

مفعول لها، وقال قوم لها مفعول، واختلف هؤلاء، فقيل: موصول حذف وبقيت صلته[1]، والتقدير: وإذا رأيت ما ثم، وقيل: ومثله: ﴿ لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ ﴾. أي ما بينكم، و﴿ هَـٰذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ ﴾[2]، أي: ما بيني، وقيل: مذكور، وهو نفس (ثم).

ويرد الأول: أن الموصول وصلته كالكلمة الواحدة، فلا يحسن حذف أحدهما وبقاء الآخر.

والثاني: أن (ثَمَّ) لم تستعمل في العربية إلا ظرفاً[3]، كقوله تعالى ﴿ وَأَزْلَفْنَا ثَمَّ الْآخَرِينَ ﴾[4]، أو مجروراً بـ(من) أو بـ(إلى))»[5].

مما سبق يتضح أنَّ محل الخلاف بين ابن هشام ومَنْ اعترض عليهم، هو أن ابن هشام يرى ملازمة (ثَمَّ) للظرفية، بينما يرى آخرون إمكانية توجيهها على غير ذلك، وعلى ذلك، فقد وجهت (ثَمَّ) في الآية الكريمة على ثلاثة إعرابات:

---

(١) هذا هو قول الفراء.

(٢) سورة الكهف: الآية ٧٨.

(٣) هذا رد البصريين وإليه ذهب الزمخشري ٤/ ٦٧٣.

(٤) سورة الشعراء: الآية ٦٤.

(٥) المسائل السفرية ص ٣١، ولقد ورد هذا الاعتراض في مخطوط (حواش على الألفية) لابن هشام ق ١٠أ حيث قال: «وقول بعضهم إن (ثم) مفعول الرؤية خطأ؛ لأنها لا تتصرف»، وقال في المغني: «وهو ظرف لا يتصرف فلذلك غلط من أعربه مفعولاً لرأيت» ص ١٢٨.

الأول: أن (ثَمَّ): اسم إشارة في محل نصب على الظرفية، و(رأيت): فعل وفاعل ولا مفعول له، وتعلقت (ثَمَّ) به.

الثاني: أن (ثَمَّ) صلة موصول محذوف في محل نصب مفعول به، وهي لا محل لها من الإعراب.

الثالث: أن (ثَمَّ) في محل نصب مفعول به.

وممن تبنى الإعراب الأول الذي قال به ابن هشام - متبعاً فيه مَنْ قبله -: الأخفش[١]، والزجاج[٢]، ومكي[٣]، والزمخشري[٤]، وابن عطية[٥]، وابن الأنباري في أحد قوليه[٦]، والقرطبي[٧]، وأبو حيان في أحد قوليه[٨]، والسمين في أحد قوليه[٩]، ومن المتأخرين عن ابن هشام: الطبرسي[١٠]، والشيخ خالد[١١]، والسيوطي[١٢]، وأبو السعود[١٣]،

---

(١) معاني القرآن ٢/ ٥٦١ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٥/ ٢٦١ .

(٣) المشكل ٢/ ٤٣٩ .

(٤) الكشاف ٤/ ٦٧٣ .

(٥) المحرر ١٦/ ١٩١ .

(٦) البيان ٢/ ٤٨٣ . وانظر: الفريد ٤/ ٥٩٢

(٧) تفسير القرطبي ١٩/ ١٤٤ .

(٨) البحر ١٠/ ٣٦٥، ٣٦٦ .

(٩) الدر المصون ١٠/ ٦١٤، ٦١٥ .

(١٠) مجمع البيان٦/ ١٤٨ .

(١١) التصريح ١/ ٤١٢

(١٢) الهمع ١/ ٢٦٨، ٢٦٩ .

(١٣) تفسير أبي السعود ٩/ ٧٤ .

والألوسي[١]، والأهدل[٢]، حيث يرون أن «(ثَمَّ) يعني به: الجنة، والعامل في (ثَمَّ) معنى (رأيت)، المعنى: وإذا رأيت ببصرك ثم، وقيل المعنى: وإذا رأيت ما ثم رأيت نعيماً، وهذا غلط، لأن (ما) موصولة بقوله (ثَمَّ) على هذا التفسير، ولا يجوز إسقاط الموصول وترك الصلة، ولكن (رأيت) يتعدى في المعنى إلى (ثَمَّ)»[٣]، ويقول الزمخشري: «(رأيت) ليس لها مفعول ظاهر ولا مقدر؛ ليشيع ويعم، كأنه قيل: وإذا أوجدت الرؤية ثم، ومعناه: أن يبصر الرائي أينما وقع لم يتعلق إدراكه إلا بنعيم كثير وملك كبير، و(ثَمَّ) في موضع النصب على الظرف، يعني في الجنة»[٤].

وممن تبنى الإعراب الثاني موافقاً للفراء: ابن الأنباري في أحد قوليه[٥]، وأبو حيان في أحد قوليه[٦]، والسمين الحلبي في أحد أقواله[٧]، يقول أبو حيان: «وليس بخطأٍ مجمع عليه، بل قد أجاز ذلك الكوفيون، وثَمَّ شواهد من لسان العرب، كقوله:

فمن يهجو رسول الله منكم ويمدحه وينصره سواء

---

(١) روح المعاني ١٦/ ٢٧٧ .

(٢) الكواكب الدرية ١/ ١٠٩ .

(٣) معاني القرآن للزجاج ٥/ ٢٦١ .

(٤) الكشاف ٤/ ٦٧٣ .

(٥) البيان ٢/ ٤٨٣ .

(٦) البحر ١٠/ ٣٦٦، ٣٦٥ .

(٧) الدر المصون ١٠/ ٦١٥، ٦١٤ .

أي : ومن يمدحه ، فحذف الموصول وأبقى صلته ».

وممن تبنى الإعراب الثالث موافقاً للفراء ابن الأنباري في أحد قوليه[1]، والسمين الحلبي في أحد أقواله[2]، يقول ابن الأنباري: «الثاني أن يكون في موضع نصب؛ لأنه مفعول (رأيت)»[3].

ومما هو جدير بالذكر أن هناك فريقاً من النحاة قد ذكر جميع الأوجه الواردة في (ثَمَّ) دون اختيار أو ترجيح، ومن هؤلاء: الطبري[4]، والنحاس[5]، والرازي[6].

وبعد هذا العرض، فالذي يظهر لي رجحانه هو مذهب البصريين ومعهم ابن هشام، لأنَّ البصريين- كما أشرت في المسألة السابقة - أكثر التزاماً ومحافظة على قواعد اللغة، لذا فإنني في غالب الأحايين أرجح مذهبهم على مذهب الكوفيين، وخاصة إذا كان مذهب الكوفيين يخالف مشهور قواعد النحو، وفي الآية الكريمة قد خالف الكوفيون في قاعدتين : الأولى : حذف الموصول وبقاء صلته، وهما كالكلمة الواحدة التي لا يصح حذف جزئها وبقاء الآخر بمفرده ، والثانية: إخراج (ثَمَّ) من باب

---

(١) البيان ٢/ ٤٨٣ .

(٢) الدر المصون ١٠/ ٦١٤، ٦١٥ .

(٣) البيان ٢/ ٤٨٣ .

(٤) تفسير الطبري ٢٩/ ٢٢١ .

(٥) إعراب القرآن ٣/ ٦٧، ٦٦ .

(٦) تفسير الرازي ٣٠/ ٢٥١ .

الظرفية الذي تلازمه إلى باب المفعولية الذي لم نعهد انتقال (ثَمَّ) إليه حيث لم يرد عن العرب - فيما وصل إليه بحثي - من الشواهد ما يعضد ويؤيد حجتهم أو ما ذهبوا إليه، ومن هنا جاء ضعف مذهبهم في هذه الآية، وأما مذهب البصريين فإن ترجيحي له ليس على إطلاقه فإنهم عدُّوا (ثَمَّ) ظرفية، ولا خلاف في ذلك، وإنما فحوى توجيههم للفعل (رأيت) ينم عن أنهم يرونه لازماً، ليس له مفعول، أو أنه متعدٍ بمعناه، وتلك تأويلات قد تُعتبر وقد لا تعتبر، فالفعل (رأى) متعدٍ بنفسه، وهذا ثابت في اللغة، فإن لم يصح كون (ثَمَّ) مفعوله، حَسُن أن نقدر له مفعولاً كي تتسق القواعد ولا تتضارب حينما يُقال عن فعل متعدٍ: إنَّه ليس له مفعول ملفوظ ولا مقدر ولا منوي[1] برغم ما ثبت له في اللغة، وعليه، فأرى أن المفعول به محذوف تقديره: «الموعود به»[2]، وهذا المفعول المقدر ليس مما يرتبط بما بعده كالصلة والموصول، كما فعل الكوفيون فأخذ دليلاً عليهم، كما أن هذا التقدير يناسب معنى الآية، حيث إن الله عز وجل قد وعد المؤمنين بالنعيم والملك الكبير في الجنة، وسياق الآية يسمح بذلك، فلو قيل في غير القرآن: وإذا رأيت الموعود به هنالك في الجنة رأيت نعيماً وملكاً كبيراً، لكانت (رأيت) الأولى مثل (رأيت) الثانية بلا فرق، وحذف مفعول الأولى بغرض الاختصار الذي يأتي بعد التفصيل والتفسير، ويكون ذلك أوقع في ذهن السامع أو المتلقي، وهذا غرض بلاغي. والله أعلم بالصواب.

---

(١) تفسير أبي السعود ٩/ ٧٤، بتصرف.

(٢) الهمع ١/ ٢٦٩، ٢٦٨.

(أيٌّ) الموصولة

تأتي (أيٌّ) على عدة أوجه، منها:

١- أن تكون شرطاً، نحو قوله تعالى: ﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُوا فَلَهُ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ﴾[١].

٢- أن تكون استفهاماً، نحو قوله تعالى: ﴿ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَذِهِ إِيمَانًا ﴾[٢].

٣- أن تكون موصولاً: نحو: رأيت القوم فسلمت على أيهم أفضل[٣].

ولقد اختلف النحاة حول توجيهها في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا ﴾[٤]. على عدة توجيهات، منها:

الأول: أنها موصولة مبنية على الضم في محل نصب مفعول به للفعل (ننزع)، قاله ابن هشام، وهو مذهب سيبويه[٥]، وأكثر البصريين ومن وافقهم.

الثاني: أنها استفهامية معربة، لكونها مبتدأ مرفوعاً و«أشد» خبر، واختاره الخليل ويونس والأخفش والكسائي.

---

(١) سورة الإسراء: الآية ١١٠.

(٢) سورة التوبة: الآية ١٢٤.

(٣) المغني ص ٨٨ بتصرف.

(٤) سورة مريم: الآية ٦٩.

(٥) انظر: الكتاب ٢/٣٩٨، ٣٩٩.

الثالث: أنها موصولة ولكنها معربة، لكونها مبتدأ أيضاً، قاله الزمخشري.

الرابع: أنها مبنية مقطوعة عن الإضافة، و(هم) مبتدأ، و(أشد) خبر، قاله ابن الطراوة.

ولقد رأى ابن هشام أن الوجه الصحيح في إعراب (أيّ) الواردة في الآية هو الوجه الأول، ولذلك اعترض على مَنْ قال بالوجه الثاني وهو الخليل، وتبعه يونس، والكسائي والأخفش، ولمّا أعربوا (أيهم) مبتدأ افتقر الفعل المتعدي (ننزعن) إلى مفعولٍ؛ بعد ما كان (أيهم) مفعوله على رأي الجمهور، فاختلفوا في تقديره، فقال الخليل: محذوف وتقديره: الفريق، والمعنى: لننزعن الفريق الذي يقال فيهم أيهم أشد، وقال يونس: هو الجملة (أيهم أشد)، ولكون (أيهم) استفهامية، علقت (ننزع) عن العمل، وقال الكسائي والأخفش: كل شيعة، و(من) زائدة، وجملة الاستفهام مستأنفة[1]، فاعترض عليهم ابن هشام قائلاً: «وزعم هؤلاء أنها في الآية استفهامية، ويرد أقوالهم أنَّ التعليق مختص بأفعال القلوب، وأنه لا يجوز: (لأضربن الفاسقُ) بالرفع[2]، بتقدير: الذي يقال فيه هو الفاسق، وأنه لم يثبت زيادة (من) في الإيجاب»[3].

---

(١) المغني ص ٨٨، بتصرف.

(٢) يقصد بالرفع على الحكاية.

(٣) المغني ص ٨٨.

- كما اعترض ابن هشام على من قال بالوجه الثالث وهو الزمخشري، الذي اعتبر (أيّاً) موصولة معربة، فقال في كشافه : « ويجوز أن يكون النزع واقعاً على ﴿ مِن كُلِّ شِيعَةٍ ﴾، كقوله سبحانه : ﴿ وَوَهَبْنَا لَهُم مِّن رَّحْمَتِنَا ﴾[1]، أي : لننزعن بعض كل شيعة، فكأن قائلاً قال : من هم ؟ فقيل : أيهم أشد عتياً »[2]، فاعترض عليه ابن هشام قائلاً : « وفيه تعسف ظاهر، ولا أعلمهم استعملوا (أيّاً) الموصولة مبتدأ »[3].

- كما اعترض على من قال بالوجه الرابع، وهو ابن الطراوة الذي قال : «إن (أيّاً) مقطوعة عن الإضافة فلذلك بنيت، و(هم أشد) مبتدأ وخبر»[4]، فرفض ابن هشام توجيهه قائلاً : « وهذا باطل برسم الضمير متصلاً بـ(أيّ)، وبالإجماع على أنها إذا لم تضف كانت معربة»[5]، ولقد قال في موضع آخر : «ومن الوهم قول ابن الطراوة ... »[6].

---

(١) سورة مريم : الآية ٥٠ .

(٢) الكشاف ٣٥/٣، وزاد ابن هشام فقال : (ثم قدر - يقصد الزمخشري - أنه سئل من هذا البعض ؟ فقيل : هو الذي هو أشد، ثم حذف المبتدآن المكتنفان للموصول). المغني ص ٨٨ .

(٣) المغني ص ٨٩ .

(٤) لم أعثر على مؤلفه لذا أجعل العهدة على الناقل، المغني ص ٨٩، ٥٥٨، ٥٦١ .

(٥) المغني ص ٨٩

(٦) السابق ص ٥٥٨، وانظر : ٥٦١، ص ٤٠٠ . ولقد ورد الاعتراض على كونها استفهامية أيضاً في أوضح المسالك ص٢٩، ١٤٥، وتخليص الشواهد ص١٥٨، ١٥٩ مسألة ٣٩، والجامع الصغير ص٢٩، ٣٠ .

ومن تبنى الوجه الأول الذي قال به ابن هشام - متبعاً فيه من قبله -: سيبويه[١]، وابن الأنباري[٢]، وابن عصفور[٣]، وابن مالك[٤]، والنيسابوري[٥]، والسمين الحلبي[٦]، ومن المتأخرين عنه: الشيخ خالد[٧]، والألوسي[٨]، والصبان[٩]، والخضري[١٠]، يقول سيبويه: اعلم أن (أيّاً) مضافاً وغير مضاف، بمنزلة (منْ)، وجاز إسقاط (هو) في (أيهم) كما كان « لا عليك » تخفيفاً[١١]، ويتضح من كلام سيبويه أن ضمة (أيهم) في الآية « ضمة بناء؛ لأنَّ القياس يقتضي أن تكون (أي) مبنية، لوقوعها موقع الاسم الموصول كما بنيت (ما - من) إلا أنهم أعربوها، حملاً على نظيرها (بعض) ونقيضها (كل)، فلمَّا حذف العائد (المبتدأ) زال تمكنها، فوجب أن تبنى على الضم، لأنَّه أقوى الحركات »[١٢].

---

(١) الكتاب ٢/ ٣٩٨-٣٩٩-٤٠٠ .

(٢) البيان ٢/ ١٣٠-١٣٣ .

(٣) شرح جمل الزجاجي ١/ ١٨٢، ١٨٣ .

(٤) شرح الكافية الشافية ١/ ١٢٠ .

(٥) غرائب القرآن ١٦/ ٧٥/ ٧٦ .

(٦) الدر المصون٧/ ٦٢٠-٦٢٤ .

(٧) التصريح ١/ ٤٣٧، ٤٤٠ .

(٨) روح المعاني ٩/ ١٧٥، ١٧٦ .

(٩) حاشية الصبان ١/ ٢٦٧ .

(١٠) حاشية الخضري ١/ ٨٠ .

(١١) الكتاب ٢/ ٣٩٨-٤٠٠ بتصرف .

(١٢) البيان ٢/ ١٣٠-١٣٣، وانظر: الإنصاف مسألة (١٠٢).

وممن تبنى الوجه الثاني موافقاً للخليل ومن تبعه: الزجاج[1]، وابن عطية[2]، والهمذاني[3]، يقول الزجاج: «الذي أعتقده أن القول في هذا: قول الخليل، وهو موافق للتفسير»[4].

ولم أجد - فيما وصل إليه بحثي - من يوافق ما ذهب إليه كل من الزمخشري وابن الطراوة، إلا أن ابن الشجري عدَّ (أيّاً) معربة مع كونها موصولة، ولكن لم يقل: إنها مبتدأ أو غيره[5].

ومما هو جدير بالذكر أن هناك عدداً من النحاة حكوا كل الأوجه الواردة في (أي) أو بعضها، دون أن يختاروا أو يرجحوا بينها، ومن هؤلاء: النحاس[6]، والرازي[7]، والعكبري[8]، والقرطبي[9]، وأبو حيان[10]، وأبو السعود[11].

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٣/ ٣٣٩، ٣٤٠ .

(٢) المحرر ١١/ ٤٧ .

(٣) الفريد ٣/ ٤١٠-٤١١ .

(٤) معاني القرآن وإعرابه ٣/ ٣٣٩، ٣٤٠ .

(٥) الأمالي الشجرية ٣/ ٤٠-٤٢ .

(٦) إعراب القرآن ٣/ ١٦، ١٧، وانظر: مشكل إعراب القرآن ٢/ ٦٠، ٦٢ .

(٧) تفسير الرازي ٢١/ ٢٤٢ .

(٨) التبيان ص ٥٥٥، ٥٥٦ .

(٩) تفسير القرطبي ١١/ ١٣٣، ١٣٥ .

(١٠) البحر ٧/ ٢٨٧، ٢٨٨، وانظر: مجمع البيان للطبرسي ٤/ ٥٥، ٥٦ .

(١١) تفسير أبي السعود ٥/ ٢٧٥، ٢٧٦ .

وبعـد، فالذي يظهر لي أن الوجه الأول هو الراجح في المسألة وهو بناء (أيهم) في الآية على الضم؛ لأنها أضيفت للضمير وحذف صدر صلتها (المبتدأ)، وهذا ما أجمع عليه البصريون، ولقد استدلوا بما ورد من السماع على صحة هذا التوجيه، حيث قيل:

إذا ما لقيت بني مالك فسلم على أيُّهم أفضل

بالبناء على الضم في (أيهم)، إذ التقدير: فسلم على أيهم هو أفضل؛ لأن «حروف الجر لا يضمر بينها وبين معمولها قول، ولا تعلق[1]»، فلو كانت (أيٌّ) معربة في هذا الموضع لجرَّت بـ(على)، و«الذي يدل على صحة هذه اللغة، ما حكاه أبو عمرو الشيباني عن غسان - وهو أحد من تؤخذ عنه اللغة من العرب - أنَّه أنشد هذا البيت، فدلَّ على أنها لغة منقولة صحيحة لا وجه لإنكارها»[2].

وكما ظهر رجحان الوجه الأول ظهر أيضاً ضعف باقي الوجوه؛ أما الوجه الثاني الذي عدَّ (أيُّهم) في الآية استفهامية فهو وجه ضعيف؛ لأن «الاستفهام لا يقع بعد الفعل إلا إذا كان من أفعال العلم أو القول على الحكاية، فلا يجوز: ضربت أزيد عندك أم عمرو؟ و(ننزع) ليس منها»[3]، أي: ليس من أفعال العلم أو القول، ولذلك لم تصح استفهامية (أيهم) بعد (ننزع).

---

(١) حاشية الصبان ١/ ٢٢٨.

(٢) الإنصاف مسألة (١٠٢)٢/ ٧١٥.

(٣) حاشية الصبان ١/ ٢٦٨.

وأمَّا توجيه الخليل برفع الجملة على الحكاية، فهو ضعيف من وجهين:

الأول: أنه بعيد في اختيار الكلام؛ لأنه لو جاز مثل ما قال، لجاز أن يقال اضرب (الفاسقُ الخبيثُ) بالرفع على الحكاية، أي: اضرب الذي يقال له الفاسق الخبيث، ولا خلاف أن هذا لا يقال بالإجماع[1].

والثاني: أنَّه لو صح - جدلاً - الوجه الأول فإنه ضعيف من جانب آخر، لأنَّ فيه «حذف الموصول وبعض الصلة، وهو ممتنع، فلو قال: فريقاً يقال فيه لكان أولى»[2].

وأمَّا توجيه يونس فضعيف أيضاً لأنه علَّق الفعل «ننزع» وهو ليس من أفعال القلوب.

وأمَّا توجيه الزمخشري ففيه ضعف من وجهين:

الأول: أنه أعرب (أيهم)، والأصل فيها - على تلك الحال - البناء؛ كما أشرت في بداية الترجيح.

الثاني: أنه عدَّها (مبتدأ)، ولم يثبت استعمال (أيهم) في الابتداء[3] كما قال ابن هشام، وأمَّا ما ذهب اليه ابن الطراوة فمردود برسم المصحف، كما ورد في المغني[4].

---

(1) الإنصاف ٢/٧١٦، بتصرف يسير.

(2) يعني بدون موصول، حاشية الصبان ١/٢٦٨.

(3) المغني ص ٨٩ بتصرف.

(4) السابق ٨٩، ٥٥٨، ٥٦١، ٤٠٠.

وبهذا يترجح بناء (أيهم) في الآية الكريمة، وكونها موصولة لا استفهامية، خاصة وأن ما احتج به الكوفيون على إعرابها هو قراءة شاذة[1]، جاءت على لغة شاذة لبعض العرب، وأن قولهم إن ضمة (أيهم) ضمة إعراب - لأنها مبتدأ - لا بناء، باطل، كما سبق توضيحه؛ « ولأن القياس يقتضي أن تكون (أيٌّ) مبنية في كل حال لوقوعها موقع حرف الجزاء والاستفهام والموصول، كما بُنيت (من وما)» [2]، ولكنهم أعربوها حملاً على بعض وكل، فلمَّا حذف عائدها ردت لأصلها من البناء على مقتضى القياس[3].

وعليه، فـ(أيهم) في الآية، موصولة مبنية على الضم في محل نصب مفعول به للفعل (لننزعن). والله أعلم بالصواب.

* * *

---

(١) قراءة النصب عن هارون القارئ ومعاذ الهراء ورواية عن يعقوب انظر: مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه ص٨٦، والتبيان في إعراب القرآن للعكبري ص٥٥٥، وإعراب القرآن للنحاس ٣/ ١٧، ومعاني القرآن للزجاج ٣/ ٣٣٩.

(٢) الإنصاف ٢/ ٧١٢.

(٣) السابق٢/ ٧١٣، بتصرف.

«حاشا» التنزيهية

ترددت (حاشا) بين الاسمية والفعلية والحرفية لدى النحاة، حيث عدَّها سيبويه ومن تبعه من البصريين حرفاً، ولم ير فعليتها قط[1]، في حين أن الكوفيين قد عدُّوها فعلاً وبعضهم[2] عدَّها فعلاً وحرفاً حسْب ما يأتي بعدها، هذا التقسيم الثنائي - الفعل والحرف - لـ (حاشا) إذا كانت في باب (الاستثناء)، أما لو خرجت إلى معنى التنزيه والتبرئة فالاختيار فيها الاسمية عند كثير من النحاة.

ومن الجدير بالذكر أن بعض النحاة، مثل المبرد وابن جنى وبعض الكوفيين، لم يروا إمكانية انتقال (حاشا) من الاستثناء إلى التبرئة والتنزيه، وكأنهم لا يرون فرقاً بينها وبين (حاشا) الاستثنائية، ولذلك أبقوها على فعليتها مستشهدين ببعض الحجج، ومن هنا يتضح محل الخلاف في قوله تعالى: ﴿ قُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ ﴾[3] بين ابن هشام، القائل باسمية (حاشا) التنزيهية، وبين مَنْ قال بفعليتها مثل المبرد الذي ذهب إلى أنها تكون فعلاً ينصب ما بعده، محتجاً لذلك بأشياء، منها:

أنَّه يتصرف، فتقول حاشيت أحاشي، والتصرف من خصائص الأفعال.

ومنها أنَّه يدخل على لام الجر، فتقول حاشا لزيد، قال الله تعالى: ﴿ حَاشَ لِلَّهِ ﴾، ولو كان حرف جر لم يدخل على مثله.

---

(١) الكتاب ٢/٣٠٩.

(٢) مثل المبرد وابن جني، انظر: المقتضب ٤/٣٩١، واللمع ص ١٢٥، ١٢٦.

(٣) سورة يوسف: الآية ٣١.

ومنها أنه يدخله الحذف، نحو: حاش لزيد. وقد قرأت القراء إلا أبا عمرو: ﴿ حَاشَ لِلَّهِ ﴾، وليس القياس في الحروف الحذف، إنما ذلك في الأسماء، نحو: (أخ) و(يد) وفي الأفعال نحوه: (لم يك) و (لا أدر)، وهو قول متين يؤيده أيضاً ما حكاه أبو عمرو الشيباني وغيره، أن العرب تخفض بها وتنصب[1].

ولقد اعترض ابن هشام على توجيه (حاشا) في الآية على الفعلية، قائلاً: « وهي عند المبرد وابن جني والكوفيين، فعل. قالوا: لتصرفهم فيها بالحذف، ولإدخالهم إياها على الحرف، هذان الدليلان ينافيان الحرفية ولا يثبتان الفعلية، قالوا والمعنى في الآية: جانب يوسف المعصية لأجل الله، ولا يتأتى هذا التأويل في مثل ﴿ حَاشَ لِلَّهِ مَا هَٰذَا بَشَرًا ﴾.

والصحيح أنها اسم مرادف للبراءة من كذا، بدليل قراءة بعضهم (حاشاً لله) بالتنوين»[2]، ويقول في موضع آخر: « وزعم بعضهم أنها فعل حذف مفعوله »[3].

وعلى هذا فلقد وجهت (حاشا) الواردة في الآية الكريمة على توجيهين:

---

(١) المقتضب ٤/ ٣٩١ بتصرف، ولم اهتد لنص ابن جني في توجيه (حاشا) في الآية على وجه الخصوص، بعد ما بحثت في (اللمع) و(سر صناعة الإعراب) و(الخصائص)... إلخ. ولعله قال هذا التوجيه فيما لم يصل إلينا أو وصل وفقد أو لم يقع عليه بحثي، لذا أجعل العهدة على الناقل مثل ابن هشام والشيخ خالد والصبّان.

(٢) المغني ص ١٣٠، ١٣١، وانظر: شرح الرضي ٢/ ١٢٣.

(٣) السابق ص ٦٤٤.

الأول: أنها اسمية.

والثاني: أنها فعلية.

وممن تبنى الوجه الأول الذي ذهب إليه ابن هشام، متبعاً في ذلك مَنْ قبله: الحسن البصري[1]، والفراء[2]، والطبري[3]، والزمخشري[4]، وابن الأنباري[5]، والرازي[6]، وابن يعيش[7]، وابن مالك[8]، والرضي[9]، وأبو حيان[10]، والسمين الحلبي[11]، وممن تبعه: الشيخ خالد[12]، والسيوطي[13]، وأبو السعود[14]، والألوسي[15].

---

(١) تفسير الحسن البصري ٢/ ٣٦.

(٢) معاني القرآن ٢/ ٤٢.

(٣) تفسير الطبري ١٢/ ٢٠٧،٢٠٨.

(٤) الكشاف ٢/ ٤٣٩.

(٥) البيان ٢/ ٣٨-٣٩، والإنصاف مسألة ٣٧.

(٦) تفسير الرازي ١٨/ ١٢٨.

(٧) شرح المفصل لابن يعيش ٨/ ٤٧، ٤٨.

(٨) شرح التسهيل ٢/ ٣٠٨.

(٩) شرح الرضي ٢/ ١٢٤.

(١٠) البحر ٦/ ٢٦٩،٢٧٠.

(١١) الدر المصون ٦/ ٤٨٣، ٤٨٤.

(١٢) التصريح ٢/ ٥٤٢، ٥٤٣.

(١٣) الأشباه والنظائر ٢/ ٨.

(١٤) تفسير أبي السعود ٤/ ٢٧٢.

(١٥) روح المعاني ٧/ ٣٤٦، وانظر: التحرير والتنوير ١٢/ ٢٦٣، ومجمع البيان ٤/ ٥٠، والسراج المنير ٢/ ١٠٦.

يقول أبو حيان: « ولا يجوز أن تكون (حاشا) حرف جر هنا ؛ لأن حرف الجر لا يدخل على حرف الجر؛ ولأنه تصرف فيها بالحذف، وأصل التصرف بالحذف ألاَّ يكون في الحروف، وزعم المبرد وغيره كابن عطية: أنه يتعين فعليتها، ويكون الفاعل ضمير يوسف، أي: حاشا يوسف أن يقارف ما رمته به، ومعنى (لله) لطاعة الله، أو لمكانه من الله، وعلى هذا تكون (اللام) في (لله) للتعليل، أي: جانب يوسف المعصية لأجل طاعة الله.

وذهب غير المبرد إلى أنها اسم، وانتصابها انتصاب المصدر الواقع بدلاً من اللفظ بالفعل كأنه قال: تنزيهاً لله، ويدل على اسميتها قراءة أبي السَمَّال: (حاشاً) منوناً، وعلى هذا القول يتعلق (لله) بمحذوف على البيان كـ(لك) بعد (سقيا) »[1].

وممن تبنى الوجه الثاني موافقاً للمبرد وابن جني والكوفيين: الزجاج[2]، والنحاس[3]، وأبو علي الفارسي[4]، ومكي[5]، وابن عطية[6]، والعكبري[7]، والهمذاني[8]، والقرطبي[9].

---

(١) البحر ٦/ ٢٦٩، ٢٧٠.

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٣/ ١٠٧.

(٣) إعراب القرآن ٢/ ٢٠١.

(٤) الحجة ٣/ ٢٦٨.

(٥) المشكل ١/ ٤٢٨-٤٣٠.

(٦) المحرر ٩/ ٢٩١، ٢٩٢.

(٧) التبيان ص ٤٧١، واللباب في علل الإعراب ١/ ٣٠٩، ٣١٠.

(٨) الفريد ٣/ ٥٦-٥٨.

(٩) تفسير القرطبي ٩/ ١٨١.

يقول أبو علي الفارسي: « لا تخلو (حاش) في قوله (حاش لله) من أن تكون الحرف الجار في الاستثناء، أو تكون فعلاً على فاعل، ولا يجوز أن تكون الحرف الجار؛ لأنه لا يدخل على مثله؛ ولأن الحروف لا يحذف منها إذا لم يكن فيها تضعيف، فثبت أنه فاعَل من الحشا الذي يُرَاد به الناحية، والمعنى: أنه صار في حشا، أي: في ناحية، وفاعِل (حاش): (يوسف)، والتقدير بَعُدَ من هذا الأمر لله، أي: لخوفه »[1].

ويقول ابن عطية عن حاشا: وهي في بعض المواضع فعل وزنه (فاعَل)، وذلك في قراءة من قرأ (حاش لله)، ومن المواضع التي (حاشا) فيه فعل: هذه الآية، يدل على ذلك دخولها على حرف الجر وحذف الياء منها في قراءة الباقين[2].

وبعد هذا العرض يتضح أنَّ سبب الخلاف في توجيه (حاشا) في الآية الكريمة هو عدم التفرقة بين كونها استثنائية وكونها تنزيهية، وهذا الخلاف جعلنا أمام ثلاثة إعرابات في توجيه (حاشا): الحرفية، والاسمية، والفعلية.

وكما هو واضح أن وجه الحرفية مستبعد تماماً في هذه الآية، لنفس الأدلة التي ساقها الكوفيون، ومنها أنَّ (حاشا) إذا وليها مجرور باللام فارقت الحرفية بلا خلاف، وبذلك يتبقى لنا وجها الفعلية والاسمية،

---

(1) الحجة ٣/ ٢٦٨ .

(2) المحرر ٩/ ٢٩١، ٢٩٢، بتصرف يسير.

فأقول: إنه يتعين وجه الفعلية لـ (حاشا) إذا كانت (حاشا) في الآية استثنائية، وهي ليست كذلك، بدليل أن المعنى الذي قدَّره الكوفيون ومن تبعهم وهو: جانب يوسف المعصية لأجل الله، لا يتأتى مثل هذا التأويل في ﴿ حَاشَ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَراً ﴾، أي لا يصح، بل المعنى على تنزيه الله عن العجز والتعجب من قدرته على خلق جميل مثله[1]، أو أن المعنى في الآية كقولك «إذا قيل لك: فلان يقتل أو يموت، أو نحو ذلك: حاشاه، فهذا ليس باستثناء، وإنما هو بمنزلة (بعيداً منه)»[2]، فلمَّا انتفى معنى الاستثناء، وحلَّ محله معنى آخر، هو التنزيه والتبرئة تعيّن وجه الاسمية.

وأحسب أن من اهتم بالتقسيم الثنائي - الفعل والحرف - لـ (حاشا)، ولم يرد الخروج عنه، لم يعتبر معنى التنزيه الذي جاءت عليه (حاشا) في الآية؛ وذلك لأن النحاة غالب فَنِّهم في صناعة الألفاظ دون المعاني، ولكن إذا كان المعوَّل عليه في الكلام هو المعنى لصحة توجيه الإعراب فينبغي أن يوضع في الاعتبار، وهذا مما يؤخذ على المعرب حين يراعي اللفظ وصحته دون مراعاة موجب المعنى.

ومما يدعم اسمية (حاشا) في الآية، أنَّ كل شيء إذا خرج عن بابه زال تمكنه[3]، فلمَّا كان الأصل في (حاشا) الاستثنائية، والفعلية عند الكوفيين، ولمَّا كان من المسلَّم به أن الفعل أقوى من الاسم، فلما خرجت

---

(١) حاشية الصبان ٢/ ٢٤٦، بتصرف يسير.

(٢) الإنصاف ١/ ٢٨٤.

(٣) الإنصاف ٢/ ٧١٣ مسألة ١٠٢.

من باب الاستثناء لتدل على معنى آخر ضعفت عن الفعلية، فاستحقت الاسمية التي هي في مرتبة أقل.

فهذا أمر تتضح نتيجته من مقدمته، وعليه، فـ(حاشا) في معنى التنزيه والتبرئة أولى بها الاسمية أكثر منها الفعلية .

ومما يدعم اسميتها أيضاً ورود قراءة أبي السَمَّال بالتنوين : (حاشاً لله)، وقراءة ابن مسعود: (حاش الله) بالإضافة ، كـ(معاذ الله)، و(سبحان الله)[1]، وكل من التنوين والإضافة من خصائص الأسماء بلا خلاف .

وكما يدعم اسميتها أيضاً، أن التصريف الذي اتخذه المبرد قرينة تدل على فعلية (حاشا)، « ليس قاطعاً ؛ لأنه قد يكون مشتقاً من لفظ (حاشا) حرفاً أو اسماً ، كقولهم ، لوليت ، أي : قلت : لولا ، وسبحت ، أي : قلت : سبحان الله ، وهذا هو الظاهر ؛ لأن المشتق الذي هذا حاله يأتي بمعنى قول تلك اللفظة التي اشتق منها ، فالتسبيح : قول : سبحان الله ، والتسليم قول : سلام عليك . ومعنى : حاشيت زيداً ، قلت : حاشا زيد»[2]، كما أن استدلال المبرد بقول النابغة :

ولا أحاشي من الأقوام من أحد

---

(١) انظر : السبعة ص٣٤٨، ومعاني القرآن للزجاج ٣/ ١٠٧، والتبيان للعكبري ص٤٧١، والإتحاف ص٢٦٤، والحجة ص٣٥٩، والبحر ٦/ ٢٦٩، وانظر : حاشية الصبان ٢/ ٢٤٦ .

(٢) شرح الرضي ٢/ ١٢٤ .

« غلط ؛ لأن (حاشا) إذا كانت فعلاً وقصد بها الاستثناء ، فهي واقعة موقع (إلا) ومؤدية معناها ، فلا تتصرف ، كما لا تتصرف (عدا وخلا وليس ولا يكون) ، بل هي أحق بمنع التصرف ؛ لأن فيها مع مساواتها الأربع ، شبهاً بحاشا الحرفية لفظاً ومعنى »[1] .

وعليه ، فـ (حاشا) في الآية الكريمة اسم وليس فعلاً ، وهو مبني لشبهه بـ (حاشا) الحرفية[2] . والله أعلم بالصواب .

***

---

(١) شرح التسهيل ٢/ ٣٠٩ .

(٢) المغني ص ٦٤٤ ، وشرح الرضي ٢/ ١٢٤ .

كـــم

يرى جمهور النحاة أن (كم) سواء أكانت خبرية أم استفهامية اسمٌ ، مستدلين على ذلك بدخول حرف الجر عليها ، نحو : بكم درهم اشتريت ثوبك .

وبأنها تضاف ويضاف إليها ، نحو : صاحب كم أنت ؟ وكم رجل عندك ؟ .

وبكونها يخبر عنها نحو : كم غلاماً عندك .

ويبدل منها ، نحو : كم ديناراً عندك ، أعشرون أم ثلاثون .

وبكونها تأتي مفعولة ، نحو : كم رجلاً ضربت [(١)] .

و« (كم) الاستفهامية وتلحق بها الخبرية لها في وجهيها صدر الكلام ، فإن تقدمها الجار فالمعنى الموجب لها التصدر مقدّر قبله لاتحاده بها » [(٢)] .

ويرى جمهور النحاة أيضاً أن (كم) الاستفهامية مبنية لتضمنها معنى الإنشاء الذي يكون بالحروف غالباً ، كهمزة الاستفهام ، وحرف التحضيض ، وغير ذلك .

---

(١) راجع الإيضاح العضدي ص ٢١٩ ، والتعليقة على كتاب سيبويه ١/ ٣٠٠ وما بعدها ، وإصلاح الخلل للبطليوسي ص ٢٨٨ ، والتوطئة ص ٢٨٥ ، والمقرب ص ٣٤٠ وما بعدها ، وشرح الجمل لابن عصفور أيضاً ٢/ ٤٦ وما بعدها ، والتبصرة والتذكرة للصيمرى ١/ ٣٢١ وما بعدها ، والموفي ١/ ١٧٥ ، والتصريح ٤/ ٥٠٩ .

(٢) لباب الإعراب ص ١٩٠ ، ١٩١ .

ولـمَّا أشبهت (كم) الخبرية أختها الاستفهامية بُنِيَت مثلها ، ولذلك فقد أشبهت كل منهما ما تضمن الحرف في العمل والشكل (الوضع)، حيث إن وضعها على حرفين فقط [١] .

ولقد وقع الخلاف بين النحاة تحت هذا العنوان في ثلاث مسائل :

المسألة الأولى : وقوع الجملة بعد (كم) صفة لها :

من الواضح من خلال ما سبق أن هناك تشابهاً بين (كم) والحرف من حيث الوضع والعمل ، هذا التشابه كان سبباً في الخلاف بين النحاة حول توجيه جملة (هم أحسن) في قوله تعالى : ﴿ **وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّن قَرْنٍ هُمْ أَحْسَنُ أَثَاثًا وَرِءْيًا** ﴾ [٢] إلى إعرابين :

الأول : أنها صفة لـ (كم) .

الثاني : أنها صفة لـ (قرن) .

ولقد اختار الوجه الأول كل من الزمخشري وأبي البقاء، حيث قال الأول: « (كم) مفعول (أهلكنا)، و(من) تبيين لإبهامها، أن : كثيراً من القرون أهلكنا، وكل أهل عصر قرنٌ لمن بعدهم ؛ لأنهم يتقدمونهم .

و(هم أحسن) في محل النصب صفة لـ (كم)، ألا ترى أنك لو تركت (هم) لم يكن لك بدٌّ من نصب (أحسن) على الوصفية » [٣] .

---

(١) شرح الرضي ٣/ ١٤٩ ، بتصرف .

(٢) سورة مريم : الآية ٧٤ .

(٣) الكشاف ٣/ ٣٨ .

وقال الثاني: « و(كم) منصوب بـ (أهلكنا)، و(هم أحسن) صفة لـ (كم) »[1].

فاعترض عليهما ابن هشام مرجحاً للوجه الثاني حيث قال : « وقال الزمخشري وأبو البقاء في : ﴿ **وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّن قَرْنٍ هُمْ أَحْسَنُ** ﴾ ، إن الجملة بعد (كم) صفةٌ لها ، والصواب أنها صفة لـ (قرن) ، وجمع الضمير حملاً على معناه ، كما جمع وصف (جميع) في ﴿ **وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ** ﴾[2] .

وممن اختار الوجه الذي قال به كل من الزمخشري وأبي البقاء : النيسابوري في أحد قوليه[3] ، وأبو السعود[4] ، والألوسي[5] ، يقول الآلوسى : « و(هم أحسن) في حيز النصب على ما ذهب إليه الزمخشري وتبعه أبو البقاء ، صفة لـ (كم) »[6] .

وممن اختار الوجه الثاني – وتبعهم ابن هشام – : النيسابوري في أحد قوليه[7] ، وأبو حيان[8] ، والسمين الحلبي[9] ، وممن تبع ابن هشام :

---

(١) التبيان ٥٥٧ .

(٢) سورة يس : الآية ٣٢ ، والمغني ٦٧٤ .

(٣) غرائب القرآن ١٦/ ٧٨ .

(٤) تفسير أبي السعود ٥/ ٢٧٧ .

(٥) روح المعاني ٩/ ١٨٣ .

(٦) السابق .

(٧) غرائب القرآن ١٦/ ٧٨ .

(٨) البحر ٧/ ٢٩٠ .

(٩) الدر المصون ٧/ ٦٢٩ .

البيضاوي[١]، والسيوطي[٢]، والخطيب الشربيني[٣]، يقول أبو حيان: «(كم) مفعول بـ (أهلكنا)، وقال الزمخشري وتبعه أبو البقاء، إن (هم أحسن) صفة لـ (كم)، ونصّ أصحابنا على أن (كم) الاستفهامية والخبرية لا توصف ولا يوصف بها، فعلى هذا يكون (هم أحسن) في موضع الصفة لـ (قرن)»[٤].

وبعد هذا العرض فالذي يظهر لي أن محل الخلاف بين النحاة قد نشأ بسبب تأرجح (كم) بين الاسمية وشبهها بالحرفية، فهي اسم لِمَا لها من خصائص الأسماء، كالجر والإضافة والإخبار عنها ... إلخ ما سبقت الإشارة إليه، وهي من ناحية أخرى تشبه الحرف في البناء والعمل والوضع، ولذلك قيل عنها: إنها من «الأسماء المتوغلة في شَبَه الحرف»[٥]. فمن راعى هذا الشبه منع الوصفية لها، وجعلها مما لا يوصف ولا يوصف به كالحرف، ومن لم يضع هذا الشبه في الاعتبار، مستحضراً اسميتها، أجاز وصفها اعتباراً لتلك الاسمية.

ولذلك، فالذي يترجح لديَّ أن كلا الوجهين محتمل في الآية، وعليه فجملة (هم أحسن)، صالحة لأن تكون جملة صفة لـ (كم) أو لـ(قرن). والله أعلم بالصواب.

---

(١) أسرار التنزيل ٤/ ١٤.

(٢) الأشباه والنظائر ٣/ ٦٤.

(٣) السراج المنير ٢/ ٣٤٢.

(٤) البحر ٧/ ٢٩٠.

(٥) المغني ص ٥٥٢.

المسألة الثانية : وقوع (كم) فاعلة:

يرى جمهور النحاة أن (كم) سواء أكانت خبرية أم استفهامية « قد تقع مفعولة ، نحو: كم أعطيت ؟ في الاستفهام . وكم أعطيت في الخبر ، ولا تقع فاعلة ؛ إذ لا يتقدمها الفعل لا في الاستفهام ولا في الخبر »[1] .

ولقد خالف ابن عصفور تلك القاعدة بقوله: « فإن كان الفعل الذي بعدها مسنداً إلى ضمير يعود على (كم) فهي مبتدأ، نحو : كم غلام جاءك، وإن لم يكن فلا يخلو أن يكون الفعل قد أخذ معموله أو لا يكون قد أخذه ، فإن لم يكن قد أخذ معموله فهي معموله»[2] .

ومما هو جدير بالذكر أنني لم أهتد لنص كلام ابن عصفور في توجيهه لـ (كم) الواردة في قوله تعالى: ﴿ أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا ﴾ [3]، على وجه الخصوص ، ولعله ذكر هذا التوجيه في مؤلف لم يصل إلينا .

ولقد اعترض ابن هشام على توجيه ابن عصفور قائلاً: « ومن الوهم في الأول قول ابن عصفور في ﴿ أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا ﴾ : إن (كم) فاعل (يهد). فإن قلت : خرجه على لغة حكاها الأخفش، وهي أن بعض العرب لا يلتزم صدرية (كم) الخبرية . قلت : قد اعترف برداءتها ، فتخريج التنزيل عليها بعد ذلك رداءة . والصواب أن الفاعل مستتر، راجع

---

(١) الموفي ١/ ١٧٥ .

(٢) شرح جمل الزجاجي ٢/ ٥١ .

(٣) سورة السجدة: الآية ٢٦ .

إلى الله سبحانه وتعالى ، أي : أو لم يبين الله لهم ، أو إلى الهدى ، و(كم) مفعول (أهلكنا) »[١] .

مما سبق يتضح أن محل النزاع يتمثل في توجيه (كم) في الآية الكريمة ، فرأيٌ يراها فاعلة ، وآخر يراها مفعولة .

وممن تبنى الرأي القائل : إنها فاعلة ، الفرَّاء[٢] والطبري[٣] ، يقول الفراء : « (كم) في موضع رفع بـ (يهد) كأنك قلت : أو لم تهدهم القرون الهالكة .

وفي قراءة عبد الله في سورة طه (أولم يهد لهم من أهلكنا) . وقد يكون (كم) في موضع نصب بـ (أهلكنا) ، وفيه تأويل الرفع ، فيكون بمنزلة قولك : سواء علي أزيداً ضربت أم عمراً . فترفع (سواء) بالتأويل ، وتقول : قد تبيَّن لي أقام زيدٌ أم عمرو ، فتكون الجملة مرفوعة في المعنى . كأنك قلت : تبين لي ذاك »[٤] .

وممن تبنى الرأي القائل : إن (كم) مفعولة - وهو ما اختاره ابن هشام - : الزجاج[٥] ، والنحاس[٦] ، ومكي[٧] والزمخشري[٨] ، وابن

---

(١) المغني ص ٥٥٤ .
(٢) معاني القرآن ٢/ ٣٣٣ .
(٣) تفسير الطبري ٢١/ ١١٤ .
(٤) معاني القرآن ٢/ ٣٣٣ ، وانظر : المقتضب ٣/ ٥٧ .
(٥) معاني القرآن وإعرابه ٤/ ٢١٠ ، ٢١١ .
(٦) إعراب القرآن ٣/ ٢٠٤ .
(٧) المشكل ٢/ ١٩٠ .
(٨) الكشاف ٣/ ٥٢٣ .

الأنباري[1] ، والعكبري[2] ، والهمذاني[3] ، والقرطبي[4] ، والنيسابوري[5] ، وأبو حيان[6] ، والسمين الحلبي[7] ، والبيضاوي[8] ، والطبرسي[9] ، والشوكاني[10] ، يقول الزجاج : « وزعم بعض النحويين أن (كم) في موضع رفع بـ (يهد) ، والمعنى عنده : أو لم تبين لهم القرون التي أهلكنا من قبلهم ، وهذا عندنا - أعني عند البصريين - لا يجوز ؛ لأنه لا يعمل ما قبل (كم) في (كم)، لا يجوز في قولك : كم رجل جاءني - وأنت مخبر- أن تقول : جاءني كم رجل ؛ لأن (كم) لا تُزَال عن الابتداء ، ولذلك جاز أن يفصل بينها وبين ما عملت فيه إذا نصبت بما في الخبر والاستفهام ، وحقيقة هذا أن (كم) في موضع نصب بـ (أهلكنا) ، وفاعل (يهد) ما دلَّ عليه المعنى مما سلف من الكلام »[11] .

وبعد هذا العرض فالذي يظهر لي أن الخلاف في المسألة بين مذهبي

---

(١) البيان ٢/ ٢٦١ .

(٢) التبيان ص ٥٧٣، ٦٥٤ .

(٣) الفريد ٤/ ٢٦ .

(٤) تفسير القرطبي ١٤/ ١١٠ .

(٥) غرائب القرآن ١٦/ ١٦٩ .

(٦) البحر ٧/ ٣٩٦،٣٩٧ .

(٧) الدر المصون ٨/ ١١٩ .

(٨) أسرار التنزيل ٤/ ١٥٧ .

(٩) مجمع البيان ٥/ ٩٠ .

(١٠) فتح القدير ٤/ ٣٦١ .

(١١) معاني القرآن وإعرابه ٤/ ٢١٠ ، ٢١١ .

البصريين والكوفيين، حيث إن البصريين يلتزمون بصدارة (كم) - خبرية كانت أو استفهامية - فلا يقدمون شيئاً عليها يعمل فيها، في حين أن الكوفيين لا يلتزمون بصدارة (كم) ، ولذلك وجهوها على الفاعلية ، ولقد قلت غير مرة فيما سبق في بعض المسائل: إنني دائماً أرجح رأي البصريين على الكوفيين؛ لما لهم من الالتزام بقواعد اللغة والمحافظة عليها، يظهر ذلك في توجيههم (كم) إلى المفعولية للفعل (أهلكنا) بعدها ؛ حفاظاً على صدارتها، فهي في الآية مفعولٌ به مقدم ، وجملة (كم أهلكنا) في محل نصب مفعول (يهد)، وفاعل (يهد) ضمير تقديره (هو)، يعود على لفظ الجلالة، وهذا أولى الأقوال.

وعلى هذا فمذهب البصريين (كم) أنها « لا تقع فاعلة »[1]، « خبريةً كانت أو استفهاميةً ؛ لأن لها صدر الكلام»[2]، وأرى أن هذا هو الرأي الراجح في توجيه (كم) في الآية. والله أعلم بالصواب.

***

(١) الكشاف ٣/ ٥٢٣ .

(٢) الفريد ٤/ ٢٦ .

المسألة الثالثة : وقوع (كم) مفعولة لما قبلها :

اختلف البصريون والكوفيون حول توجيه (كم) في قوله تعالى ﴿ أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّنَ الْقُرُونِ ﴾ [1]، فيرى الكوفيون أنها مفعولة للفعل (يروا) قبلها ، ويرى البصريون أنها مفعولة للفعل (أهلكنا) بعدها .

وممن سار على نهج الكوفيين : الفراء ، حيث قال في توجيه (كم) في الآية: « وقوله: ﴿ أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا ﴾ ، (كم) في موضع نصب من مكانين :

أحدهما : أن توقع (يروا) على (كم)، وهي في قراءة عبد الله (أو لم يروا مَنْ أهلكنا) ، فهذا وجه .

والآخر أن توقع (أهلكنا) على (كم) وتجعله استفهاماً، كما تقول : علمت كم ضربتَ غلامك ، وإذا كان قبل (من) و(أي) و(كم) رأيتُ وما اشتق منها ، أو العلم وما اشتق منه ، وما أشبه معناهما جاز أن توقع ما بعد (كم) و(أي) و (من) وأشباهها عليها »[2] .

فاعترض عليه ابن هشام واصفاً له بالسهو ، فقال: « أمَّا التعليق فهو إبطال عملها [يعني : أفعال القلوب] في اللفظ دون التقدير ؛ لاعتراض ما له صدر الكلام بينها وبين معموليها ، وهو واحد من أمور عشرة ...

---

(١) سورة يس : الآية ٣١ .

(٢) معاني القرآن ٢/ ٣٧٦ .

العاشر (كم) الخبرية ، نص على ذلك بعضهم ، وحمل عليه قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ يَرَوْاْ كَمْ أَهْلَكْنَا ﴾ ، وقدَّر (كم) خبرية منصوبة بـ (أهلكنا)، والجملة سدت مسد مفعولي (يروا) .

وهذا الإعراب والمعنى صحيحان، لكن لا يتعين خبرية (كم)، بل يجوز أن تكون استفهامية، ويؤيده قراءة ابن مسعود (من أهلكنا) .

وجوَّز الفراء انتصاب (كم) بـ(يروا)، وهو سهو، سواء قدرت (كم) خبرية أو استفهامية .

وقال سيبويه[1] : (أن) ومعمولاها بدل من (كم)، وهذا مشكل ؛ لأنَّه إن قدَّر (كم) معمولة لـ(يروا) لزم ما أوردناه على الفراء من إخراج (كم) عن صدريتها، وإن قدرها معمولة لـ(أهلكنا)، لزم تسلط (أهلكنا) على (أنهم) ، ولا يصح أن يقال : أهلكنا عدم الرجوع ، والذي يصحح قوله عندي أن يكون مراده أنها بدل من (كم) وما بعدها ، فإن (يروا) مسلطة في المعنى على أن وصلتها »[2] .

مما سبق يتضح أن محل النزاع في هذه المسألة يتحد مع محل النزاع في المسألة السابقة عليها وهو يتمثل في صدارة (كم) وعدم إعمال ما قبلها فيها، فالبصريون يحافظون على تلك الصدارة فلا يعملون ما قبلها فيها؛ لأنه معلق عن العمل، بينما لا يرى الكوفيون ذلك . ومن هنا أجازوا إعمال (يروا) في (كم) .

---

(١) الكتاب ٣/ ١٢٣ .

(٢) شرح شذور الذهب ص ٤٤٠، ٤٤١ .

ومن تبنى رأي الكوفيين مختاراً ما قال به الفراء : الطبري ، حيث قال : « و (كم) من قوله (كم أهلكنا) في موضع نصب ، إن شئت بوقوع (يروا) عليها ، وقد ذكر أن ذلك في قراءة عبد الله (ألم يروا مَنْ أهلكنا) ، وإن شئت بوقوع أهلكنا عليها »[١] .

ومن تبنى رأي البصريين - وهو ما ذهب إليه ابن هشام - : الزجاج[٢] ، والنحاس[٣] ، ومكي[٤] ، والزمخشري[٥] ، وابن الأنباري[٦] ، والهمذاني[٧] ، والقرطبي[٨] ، والنيسابوري[٩] ، وأبو حيان[١٠] ، والسمين الحلبي[١١] ، والبيضاوي[١٢] ، والطبرسي[١٣] ،

---

(١) تفسير الطبري ٣/ ٢٣ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٤/ ٢٨٥ .

(٣) إعراب القرآن ٣/ ٢٦٥ .

(٤) المشكل ٢/ ٢٢٥ .

(٥) الكشاف ٤/ ١٦ .

(٦) البيان ٢/ ٢٩٤ .

(٧) الفريد ٤/ ١٠٦، ١٠٧ .

(٨) تفسير القرطبي ١٥/ ٢٤ .

(٩) غرائب القرآن ٢٣/ ١٤ .

(١٠) البحر ٩/ ٦٢ .

(١١) الدر المصون ٩/ ٢٦٠ .

(١٢) أسرار التنزيل ٤/ ١٨٧ .

(١٣) مجمع البيان ٥/ ٢١ .

والشربيني[1]، والشوكاني[2]، يقول الزمخشري: « (ألم يروا) ألم يعلموا، وهو معلق عن العمل في (كم)؛ لأن (كم) لا يعمل فيها عامل قبلها سواء أكانت للاستفهام أم للخبر، لأنَّ أصلها الاستفهام، إلا أن معناه نافذ في الجملة، كما نفذ في قولك: ألم يروا أن زيداً لمنطلق، إن لم تعمل في لفظه، و﴿ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لاَ يَرْجِعُونَ ﴾، بدل من (كم أهلكنا) على المعنى لا على اللفظ، تقديره: ألم يروا كثرة إهلاكنا القرون من قبلهم كونهم غير راجعين إليهم »[3].

وبعد هذا العرض، فالذي يظهر لي هو أن مذهب البصريين، ومن نهج نهجهم هو الرأي الراجح في المسألة، وذلك لأن مذهب الكوفيين في (كم) الواردة في الآية «محال؛ لأن (كم) لا يعمل فيها ما قبلها؛ لأنها استفهام، ومحال أن يدخل استفهام في حيز ما قبله، وكذا حكمها إذا كانت خبراً »[4]. والله أعلم بالصواب.

***

(١) السراج المنير ٣٤٧.

(٢) فتح القدير ٤/ ٥١٧.

(٣) الكشاف ٤/ ١٦.

(٤) إعراب القرآن للنحاس ٣/ ٢٦٥.

الفصل الخامس

الأفعال

وما يعمـــل عملها

مقدمة

الفعل هو كل كلمة دلت على معنى في نفسها مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة: الماضي والحال والاستقبال، ومن خواصه: دخول قد، وحرفي التنفيس، السين وسوف، والجوازم، ولحوق تاء فعلت، وتاء التأنيث الساكنة، وتلك الخواص قد ميزته عن كل من الاسم والحرف[1].

وتشارك الفعل بعض الأسماء فتعمل عمله؛ لأنها مشتقة منه، ومن هذه الأسماء: اسم الفاعل، واسم المفعول، واسم الفعل، والمصدر... إلخ[2].

وقد تناولت اعتراضات ابن هشام عدة قضايا تندرج تحت هذا الفصل، وهي:

١- رفع المضارع في جواب الشرط الجازم.

٢- نصب المضارع بعد الفاء في جواب الاستفهام.

٣- نصب المضارع بعد (لم).

٤- دخول (لام) الأمر على فعل المخاطب.

٥- الجزم في جواب الشرط المحذوف بعد النهي.

٦- خبر (طفق).

٧- اسم الفعل.

٨- اسم الفاعل.

---

(١) راجع شرح المفصل لابن يعيش ٧/ ٢ وما بعدها، وشرح الرضي على الكافية ٤/ ٥ وما بعدها.

(٢) شرح المفصل ٦/ ٤٣، بتصرف.

رفع المضارع في جواب الشرط الجازم

من المعروف من قواعد اللغة أن جواب الشرط الجازم يكون مجزوماً ، وهذا الوجه هو الأصل في إعراب جواب الشرط ، ولقد ورد في قوله تعالى: ﴿ وَلَا تُظْلَمُونَ فَتِيلاً * أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ ﴾[1] قراءتان:

الأولى: قراءة الجزم ، وفيها جزم الفعل (يدركْكم) بالسكون ؛ لأنه جواب الشرط ، وهذه القراءة هي قراءة الجمهور ، ولا خلاف فيها .

الثانية: قراءة الرفع ، وفيها رفع الفعل (يدركُكُم) بالضمة الظاهرة .

ولقد خرَّج النحاة [2] تلك القراءة على وجهين:

الأول: على تقدير اقتران الفعل (يدرككم) بالفاء؛ « لتقوم في إفادة الربط مقام جزم الجواب ، فيصح رفعه وترك جزمه استغناءً عنه بالفاء »[3] ، يقول ابن مالك: وإن قرن المضارع الواقع في حيز الجواب بالفاء رفعاً مطلقاً، سواء كان الشرط ماضياً أو مضارعاً[4] .

---

(١) سورة النساء: الآيتان ٧٧- ٧٨ .

(٢) سيبويه في الكتاب ٣/ ٦٦ ، والمبرد في المقتضب ٢/ ٧٢ ، والزمخشري في الكشاف ١/ ٥٦٩ ، وابن عطية في المحرر ٤/ ١٨٠ ، والعكبري في التبيان ص٢٦٠ ، والهمذاني في الفريد ١/ ٧٦٣، ٧٦٤ ، وأبو حيان في البحر ٣/ ٧١٦، ٧١٧ ، والنهر المادّ ١/ ٤٨٤ ، ٤٨٥ ، والسمين في الدر المصون ٤/ ٤٣، ٤٤ ، وأبو السعود في تفسيره ٢/ ٢٠٤ ، والألوسي في روح المعاني ٤/ ١٢٨، ١٢٩ .

(٣) حاشية الصبان ٤/ ٢٦ .

(٤) شرح التسهيل ٤/ ٧٣ ، بتصرف يسير .

الثاني : على تأويل فعل الشرط (أينما تكونوا) بالماضي ، حيث يرفع الجواب : « بكثرة إن كان الشرط ماضياً وبقلة إذا كان غير ذلك »[١] .

ولقد وافق الزمخشري النحاة في تخريج القراءة على ما سبق ، وأضاف وجهاً ثالثاً فقال : « ويجوز أن يتصل بقوله : ﴿ وَلاَ تُظْلَمُونَ فَتِيلاً ﴾ ، أي لا تنقصون شيئاً مما كتب من آجالكم أينما تكونوا : في ملاحم حروب أو غيرها ، ثم ابتدأ قوله : ﴿ يُدْرِككُّمُ المَوْتُ وَلَوْ كُنتُمْ فِي بُرُوجٍ مُّشَيَّدَةٍ ﴾ ، والوقف على هذا الوجه على (أينما تكونوا) »[٢] .

فاعترض عليه ابن هشام قائلاً : « قول الزمخشري : إنه يجوز كون الشرط متصلاً بما قبله ، أي : ولا تظلمون فتيلاً أينما تكونوا ، يعني : فيكون الجواب محذوفاً مدلولاً عليه بما قبله ، ثم يبتدئ ﴿ يُدْرِككُّمُ المَوْتُ وَلَوْ كُنتُمْ فِي بُرُوجٍ مُّشَيَّدَةٍ ﴾ ، وهذا مردود بأن سيبويه[٣] وغيره من الأئمة نصوا على أنه لا يحذف الجواب إلا وفعل الشرط ماض ، تقول : (أنت ظالم إن فعلت) ولا تقول (أنت ظالم إن تفعل) إلا في الشعر »[٤] .

يتضح مما سبق أن الزمخشري قد خرَّج قراءة الرفع على ثلاثة تخريجات ؛ وافق النحاة في اثنين منها[٥] ، وانفرد هو بالثالث الذي جسَّد محل الخلاف بينه وبين ابن هشام .

---

(١) السابق ٤/ ٧٧ .

(٢) الكشاف ١/ ٥٦٩ .

(٣) انظر : الكتاب ٣/ ٦٦-٦٧ .

(٤) المغني ص ٥١٢ ، وانظر : ص ٥٢١ .

(٥) حيث قال عن رفع الفعل (يدرك) : هو على حذف الفاء ، ويجوز أن يقال : إنه محمول على ما يقع موضعه، وهو أينما كنتم، انظر : الكشاف ١/ ٥٦٩، بتصرف يسير .

وممن سبق ابن هشام في الاعتراض على ما انفرد به الزمخشري أبو حيان[1] وتبعه الألوسي[2]، يقول أبو حيان: « وهذا تخريج ليس بمستقيم؛ لا من حيث المعنى، ولا من حيث الصناعة النحوية؛ أما من حيث المعنى فإنه لا يناسب أن يكون متصلاً بقوله: ﴿ وَلاَ تُظْلَمُونَ فَتِيلاً ﴾؛ لأن ظاهر انتفاء الظلم إنما هو في الآخرة لقوله: ﴿ قُلْ مَتَاعُ الدُّنْيَا قَلِيلٌ وَالآخِرَةُ خَيْرٌ لِّمَنِ اتَّقَى ﴾[3].

وأمَّا من حيث الصناعة النحوية فإنه على ظاهر كلامه يدل على أن (أينما تكونوا) متعلق بقوله: (ولا تظلمون)، وهذا لا يجوز؛ لأن (أينما) اسم شرط، فالعامل فيه إنما هو فعل الشرط بعده؛ ولأن اسم الشرط لا يتقدم عليه عامله، فلا يمكن أن يعمل فيه (ولا تظلمون)، بل إذا جاء نحو: (اضرب زيداً متى جاء)، لا يجوز أن يكون الناصب لـ(متى) (اضرب)، فإن قال: يقدر له جواب محذوف يدل عليه ما قبله وهو: (ولا تظلمون) كما يقدر في (اضرب زيداً متى جاء)، فالتقدير أينما تكونوا فلا تظلمون فتيلاً، أي: فلا ينقص شيء من آجالكم، وحذفه لدلالة ما قبله عليه، قيل له: لا يحذف الجواب إلا إذا كان فعل الشرط بصيغة الماضي، وفعل الشرط هنا مضارع »[4].

---

(١) البحر ٣/ ٧١٦، ٧١٧ .

(٢) روح المعاني ٤/ ١٢٨، ١٢٩ .

(٣) سورة النساء: الآية ٧٧ .

(٤) النهر المادّ ١/ ٤٨٤، ٤٨٥، ونفس النص في البحر ٣/ ٧١٦، ٧١٧ .

وممن وافق الزمخشري في تخريجه: السمينُ الحلبي[1]، وأبو السعود، حيث يقول: « وقرئ بالرفع على حذف الفاء، أو على اعتبار وقوع (أينما كنتم) في موقع (أينما تكونوا)، أو على أنه كلام مبتدأ، و(أينما تكونوا) متصل (بلا تظلمون)، أي لا تنقصون شيئاً مما كتب من آجالكم أينما تكونوا في ملاحم الحروب ومعارك الخطوب »[2].

وبعد، يتضح مما سبق لمن ينعم النظر أنه لا يوجد خلاف حقيقي بين النحاة في المسألة، فلقد أجاز النحاة « متى كان فعل الشرط ماضياً في اللفظ فإنه يجوز في المضارع بعده وجهان:

أحدهما: الجزم على الجواب.

والثاني: الرفع »[3].

كما أجازوا حذف جواب الشرط إذا كان فعل الشرط ماضياً أيضاً، كما في قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ كُنتُمْ فِي بُرُوجٍ مُّشَيَّدَةٍ ﴾، أي: لأدرككم[4]، يقول أبو حيان: « وإذا حذف الجواب فلابد أن يكون فعل الشرط ماضي اللفظ »[5].

أخلص من هذا إلى أن مُضِيّ فعل الشرط يجوِّز رفع جوابه، أو

---

(١) الدر المصون ٤/ ٤٣، ٤٤.

(٢) تفسير أبي السعود ٢/ ٢٠٤.

(٣) البحر ٣/ ٧١٧.

(٤) المغني ص ٦١٣، سورة النساء: الآية ٧٨.

(٥) البحر ٣/ ٧١٧.

حذفه، ولمَّا كان فعل الشرط في الآية الكريمة مضارعاً، حاول الزمخشري الاقتراب من القاعدة؛ ليتسق تخريجه معها بعدم مخالفتها أو الإخلال بها، فحَمَل فعل الشرط المضارع، على معنى الماضي.

والذي يظهر لي أنَّ الزمخشري قد أصاب في اجتهاده هذا، ومما يعضد ما ذهبت إليه:

١- أن تخريج الزمخشري يتسق مع فحوى ما ذهب إليه سيبويه[1].

٢- أن في الآية قرينة لفظية قد تُعيْن على حمل المضارع على معنى المضي، وهي قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ كُنتُمْ فِي بُرُوجٍ مُّشَيَّدَةٍ ﴾، حيث ورد الفعل (لو كنتم) بصيغة الماضي، وأحسب أنه لا يختل المعنى إذا قلت: (ولا تظلمون فتيلاً)، (أينما كنتم لا تظلمون فتيلاً)، (يدرككم الموت)، (ولو كنتم في بروج مشيدة لأدرككم الموت)، كما لا يختل اللفظ إذا حذف جواب الشرط في الجملة الأولى، لِمَا دل عليه وهو «ولا تظلمون»، قياساً على جواز حذفه في الجملة الثانية لدلالة (يدرككم) عليه.

٣- أن أبا حيان الذي اعترض على فعل الزمخشري؛ هو نفسه قد أتى بمثالٍ جعل فيه فعل الشرط أمراً. ومع ذلك أجاز حذف جوابه، مع أنه أكدَ وجوب توافر شرط المضي في فعل الشرط حتى يجوز حذف جوابه.

هذا ما أشعرني بأن ما فعله الزمخشري مسموح به وإن كان على القلة.

٤- قول ابن هشام نفسه يوحي بأن فعل الشرط إذا لم يأت ماضياً جاز

---

(١) الكتاب ٣/ ٦٦.

حذف الجواب ، حيث يقول : « ويجوز حذف الجواب في غير ذلك نحو : ﴿ لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ اليَقِينِ ﴾ [1] ، أي : لارتدعتم وما ألهاكم التكاثر ، ﴿ وَلَوْ تَرَى إِذِ المُجْرِمُونَ نَاكِسُوا رُءُوسِهِمْ ﴾ [2] ، أي لرأيت أمراً فظيعاً »[3] ، وكما هو واضح أن أفعال الشرط في الآيات السابقة مضارعة ومع ذلك حذف جواب شرطها .

خلاصة القول : أنَّ النحاة وجهوا رفع (يدرككم) في الآية على ثلاثة وجوه :

الأول : على تقدير اقترانه بالفاء .

الثاني : على تقدير فعل الشرط بالماضي .

الثالث : على رفعه بالتجرد ، وكأنه كلام مبتدأ ، وذلك بعد استيفاء فعل الشرط جوابه المحذوف المدلول عليه بما تقدم ، ولا يُعَدُّ الزمخشري مخالفاً للنحاة كما سبق تفصيله . والله أعلم بالصواب .

* * *

---

(١) سورة التكاثر : الآية ٥ .

(٢) سورة السجدة : الآية ١٢ .

(٣) المغني ٦١٢-٦١٣ .

نصب المضارع بعد (الفاء) في جواب الاستفهام

يرى النحاة أن (فاء) السببية يقصد بها سببية ما قبلها لما بعدها ، بقرينة العدول عن العطف على الفعل إلى النصب ، وسمي ما بعد (الفاء) جواباً، لأن ما قبلها سواءً كان نفياً أو طلباً قد أشبه الشرط الذي ليس بمتحقق الوقوع ، فيكون ما بعد (الفاء) كالجواب للشرط ، ومن الطلب الاستفهام، ولكون جواب الشيء مسبباً عنه، امتنع توجيه النصب عند الجمهور على أنه جواب[1] للاستفهام في قوله تعالى: ﴿ يَا وَيْلَتَى أَعَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَذَا الغُرَابِ فَأُوَارِيَ سَوْءَةَ أَخِي ﴾[2] .

ولم يعتبر الزمخشري هذا المعنى ، لذا أعرب الفعل (أوارى): « بالنصب على جواب الاستفهام »[3] .

فاعترض عليه ابن هشام عندما أورد أمثلة وقع فيها الوهم للمعربين منها: « قول الزمخشري في قوله تعالى: ﴿ يَا وَيْلَتَى أَعَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَذَا الغُرَابِ فَأُوَارِيَ سَوْءَةَ أَخِي ﴾» أن انتصاب (أواري) في جواب الاستفهام ، ووجه فساده أن جواب الشيء مسبب عنه ، والمواراة لا تتسبب عن العجز ، وإنما انتصابه بالعطف على (أكون)، ومن هنا امتنع

---

(١) حاشية الصبان ٣/ ٤٤١ ، ٤٤٢ بتصرف ، وانظر : نتائج الفكر للسهيلي ص ٢٥٠ والهمع ٤/ ١١٨ - ١٢٠ ، ٥/ ٢٣٢ ، ٢٣٣ ، والتصريح ٣/ ٥٦٩ - ٥٧١ .

(٢) سورة المائدة : الآية ٣١ .

(٣) الكشاف ١/ ٦٦٠ .

نصب (تصبح) في قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الأَرْضُ مُخْضَرَّةً ﴾ [1] ؛ لأنَّ إصباح الأرض مخضرة لا يتسبب عن رؤية إنزال المطر ، بل عن الإنزال نفسه » [2] ، ويصفه في موضعٍ آخر بأنه « غالط في ذلك » [3] .

وبهذا يتضح أن محل الخلاف منحصر في وجه نصب الفعل (أواري)؛ إذ الوجه عند ابن هشام : العطف على فعل منصوب ، وعند الزمخشري : النصب بأن مضمرة بعد (الفاء) في جواب الاستفهام .

ولابن هشام فيما ذهب إليه سابقون ولاحقون منهم : الأخفش [4] ، والنحاس [5] ، والعكبري [6] ، والهمذاني [7] والنسفي [8] ، وأبو حيَّان [9] ، والسمين الحلبي [10] ، والبقاعي [11] ، وأبو السعود [12] ، والخطيب

---

(1) سورة الحج : الآية ٦٣ .

(2) مغني اللبيب ص ٥٠٤ .

(3) شرح شذور الذهب ص ٣٧٤، ٣٧٥ .

(4) معاني القرآن ١/ ٢٨٠ .

(5) إعراب القرآن ١/ ٢٦٦ .

(6) التبيان ص٢٩٥ .

(7) الفريد ٢/ ٣٣ .

(8) مدارك التنزيل ٦/ ٤٠٩ .

(9) البحر ٤ / ٢٣٥ ، والنهر الماد ١/ ٥٧٤، ٥٧٥ .

(10) الدر المصون ٤/ ٢٤٥، ٢٤٦ .

(11) نظم الدرر ٦/ ١٢٤ .

(12) تفسير أبي السعود ٣/ ٢٨ .

الشربيني[1]، يقول أبو البقاء: «(فأواري) معطوف على (أكون) وذكر بعضهم أنه يجوز أن ينتصب على جواب الاستفهام، وليس بشيء، إذ ليس المعنى: أيكون مني عجز فمواراة، ألا ترى أن قولك: أين بيتك فأزورك، معناه: لو عرفت لزرت، وليس المعنى هنا: لو عجزت لواريت»[2].

وممن رأى ما رآه الزمخشري فيما ذهب إليه - من السابقين واللاحقين: النحاس في أحد قوليه[3]، والنيسابوري[4] الشوكاني[5]، يقول النيسابوري: «(أعجزت) استفهام بطريق الإنكار، (أن أكون)، أي: على أن أكون، (مثل هذا الغراب) أي: في الفعلة المذكورة، ولهذا قال (فأواري) بالنصب على جواب الاستفهام»[6].

وبعد، فالذي يظهر لي أن الرأي الراجح في المسألة هو: نصب الفعل (أواري) بالعطف على (أكون)، فمن ينعم النظر في الآية الكريمة يدرك أن المعنى هو الذي رجح هذا الإعراب على غيره، حيث إن المعنى يُفْهم أن العجز« متسلط على الكون، وعلى المواراة: كأنه قال: « أعجزت أن أواري سوْءة أخي »[7]، « أو أعجزت عن كوني مشبهاً للغراب

(١) السراج المنير ١/ ٣٧١ .
(٢) التبيان ص ٢٩٥ .
(٣) إعراب القرآن ١/ ٢٦٦ .
(٤) غرائب القرآن ٦/ ٨٤ .
(٥) فتح القدير ٢/ ٤٨ ، وانظر: التحرير والتنوير للطاهر بن عاشور ٦/ ١٧٤ .
(٦) غرائب القرآن ٦/ ٨٤ .
(٧) النهر الماد ١/ ٥٧٤ .

فمواريا »[1]، وأمَّا عن إعراب الزمخشري فأحسب أنه قد جانبه الصواب، وذلك لأن المعنى في الآية لا يعينه ، فـ« النحاة يشترطون في جواز نصب الفعل بإضمار (أن) بعد الأشياء الثمانية - غير النفي - أن ينحل الكلام إلى شرط وجزاء ، فإن انعقد منه شرط وجزاء صح النصب ، وإلا امتنع ، ومنه : أين بيتك فأزورك ، أي : إن عرفت بيتك أزرْك .

وفي هذا المقام لو حلّ عنه شرط وجزاء لفسد المعنى ، إذ يصير التقدير : إن عجزت واريت ، وهذا ليس بصحيح ؛ لأنه إذا عجز فكيف يوارى ؟ »[2] .

وعليه، فالمعنى في الآية هو المعوَّل الرئيسي في توجيه إعراب (أواري) على النصب عطفاً على الفعل (أكون) . والله أعلم بالصواب .

* * *

---

(١) الدر المصون ٤/ ٢٤٥ .

(٢) السابق ٤/ ٢٤٦، وانظر : النهر الماد ١/ ٥٧٥ .

نصب المضارع بعد « لم »

التقارض بين لفظين هو : استعارة كل منهما حكماً أو معنى يختص به الآخر ، ولقد وردت ظاهرة التقارض في كتب النحو ، وتحدث عنها النحاة ، ومن ذلك ما قاله الزمخشري عن تقارض (غير) و (وإلا) [١] ، وما قاله الشيخ خالد عن تقارض (الألى) و(اللائي) [٢] ... إلخ .

ومن التقارض ما حكاه اللحياني أن بعض العرب ينصب بـ « لم » ويجزم بـ(لن)، واستشهد بقوله تعالى : ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴾ [٣] ، فاعترض عليه ابن هشام قائلاً : « وزعم اللحياني أن بعض العرب ينصب بها [٤] ، كقراءة بعضهم (ألم نشرح)، وقوله :

في أيِّ يوميّ من الموت أفر   أيوم لم يُقْدَرَ أم يوم قُدِر

وخرجا على أن الأصل (نشرحن) و (يقدرن)، ثم حذفت نون التوكيد الخفيفة وبقيت الفتحة دليلاً عليها ، وفي هذا شذوذان : توكيد المنفي بـ(لم)، وحذف النون لغير وقف ولا ساكنين » [٥] .

---

(١) المفصل ص ٧٠ .

(٢) التصريح ١/ ٤٢٧ ، وانظر : التقارض بين اللفظين في النحو العربي . د. عبد العزيز عبد الله ص ١٠ .

(٣) سورة الشرح : الآية ١ .

(٤) يقصد بـ « لم » .

(٥) المغني ص ٢٧٥ .

ويقـول في مـوضع آخـر : « وفيـه نظر ، إذ لا تحل (لن) هنا ، وإنما يصح - أو يحسن - حمل الشيء على ما يحل محله »[1] .

وبهذا يتضح محل الخلاف بين اللحياني وابن هشام ، فيرى الأول أن النصب بـ (لم) : لغة من بعض العرب ، ويرى الثاني أن هذا التخريج لا يتجـه .

ولقد اختلف النحاة حول توجيه هذه القراءة على اتجاهين :

الأول : يرفض هذه القراءة - وتبعهم ابن هشام - ويراها لغة مردودة ، أو مرذولة ، أو ذات أصول ضعيفة ... إلخ ، ومن أصحاب هذا الاتجاه : ابن جني[2] ، وابن عطية[3] ، والقرطبي[4] ، وابن مالك[5] ، والسمين[6] ، والشوكاني[7] ، والألوسي[8] ، يقول ابن عطية : « وقرأ أبو جعفر المنصور : « ألم نشرحَ » بنصب الحاء ، على نحو قول الشاعر :

---

(١) السابق ص٦٦٢ .

(٢) المحتسب ٢/ ٣٦٦ ، وسر صناعة الإعراب ١/ ٨٤ ، وإعراب القرآن للنحاس ١٥٦/٥ ، وإعراب ثلاثين سورة من القرآن لابن خالويه ص ١٢٤ .

(٣) المحرر ١٦/ ٣٢٥ .

(٤) تفسير القرطبي ٣٠/ ١٠٩ ، وانظر : نظم الدرر للبقاعي ٢٢/ ١١٥ وما بعدها ، والتحرير والتنوير ٣٠/ ٤٠٨

(٥) شرح الكافية الشافية ٢/ ١٤٢ .

(٦) الدر المصون ١١/ ٤٣ ، ٤٤ .

(٧) فتح القدير ٥ / ٦٦٣ ، ٦٦٤ .

(٨) روح المعاني ١٦/ ٣٠١ ، ٣٠٢ .

فجئت قبورهم بدءاً ولمَّا   فناديت القبور فلم يجبنَه

كأنه قال: (ألم نشرحَنْ)، ثم أبدل من (النون) ألفاً، ثم حذفها تخفيفاً، وهى قراءة مردودة »[1].

الثاني: يقبل هذه القراءة ويوجهها، ومن أصحاب هذا الاتجاه: الزمخشري[2]، والعكبري[3]، والهمذاني[4]، وأبو حيان[5]، يقول أبو حيان: وقرأ الجمهور (نشرحْ) بجزم الحاء لدخول الجازم، وقرأ أبو جعفر بفتحها، وقال ابن عطية عن هذه القراءة: قراءة مردودة ا. هـ. ولهذه القراءة تخريج أحسن من هذا كله، وهو أنه لغة لبعض العرب، حكاها اللحياني في نوادره، وهى: الجزم بـ« لن »، والنصب بـ«لم »، عكس المعروف عند الناس، وأنشد قول عائشة بنت الأعجم تمدح المختار بن أبى عبيد، وهو القائم بثأر الحسين بن على رضي الله عنهما:

قد كان سمك الهدى ينهد قائمه   حتى أتيح له المختار فانعمدا

في كل ما هم أمضى رأيه قدما   ولم يشاورَ في إقدامه أحدا

---

(١) المحرر ١٦/ ٣٢٥.

(٢) الكشاف ٤/ ٧٥٥.

(٣) إعراب القراءات الشواذ ٢/ ٢٧٣.

(٤) الفريد ٤/ ٦٩١، ٦٩٢، وانظر: المشكل ٢/ ٤٨٢.

(٥) البحر ١٠/ ٤٩٩/ ٥٠٠، وانظر: النهر المادّ لأبي حيان أيضاً ٢/ ١٢٧٩.

بنصب «يشاورَ» وهذا محتمل للتخريجين ، وهو أحسن مما تقدم [١].

وبعد، يتضح لي مما سبق أنه من الأولْى التعامل مع القراءة وتوجيهها بما يتناسب معها بدلاً من طرحها لتظل لنا قراءة الجمهور ، وعليه ، فأحسب أن تخريج هذه القراءة على لغة من ينصب بـ (لم) - وإن كانت لغة ضعيفة - أولْى من ردها ورفضها ، خاصة وأن هذه اللغة قد خُرِّج عليها بعض أشعار العرب - كما سبق ذكره - .

ومما يعضد ما ذهبت إليه أن ابن هشام نفسه حين كلامه عن لم ، قال : « وقد يرفع الفعل بعدها كقوله :

لولا فوارس من نُعمٍ وأسرتهم يوم الصليفاء لم يوفون بالجار

فقيل : ضرورة ، وقال ابن مالك لغة [٢]، فلماذا يعتبر ابن هشام لغة الرفع بعد (لم) ولم يعتبر لغة النصب بعدها ؟ ، وأيضاً قول ابن مالك : « وقد تلغى (لم) حملاً على (لا) النافية فيرفع الفعل بعدها ، ذكر ذلك جماعة ، وأنشد عليه الأخفش وثعلب : لولا فوارس ... إلخ» [٣]، فإذا كان النصب بـ (لم) لغة فلماذا ننفيها ؟ وإن كانت على رأي بعض النحاة لا تصح ، وللجمع بين الحسنيين أقول إنه من الأولْى أن نجعل هذه اللغة

---

(١) البحر ١٠/ ٤٩٩-٥٠٠ ، بتصرف يسير .

(٢) المغني ص ٢٧٥ : يقول ابن مالك : « فرفع الفعل بعد « لم » وهى لغة لقوم » شرح التسهيل ١/ ٢٨ .

(٣) شرح التسهيل ٤/ ٦٦ .

مما يحفظ عن العرب ولا يقاس عليه ؛ « لأنه ليس كل ما حكي عنهم يقاس عليه »[1]، خاصة أنه ورد بها هذه القراءة، وورد بها أشعار كما سبق أن أشرت .

وهناك تخريج آخر لهذه القراءة، وهو أن فتحة (الحاء) الساكنة في الأصل، جاءت لمجاورتها (اللام) المفتوحة في (لك)، « وقد أجرت العرب الساكن المجاور للمحرك مجرى المحرك ، والمحرك مجرى الساكن، إعطاءً للجار حكم مجاوره »[2]. فجرياً على هذه القاعدة فتحت (حاء) (نشرح)، كما في : هذا جحر ضبٍ خربٍ .

وبهذين التخريجين تنتفي صحة تخريج نصب (نشرح)، على حذف نون التوكيد الخفيفة وبقاء الفتحة دليلاً عليها ؛ وذلك «لأنَّ في هذا التخريج شذوذين ، الأول هو توكيد المنفي بـ(لم)، والثاني: حذف النون لغير وقف ولا ساكنين»[3]، إضافة إلى أن حذف النون يخل بالمعنى المراد ، إذ « التوكيد أشبه شيء به الإسهاب والإطناب ، لا الإيجاز والاختصار »[4]. والله أعلم بالصواب .

***

---

(١) الإنصاف ٢/ ٦١٥ .

(٢) سر صناعة الإعراب ١/ ٧٨، وانظر : الكتاب ٢/ ١٦٥ .

(٣) السابق ١/ ٧٨ ، وانظر : المغني ص ٢٧٥ ، ٦٦٢ .

(٤) المحتسب ٢/ ٣٦٦ .

دخول « لام » الأمر على فعل المخاطب

يرى النحاة أنَّ دخول (لام) الأمر على فعل المتكلم قليل ، ودخولها على فعل المخاطب أقل ، كقراءة جماعة (فبذلك فلتفرحوا) [1]، وفي الحديث « لتأخذوا مصافكم »[2]، وكقول القائل :

لتقم أنت يا ابن خير قريش   فتقضي حوائج المسلمينا [3]

ولذلك وجه ابن عطية (اللام) في قوله تعالى : ﴿ وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ الفُلْكِ وَالأَنْعَامِ مَا تَرْكَبُونَ * لِتَسْتَوُوا عَلَى ظُهُورِهِ ﴾ [4] على أنها (لام) الأمر ، حيث قال : (واللام) في قوله (لتستووا) : (لام) الأمر ، ويحتمل أن تكون (لام) كي » [5].

---

(١) سورة يونس : الآية ٥٨ ، وهي قراءة عثمان بن عفان ، وأُبَيٍّ ، وأنس ، والحسن ، وأبي رجاء ، وابن هرمز ، وابن سيرين ، وأبي جعفر المدني ، والسلمي ، وقتادة ، والجحدري ، وهلال بن يسار ، والأعمش ، وعمرو بن قائد ، والعباس بن الفضل الأنصاري ، ويعقوب ، ورويس ، أحد راويي يعقوب ، انظر : الإتحاف ص ٢٥٢ ، وانظر : البحر ٦/ ٧٦ .

(٢) لم اهتد لهذه الرواية ، والذي ورد في البخاري رواية تقترب منها : « فلتسوُّوا صفوفكم » كتاب الصلاة ٢٠ .

(٣) المغني ص ٢٢٧ ، ٥١٩ ، ٥٢٠ ب ، تصرف ، وانظر : الإنصاف ٢/ ٥٢٤ ، مسألة ٧٢ ، وشرح المفصل ٧/ ٦١ ، وشرح الرضي على الكافية ٤/ ٨٤ ، ٨٥ ، ١٢٤ ، وحاشية الصبان ٤/ ٤ ، ٥ .

(٤) سورة الزخرف : الآيتان ١٢ ، ١٣ .

(٥) المحرر ١٤/ ٢٤٤ .

فاعترض عليه ابن هشام قائلاً : « قول بعضهم [١] في ﴿ لِتَسْتَوُوا عَلَى ظُهُورِهِ ﴾ ، إن (اللام) للأمر ، والفعل مجزوم ، والصواب أنها : (لام) العلة ، والفعل منصوب لضعف أمر المخاطب باللام » [٢] .

ويتضح مما سبق أنَّ محل الخلاف يتعين في كون ابن عطية ومن وافقه معتدّين بالتخريج على القليل ، في حين أن ابن هشام يرى هذا القليل من الضعف بمكان ، فحَرِيٌّ بالمعرب أن يبتعد عنه ليخرِّج على الأوجه القوية القريبة ، لا على هذا القليل .

ولقد تبع ابن هشام فيما ذهب إليه : الرازي [٣] ، وأبا حيان [٤] ، والسمين الحلبي [٥] ، وتبعه : الطبرسي [٦] ، والألوسي [٧] ، يقول أبو حيان : « و (اللام) في (لتستووا) الظاهر أنها (لام) كي ، وقال ابن عطية : (لام) الأمر ، وفيه بُعْد من حيث استعمال أمر المخاطب بتاء الخطاب ، وهو من القلة بحيث ينبغي أن لا يقاس عليه ، فالفصيح المستعمل : اضرب ، وقيل : لتضرب . بل نصَّ النحويون على أنها لغة رديئة قليلة ، إذ لا تكاد تحفظ إلا قراءة شاذة : (فبذلك فلتفرحوا) بالتاء للخطاب ، وما آثر المحدثون من قوله عليه الصلاة والسلام : (لتأخذوا مصافكم) ، مع

---

(١) ومنهم ابن عطية .
(٢) المغني ص ٥١٩ ، ٥٢٠ .
(٣) تفسير الرازي ٢٧/ ١٩٩ .
(٤) البحر ٩/ ٣٦١ .
(٥) الدر المصون ٩/ ٥٧٦ .
(٦) مجمع البيان ٥/ ٧٣ .
(٧) روح المعاني ١٤/ ١٠٤ .

احتمال أن الراوي روى بالمعنى، وقول الشاعر:

لتقم أنت يا ابن خير قريش فتقضي حوائج المسلمينا

وزعم الزجاجي[1] أنها لغة جيدة، وذلك خلاف ما زعم النحويون »[2].

وبعد هذا العرض الموجز، فالذي يظهر لي هو: جواز تخريج (اللام) في الآية الكريمة على الوجهين، على أن يكون الوجه الأول راجحاً، والثاني مرجوحاً؛ فاللام على الوجه الراجح: للتعليل، والفعل معها منصوب بحذف النون، وعلى الوجه المرجوح: لام الجزم والفعل معها مجزوم بحذف النون أيضاً، فالأخذ بالوجهين أوْلى من ترك أحدهما ولو كان مرجوحاً، حيث إن هذا الوجه قد أجازه النحاة ولكن مقيداً بالقلة، يقول الرضي: « ويجوز على قلة: إدخال (اللام) في المضارع المخاطب »[3]، إضافة إلى ورود القراءة به، وكذا الحديث والشعر كما مرَّ، فكيف إذن يُغْفل كل ذلك فيُسْتبعد التخريج عليه؟ ولكي لا أسوّي بين ما كثر استعماله وما قلَّ - أعني بين الوجهين -، وصفت الأول بالرجحان، والثاني بالمرجوحية، وعلى ذلك يأتي تخريج (اللام) في الآية الكريمة. والله أعلم بالصواب.

---

(١) ولقد راجعت اللامات للزجاجي ص ٨٨، لم يقل تلك العبارة، وإنما قال: « وربما أدخلت اللام على فعل المخاطب ... ».

(٢) البحر ٩/ ٣٦١.

(٣) شرح الرضي ٤/ ٨٤.

الجزم في جواب الشرط المحذوف بعد النهي

يرى النحاة [1] جواز حذف أداة الشرط وفعل الشرط، وذلك إذا تقدم عليها طلب بلفظ الشرط ومعناه، أو بمعناه فقط «فالأول نحو: ائتني أكرمك، تقديره: ائتني فإن تأتني أكرمك، فـ(أكرمك): مجزوم في جواب شرط محذوف دلَّ عليه فعل الطلب المذكور، هذا هو المذهب الصحيح»[2].

واشترط النحاة لهذا الحذف بعد النهي: كون الجواب أمراً محبوباً، كدخول الجنة والسلامة من المكروه، وإلا تعيّن الرفع، تقول: «لا تدن منه يكنْ خيراً لك، فإن قلت: لا تدن من الأسد يأكلك، فهو قبيح إن جزمت، وليس وجه كلام النَّاس؛ لأنك لا تريد أن تجعل تباعده من الأسد سبباً لأكله، فإن رفعت فالكلام حسن»[3].

ولم يراع الكسائي هذا الشرط، ولذلك وجَّه قراءة الجزم في قوله تعالى: ﴿ وَلاَ تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرِ ﴾[4]، إلى أن الفعل (تستكثر) مجزوم في جواب النهي.

---

(١) انظر: الواضح للزبيدي ص ١٠٨، ١٠٩، والنكت الحسان ص ١٥٢، والجمل للزجاجي ص ٢١٠، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٩٢-١٩٤، وإصلاح الخلل ص ٢٦٣، وارتشاف الضرب ٢/ ٤١٨، والهمع ٢/ ١٥.

(٢) شرح شذور الذهب ص ٤١٥.

(٣) الكتاب ٣/ ٩٧.

(٤) سورة المدثر: الآية ٦.

فاعترض عليه ابن هشام قائلاً: « فلو كان أمراً مكروهاً كدخول النار، وأكل السبع، في قولك: (لا تكفر تدخل النار) و(لا تدن من الأسد يأكلك)، تعيَّن الرفع خلافاً للكسائي، ولا دليل له في قراءة بعضهم: (ولا تمنن تستكثرْ)؛ لجواز أن يكون ذلك موصولاً بنية الوقف، وسهَّل ذلك أن فيه تحصيلاً لتناسب الأفعال المذكورة معه، ولا يحسن أن يقدر بدلاً مما قبله كما زعم بعضهم، لاختلاف معنييهما، وعدم دلالة الأول على الثاني »[1].

مما سبق يتضح أن محل الخلاف ينحصر في توجيه ابن هشام لقراءة الجزم، على وصل الفعل (تستكثر) بنية الوقف، بينما وجهها غيره على جزم الفعل (تستكثر) في جواب النهي، أو إبداله من فعل مجزوم، وهو (تمنن)، وعليه، فلقد ورد في توجيه تلك القراءة ثلاثة اتجاهات:

١- وصل الفعل (تستكثر) بنية الوقف، أي أن أصل الفعل أن يكون مرفوعاً، ولكنه سكن سكوناً عارضاً لأجل الوقف.

٢- جزم الفعل (تستكثر) في جواب النهي.

٣- جزمه على الإبدال من (تمنن).

وممن تبنى الوجه الأول - وتبعه ابن هشام -: القرطبي في أحد أقواله[2]، والزمخشري في أحد أقواله[3]، والهمذاني في أحد

---

(١) شرح شذور الذهب ص ٤١٨، ولقد ورد نفس الاعتراض في الجامع الصغير ص ١٧٩.

(٢) تفسير القرطبي ١٩/ ٦٨، ٦٩.

(٣) الكشاف ٤/ ٦٤٨.

أقواله[١]، وممن تبع ابن هشام: الشيخ خالد[٢]، وأبو السعود في أحد قوليه[٣]، والألوسي في أحد قوليه[٤]. يقول القرطبي: وقرأ الحسن بالجزم على جواب النهي، وهو رديء؛ لأنه ليس بجواب، ويحتمل أن يكون سكن تخفيفاً: كـ (عضد) أو أن يعتبر حال الوقف[٥]. وممن تبنى الوجه الثاني موافقاً للكسائي: الفراء[٦]، والأخفش[٧]، وابن جني في أحد قوليه[٨]، والعكبري في أحد قوليه[٩]، والهمذاني في أحد قوليه[١٠]، يقول العكبري: «(تستكثر) بالرفع على أنه حال، وبالجزم على أنه جواب أو بدل، والتقدير في جعله جواباً: إنك إن لا تمتن بعملك أو بعطيتك، تزدد من الثواب لسلامة ذلك عن الإبطال بالمن، على ما قال تعالى: ﴿ لَا تُبْطِلُوا صَدَقَاتِكُم بِالْمَنِّ وَالْأَذَى ﴾[١١][١٢]».

---

(١) الفريد ٤/ ٦٤٠، ٥٦١.

(٢) التصريح ٤/ ٣٣٩، ٣٤٠.

(٣) تفسير أبي السعود ٩/ ٥٥.

(٤) روح المعاني ١٦/ ٢٠٦.

(٥) تفسير القرطبي ١٩/ ٦٨، ٦٩، بتصرف يسير.

(٦) معاني القرآن ٣/ ٢٠١.

(٧) معاني القرآن ٢/ ٥٥٥، وانظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٥/ ٢٤٥، ٢٤٦.

(٨) المحتسب ٢/ ٤١٣.

(٩) التبيان ص ٧٦٢.

(١٠) الفريد ٤/ ٥٦٠، ٥٦١.

(١١) سورة البقرة: الآية ٢٦٤.

(١٢) التبيان ص ٧٦٢.

ومن تبنى الوجه الثالث: ابن جني في أحد قوليه[١]، والزمخشري في أحد أقواله[٢]، وابن عطية[٣]، والعكبري في أحد قوليه[٤]، والهمذاني في أحد أقواله[٥]، والقرطبي في أحد أقواله[٦]، وأبو حيان[٧]، والسمين[٨]، وأبو السعود في أحد قوليه[٩]، والألوسي في أحد قوليه[١٠]، يقول أبو حيان: « وقرأ الحسن وابن أبي عبلة بجزم (الراء)، ووجهه أنه بدل من (تمنن)، أي: لا تستكثر، كقوله: ﴿ يُضَاعَفْ لَهُ العَذَابُ ﴾[١١]، في قراءة من جزم، بدلاً من قوله ﴿ يَلْقَ ﴾[١٢]، وكقوله:

متى تأتنا تلمم بنا في ديارنا تجد حطباً جزلاً وناراً تأججا

ويكون من المن الذي في قوله تعالى: ﴿ لاَ تُبْطِلُوا صَدَقَاتِكُم بِالْمَنِّ

(١) المحتسب ٢/ ٤١٣ .

(٢) الكشاف ٤/ ٦٤٨ .

(٣) المحرر ١٦/ ١٥٦ .

(٤) التبيان ص ٧٦٢ .

(٥) الفريد ٤/ ٥٦٠، ٥٦١ .

(٦) تفسير القرطبي ١٩/ ٦٨، ٦٩ .

(٧) البحر ١٠/ ٣٢٧ .

(٨) الدر المصون ١٠/ ٥٣٥ـ ٥٣٧ .

(٩) تفسير أبي السعود ٩/ ٥٥ .

(١٠) روح المعاني ١٦/ ٢٠٦ .

(١١) سورة الفرقان: الآية ٦٩ .

(١٢) سورة الفرقان: الآية ٦٨ .

وَالأَذَى ﴾ [(١)]؛ لأنَّ من شأن المانّ أن يستكثر ما يعطي، أي: يراه كثيراً ويعتد به »[(٢)].

وبعد هذا العرض فالذي يظهر لي أن للمعنى أثراً كبيراً في توجيه هذه القراءة ، فالفعل (تستكثر) قد يحمل أكثر من معنى؛ فلو وجه لأمر محبوب جاز جزمه في جواب النهي ، ولو وجه لأمر مكروه بطل هذا الوجه وتعين رفعه كما سبق تفصيله ، والمعنى الذي يحمل أمراً محبوباً هو : أن يزداد الإنسان من الخيرات ، والمعنى الذي يحمل أمراً مكروهاً هو أن يستكثر الإنسان ما أعطاه . وقيل : أن يأخذ الإنسان أكثر مما أعطى [(٣)]. والمعنى الأول كان هو محل اختيار من تبنى وجه الجزم لـ (تستكثر) في جواب النهي ، حتى يصح هذا الجزم .

يظهر ذلك جلياً من كلام العكبري حين قال : « والتقدير في جعله جواباً : إنك إن لا تمنن بعملك أو بعطيتك تزدد من الثواب ؛ لسلامة ذلك عن الإبطال بالمن ، على ما قال تعالى: ﴿ لاَ تُبْطِلُوا صَدَقَاتِكُم بِالْمَنِّ وَالأَذَى ﴾ »[(٤)]، وكما يظهر من كلام الهمذاني حين قال: «وأن يكون مجزوماً على الجواب ، على أنَّه من المن ، على معنى: لا تمنن بعطيتك تزدد من الثواب الجزيل »[(٥)].

---

(١) سورة البقرة: الآية ٢٦٤ .

(٢) البحر ١٠/ ٣٢٧ .

(٣) الدر المصون ١٠/ ٥٣٥ ، بتصرف يسير.

(٤) راجع التبيان ص ٧٦٢ .

(٥) الفريد ٤/ ٥٦٠ ، ٥٦١ .

وكما غيّر المعنى مسار الإعراب في الوجه الثاني ، فعل أيضاً في الوجه الثالث ، حيث حاول أصحاب هذا الاتجاه التقريب بين معنى كل من الفعلين (تمنن) و(تستكثر) وذلك لصحة الإبدال بينهما ، وبذلك تنتفي علة رفض ابن هشام لهذا الوجه بحجة اختلاف المعنى ، فكأنه «قيل : لا تستكثر ؛ لأن البدل قد يكون بتقدير حذف الأول »[1] ، ويكون المعنى « من المن الذي في قوله تعالى : ﴿ لاَ تُبْطِلُوا صَدَقَاتِكُم بِالْمَنِّ وَالأَذَى ﴾ ، لأن من شأن المانّ أن يستكثر ما يعطي ، أي : يراه كثيراً ويعتد به »[2] .

خلاصة القول : أن المعنى هو العامل الرئيسي في توجيه الإعراب في هذه القراءة ، فكلٌّ فسر اللفظ حسْب ما ارتآه من معنى ، وعلى رؤيته بنى إعرابه ، ومما تسبب في نشوء هذا الخلاف هو تحمل الفعل (تستكثر) أكثر من معنى ، ولذلك أقول : إن توجيه جزم الفعل (تستكثر) ، يحتمل الوجوه الثلاثة . والله أعلم بالصواب .

***

---

(١) السابق ٤/ ٥٦٠ ، ٥٦١ .

(٢) البحر ١٠/ ٣٢٧ .

خبر «طفق»

اشترط النحاة لجواز حذف عامل المفعول المطلق ، وجود قرينة دالة على هذا الحذف ؛ تلك القرينة تتمثل في كون العامل للتقرير فقط دون التوكيد ، فالتقدير لا ينافي الحذف [1] ، كما اشترطوا الفعلية لخبر أفعال المقاربة ، فإذا دخلت هذه الأفعال «على المبتدأ لابد أن يكون الخبر فعلاً مضارعاً ، بخلاف (كان وأخواتها) ، فإن الخبر يكون مفرداً وجملة وظرفاً ومجروراً ، على حسب ما يتبين » [2] .

ولهذين الشرطين اختلف النحاة حول توجيه المصدر (مسحاً) ، في قوله تعالى : ﴿ **فَطَفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ وَالأَعْنَاقِ** ﴾ [3] ، حيث أعربه ابن مالك خبراً لـ (طفق) فقال :

وعامل الذي أتى مؤكداً   سقوطه امنع أبداً فتعضدا

ش : «المصدر المؤكد يقصد به تقوية عامله وتقرير معناه ، وحذفه مناف

---

(١) شرح الرضي على الكافية ١/ ٣٠٥ ، بتصرف ، وحاشية الصبان٢/ ١٦٩ ، بتصرف ، وانظر : الكتاب ١/ ٣٨٠ وما بعدها ، والتصريح ١/ ٦٨٠ .

(٢) البسيط في شرح جمل الزجاجي ٢/ ٦٧٠ ، ٦٧١ ، وانظر الكتاب ٣/ ١٥٩ ، والتوطئة ٢٩٧ ، ٢٩٩ ، والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ١/ ٢٢٣ وما بعدها ، وتوضيح المقاصد والمسالك للمرادي ٢ / ٨١ -٨٢ ، وتقريب المقرب ص ٥٤ ، والتصريح ٢/ ٤٦٧ والأشباه والنظائر ٤/ ٢٤٧ ، وحاشية الصبان ٢/ ١٦٩ .

(٣) سورة ص : الآية ٣٣ .

لذلك ، فلم يجز ، بخلاف المصدر المبين عدداً أو نوعاً ، فإنه يدل على معنى زائد على معنى الفعل فأشبه المفعول به ، فجاز حذف عامله ، كما جاز حذف عامل المفعول به »[1] ، ويقول في الألفية :

وحذف عامل المؤكد امتنع وفي سواه لدليل متسع[2]

فاعترض عليه ابن هشام قائلاً : « ومن الوهم قول بعضهم[3] في ﴿ فَطَفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ وَالأَعْنَاقِ ﴾ : إن « مسحاً » خبر « طفق » ، والصواب أنَّه مصدر لخبر محذوف ، أي يمسح مسحاً »[4] .

مما سبق يتضح أن محل النزاع في المسألة ، ينبني على محورين ، الأول : حذف عامل المؤكد بين الجواز والبطلان . الثاني : فعلية خبر أفعال المقاربة بين الجواز والوجوب ، فابن مالك يمنع هذا الحذف ، بينما يجيزه ابن هشام ، ولقد ترتب على هذا المنع إعراب (مسحاً) خبراً لـ (طفق) عند ابن مالك ، مع أن خبر أفعال المقاربة لابد أن يكون فعلاً كما مرّ .

وممن سبق ابن هشام فيما رجحه من الآراء : الفراء[5] ، والأخفش[6] ،

---

(١) شرح الكافية الشافية ١/ ٢٩٤ ، ٢٩٥ .

(٢) حاشية الصبان ٢/ ١٦٨ .

(٣) منهم : ابن مالك .

(٤) المغني ص ٥٤٦ .

(٥) معاني القرآن ٢/ ٤٠٥ .

(٦) معاني القرآن ٢/ ٤٩٣ .

والعكبري[١]، والهمذاني[٢]، وابن الناظم[٣]، وأبو حيان[٤]، والسمين[٥]، ومن المتأخرين: البيضاوي[٦]، والطبرسي[٧]، وأبو السعود[٨]، والشوكاني[٩]، والألوسي[١٠]. يقول السمين: «قوله (مسحاً) منصوب بفعل مقدر، وهو خبر (طفق) أي فطفق يمسح مسحاً؛ لأن خبر هذه الأفعال لا يكون إلا مضارعاً في الأمر العام»[١١].

وبعد هذا العرض، فالذي يظهر لي أنه يجوز حذف عامل المؤكد «إذا دلَّ عليه دليل، كما يجوز حذف عامل المفعول به وغيره، ولا فرق في ذلك بين أن يكون المصدر مؤكداً أو مبيناً، فإن قصد به تقوية عامله وتقرير معناه معاً فلا شك أن حذفه منافٍ لذلك القصد، ولكنه ممنوع ولا دليل

---

(١) التبيان في إعراب القرآن ص ٦٨٠، وانظر: الكشاف ٤/ ٩٤، والمحرر الوجيز ٤/ ٣٢، ومعاني القرآن للزجاج ٤/ ٣٣١، وإعراب القرآن للنحاس ٣/ ٣١١، وتفسير الرازي ٢٦/ ٢٠٥.

(٢) الفريد ٤/ ١٦٦.

(٣) شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ص ٢٦٥، ٢٦٦.

(٤) البحر ٩/ ١٥٥.

(٥) الدر المصون ٩/ ٣٧٧.

(٦) تفسير البيضاوي ٤/ ١٩.

(٧) مجمع البيان ٥/ ١١٢.

(٨) تفسير أبي السعود ٧/ ٢٢٦.

(٩) فتح القدير ٤/ ٦٠٦، وانظر: زاد المسير ٧/ ١٣٠، والجواهر الحسان ٤/ ٣٨.

(١٠) روح المعاني ١٣/ ٢٨٣.

(١١) الدر المصون ٩/ ٣٧٧.

عليه ، وإن قصد به مجرد التقرير فلا ينافي الحذف ذلك القصد؛ لأنه إذا جاز أن يقرر معنى العامل المذكور بتوكيده بالمصدر ، فلأن يجوز أن يقرر معنى العامل المحذوف لدلالة قرينة عليه أحق وأولى ، ولو لم يكن معنا ما يدفع هذا القياس لكان في دفعه بالسماع كفاية ، فإنهم يحذفون عامل المؤكد حذفاً جائزاً إذا كان خبراً عن اسم عين في غير تكرير ولا حصر ، نحو أنت سيراً . وحذفاً واجباً في مواضع يأتي ذكرها ، نحو: سقياً ورعياً وشكراً ، فمنع هذا إمَّا لسهو عن وروده ، وإما للبناء على أن المسوغ لحذف العامل منه نية التخصيص ، وهو دعوى خلاف الأصل ، ولا يقتضيها فحوى الكلام »[1] .

وعلى الجانب الآخر يتعين كون خبر أفعال المقاربة جملة فعلية فعلها مضارع ، وعليه فإن (مسحاً) كـ (اسم) لا تصلح خبراً لـ(طفق)، وإنما الخبر هو الفعل المحذوف (يمسح)، الذي دلَّ عليه مصدره المذكور ، خاصة وأن هناك مساحة أصولية تسمح بهذا الحذف إذا دلَّ عليه دليل، فالتوجيه الإعرابي في الآية يتسق مع القاعدة .

وعليه فالرأي الراجح في المسألة هو ما ذهب إليه ابن هشام ومن وافقه . والله أعلم بالصواب .

***

(١) شرح الألفية لابن الناظم ص٢٦٥ ، ٢٦٦ .

اسم الفعل

يرى النحاة جواز حذف الفعل إذا تقدم ما يدل عليه ، كما في قوله تعالى: ﴿ كِتَابَ اللهِ عَلَيْكُمْ ﴾[1]، و﴿ صِبْغَةَ اللهِ ﴾[2]، و﴿ وَعْدَ اللهِ ﴾[3].

ومن المعلوم بمكان أن من أحكام اسم الفعل ألا يتأخر عن معموله، فلا يجوز في (عليك زيداً) بمعنى الزم زيداً، أن يقال: زيداً عليك، وهذا على مذهب البصريين ومن وافقهم، أما على مذهب الكوفيين فهو جائز، ومن هنا حدث الخلاف بين المذهبين حول تحديد العامل في نصب المفعول به (كتاب)، في قوله تعالى: ﴿ كِتَابَ اللهِ عَلَيْكُمْ ﴾، حيث اعتبر الكسائي العامل هو: اسم الفعل (عليكم)، الذي بمعنى: الزموا، وعليه، فـ (كتاب) منصوب به.

فاعترض ابن هشام على هذا التوجيه الإعرابي من الكسائي، فقال: «فلا يجوز (عليك زيداً)، بمعنى: الزم زيداً، أن يقال: (زيداً عليك)، خلافاً للكسائي، فإنَّه أجازه محتجاً عليه بقوله تعالى: ﴿ كِتَابَ اللهِ عَلَيْكُمْ ﴾، زاعماً أنَّ معناه: عليكم كتاب الله، أي: الزموه، وعند البصريين

---

(١) سورة النساء: الآية ٢٤ .

(٢) سورة البقرة : الآية ١٣٨ .

(٣) سورة الروم: الآية ٦، وشرح الرضي ١/ ٣٠٦ .

أنَّ (كتاب الله) مصدر محذوف العامل، و(عليكم) جار ومجرور متعلق به أو بالعامل المقدر: كتاب الله ذلك عليكم كتاباً، ودلَّ على ذلك المقدر قوله تعالى: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ ﴾ [1]؛ لأنَّ التحريم يستلزم الكتابة » [2].

وبهذا يتضح محل النزاع بين ابن هشام والكسائي، حيث عدَّ الأول عامل (كتاب) فعلاً محذوفاً، و(عليكم) جاراً ومجروراً متعلقاً به، بينما عدَّ الثاني عامل (كتاب) هو (عليكم)، الذي يعني عنده اسم فعل بمعنى (الزموا).

ولقد سبق ابن هشام إلى هذا الرأي كل من: سيبويه [3]، والفراء في أحد قوليه [4]، والطبري [5]، والزجاج في أحد أقواله [6]، والنحاس في أحد أقواله [7]، والسمرقندي [8]، ومكي [9]، والجرجاني [10]، والبغوي في

---

(١) سورة النساء: الآية ٢٣ .

(٢) شرح قطر الندى ص ٣٤٩، ٣٥٠، ولقد ورد نفس الاعتراض في شرح اللمحة البدرية ٢/ ١١٣، ١١٤ .

(٣) الكتاب ١/ ٣٨١، ٣٨٢ .

(٤) معاني القرآن ١/ ٢٦٠ .

(٥) تفسير الطبري ٥/ ٩ .

(٦) معاني القرآن وإعرابه ٢/ ٣٦، ٣٧ .

(٧) إعراب القرآن ١/ ٢٠٨ .

(٨) بحر العلوم ١/ ٣٤٥ .

(٩) المشكل ١/ ١٨٦، وانظر: النكت والعيون للماوردي ١/ ٤٧٠ .

(١٠) المقتصد ٢/ ٦٧٧، ٦٧٨ .

أحد أقواله[1]، والكرماني[2]، والزمخشري[3]، وابن الخشاب[4]، وابن الأنباري[5]، والرازي[6]، وابن خروف[7]، والعكبري[8]، والهمذاني[9]، والقرطبي[10]، وأبو حيان[11]، والسمين الحلبي[12]، وممن تبعه: السيوطي[13]، وأبو السعود[14]، والألوسي[15]، يقول سيبويه: «فأما المضاف، فقول الله تبارك وتعالى: ﴿وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ صُنْعَ اللَّهِ﴾[16]، وقال: ﴿وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ بِنَصْرِ اللَّهِ

---

(١) معالم التنزيل ١/ ٤١٣ .

(٢) غرائب التفسير ١/ ٢٩٠ .

(٣) الكشاف ١/ ٥٢٩ .

(٤) المرتجل ص ٢٥٥، ٢٥٦ .

(٥) الإنصاف ١/ ٢٢٨-٢٣٥ مسألة (٢٧)، وانظر: البيان ١/ ٢٤٩ .

(٦) تفسير الرازي ١٠/ ٤٢ .

(٧) شرح الجمل ١/ ٤١٤، ٢/ ١٠٠٧ .

(٨) التبيان ص ٢٤٣ .

(٩) الفريد ١/ ٧١٧، ٧١٨ .

(١٠) تفسير القرطبي ٥/ ١٢٣، ١٢٤ .

(١١) البحر ٣/ ٥٨٤، ٥٨٥ .

(١٢) الدر المصون ٣/ ٦٤٨، ٦٤٩ .

(١٣) الهمع ٥/١٢٠ .

(١٤) تفسير أبي السعود ٢/ ١٦٤ .

(١٥) روح المعاني ٤/ ٦ .

(١٦) سورة النمل: الآية ٨٨ .

يَنصُرُ مَن يَشَاءُ وَهُوَ العَزِيزُ الرَّحِيمُ * وَعْدَ اللهِ لاَ يُخْلِفُ اللهُ وَعْدَهُ ﴾ [1]، وقال: ﴿ كِتَابَ اللهِ عَلَيْكُمْ ﴾ [2]؛ لأنه لمَّا قال: ﴿ مَرَّ السَّحَابِ ﴾، وقال: ﴿ أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ ﴾ عُلِمَ أنه خلق وصنع، ولكنه وكَّد وثَبَّت للعباد، ولمَّا قال: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ ﴾ [3] حتى انقضى الكلام، علم المخاطبون أن هذا مكتوب عليهم، مثبت عليهم، وقال: (كتاب الله) توكيداً، كما قال: (صنع الله)، وكذلك: (وعد الله)؛ لأن الكلام الذي قبله وَعَدَ وصَنَعَ، فكأنه قال: وعداً وصنعاً وخلقاً وكتاباً، وقد زعم بعضهم أن (كتاب الله) نصب على قوله (عليكم كتاب الله)»[4].

وممن تبنى ما ذهب إليه الكسائي الذي يمثل مذهب الكوفيين: الفراء في أحد أقواله [5]، والزجاج في أحد أقواله[6]، والنحاس في أحد أقواله[7]، والبغوي في أحد أقواله[8]، والرازي في أحد أقواله[9]، يقول الزجاج: « وقد يجوز أن يكون منصوباً على جهة الأمر، ويكون (عليكم) مفسراً له، فيكون المعنى: الزموا كتاب الله، ولا يجوز أن يكون منصوباً

---

(١) سورة الروم: الآيتان ٤-٦ .

(٢) سورة النساء: الآية ٢٤ .

(٣) سورة النساء: الآية ٢٣ .

(٤) الكتاب ١/ ٣٨١، ٣٨٢ .

(٥) معاني القرآن ١/ ٢٦٠ .

(٦) معاني القرآن ٢/ ٣٦، ٣٧ .

(٧) إعراب القرآن ١/ ٢٠٨ .

(٨) معالم التنزيل ١/ ٤١٣ .

(٩) تفسير الرازي ١٠/ ٤٢ .

بـ (عليكم)[1]؛ لأن قـولك: (عـليك زيداً) ليس له ناصب مـتـصـرف، فيجوز تقديم منصوبه»[2].

وبعد هذا العرض الموجز فالذي يظهر لي أن الرأي الراجح في المسألة هو مذهب البصريين الذي اتبعه ابن هشام.

ومما دعَّم هذا الترجيح:

١- أن هذا الوجه هو مذهب سيبويه كما سبق من كلامه عن توجيه الآية.

٢- أن اسم الفعل وإن كان يعمل عمل فعله إلا أنه فرع عليه، فلا يتصرف تصرفه، وإلا لتساوى الفرع بالأصل «وذلك لا يجوز؛ لأن الفروع أبداً تنحط عن درجات الأصول»[3]، وعليه، فإنَّ هذه الفروع - ومنها اسم الفعل - لا يجوز تقديم معمولاتها عليها «لعدم تصرفها وخروجها بذلك عن سنن الأفعال التي قامت مقامها، إذ كان للأصول ما ليس للفروع من التمكن في الأحكام والاتساع فيها»[4].

---

(١) يقصد (عليكم) المذكورة، بل النصب بـ (عليكم) مضمرة، ودليل ما أقول: أنه نفي تصرف عامل النصب مما يؤكد أنه ليس فعلاً لأن الفعل متصرف غالباً، فلو كان عامل النصب فعلاً جاز تقديمه ولم يُمنع، وعليه، فعامل النصب هو (عليكم) مضمرة أما المذكورة فهي مفسرة فقط.

(٢) معاني القرآن ٢/ ٣٦، ٣٧

(٣) الإنصاف ١/ ٢٢٨ وما بعدها، مسألة (٢٧).

(٤) المرتجل ص ٢٥٥.

٣- أنَّه مما «يؤكد هذا التأويل قراءة اليماني: (كَتَبَ الله عليهم)، جعله فعلاً ماضياً رافعاً ما بعده، أي: كتب الله عليكم تحريم ذلك»[١].

وعليه، فـ (كتاب) مفعول به منصوب، وعامله فعل محذوف دلَّ عليه (كتاب)، وتقديره (كتب)، و(عليكم) جار ومجرور متعلق بـ (كتب) المحذوف، أو بـ (كتاب) المذكور. والله أعلم بالصواب.

* * *

(١) البحر ٣/ ٥٨٥.

اسم الفاعل

اشترط النحاة لعمل اسم الفاعل المجرد من (ال) شروطاً؛ منها: أن يكون للحال أو الاستقبال، فإن دلَّ على المضيّ لم يعمل[1].

ولقد خالف الكسائي هذه القاعدة فأجاز عمل اسم الفاعل الدال على الماضي، محتجاً بقوله تعالى: ﴿ وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ ﴾[2].

فاعترض عليه ابن هشام قائلاً: « فإن كان صلة لـ (ال) عمل مطلقاً، وإن لم يكن عمل بشرطين: أحدهما: كونه للحال أو الاستقبال لا للماضي خلافاً للكسائي، ولا حجة له في (باسط ذراعيه)؛ لأنه على حكاية الحال، والمعنى: يبسط ذراعيه، بدليل: (ونقلبهم)، ولم يقل: وقلبناهم»[3].

وبهذا يتضح أن محل النزاع بين العالمِيْن في كون اسم الفاعل (باسط) عاملاً عمل الفعل؛ لأنَّه على حكاية الحَال عند ابن هشام، وعاملاً عمل الفعل مع كونه ماضياً عند الكسائي حيث لا مانع من هذا المضيّ.

ومما هو جدير بالذكر أنني لم أرَ مَنْ يتبنى رأي الكسائي، في حين أن كل من وقع عليه بحثي قد تبنى مذهب الجمهور الذي تبعه ابن هشام، ومن

---

(١) شرح المقدمة الكافية ٣/ ٢٣٣، والهمع ٥/ ٨١، ٨٢، وشرح التصريح ٣/ ٢٧٢، وشرح الكواكب الدرية ٢/ ٥٦٣ .

(٢) سورة الكهف: الآية ١٨ .

(٣) أوضح المسالك ص١٥٦، ولقد ورد نفس الاعتراض في حواشٍ على الألفية ق٣٨أ، وشرح اللمحة البدرية ٢/ ٨٧، ٨٨، وشرح شذور الذهب ص٤٦٣، وشرح قطر الندى ص٣٦٣، ٣٦٤ .

هؤلاء أبو علي الفارسي[١]، والكرماني[٢]، والزمخشري[٣]، وابن عطية[٤]، وابن الخشاب[٥]، وابن الأنباري[٦]، والحيدرة[٧]، والعكبري[٨]، والخوارزمي[٩]، والهمذاني[١٠]، والقرطبي[١١]، وابن أبي الربيع، [١٢] والرضي[١٣]، وأبو حيان[١٤]، والسمين الحلبي[١٥]، والبيضاوي[١٦]، والطبرسي[١٧]، وأبو السعود[١٨]، والألوسي[١٩]،

---

(١) الإيضاح العضدي ص ١٤٢ .

(٢) غرائب التفسير ١/ ٦٥٤ .

(٣) الكشاف ٢/ ٦٦٢ .

(٤) المحرر ١٠/ ٣٧٩

(٥) المرتجل ص ٢٣٨، ٢٣٩ .

(٦) البيان ٢/ ١٠٣ .

(٧) كشف المشكل ١/ ٤١٨-٤٢٠ .

(٨) التبيان ص ٥٣٤ .

(٩) التخمير ٣/ ١٠٩ .

(١٠) الفريد ٣/ ٣٢٠ .

(١١) تفسير القرطبي ١٠/ ٣٧٣ .

(١٢) الملخص ص ٢٩٥، ٢٩٦ .

(١٣) شرح الرضي ٣/ ٤١٨ .

(١٤) البحر ٧/ ١٥٤ .

(١٥) الدر المصون ٧/ ٤٦٠، ٤٦١ .

(١٦) أنوار التنزيل ٣/ ٢١٩ .

(١٧) مجمع البيان ٤/ ١٣٠ .

(١٨) تفسير أبي السعود ٥/ ٢١٢ .

(١٩) روح المعاني ٩/ ٣٢٧ .

والكنغراوي[1]، يقول أبو علي الفارسي: «فإذا كان اسم الفاعل لِمَا مضى لم يعمل عمل الفعل، لو قلت: مررت برجل ضارب أبوه زيداً أمس لم يجز، وقد أجاز بعضهم ذلك، واحتج بقوله: ﴿وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ﴾، وقال من لم يجزه: إن هذه الآية لا دلالة فيها على إجازة ذلك؛ لأنها حكاية حال، قالوا: أُعْمِل اسم الفاعل عمل الفعل لمشابهته الفعل، فكما أعرب المضارع كان للحال والمستقبل، كذلك أعمل اسم الفاعل عمل الفعل، ولم يعرب الفعل الماضي كذلك لم يعمل اسم الفاعل إذا كان للماضي»[2].

مما سبق يتضح لي أن الرأي الراجح في المسألة هو ما ذهب إليه ابن هشام متبعاً فيه الجمهور، وعليه، فلقد عمل اسم الفاعل (باسط) في (ذراعيه) فنصبه؛ لأنه حكاية لحال الكلب عند وقوع ذلك الأمر، وهو تخريج صحيح؛ لأن (الواو) في قوله: ﴿وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ﴾: (واو) الحال، والتقدير: نقلبهم ذات اليمين وذات الشمال في حال بسط كلبهم ذراعيه، وذكروا أن معنى القصة الدوام، فالدائم هو فعل الحال، واسم الفاعل بمعنى الحال عامل[3]، ولو كان (باسط) يدل على المضي حقيقة ما عمل في (ذراعيه) النصب، بل الجر على الإضافة، فالنصب دليل لفظي على مجيء

---

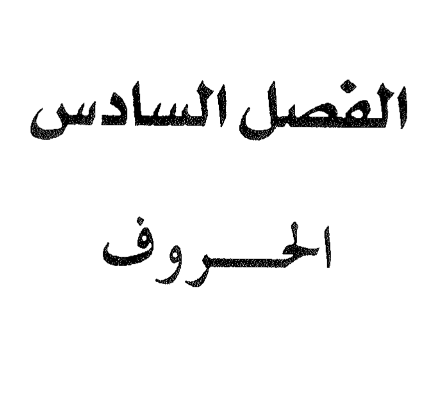
(١) الموفي في النحو الكوفي ص ٧٩، ٨٠.

(٢) الإيضاح العضدي ص ١٤٢.

(٣) كشف المشكل للحيدرة ١/ ٤١٨ - ٤٢٠، بتصرف يسير.

(باسط) في الآية على حكاية الحال ولا علاقة له بالمضي البتة ، ومما يؤكد ذلك أيضاً قرينة المضارعة في الفعل (ونقلبهم)، فلو كان (باسط) يدل على المضيّ لاتسظق الكلام وجاء الفعل ماضياً، موافقةً لاسم الفاعل، فيقال: (وقلبناهم)، ولمّا كان هذا هو مذهب الجمهور ظهر لي ما يشبه الإجماع على عمل اسم الفاعل (باسط) في الآية لكونه دالاً على حكاية الحال، وبتلك الأدلة ترجح رأي الجمهور - ومنهم ابن هشام - في المسألة . والله أعلم بالصواب .

* * *



الفصل السادس

الحـــروف



مقدمـــــة

الحرف هو ثالث أقسام الكلمة ، وهو : ما دلّ على معنى في غيره ، ومن ثَمَّ لم ينفك من اسم أو فعل يصحبه [1] .

ويقوم الحرف بدور مهم في الجملة العربية ، فهو الرابطة والوصلة [2] بين قسميه : الاسم والفعل ، فحصول الترابط والتماسك بين أجزاء الجملة - لا شك - من الأهمية بمكان، لذا برز دور الحرف وما يؤديه في الجملة .

وتتعدد أصناف الحروف، فمنها: حروف الإضافة ، وحروف العطف، وحروف الزيادة، وحروف النصب ، وحرفا الخطاب ، وحروف القسم . . إلخ .

وقد تناولتْ اعتراضات ابن هشام عدة مسائل تندرج تحت هذا الفصل وهي :

١- (اللام) بين وقوعها جارة وزائدة .

٢- تعلق الجار ، ولقد وقع تحت هذا العنوان ثلاث مسائل :

- تعلق (اللام) .

- تعلق (في) .

- تعلق (الباء) .

---

(١) شرح المفصل ٨/ ٢ ، بتصرف يسير .

(٢) حاشية الصبان ٢/ ٣٠٢ ، بتصرف .

٣- حذف الجار .

٤- (أن) بين كونها تفسيرية أو مصدرية .

٥- (ما) الزائدة .

٦- (ثُمَّ) العاطفة .

٧- (كاف) الخطاب .

٨- (اللام) بين الجحد والتعليل .

٩- (لام) الابتداء .

١٠- (لام) القسم .

(اللام) بين وقوعها جارة وزائدة

لـ (اللام) أثر مهم في الجملة الفعلية ، فقد تدخل على الفعل (اللازم) موصلةً إياه لمفعوله بالربط بينهما ، ويطلق عليها : (اللام) الجارة للتعدية ، وقد تدخل على الفعل المتعدي مقويةً له ، ويطلق عليها (اللام) الزائدة للتوكيد [١] ، وهذه الأخيرة كانت محل اختيار المبرد حين توجيهه لقوله تعالى : ﴿ وَيَقُولُونَ مَتَى هَذَا الوَعْدُ إن كُنتُمْ صَادِقِينَ * قُلْ عَسَى أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم بَعْضُ الَّذِي تَسْتَعْجِلُونَ ﴾ [٢] ، حيث قال :

« وهذه (اللام) تدخل على المفعول فلا تغير معناه ؛ لأنها لام إضافة ، قال الله عز وجل : ﴿ إن كُنتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ ﴾ [٣] ، وقال بعض المفسرين في قوله ﴿ قُلْ عَسَى أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم ﴾ معناه : ردفكم ، وتقول : لزيد ضربت ، ولعمرو أكرمت ، إذا قدمت المفعول لتشغل (اللام) ما وقعت عليه ، فإن أخرته فالأحسن ألاّ تدخلها ، إلا أن يكون المعنى ما قاله المفسرون فيكون حسناً ، وحذفه أحسن ؛ لأن جميع القرآن عليه » [٤] .

أمَّا (اللام) الأولى - الجارة للتعدية - فكانت محل اختيار ابن هشام ، لذا فقد اعترض على توجيه المبرد ، قائلاً عن (اللام) الزائدة للتوكيد : وهي أنواع ، منها : (اللام) المعترضة بين الفعل المتعدي ومفعوله ، وليس منه

---

(١) الجنى الداني ص ١٥٠ ، ١٥١ ، بتصرف .

(٢) سورة النمل : الآيتان ٧١ ، ٧٢ .

(٣) سورة يوسف : الآية ٤٣ .

(٤) المقتضب ٢/٣٦ ، وانظر : ١/١٧٧ ، ٤/١٤٣ .

(ردف لكم)، خلافاً للمبرد ومن وافقه ، بل ضمن (ردف) معنى اقترب ، فهو مثل ﴿ اقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ ﴾ [1] [2] .

إذن محك الخلاف بين ابن هشام والمبرد أحسبه ينبع من فكرة الأصل والفرع ، حيث إن المبرد قد تعامل - حسب فهمي - مع الفعل (ردف) على أصل معناه ونوعه ، إذ الأصل في معناه : تبع أودهم [3] ، وعليه ، فالأصل في نوعه أنه متعد بنفسه ، ولا يحتاج لوسائل ربط ، ولذلك اعتبر المبرد (اللام) زائدة بين الفعل المتعدي ومفعوله .

أمَّا ابن هشام فقد تعامل مع الفعل (ردف) على أنه مضمن معنى الفعل اللازم (اقترب) أو (دنا)، ولا شك أن هذا المعنى ليس هو الأصل في الفعل (ردف)، بل هو فرع عليه، وهذا المعنى الفرعي قد استوجب مصاحبة فرع آخر، حيث نقل الفعل من دائرة التعدي وهي الأصل إلى دائرة اللزوم وهي الفرع، وكان محصلة هذا أن ابن هشام قد اعتبر (اللام) في الآية أصلية، استخدمت لتعدية الفعل اللازم لمفعوله عن طريق الربط بينهما .

ولقد انقسم النحاة وأصحاب التفسير في توجيه إعراب (اللام) في هذه الآية إلى ثلاثة أقسام :

---

(١) الأنبياء ١ .

(٢) المغني ص ٢١٩ ، بتصرف يسير .

(٣) القاموس المحيط ، مادة : (ردف)، والمعجم الوسيط والمعجم الوجيز، مادة : (ردف)، وانظر : المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني، مادة (ردف) ٢/ ١٩٣ ، وانظر : لسان العرب، مادة : (ردف).

القسم الأول يتمسك بأصل الفعل موافقاً للمبرد ، ومن هؤلاء : الأخفش [١] ، ومكي [٢] ، وابن الأنباري [٣] ، وابن عصفور [٤] ، وابن عقيل [٥] ... إلخ ، يقول الأخفش : « ﴿ رَدِفَ لَكُم ﴾ : ردفكم ، وأدخل (اللام) فأضاف بها الفعل ، كما قال : ﴿ للرُّءْيَا تَعْبُرُونَ ﴾ [٦] ، و﴿ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ ﴾ [٧] ، وتقول العرب : ردفه أمر ، كما يقولون : تبعه وأتبعه » [٨] .

والقسم الثاني يتمسك بالفرع - وتبعه ابن هشام - ومن هؤلاء الفراء [٩] ، والسمين الحلبي [١٠] ، وذهب إليه الشيخ خالد [١١] ، يقول الفراء : « جاء في التفسير : دنا لكم بعض الذي تستعجلون ، فكأن (اللام) دخلت إذ كان المعنى : (دنا) ، وتكون (اللام) داخلة والمعنى : ردفكم ، كما قال بعض العرب : نفذت لها مائة ، وهو يريد : نفذتها مائة » [١٢] .

---

(١) معاني القرآن ٢/ ٤٦٧ .

(٢) مشكل إعراب القرآن ٢/ ١٥٥ .

(٣) البيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٢٧٧ .

(٤) شرح جمل الزجاجي ص ٥١٤ ، ٥١٥ .

(٥) المساعد ٢/ ٢٦٠ ، وانظر : الأزهية للهروي ص ٣٨٧ .

(٦) سورة يوسف : الآية ٤٣ .

(٧) سورة الأعراف : الآية ١٥٤ .

(٨) معاني القرآن ٢/ ٤٦٧ .

(٩) معاني القرآن ٢/ ٢٩٩ ، ٣٠٠ .

(١٠) الدر المصون ٨/ ٦٣٩ ، ٦٤٠ .

(١١) التصريح ٣/ ٣٤ .

(١٢) معاني القرآن ٢/ ٢٩٩ ، ٣٠٠ .

والقسم الثالث وهو الأكثر؛ لأنه يجمع بين الوجهين: الأصل والفرع، فيرى أن كلا الوجهين جائز، ولذا فأصحابه يحكون جواز الوجهين معاً، ومن هؤلاء: الزمخشري [(١)]، والطبرسي [(٢)]، وابن عطية [(٣)]، والرازي[(٤)]، وأبو البقاء العكبري [(٥)]، والهمذاني [(٦)]، والنيسابوري [(٧)]، وأبو حيان [(٨)]، والخطيب الشربيني [(٩)]، والطاهر بن عاشور [(١٠)]، يقول الزمخشري: «عسى أن يكون ردفكم بعضه، هو عذاب يوم بدر، فزيدت اللام للتأكيد كالباء في ﴿ **وَلاَ تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ** ﴾ [(١١)]، أو ضُمِّنَ معنى فعل يتعدى باللام، نحو: دنا لكم وأزف لكم، ومعناه[(١٢)]: تبعكم ولحقكم» [(١٣)].

---

(١) الكشاف ٣/ ٣٨٥، ٣٨٦ .

(٢) مجمع البيان ٥/ ٢٤٤ وما بعدها.

(٣) المحرر الوجيز ٢/ ١٢٩ .

(٤) تفسير الرازي ٢٤/ ٢١٤ .

(٥) التبيان ص ٦٣٤، ٦٣٥ .

(٦) الفريد ٣/ ٦٩٥ .

(٧) غرائب القرآن ٢٠/ ١٥، ١٦ .

(٨) البحر ٨/ ٢٦٦ .

(٩) السراج المنير ٣/ ٧٢ .

(١٠) التحرير ٢٠/ ٢٧ .

(١١) سورة البقرة: الآية ١٩٥ .

(١٢) أحسب أنه يقصد: معناه الأصلي قبل التضمين والانتقال من التعدي إلى اللزوم.

(١٣) الكشاف ٣/ ٣٨٥، ٣٨٦ .

وبعد، فالذي يظهر لي أنَّ كلا الوجهين جائز في المسألة، فعلى الأصل: (اللام) زائدة بين الفعل المتعدي ومفعوله بغرض التوكيد، وعلى الفرع: (اللام) أصلية جارة تربط الفعل اللازم بمفعوله بتعديته، وأحسب أن الأخذ بالوجهين هو الأكمل، حيث لا يحسن بالمعرب أن يغفل أصلاً مرجحاً عليه فرعاً، أو العكس، دونما داع للعدول عن أيهما؛ وذلك لأن كليهما مكمل للآخر، ولكن عندما يطرأ الداعي - في سياقات أخرى - قد يضطر المعرب في توجيهه أن يعدل إلى الأصل تارة، وإلى الفرع أخرى، وهكذا.

ومما يرجح ما ذهبت إليه، أنَّ المعنى متسق على كلا الوجهين، فلا أحسب أن هناك فرقاً بين معنى الآية: ﴿ وَيَقُولُونَ مَتَى هَذَا الْوَعْدُ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ﴾ قل عسى أن يتبعكم ويلحقكم بعض هذا العذاب المستعجَل، تهكماً منكم، وبين معناها: .. قل عسى أن يكون قد اقترب لكم ودنا منكم بعض هذا العذاب المستعجل من قِبَلِكم.

ولذا أرى أنَّ المعنى الدلالي للفعل (ردف)، هو المعوّل أو المتكأ الأساسي، الذي يُرْتكز عليه حين ينتقل الفعل (ردف) من دائرة التعدي ومعه زيادة (اللام)، إلى دائرة اللزوم ومعه أصالة (اللام) أو العكس، وفي هذا الصدد يقول ابن عطية: « و(ردف) معناه: قرب وأزف، ولكنها عبارة عمَّا يجيئ بعد الشيء قريباً منه، ولكونه بمعنى هذه الأفعال

الواقعة تعدى بحرف ، وإلا فبابه أن يتجاوز بنفسه »[1]، وهذا يعني أن « أصل الفعل التعدي، بمعنى (تبع ولحق)، فاحتمل أن يكون مضمناً معنى اللازم ، ولذلك فسَّره ابن عباس وغيره بـ(أزف وقرب) »[2].

وعلى ما سبق ، فـ(اللام) في هذه الآية زائدة إذا كان الفعل (ردف) على أصله، وأصلية إذا كان على فرعه . والله أعلم بالصواب.

***

---

(١) المحرر الوجيز ١٢/ ١٢٩ .

(٢) البحر ٨/ ٢٦٦ .

تعلق الجار

ولقد وقع تحت هذا العنوان ثلاث مسائل :

المسألة الأولى :

يرى النحاة أنه لابد للجار والمجرور من متعلَّق ، هذا المتعلَّق يكون فعلاً أو ما في معناه ، ويراد بالتعلق : العمل في محل الجار والمجرور نصباً أو رفعاً ، نحو : مررت بزيد ، وزيد ممرور به[1] .

واختلف النحاة في متعلق (اللام) في قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِن نِّسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِّن قَبْلِ أَن يَتَمَاسَّا ﴾ [2] على قولين :

الأول : أن (اللام) متعلقة بـ (يعودون) .

الثاني : أن (اللام) متعلقة بـ (تحرير) .

وهذا الأخير قد استنتجه بعض النحاة [3] من تعبير الأخفش حين توجيهه لإعراب الآية بقوله : « المعنى : فتحرير رقبة ﴿ مِن قَبْلِ أَن يَتَمَاسَّا ﴾ ﴿ فَمَن لَّمْ يَجِدْ ... فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا ﴾ ، ﴿ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا ﴾ أن لا نفعله فيفعلونه ؛ هذا (الظهار) ، يقول : (هي عليَّ كظهر أمي)، وما

---

(١) انظر : موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب ص ٤٩ -٥٤ ، بتصرف واختصار ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/ ٤٨٢ ، وحاشية الصبان ٢/ ٣٥٤، ٣٥٥ .

(٢) سورة المجادلة : الآية ٣ .

(٣) مثل : مكي ، وابن هشام ، وأبي حيان ، والسمين الحلبي ... إلخ .

أشبه هذا من الكلام، فإذا أعتق رقبة، أو أطعم ستين مسكيناً عاد لهذا الذي قد قال: « (إنه عليَّ حرام)، ففعله »[1].

وعليه، فقد نقلوا عنه أن في الكلام تقديماً وتأخيراً، والمعنى في الآية عنده: والذين يظاهرون من نسائهم فعليهم تحرير رقبة لما قالوا[2]، أي: فعليهم تحرير رقبة للفظهم بالظهار ثم يعودون للوطء[3] (المسيس).

ولقد اعترض ابن هشام على توجيه الأخفش، بعد ما بيَّن الوجه الأول، لتعلق (اللام) بـ (يعودون)، وكون (ما) مصدرية على هذا الوجه، والمعنى: يعودون في النساء المقول فيهنَّ لفظ الظهار، وأن هذا الوجه هو قول جمهور العلماء، فقال: « والقول الثاني من قولي متعلق (اللام): إنه (التحرير)، والتقدير: والذين يظاهرون ثم يعودون فعليهم تحرير رقبة لأجل ما قالوه من الظهار، نقل ذلك عن الأخفش، و(ما) على هذا القول إما مصدرية أو موصول اسمي، ويرد هذا القول: أن ما بعد (الفاء) لا يعمل فيما قبلها إلا في باب (أما): ﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴾[4]، وأن المصدر لا يعمل فيما قبله ولو كان ظرفاً، وأن التحرير للقول والعود، لا للقول فقط »[5].

---

(١) معاني القرآن ٢/ ٥٣٧ .

(٢) إعراب القرآن للنحاس ٤/ ٢٤٨ ، بتصرف يسير .

(٣) مشكل إعراب القرآن ٢/ ٧٣١ ، ٧٣٢ ، بتصرف يسير . وانظر: البحر ١٠/ ١٢٣ ، والدر المصون ١٠/ ٢٦٤ ، ٢٦٧ .

(٤) سورة الضحى: الآية ٩ .

(٥) المسائل السفرية ص ٥٩ ، ٦٠ ، بتصرف يسير ، وانظر: المغني ص ٥١٤ ، ٥٩٥ .

ومن خلال دراستي للمسألة من الناحية الفقهية ، وتدقيقي في نصوص النحاة والفقهاء وأصحاب التفسير ، وخاصة في نصيْ ابن هشام والأخفش ، بدا لي - أو يكاد - أن محل الخلاف في المسألة ينبع من فهم معنى (العوْد) المتعدد الدلالات والتعبير عنه، فكلٌ يأخذ المعنى الذي يعينه فيما ذهب إليه .

فابن هشام - أحسبه - فَهِمَ (العوْد) بمعنى : إمساك الزوجة والإبقاء عليها في ذمة زوجها بعد ما أزال نكاحها بتشبيهها بأمه [1] ، فعليه الكفارة قبل مسيسها بالوطء .

أمَّا الأخفش فأحسبه فَهِمَ (العود) بمعنى : المس بالوطء مباشرة، فعليه الكفارة أولاً، ثم يعود فيمس بالوطء .

ومن يدقق يرى أنَّه لا يوجد فرق حقيقي بين التوجيهين ، وإنما هو الفرق في التعبير عن الفهم ، حيث توجد نكته لطيفة تفرق بين التعبيرين ، تظهر تلك النكتة الفارقة عندما أقول : فلانٌ ظاهَرَ (ثم أراد الإبقاء) فكفَّر قبل أن يمس .

وفلانٌ ظاهَرَ فكفَّر قبل أن يمس، ألا ترى أنه لا فرق بين التعبيرين سوى أن الأول صرَّح بالإبقاء على الزوجة ، أما الثاني فاعتبر هذا الإبقاء

---

(١) البيان في مذهب الإمام الشافعي للعمراني ت سنة (٥٥٨هـ)، ١٠/ ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٥٦، ٣٥٧ بتصرف، وانظر : سبلَ السلام للصنعاني ٣/ ٣٨٨ - ٣٩٤، ومغني المحتاج شرح المنهاج للنووي للشيخ محمد الشربيني الخطيب ٣/ ٣٥٥ وما بعدها .

يدخل في الكفارة ضمناً ، بمعنى أنه إذا كفَّر عن ظهاره فقد عادت الزوجة في ذمته ، تطبيقا لقاعدة: العلة تدور مع معلولها وجوداً وعدماً ، فلقد زال الزواج بالظهار ، فلمَّا عدمت علة الظهار عدمت معها علة الزوال ، ولذلك أحسب أنَّ الأخفش قد اعتبر الكفارة عن الظهار متضمنة العود فيه بالإبقاء على الزوجة؛ لذا لم يصرّح به؛ لأنه يعتبر أن العوْد الحقيقي أو الفعلي هو المس بالوطء الذي تجب الكفارة قبله [1] .

وبهذا يتضح أنه لا فرق بين كلا التعبيرين - كما قلت آنفاً - بدليل أن كليهما يوجب الكفارة على المظاهر قبل المسيس ، وإنما الفرق بين إرادة العود إلى الزوجية - بعد تحريمها - كمعنى مجرد (أي: الوجود بالقوة)، وإرادة مس الزوجة ووطئها، (أي: الوجود بالفعل) .

ولقد سبق ابنَ هشام كثيرٌ من النحاة وأصحاب التفسير فيما ذهب إليه، ومن هؤلاء: الفراء[2]، والطبري [3]، والزجاج [4]، والنحاس [5]، وابن عطية [6]، ومكي في أحد قوليه [7]، وأبو البقاء في أحد

---

(١) انظر: تفسير الحسن البصري ٢/ ٣٣٩ ، وانظر: زاد المسير ٨/ ١٨٤ ، وفتح القدير ٥/ ١٨٢ .

(٢) معاني القرآن ٣/ ١٣٩ .

(٣) تفسير الطبري ٢٨/ ٨ .

(٤) معاني القرآن وإعرابه ٥/ ١٣٤ .

(٥) إعراب القرآن ٤/ ٢٤٨ .

(٦) المحرر الوجيز ١٥/ ٤٣٩ ، وانظر: تفسير أبي السعود ٨/ ٢١٧ . .

(٧) مشكل إعراب القرآن ٢/ ٧٣١ ، ٧٣٢ .

أقـوالـه [١] ... إلخ ، حيث يرون في قـولـه تعالى : ﴿ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا ﴾ أن « (اللام) متعلقة بـ (يعودون) ، أي : يعـودون لوطء المقول فيه الظهار ، وهن الأزواج ، فـ (ما) والفـعـل مـصـدر ، أي : لقـولـهـم ، والمـصـدر في موضع المفـعـول ، كقـولهـم : هذا درهـم ضـرب الأمير ، أي : مـضـروبـه ، فيصير معنى : (لقولهم) : للمقول فيه الظهار ، أي لوطئه بعد التظاهر منه ، فعليهم تحرير رقبة من قبل الوطء » [٢] .

وممن وافق الأخـفش في الظاهـر : ابن جني [٣] ، ومكي في أحـد أقواله [٤] ، والعكبري في أحـد أقـواله [٥] ، والقـرطبي [٦] ، والسمين [٧] ، حيث يرون أنَّ التقدير : « والذين يظاهرون من نسـائهم فتحرير رقبة ثم يعـودون لما قـالوا » [٨] ، ويقول مكي : « وقـال الأخـفش : (اللام) متعلقة بـ (تحرير) وفي الكلام تقديم وتأخير ، والمعنى : فعليهم تحرير رقبة لما نطقوا به من الظهار ، فتقدير الآية عنده : والذين يظاهرون من نسـائهم فعليهم تحرير رقبة للفظهم بالظهار ، ثم يعودون للوطء » [٩] .

---

(١) التبيان ص ٧٤٢ .

(٢) مشكل إعراب القرآن ٢/ ٧٣١ ، ٧٣٢ .

(٣) الخصائص ٢/ ١٧٩ .

(٤) مشكل إعراب القرآن ٢/ ٧٣٢ .

(٥) التبيان ص ٧٤٢ .

(٦) تفسير القرطبي ١٧/ ٣٨٣ .

(٧) الدر المصون ١٠/ ٢٦٤ ، ٢٦٧ .

(٨) الخصائص ٢/ ١٧٩ ، ١٨٠ .

(٩) مشكل إعراب القرآن ٢/ ٧٣٢ .

وبعد هذا العرض فالَّذي يظهر لي أنه لا يوجد وجه لاعتراض ابن هشام على الأخفش ؛ وذلك لأن الأخفش لم يخالف ما عليه الجمهور ، حيث يوجب الكفارة قبل المسيس موافقاً للجمهور، إضافة إلى أنه لا ينبغي أن نحمل نص الأخفش ما لا يحتمله ، فنعلق (اللام) على تعبيره عن النص لا على النص ذاته ، فضلاً عن أن الرجل نفسه ، لم يقل هذا صراحة - أقصد تعليق اللام بـ (تحرير) - ، بل هو محض استنتاج من بعض النحاة من خلال فهمهم لتعبيره وتفسيره للآية، وإضافة إلى أن الفعل (يعودون) فعل لازم يحتاج لتعديته باللام ، أما المصدر (تحرير) فهو مصدر لفعلٍ متعدٍّ قد استوعب مفعوله (رقبة)، ولا يحتاج لحرف الجر .

إذن لا مجال لتعلق (اللام) بـ (تحرير)، ولذلك يتعين تعلقها بالفعل (يعودون)، ولا أظن أن هذه القاعدة قد غابت عن ذهن الأخفش حين توجيهه الآية الكريمة ، لذا لا يحسن بنا أن ننسب له ما لم يقله .

ومن يدقق النظر في نصه يدرك أن (اللام) تتعلق بالفعل (يعودون)[1] وإن قدَّم وأخَّر في تعبيره ، ولقد قال أبو حيان[2] إن هذا التقديم والتأخير قد أفسد النظم ، وأنا أسأل هل قدَّم الأخفش وأخر في نص الآية نفسها أو في تفسيره لها ؟ وعليه فلا فساد في النظم إذا دلَّ المعنى عليه[3] .

---

(١) راجع نصه في معاني القرآن ٢/ ٥٣٧ ، حيث قال : (يعودون لما قالوا أن لا نفعله فيفعلونه).

(٢) راجع نص البحر ١٠/ ١٢٣ .

(٣) الدر المصون ١٠/ ٢٦٦ .

وبالجملة ، فاللام في الآية متعلقة بالفعل (يعودون)، ولم يخالف الأخفش في ذلك ، وعليه، فلا وجه لاعتراض ابن هشام عليه في هذه المسألة . والله أعلم بالصواب .

❊ ❊ ❊

المسألة الثانية :

اختلف النحاة في متعلق (فيه) في قوله تعالى: ﴿ وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ ﴾ [1] على ثلاثة أوجه :

الأول : أن يتعلق بمحذوف تقديره (زاهدين) يدل عليه المذكور .

الثاني : أن يتعلق بمحذوف تقديره : أعني .

الثالث أن يتعلق بـ (الزاهدين) المذكور ؛ وكان هذا الأخير محل اختيار بعض النحاة ، الذين رمز إليهم ابن هشام بكلمة (آخر) معترضاً عليهم قائلاً: « وقول آخر في ﴿ وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ ﴾ إن (في) متعلقة بـ (زاهدين) المذكور ، وهذا ممتنع إذا قدرت (ال) موصولة - وهو الظاهر- ؛ لأن معمول الصلة لا يتقدم على الموصول ، فيجب حينئذ تعلقها بـ (أعني) محذوفة ، أو بزاهدين محذوفة مدلولاً عليه بالمذكور ، أو بالكون المحذوف الذي تعلق به (من الزاهدين)، وأمَّا إن قدرت (ال) للتعريف فواضح » [2].

ولقد كان لكل وجه من الوجوه الثلاثة السابقة الذكر من يتبناه ، فممن تبنى الوجه الأول - وتبعهم ابن هشام - : الزجاج [3]، والنحاس [4]،

(١) سورة يوسف : الآية ٢٠ .

(٢) المغني ص ٥١٠ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣/ ٩٨ .

(٤) إعراب القرآن لابن النحاس ٢/ ١٩٧ .

والزمخشري [١]، وابن الأنباري[٢]، وأبو البقاء[٣]، والهمذاني[٤]، وابن مالك[٥]، والنيسابوري[٦]، وأبو حيان في أحد أقواله[٧]، والسمين الحلبي في أحد أقواله[٨]، والطبرسي[٩].

ومن المتأخرين: الألوسي[١٠].

حيث يرون أن «(فيه) ليس من صلة (الزاهدين)؛ لأن الصلة لا تتقدم على الموصول، ألا تراك لا تقول: وكانوا زيداً من الضاربين، إنما هو بيان، كأنه قيل: في أي شيء؟ فقال: زهدوا فيه»[١١]، وكانت حجتهم أن معمول الصلة لا يتقدم على الموصول.

وممن تبنى الوجه الثاني: أبو حيان - وتبعه ابن هشام أيضاً - في أحد أقواله، حيث يرى أنه (خُرِّج) تعلق الجار بـ (أعني) مضمرة[١٢].

---

(١) الكشاف ٢/ ٤٢٧.

(٢) البيان ٢/ ٣٧.

(٣) التبيان ص ٤٦٨.

(٤) الفريد ٣/ ٤٣.

(٥) شرح الكافية الشافية ١/ ٤٥٥/ ٤٥٦.

(٦) غرائب القرآن ١٢/ ٩٠.

(٧) البحر ٦/ ٢٥٤.

(٨) الدر المصون ٦/ ٤٦١.

(٩) مجمع البيان ٤/ ٣٢.

(١٠) روح المعاني ٧/ ٣٠٨.

(١١) الكشاف ٢/ ٤٢٧.

(١٢) البحر ٦/ ٢٥٤، بتصرف يسير.

ومن تبنى الوجه الثالث : ابن عطية [١]، وابن الحاجب [٢]، وأبو حيان في أحد أقواله [٣]، والسمين في أحد أقواله [٤]، حيث يرون أن الجار متعلق بالزاهدين المذكور؛ « لأنَّه يُتسامح في الجار والظرف ، فجوَّز فيهما ما لا يجوز في غيرهما » [٥]، وعليه، «فإنَّه يجوز فيهما من التقديم ما لا يجوز في سائر الصلات » [٦]، وحجتهم - كما هو واضح - الاتساع في الجار والمجرور.

وبعد هذا العرض الموجز فالذي يظهر لي أن تعلق الجار في الآية يحتمل الوجوه الثلاثة ؛ وذلك لأن المانعين لتعلق الجار بالمذكور، قد احتجوا بقاعدة : (عدم تقدم معمول الصلة على الموصول)، وهذا صحيح إذا كان على إطلاقه ، ولكن هناك استثناء من القاعدة ، هذا الاستثناء يجيز ما منعوه ، وهو أن الموصول هنا ليس اسماً، وإنما هو « على صورة الحرف المنزل منزلة الجزء من الكلمة ، فلا يمتنع تقديم معمولها عليها » [٧]، إضافة إلى أنه قد يُتَوسع في الجار والمجرور والظرف ما لا يتوسع في غيرهما ،

---

(١) المحرر الوجيز ٩/ ٢٧٠ .
(٢) لم اهتد لقوله في الأمالي؛ لذا أجعل العهدة على الناقل (الألوسي) في روح المعاني ٧/ ٣٠٨ .
(٣) البحر ٦/ ٢٥٤ .
(٤) الدر المصون ٦/ ٤٦١ .
(٥) البحر ٦/ ٢٥٤ .
(٦) المحرر الوجيز ٩/ ٢٧٠ .
(٧) لم اهتد لهذا القول في أمالي ابن الحاجب؛ لذا أجعل العهدة على الناقل ، انظر: روح المعاني ٧/ ٣٠٨ .

فإذا مُنِع تقدم معمول الصلة على الموصول في (وكانوا زيداً من الضاربين)؛ لكونه اسماً، فإنه يتسامح في تقدمه في ﴿ وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ ﴾ لكونه حرفاً ، فضلاً عن أن الحرف لا يقاس على الاسم .

ومما هو جدير بالذكر أنَّ ابن هشام نفسه المعترض على تعلق الجار بالمذكور – في الآية – ، قد ذكر في نفس الكتاب الذي ورد فيه اعتراضه : جواز هذا الوجه تحت عنوان : إنهم يتسعون في الظرف والمجرور ما لا يتسعون في غيرهما ، مورداً «معمولين لصلة (ال) نحو : ﴿ وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ ﴾ في قولٍ »[1]، ولم يعترض على هذا القول وكأنه يجيزه وإن لم يصرح بهذا .

وعليه ، فمن الأَوْلى أن نأخذ بجواز التعلق بالمذكور والمحذوف في الآية، خاصة أن قواعد اللغة تسمح بذلك ، ولا نقتصر على وجه دون وجه، حتى لا نحجر واسعاً قد أجيز لنا، ولذلك، فالجار (فيه) يجوز له التعلق بمحذوف تقديره: زاهدين أو أعني أو كون ، وبمذكور وهو (الزاهدين) على الاتساع . والله أعلم بالصواب .

***

---

(١) الباب الذي ورد فيه الاعتراض، هو الباب الخامس: في ذكر الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها، أما الباب الذي ورد فيه الجواز هو: الباب الثامن: في ذكر أمور كلية يتخرج عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئية ، القاعدة التاسعة ص ٦٥٦، ٦٥٧ .

المسألة الثالثة :

اختلف النحاة في متعلق (الباء) في قوله تعالى ﴿ فَنَاظِرَةٌ بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ ﴾[1]، على قولين :

الأول : أن (الباء) متعلقة بالفعل (يرجع).

الثاني : أنها متعلقة باسم الفاعل (ناظرة) .

ولقد قال الحوفي بالوجه الثاني[2]، ولم أجد من يوافقه في الرأي - فيما وصل إليه بحثي -، ولقد اعترض عليه ابن هشام قائلاً : « قول الحوفي : إن (الباء) متعلقة بـ (ناظرة)، ويرده أن الاستفهام له الصدر»[3] .

وممن تبنى الوجه الأول - وتبعهم ابن هشام -: أبو حيان[4]، والسمين الحلبي[5]، ومن المتأخرين : الشوكاني[6]، والألوسي[7]، والطاهر بن عاشور[8] ... إلخ، يقول أبو حيان : « (بم) متعلق بـ (يرجع)،

---

(١) سورة النمل : الآية ٣٥ .

(٢) لم اهتد لتفسيره ، لذا أجعل العهدة على الناقل، وهو ابن هشام وأبو حيان والسمين الحلبي والطاهر بن عاشور ، وستأتي مواضع نقلهم عن الحوفي .

(٣) المغني ص ٥١٠ ، وانظر : ص ٢٩٥ .

(٤) البحر ٨/ ٢٣٦ .

(٥) الدر المصون ٨/ ٦١١ .

(٦) فتح القدير ٤/ ١٩٤ .

(٧) روح المعاني ١١/ ٢٩٦ .

(٨) التحرير والتنوير ١٩/ ٢٦٧ .

والنظر هنا معلق أيضاً ، والجملة في موضع مفعول به »[1]، ووقع للحوفي أن (الباء) متعلقة بـ(ناظرة)، وهو وَهْمٌ فاحش »[2].

مما سبق يتضح لي أن الوجه الأول هو الرأي الراجح في المسألة ، وذلك لأن اسم الفاعل (ناظرة) معلّق عن العمل في مفعوله، لوجود الاستفهام، فلا يصح أن تتعلق به (الباء)، لأنه كالملغى لا عمل له، إضافة إلى أن ما قبل الاستفهام لا يعمل فيما بعده ، وعليه ، فـ(الباء) متعلقة بالفعل (يرجع) وإن تقدمت عليه ، وذلك لاقترانها بـ(ما) الاستفهامية[3] التي أكسبتها من صدارتها فصارت هي الأخرى ذات صدارة؛ وذلك لأن الخافض والمخفوض كالكلمة الواحدة، وهذه الصدارة جعلت (الباء) تتعلق بما بعدها لا بما قبلها. والله أعلم بالصواب.

***

---

(١) النهر المادّ ٢/ ٦٢٣ .

(٢) البحر ٨/ ٢٣٦ .

(٣) انظر : معاني القرآن للفراء ٢/ ٢٩٢ ، وتفسير الطبري ١٩/ ١٥٦ ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤/ ١١٩ ، ١٢٠ ، وإعراب القرآن للنحاس ٣/ ١٤٤ ، وزاد المسير ٦/ ١٧١ ، وتفسير القرطبي ١٣/ ٢٠٠ .

حذف الجار

من المعلوم من قواعد اللغة أن المكان كي يصلح للظرفية، لابد له من توافر شرط الإبهام، الذي قد توافر في الجهات الست وما قيس عليها (عند - لدى) ... إلخ. فإذا فقد هذا الشرط، وحل محله الاختصاص لم يصلح هذا المكان للظرفية بحال؛ لأنَّه يصبح مكاناً مخصوصاً، و« الأماكن المخصوصة أصلها أن يتعدى إليها الفعل غير المتعدي بحرف الجر، فإذا جاء شيء من ذلك بغير حرف الجر فعلى أنَّه حذف اتساعاً»[1]، و« أفضى الفعل إلى الاسم فنصبه »[2].

ولذلك اختلف النحاة في إعراب (سيرتها) و(الصراط)، في قوله تعالى: ﴿ سَنُعِيدُهَا سِيرَتَهَا الأُولَىٰ ﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿ فَاسْتَبَقُوا الصِّرَاطَ ﴾[4] على عدة إعرابات منها:

الإعراب الأول: أنهما ظرفا مكان.

الإعراب الثاني: أنهما نصبا على نزع الخافض.

---

(١) المقتصد في شرح الإيضاح للجرجاني ١/ ٦٤٢، وانظر: شرح الرضي على الكافية ١/ ٤٩٣، والتوطئة للشلوبين ص٢١٠، ٢١١، وشفاء العليل للسلسيلي ٢/ ٦٨٠، ونتائج الفكر للسهيلي ص ٣٣٢، والنكت للشنتمري ص ١٦٨، ١٦٩، والموفي للفرخان ١/ ٢٧٣، والفوائد الضيائية ص ٣٧١.

(٢) المرتجل ص ١٥٨.

(٣) سورة طه: الآية ٢١.

(٤) سورة يس: الآية ٦٦.

الإعراب الثالث : أن (سيرتها) بدل اشتمال من (الهاء) في : سنعيدها .

الإعراب الرابع : أن (الصراط) مفعول به ، على تضمين الفعل اللازم (استبقوا)، معنى الفعل المتعدي (تبادروا) .

ومن الجدير بالذكر أن الوجهين الثالث والرابع ، كانا محل اتفاق بين النحاة وخاصة ابن هشام والزمخشري ، حيث أورد ابن هشام جوازهما دون أي اعتراض [١] ، ولكن الخلاف في المسألة منحصرٌ في الوجهين الأول والثاني ، فلقد اختار الزمخشري الوجه الأول ، فقال : «السيرة من السير ، كالركبة من الركوب ، يقال : سار فلان سيرة حسنة ، ثم اتسع فيها فنقلت إلى معنى المذهب والطريقة ، وقيل : سير الأولين ، فيجوز أن ينتصب على الظرف ، أي : سنعيدها في طريقتها الأولى ، أي : في حال ما كانت عصا» [٢] ، ويقول عن توجيه (الصراط) : « لا يخلو من أن يكون على حذف الجار ، وإيصال الفعل ، والأصل : فاستبقوا إلى الصراط ، أو يضمن معنى (ابتدروا) ، أو يجعل الصراط مسبوقاً لا مسبوقاً إليه ، أو ينصب على الظرف » [٣] .

واعترض عليه ابن هشام قائلاً : « ومن الوهم قول الزمخشري في

---

(١) مغني اللبيب ص ٥٤١ .

(٢) الكشاف ٣/ ٦٠ .

(٣) السابق ٤/ ٢٧ .

﴿ فَاسْتَبَقُوا الصِّرَاطَ ﴾ وفي ﴿ سَنُعِيدُهَا سِيرَتَهَا الأُولَى ﴾، وقول ابن الطراوة في قوله:

لدنٌ بهز الكف يعسل متنه   فيه كما عسل الطريقَ الثعلبُ

وقول جماعة في (دخلت الدار)، أو المسجد، أو السوق:

إن هذه المنصوبات ظروف، وإنما يكون ظرفاً مكانياً ما كان مبهماً، ويعرف بكونه صالحاً لكل بقعة، كـ(مكان، وناحية، وجهة، وجانب، وأمام، وخلف).

والصواب: أن هذه المواضع على إسقاط الجار توسعاً، والجار المقدر (إلى) في ﴿ سَنُعِيدُهَا سِيرَتَهَا الأُولَى ﴾، و(في) في البيت، و(في) أو (إلى) في الباقي.

ويحتمل أن (استبقوا) ضمن معنى (تبادروا)، وقد أجيز الوجهان في ﴿ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ ﴾ [(١)]، ويحتمل أن تكون (سيرتها) بدلاً من ضمير المفعول بدل اشتمال، أي: سنعيدها طريقتها »[(٢)].

وبذلك يتضح أن محل النزاع بين ابن هشام والزمخشري يدور حول معنيي الإبهام والاختصاص، وعلاقتهما بكلمتي (سيرتها) و(الصراط).

فالأول: رأى أنهما مختصان، لذا نصبهما على نزع الخافض.

والثاني: رأى أنهما مبهمان فنصبهما على الظرفية، ولذا اختلفا.

---

(١) سورة البقرة: الآية ١٤٨.

(٢)المغني ص ٥٤١.

ومن سبق الزمخشري فيما ذهب إليه: النحاس [1]، وممن تبعه: العكبري [2]، والمنتجب الهمذاني [3]، والنيسابوري [4]، وأبو السعود [5]، يقول أبو البقاء عن توجيه (سيرتها): «ويجوز أن يكون ظرفاً، أي: في طريقتها» [6]، ويقول الهمذاني في توجيه (الصراط): « أو ينصب على الظرف » [7].

ومن سبق ابن هشام فيما ذهب إليه: الزجاج [8]، والنحاس [9]، والكرماني [10]، وابن الأنباري [11]، والرازي [12]، وأبو حيان [13]، والسمين [14]، وممن تبعه: الطبرسي [15]، والألوسي [16]. يقول الزجاج:

---

(١) إعراب القرآن للنحاس ٣/ ٢٧٢ .
(٢) التبيان ص ٥٦٢، ٥٦٣ .
(٣) الفريد ٣/ ٤٣٣، ٤/ ١١٨ .
(٤) غرائب القرآن ١٦/ ١٠٥، ٢٣/ ٢٩ .
(٥) تفسير أبي السعود ٦/ ١١، ٧/ ١٧٧ .
(٦) التبيان ص ٥٦٢، ٥٦٣ .
(٧) الفريد ٤/ ١١٨، ويقول المحقق في الهامش: ونصب (الصراط) على الظرفية لم يجوِّزه الجمهور ؛ لأنه مختص.
(٨) معاني القرآن وإعرابه ٣/ ٣٥٥ .
(٩) إعراب القرآن ٣/ ٢٦، ٣/ ٢٧٢ .
(١٠) غرائب التفسير ١/ ٧١٥ .
(١١) البيان ٢/ ١٤١ .
(١٢) تفسير الرازي ٢٢/ ٢٩، ٢٦/ ١٠٣ .
(١٣) البحر ٧/ ٣٢٤، ٩/ ٧٩ .
(١٤) الدر المصون ٨/ ٢٦، ٢٧، ٩/ ٢٨٣ .
(١٥) مجمع البيان ٤/ ٩٤ .
(١٦) روح المعاني ٩/ ٢٦٢، ١٣/ ٦٦، ٦٧ .

« و(سيرتها) منصوب على إسقاط الخافض ، وأفضى الفعل إليها .

والمعنى - والله أعلم - سنعيدها إلي سيرتها الأولى، فلمَّا حذفت (إلى) أفضى الفعل - وهو (سنعيدها) - فنصب »[1] .

ويقول أبو حيان معترضاً على توجيه (الصراط) على الظرفية: «وهذا لا يجوز؛ لأن الصراط هو الطريق، وهو ظرف مكان مختص ، لا يصل إليه الفعل إلا بواسطة»[2] .

وبعد هذا العرض ، فالذي يظهر لي أن الرأي الراجح في المسألة هو نصب (سيرتها) و(الصراط) على نزع الخافض ، وذلك لِمَا لهذا الرأي من الأدلة الآتية:

١- إن ظاهرة (الاتساع) منتشرة في لغة العرب ، أقروها تخفيفاً على أنفسهم حين كثر الاستعمال في بابي الظرف والمجرور ، ولها شواهدها الشعرية والنثرية[3]، وإذا أردت أن أعبر عنها بلغة الشعر فهي بمثابة الضرورة الشعرية - أو تكاد - التي يمتطيها الشاعر حين اضطراره، أو هي الفرع الخارج عن أصل عُدِل عنه تخفيفاً لكثرة الاستعمال ، ففي هذه الآية «لا يخلو عن أن يكون على حذف الجار وإيصال الفعل . والأصل: فاستبقوا إلى الصراط »[4]، ويقول ابن الخشاب عن بيت:

لدنٌ بهز الكف يعسل متنه   فيه كما عسل الطريقَ الثعلبُ

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٣/ ٣٥٥ .

(٢) البحر ٩/ ٧٩ .

(٣) المغني ص٦٥٦-٦٥٨، وانظ: ظاهرة الاتساع في الكتاب لسيبويه ١/ ٢١١- ٢١٦ .

(٤)الفريد ٤/ ١١٨ .

« فالأصل : عسل في الطريق ، لأن الطريق مختص ، لكنه حذف حرف الجر ضرورة لإقامة الوزن ، فأفضى الفعل إلى الاسم فنصبه »[1] .

وعليه ، فلا ينبغي التغافل عن تلك الظاهرة، وهي وجه صحيح يمكن تخريج نصب الكلمتين عليه .

٢- أن كلمتي (سيرتها) و(الصراط)، تفتقدان الإبهام ؛ لذا فلا تصلحان للظرفية بحال .

٣- أن المعاني التي وردت لكلمة (سيرتها)، لا تدل بحال على أماكن مختصة ولا مبهمة .

فالطريقة ، والمذهب ، والسيرة - فيما أحسب - معانٍ مجردة، لا تمت للمكانية بصلة، يظهر ذلك جلياً إذا قارناها بـ(يسار - خلف - يمين - أمام - عند - لدى - ... إلخ)، التي تدل على اتجاهات أو أماكن مبهمة ، وحتى إذا قلنا : إنها مختصة كالطريق ، فإن ذلك على المجاز، إذ إنه لا يستوي معنى الطريق الملموس بالطريقة المحسوسة، وهذا ما وضحه الزمخشري نفسه عندما ذكر أن (السيرة) نقلت من معناها المادي إلى معناها الحسي[2] - حسب فهمي - اتساعاً .

٤- إنَّ هذا الرأي الذي رجحته هو مذهب سيبويه ، الذي يرى شذوذ ما ذهب إليه الزمخشري، يقول سيبويه : « وقد قال بعضهم : ذهبت

---

(١) المرتجل ص ١٥٨ .

(٢)راجع نص الكشاف ٣/ ٦٠ .

الشام، يشبهه بالمبهم، إذا كان مكاناً يقع عليه المكان والمذهب ، وهذا شاذ؛ لأنه ليس في (ذهب) دليل على (الشام)، وفيه دليل على المذهب والمكان ، ومثل ذهبت الشام: دخلت البيت ، ومثل ذلك قول ساعدة:

لدنٌ بهز الكف يعسل متنه   فيه كما عسل الطريقَ الثعلبُ » [1]

٥- إن هذا الرأي هو ما عليه الجمهور ، وبه يتحقق ما يشبه الإجماع ، لذا فلا ينبغي إغفاله .

وبالجملة فمما سبق يتبين أن (سيرتها) و(الصراط) منصوبتان على نزع الخافض اتساعاً ، وهذا ما رأيته راجحاً على ما سواه من الآراء . والله تعالى أعلم بالصواب .

***

(١) الكتاب ١/٣٦ ، وانظر : ١/ ٢١٤ ، والنكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم الشنتمري ص ١٦٨، ١٦٩ .

(أنْ) بين كونها تفسيرية أو مصدرية

اختلف النحاة حول توجيه (أن) في قوله تعالى: ﴿ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلاَّ مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنِ اعْبُدُوا اللهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ ﴾ (١) على قولين:

الأول: أنها تفسيرية، وذلك بحمل الفعل (قلت)، على معنى (أمرت)، والجملة بعدها لا محل لها من الإعراب، وهذا ما ارتضاه كل من الزمخشري (٢)، وابن هشام (٣) ومن تبعهما (٤). وعليه، فهذا القول محل اتفاق بين العالمَيْن.

الثاني: أنها مصدرية، والجملة بعدها في محل من الإعراب، وعلى هذا القول وردت ثلاثة إعرابات:

(أ) أن تعرب جملة (أن اعبدوا الله) بدلاً من (ما)، وهذا الوجه رفضه كل من الزمخشري (٥) وابن هشام (٦)، وعلى ذلك، فهذا الوجه أيضاً محل اتفاق بينهما.

---

(١) سورة المائدة: الآية ١١٧.

(٢) الكشاف ١/ ٧٢٦، ٧٢٧.

(٣) الإعراب عن قواعد الإعراب ص ٣٥.

(٤) الزجاج في معاني القرآن ٢/ ٢٢٣، والنحاس في إعراب القرآن ١/ ٢٩٠، ومكي في المشكل ١/ ٢٥٤، وابن عطية في المحرر ٥/ ٢٤٠، وابن الأنباري في البيان ١/ ٣١٠، ٣١١، والقرطبي في تفسيره ٦/ ٣٧٦، وأبو حيان في النهر المادّ ١/ ٦٤٧، والسمين في الدر المصون ٤/ ٥١٥ ... إلخ.

(٥) الكشاف ١/ ٧٢٦، ٧٢٧.

(٦) الإعراب عن قواعد الإعراب ص ٣٥.

(ب) أن تعرب الجملة بدلاً من (الهاء)، ورجح هذا الوجه ابن هشام .

(ج) أن تعرب الجملة عطف بيان من (الهاء)، ورجح هذا الوجه الزمخشري مانعاً الوجه السابق ، حيث قال : « وكذلك إذا جعلته بدلاً من (الهاء)؛ لأنك لو أقمت (أن اعبدوا الله) مقام (الهاء)، فقلت : إلا ما أمرتني بأن اعبدوا الله ، لم يصح ؛ لبقاء الموصول بغير راجع إليه من صلته ، ويجوز أن تكون (أن) موصولة عطف بيان للهاء لا بدلاً »[1] .

فاعترض عليه ابن هشام قائلاً : لا يجوز أن تكون مصدرية وهي وصلتها عطف بيان على (الهاء) في (به)؛ لأن عطف البيان في الجوامد بمنزلة النعت في المشتقات فكما أن الضمير لا ينعت كذلك لا يعطف عليه عطف بيان ، ووهم الزمخشري فأجاز ذلك ذهولاً عن هذه النكتة ، وممن نصَّ عليها من المتأخرين أبو محمد بن السيد[2] ، وابن مالك[3] ، والقياس معهما في ذلك .

ويصح أن يقدر بدلاً من (الهاء) في (به)، ووهم الزمخشري فمنع ذلك ظناً منه أن المبدل منه في قوة الساقط ، فتبقى الصلة بلا عائد ، والعائد موجود حساً ، فلا مانع[4] .

مما سبق يتضح أن العالمين متفقان على كون (أن)تفسيرية ، بالحمل

---

(١) الكشاف ١/ ٧٢٦ ، ٧٢٧ .

(٢) إصلاح الخلل الواقع في الجمل ص ٧٤، ٧٥ .

(٣) شرح الكافية الشافية ١/ ٥٣٣ .

(٤) انظر : المغني ص٤٤ ، ٤٥ بتصرف ، ولقد ورد هذا الاعتراض عينه في المغني ص ٤٣٤ ، ٥٤٥ ، وفي الإعراب عن قواعد الإعراب ص ٣٥ .

على المعنى ، ومتفقان أيضاً على رفض إعراب جملة (أن اعبدوا الله)، بدلاً من (ما)، وذلك على توجيه (أن) على المصدرية ، ولكنهما اختلفا في توجيه نفس الجملة : أعطف بيان أم بدل من (الهاء) ؟

ومن سبق ما ذهب إليه ابن هشام : الزجاج[1]، والنحاس[2]، والعكبري[3]، ومكي[4]، وابن عطية[5]، وابن الأنباري[6]، والهمذاني[7]، والقرطبي[8]، وأبو حيان[9]، والسمين الحلبي[10]. ومن المتأخرين: أبو السعود[11]، والطاهر بن عاشور[12]، حيث يرون جواز الإبدال من (الهاء)، «على قول من لم ينو بالأول الطرح، وهو الوجه، أعني قول من لم ينو بالأول الطرح ، وكفاك دليلاً تجويزهم: الذي مررت به أبي عبد الله »[13].

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٢/ ٢٢٣ .

(٢) إعراب القرآن ١/ ٢٩٠ .

(٣) التبيان ص ٣٢١ .

(٤) المشكل ١/ ٢٥٤ .

(٥) المحرر٥/ ٢٤٠ .

(٦) البيان ١/ ٣١٠، ٣١١ ، وانظر : السراج المنير ١/ ٤٠٨ .

(٧) الفريد ٢/ ١١١ ، وانظر : نظم الدرر ٦/ ٣٦٦ ، وفتح القدير ٢/ ١٣٧ .

(٨) تفسير القرطبي ٦/ ٣٧٦ .

(٩) البحر ٤/ ٤١٨، ٤١٩ وانظر : النهر الماد ١/ ٦٤٧ .

(١٠) الدر المصون ٤/ ٥١٥ .

(١١) تفسير أبي السعود ٣/ ١٠١ .

(١٢) التحرير والتنوير ٧/ ١١٦ .

(١٣) الفريد ٢/ ١١١ .

ويعلق أبو حيان على قول الزمخشري، قائلاً: « وأمَّا قوله: (البقاء الموصول بغير راجع إليه من صلته)، فلا يلزم في كل بدل أن يحل محل المبدل منه، ألا ترى إلى تجويز النحويين: (زيد مررت به أبي عبد الله)، ولو قلت: (زيد مررت بأبي عبد الله)، لم يجز ذلك عندهم إلا على رأي الأخفش، وأما قوله: (عطفاً على بيان (الهاء))، فهذا فيه بعد؛ لأن عطف البيان أكثر بالجوامد الأعلام» [1].

وممن تبنى ما ذهب إليه الزمخشري: بعض شرّاح المغني مثل: الأمير[2]، والدسوقي [3]، والإبياري [4]، ومن قبله: الألوسي، حيث يقول: « وقيل: عطف بيان للضمير في (به)، واعترض بأنه صرح في (المغني) بأن عطف البيان في الجوامد بمنزلة النعت في المشتقات، فكما أن الضمير لا ينعت، كذلك لا يعطف عليه عطف بيان، وأجيب بأن ذلك من المختلف فيه، وكثير من النحاة جوَّزوه، وما في (المغني) قد أشار شراحه إلي رده » [5] بأنه قد يقال: هذه النكتة المذكورة رآها الزمخشري غير معتبرة، بناءً على أن ما ينزل منزلة الشيء لا يلزم أن يعطى حكم ذلك الشيء، ألا ترى المنادى المفرد، قالوا: إنه كالضمير فلذا بني، ومنعوا نعت الضمير دون المنادى، فلعل الزمخشري لاحظها، ولكن لم يقل بها، فأجاز عطف البيان على الضمير[6].

---

(١) البحر ٤/ ٤١٨، ٤١٩.
(٢) حاشية الأمير على المغني ١/ ٣١/ ٣٢.
(٣) حاشية الدسوقي على المغني ١/ ٣٢/ ٣٣.
(٤) القصد المبني على حواشي المغني، حاشية الإبياري على حاشية الأمير ١/ ١٥٠.
(٥) روح المعاني ٥/ ٩٨.
(٦) حاشية الدسوقي على المغني ١/ ٣٢/ ٣٣، بتصرف يسير جداً.

وبعد هـذا العرض، فالذي يظهر لي أن (أن) في الآية تحتمل كونها تفسيرية بالتأويل السابق ذكره ، والجملة بعدها لا محل لها من الإعراب ، ولقد ذكر سيبويه كونها تفسيرية نقلاً عن شيخه الخليل [١]، وكذلك الزمخشري، وابن يعيش [٢]، وابن مالك [٣] .

وهذا التوجيه هو الشائع بين أهل العلم، حتى جعلوا الآية مثالاً لحكاية القول بالمعنى، وهذا استعمال فصيح [٤]، كما تحتمل كونها مصدرية وتكون الجملة معها، إمَّا :

(أ) عطف بيان لـ (الهاء) - كما قال الزمخشري -، وردَّه ابن هشام بحجة أن عطف البيان في الجوامد بمنزلة النعت في المشتقات ، فكما لا ينعت الضمير كذا لا يعطف عليه عطف بيان، أي أن ابن هشام يقيس عطف البيان على النعت، فيعطي الأول حكم الثاني .

فأجيب عنه بأنَّه ليس من الحتم أن يأخذ المقيس حكم المقيس عليه ، واحتجوا - كما مرّ - بقياس المنادى على الضمير، ومع ذلك جاز نعت المنادى ولم يجز نعت الضمير [٥]، وعليه فإن لم يجز نعت الضمير فقد يجوز عطفه للبيان في الآية الكريمة ، ومن هنا جوَّز الزمخشري ما ذهب إليه .

---

(١) الكتاب ٣ / ١٦٣ .

(٢) المفصل بشرح ابن يعيش ٨ / ١٤١، ١٤٢ .

(٣) شرح الكافية الشافية ٢/ ١٠٨ ، ١١٤ ، وشرح التسهيل ٤/ ٥١، ٥٢ .

(٤) التحرير والتنوير ٧/ ١١٦، بتصرف يسير

(٥) راجع نص حاشية الأمير ١/ ٣١، ٣٢، وروح المعاني ٥/ ٩٨، وحاشية الدسوقي١/ ٣٢ ، ٣٣، وحاشية الإبياري ١/ ١٥٠ .

(ب) بدلاً من (الهاء)، كما قال ابن هشام ، وردَّه الزمخشري بحجة بقاء الموصول بغير راجع إليه ؛ لأنه يكون في قوة الساقط ، فتبقى جملة (أن اعبدوا الله)، بلا عائد .

وأجيب عنه بأن العائد موجود حساً «على قول من لم ينو الطرح ، وهو الوجه »[1]؛ لأنه « ليس من شرط البدل جواز طرح المبدل منه مطلقاً ليلزم بقاء الموصول بلا عائد » [2]، وعليه فالعائد الذي يربط جملة البدل موجود، فلا يوجد مانع من توجيه الجملة على البدلية .

خلاصة القول: أنَّ (أنْ) تصلح لكونها تفسيرية ومصدرية ، وعلى كونها مصدرية تصلح جملة (أن اعبدوا الله) عطف بيان أو بدلاً ، وذلك لأن ما ورد من الحجج المبطلة لتوجيه الجملة على كلا الوجهين قد انتفى بالأدلة المقبولة . والله أعلم بالصواب .

* * *

---

(١) الفريد ٢/ ١١١ .

(٢) تفسير أبي السعود ٣/ ١٠١ .

«ما» الزائدة

استخدم العرب وسائل عدة لتقوية الكلام وتوكيده وتمكينه ، من هذه الوسائل : حروف الزيادة .

ولا تعنى كلمة (الزيادة) أن هذه الحروف كمٌّ مهمل، وإنما تعني : أنها لو سقطت من السياق لم يختل المعنى، ومع ذلك يؤتى بها « لضربٍ من التأكيد ، نحو قوله تعالى : ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ﴾ [(١)]، ونحو : ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَاقَهُمْ ﴾ [(٢)].

ألا ترى أن (ما) لو كان لها موضع من الإعراب لَمَا تخطاها (الباء) وعمل فيما بعدها ؟ وكذلك (لا) من قولهم: ما قام زيد ولا عمرو، (الواو) هي العاطفة و(لا) لغو، كأنهم شبهوها بـ(ما) فزادوها .

ومن ذلك : (إنْ) المخففة المكسورة، في نحو قوله : (فما إن طبنا جبن)، المراد « فما طبنا »، وكذلك المفتوحة في نحو: ﴿ فَلَمَّا أَن جَاءَ الْبَشِيرُ ﴾ [(٣)]. فهذه الحروف ونحوها لا موضع لها من الإعراب ، ولا معنى لها سوى التوكيد » [(٤)].

---

(١) سورة آل عمران : الآية ١٥٩ .

(٢) سورة النساء : الآية ١٥٥ .

(٣) سورة يوسف : الآية ٩٦ .

(٤) شرح المفصل ٨/ ٤، ٥ ، وانظر : ٧/ ٩٧ ، ٣/ ١٣ ، ٨/ ٣٠، ٥٦، ١٠٨، ١٣١، ١٣٤ ، ١٣٨ ، والكتاب ٤/ ٢٢١ ، وشرح التسهيل ٢/ ٣٨، ٣١٠، وشرح الكافية الشافية ١/ ٣٦٨ .

يتضح مما سبق أن « ما » في قوله تعالى: ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللهِ لِنتَ لَهُمْ ﴾ زائدة للتوكيد، وهذا ما عليه الجمهور .

ولقد خالفهم الرازي، فوجهها على الاستفهام، حيث قال: « زائدة للتوكيد وهذا ما عليه الجمهور، وذهب الأكثرون إلى أن (ما) صلة زائدة، ومثله في القرآن كثير، قالوا: والعرب تزيد في الكلام لتأكيد (ما) يستغنى عنه .

وقال المحققون: دخول اللفظ المهمل الضائع في كلام أحكم الحاكمين غير جائز .

وهنا يجوز أن تكون (ما) استفهاماً للتعجب ، تقديره: فبأي رحمة من الله لنت لهم ؟ ؛ وذلك لأن جنايتهم لَمَّا كانت عظيمة ، ثم إنه ما أظهر ألبتة تغليظاً في القول ، ولا خشونة في الكلام ، علموا أن هذا لا يتأتى إلا بتأييد رباني ، وتسديد إلهي، فكان ذلك موضع التعجب من كمال ذلك التأييد والتسديد، فقيل: فبأي رحمة من الله لنت لهم ؟ وهذا هو الأصوب عندي »[1] .

فاعترض عليه ابن هشام في أكثر من موضع واصفاً لقوله بالوهم، والبطلان ، وبأنَّه مردود[2]، حيث قال ما ملخصه: إن الحرف الزائد لا يعنى المهمل كما وَهِمَ الرازي، ولكن ما يعني التقوية والتوكيد، « والتوجيه الذي ذكره الإمام فخر الدين المذكور في الآية باطل لأمرين:

---

(١) تفسير الفخر الرازي ٩/ ٦٣ .

(٢) الإعراب من قواعد الإعراب ص ٥١، ٥٢، ولقد ورد نفس الاعتراض في مخطوط « حواشٍ على الألفية ق ١٩٨أ »، والمغني ص ٢٩٦ .

والبطليوسي[1]، والزمخشري[2]، وابن الأنباري[3]، والهمذاني[4]، وابن يعيش[5]، والشلوبين[6]، والقرطبي[7]، وابن مالك[8]، والنيسابوري[9]، وأبو حيان[10]، والسمين الحلبي[11].

ومن المتأخرين: الشوكاني[12]، والألوسي[13]، والطاهر بن عاشور[14]، حيث يرون أن (ما) في الآية «صلة فيها معنى التأكيد، أي: فبرحمة، كقوله ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾[15]، ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَاقَهُمْ﴾[16]، ﴿جُندٌ مَّا هُنَالِكَ مَهْزُومٌ﴾[17]، وليست بزائدة على الإطلاق، وإنما أطلق عليها سيبويه معنى الزيادة من حيث زال عملها.

---

(١) الحُلل ص ١٢٠، وانظر: إصلاح الخلل ص٣٤٥.
(٢) الكشاف ١/ ٤٥٨.
(٣) البيان ١/ ٢٢٩.
(٤) الفريد١/ ٦٥١، ٦٥٢.
(٥) شرح المفصل ٨/ ٤، ٥.
(٦) التوطئة ص ١١٣، ١١٤.
(٧) تفسير القرطبي ٤/ ٢٤٨، وانظر: السراج المنير ١/ ٢٥٩.
(٨) شرح التسهيل ٢/ ٣٨، ٣١٠، وانظر: شرح الكافية الشافية ١/ ٣٦٨.
(٩) غرائب القرآن ٤/ ١٠٧.
(١٠) البحر ٣/ ٤٠٨.
(١١) الدر المصون ٣/ ٤٦١، ٤٦٢.
(١٢) فتح القدير ١/ ٥٨٥، وانظر: نظم الدرر ٥/ ١٠٦، ١٠٧.
(١٣) روح المعاني ٣/ ١٦٥.
(١٤) التحرير والتنوير ٤/ ١٤٤.
(١٥) سورة المؤمنون: الآية ٤٠.
(١٦) سورة النساء: الآية ١٥٥.
(١٧) سورة ص: الآية ١١.

وقيل: (ما) استفهام، والمعنى: فبأي رحمة من الله لنت لهم، فهو تعجب وفيه بُعْد، لأنه لو كان كذلك لكان (فبم) بغير ألف »[1]، يقول أبو حيان: « (ما) هنا زائدة للتوكيد، وزيادتها بين (الباء) و(عن) و(من) و(الكاف) وبين مجروراتها، شيء معروف في اللسان، مقرر في علم العربية، وقيل (ما) هنا استفهامية، قال الرازي: (قاله المحققون). اهـ.

وما قاله المحققون صحيح، لكن زيادة (ما) للتوكيد لا ينكره في أماكنه من له أدنى تعلق بالعربية، فضلاً عمن يتعاطى تفسير كلام الله، وليس (ما) في هذا المكان مما يتوهمه أحد مهملاً، فلا يحتاج ذلك إلى تأويلها بأن يكون استفهاماً للتعجب، ثم إنَّ تقديره ذلك: فبأي رحمة، دليل على أنه جعل (ما) مضافة للرحمة، وما ذهب إليه خطأ من وجهين:

أحدهما: أنَّه لا تضاف (ما) الاستفهامية، ولا أسماء الاستفهام غير (أي) بلا خلاف، و(كم) على مذهب أبي إسحاق.

والثاني: إذا لم تصح الإضافة فيكون إعرابه بدلاً، وإذا كان بدلاً من اسم الاستفهام فلابد من إعادة همزة الاستفهام في البدل، وهذا الرجل لحظ المعنى، ولم يلتفت إلى ما تقرر في علم النحو من أحكام الألفاظ، وكان يغنيه عن هذا الارتباك والتسلق إلى ما لا يحسنه والتسور عليه قول الزجاج في (ما) هذه: إنها صلة فيها معنى التوكيد بإجماع النحويين»[2].

وبعد هذا العرض الموجز، فالذي يظهر لي رجحانه في المسألة هو ما

---

(١) تفسير القرطبي ٤/ ٢٤٨.

(٢) البحر ٣/ ٤٠٨، وانظر: النهر الماد ١/ ٣٩٤/ ٣٩٥.

ذهب إليه ابن هشام ومن وافقه ، ومما يدعم هذا الترجيح ويقوّي حجته :

١ - أن هذا التوجيه الإعرابي لـ (ما) هو مذهب سيبويه [١] .

٢ - أنَّ هذا التوجيه الإعرابي لـ (ما) قد حظي بإجماع النحاة عليه [٢] ، ومع ذلك فقد خالفه الرازي .

٣ - أنه بإنعام النظر في الآية الكريمة ، نجد أن السياق يتطلب معنى التوكيد أكثر من الاستفهام ، مما يرجح كونها زائدة للتوكيد .

٤ - أن إثبات ألف (ما) ، دلَّ على أنها ليست للاستفهام ؛ لأنها لو كانت استفهامية لوجب حذف ألفها كما في قوله تعالى : ﴿ عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ ﴾[٣] ، إلخ الآيات التي وردت فيها (ما) استفهامية .

٥ - أن جر (رحمة) بالكسرة ، دلَّ على أن (ما) ليست استفهامية ؛ لأنها لو كانت كذلك لرفعت (رحمة) ولم تجر ، نحو : فيم فاطمةٌ تفكر ؟ خاصة أن (ما) ليست من أسماء الاستفهام التي تضاف كـ (أي) عند الجمهور ، و(كم) عند الزجاج .

٦ - أنَّ توجيه الرازي لـ (ما) من الضعف بمكان ، لأنَّه انبنى على مراعاته للمعنى دون صحة الصناعة اللفظية ، مما يؤخذ على المعرب ويتسبب في الاعتراض عليه . والله أعلم بالصواب .

---

(١) الكتاب ٤/ ٢٢١ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/ ٤٨٢ ، حيث قال : « (ما) بإجماع النحويين هاهنا صلة » .

(٣) سورة النبأ : الآية ١ .

ثُمَّ العاطفة

تأتي (ثم) على موضعين في الكلام:

الأول: أن تكون حرف عطف.

والثاني: أن تكون حرف ابتداء، فيأتي بعدها مبتدأ وخبر، كقوله تعالى: ﴿ قُلِ اللَّهُ يُنَجِّيكُم مِّنْهَا وَمِن كُلِّ كَرْبٍ ثُمَّ أَنتُمْ تُشْرِكُونَ ﴾ [(١)]، وكقوله تعالى: ﴿ فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ * ثُمَّ إِنَّكُم بَعْدَ ذَٰلِكَ لَمَيِّتُونَ * ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ تُبْعَثُونَ ﴾ [(٢)] [(٣)].

وقد تقترن « ثُمَّ » العاطفة بهمزة الاستفهام، فتتقدم عليها لصدارتها كما تقدمت على أخواتها: (الفاء) و(الواو) في قوله تعالى: ﴿ أَفَلَا يَعْقِلُونَ ﴾ [(٤)]، وقوله تعالى ﴿ أَوَلَمْ يَسِيرُوا ﴾ [(٥)]، وكقوله تعالى ﴿ أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ آمَنتُم بِهِ ﴾ [(٦)]، وكان الأصل تقديم حرف العطف على الهمزة؛ لأنها من الجملة المعطوفة، لكن راعوا أصالتها في باب الاستفهام فقدّموها [(٧)].

---

(١) سورة الأنعام: الآية ٦٤ .

(٢) سورة المؤمنون: الآيات ١٤-١٦ .

(٣) رصف المباني ص ١٧٣ ـ ١٧٥ بتصرف، وانظر: التهذيب للصنعاني صـ١٦٠، ١٦١، والموفي في النحو الكوفي ص ١٥٢ .

(٤) سورة يس: الآية ٦٨ .

(٥) سورة الروم: الآية ٩ .

(٦) سورة يونس: الآية ٥١ .

(٧) الجنى الداني ص ٩٧ بتصرف، وانظر: الموفي ص ٣٤، والتصريح ١/ ٤١٢ .

من خلال ما سبق تبين لنا أن (ثم) في قوله تعالى: ﴿ أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ آمَنتُم بِهِ ﴾[1]، حرف عطف تصدرته همزة الاستفهام، ولقد خالف الطبري هذا التوجيه، فوجه (ثم) إلى إعراب آخر، وهو: الظرفية، حيث قال: «يقول تعالى ذكره: أهنالك إذا وقع عذاب الله بكم أيها المشركون آمنتم به»، يقول: صدقتم به في حال لا ينفعكم فيها التصديق، ومعنى قوله: (أثم) في هذا الموضع: أهنالك، وليست (ثم) هاهنا التي تأتي بمعنى العطف»[2].

فاعترض عليه ابن هشام قائلاً: «قال الطبري في قوله تعالى: ﴿ أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ آمَنتُم بِهِ ﴾ معناه: أهنالك، وليست (ثم) التي للعطف، انتهى، وهذا وهم، اشتبه عليه (ثم) المضمومة التاء بالمفتوحتها»[3].

وبهذا يتضح أن محل النزاع بين العالمين أن ابن هشام يَعُدُّ (ثم) عاطفة، بينما الطبري يعُدُّها ظرفية.

وممن قال بكون (ثم) عاطفة في الآية الكريمة - وتبعه ابن هشام -: الزمخشري[4]، وابن عطية[5]، والرازي[6]، والهمذاني[7]،

(١) سورة يونس: الآية ٥١ .

(٢) تفسير الطبري ١١/ ١٢٢ .

(٣) المغني ص١٢٨ .

(٤) الكشاف ٢/ ٣٣٤ .

(٥) المحرر ٩/ ٥٣ .

(٦) تفسير الرازي ١٧/ ١٠٩ .

(٧) الفريد ٣/ ٥٦٦ .

والنيسابوري[1]، والقرطبي[2]، والخازن[3]، وأبو حيان[4]، والسمين الحلبي[5].

ومن المتأخرين عن ابن هشام: البيضاوي[6]، والشوكاني[7]، والألوسي[8]، والطاهر بن عاشور[9]، يقول ابن عطية: «قوله ﴿ أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ﴾، عطف بقوله: (ثُمَّ)، جملة القول على ما تقدم، ثُمَّ أدخل على الجميع ألف التقرير، ومعنى الآية: إذا وقع العذاب وعاينتموه آمنتم به حينئذ، وذلك غير نافعكم، بل جوابكم الآن وقد كنتم تستعجلونه مكذبين به، وقال الطبري في قوله: (ثم)، معناه: هنالك، وقال: ليست (ثم) هذه التي تأتي بمعنى العطف. اهـ، والمعنى صحيح على أنها (ثم) المعروفة، ولكن إطباقه على لفظ التنزيل هو كما قلنا، وما ادعاه الطبري غير معروف»[10].

ومما هو جدير بالذكر أنني لم أر - فيما وصل إليه بحثي - من يتبنى رأي الطبري سوى ابن الجوزي، حيث يقول: «وذكر بعض المفسرين أن

(١) غرائب القرآن ١١/ ٩٠ .

(٢) تفسير القرطبي ٨/ ٣٥١ .

(٣) تفسير الخازن ٣/ ١٩٣ .

(٤) البحر ٦/ ٦٩، ٧٠ .

(٥) الدر المصون ٦/ ٢١٧ .

(٦) أسرار التنزيل ٣/ ٩٤ .

(٧) فتح القدير ٢/ ٦٣١ .

(٨) روح المعاني ٧/ ١٩٥، ١٩٦ .

(٩) التحرير والتنوير ١١/ ١٩٣ .

(١٠) المحرر ٩/ ٥٣، وانظر: الجواهر الحسان ٢/ ١٨١، ونظم الدرر ٩/ ١٣٦، ١٣٧ .

المراد بالمجرمين: المشركون، وكانوا يقولون: نكذب بالعذاب ونستعجله، ثم إذا وقع العذاب آمنا به، فقال الله تعالى موبخاً لهم: ﴿ أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ آمَنتُم بِهِ ﴾ ؛ أي: هنالك تؤمنون فلا يقبل منكم الإيمان، ويقال لكم: الآن تؤمنون؟ »[1].

وبعد هذا العرض فالذي يظهر لي رجحانه في المسألة، هو ما ذهب إليه ابن هشام - متبعاً في ذلك من قبله - ومن وافقه؛ وذلك لأن السياق يدل على أن المقام مقام توبيخ وتقريع، ولهذا الغرض - والله أعلم بمراده - سيق الاستفهام، وتوجيه الطبري (ثم)، ينفي هذا الاستفهام فلا يتحقق المعنى المراد في الآية، إضافة إلى أنه لم يُعرف في اللسان مجيء (ثم) المضمومة (الثاء) بمعنى (هنالك)، فتلك إذن دعوى تفتقر إلى أدلة تنهض بحجيتها، وإلا فقول الطبري: « لا يُوافق عليه »[2]، وعليه، فـ (ثم) في الآية عاطفة. والله أعلم بالصواب.

***

---

(١) زاد المسير ٤/ ٣٨.

(٢) الدر المصون ٦/ ٢١٧، ولقد قال أبو حيان عن توجيه الطبري: إنه دعوى، وقال الشوكاني: إن القول بكونها عاطفة أولى من كونها ظرفية.

كاف الخطاب

تأتي الكاف حرفاً عاملاً وغير عامل ، فالعامل : كاف الجر ، وغير العامل نوعان : ضمير ، وحرف معنى لا محل له ، ومعناه الخطاب .

ومما تتصل به هذه الكاف : الفعل (أرأيت) ، التي بمعنى : أخبرني ، كقوله تعالى : ﴿ قَالَ أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ ﴾ [1] ، فكاف الخطاب هنا في الآية لا محل لها من الإعراب ، و(التاء) في محل رفع فاعل [2] ، وهذا ما عليه الجمهور .

ولقد خالف الفراء ذلك حين قال : « والمعنى الآخر أن تقول : أرأيتك ، وأنت تريد : أخبرني ، وتهمزها ، وتنصب (التاء) منها ، وتترك الهمز إن شئت ، وهو أكثر كلام العرب ، وتترك (التاء) موحدة مفتوحة للواحد والواحدة والجميع في مؤنثه ومذكره ، فتقول للمرأة : أرأيتَكِ زيداً هل خرج . وللنسوة : أرأيتكن زيداً ما فعل ، وإنما تركت العرب (التاء) واحدة ؛ لأنهم لم يريدوا أن يكون الفعل منها واقعاً على نفسها ، فاكتفوا بذكرها في (الكاف) ووجهوا (التاء) إلى المذكر والتوحيد ، إذ لم يكن الفعل واقعاً ، وموضع (الكاف) نصب وتأويله رفع ، كما أنك إذا قلت للرجل : دونك زيداً ، وجدت (الكاف) في اللفظ خفضاً ، وفي المعنى رفعاً ، لأنها مأمورة » [3] .

---

(١) سورة الإسراء : الآية ٦٢ .

(٢) الجنى الداني ص١٣٢ ، ١٤٠ ، ١٤٢ بتصرف ، وانظر : الكتاب ١/ ٢٤٥ ، ورصف المباني ص ٢٠٦ـ٢٠٨ ، وشرح التسهيل ١/ ٢٤٦ ، ٢٤٧ .

(٣) معاني القرآن للفراء ١/ ٣٣٣ .

فاعترض عليه ابن هشام قائلاً: فـ(التاء) « فاعل ، و(الكاف) حرف خطاب ، هذا هو الصحيح ، وهو قول سيبويه[1] ، وعكَسَ ذلك الفراء ، فقال: (التاء) حرف خطاب ، و(الكاف) فاعل لكونها المطابقة للمسند إليه ، ويرده صحة الاستغناء عن (الكاف)، وأنها لم تقع قط مرفوعة »[2] .

مما سبق يتضح أن محل الخلاف بين ابن هشام والفراء يتمثل في أن الأول يرى (التاء) في الآية فاعلاً ، والكاف للخطاب ولا محل لها من الإعراب ، بينما يعكس الفراء الأمر فيجعل كلاً من التاء والكاف يأخذ عمل الآخر .

وممن تبنى كون الكاف حرف خطاب: سيبويه[3] ، والزجاج[4] ، والنحاس[5] ، ومكي[6] ، والزمخشري[7] ، وابن عطية[8] ، وابن الأنباري[9] ، والرازي[10] ، والعكبري[11] ، والهمذاني[12] ،

---

(١) الكتاب ١/ ٢٤٥ .

(٢) المغني ص١٨٧ .

(٣) الكتاب ١/ ٢٤٥ .

(٤) معاني القرآن وإعرابه ٣/ ٢٤٩ ، ٢/ ٢٤٦ .

(٥) إعراب القرآن ٢/ ٢٧٧ .

(٦) المشكل ١/ ٢٦٦ .

(٧) الكشاف ٢/ ٢٢ ، ٦٣٢ .

(٨) المحرر ١٠/ ٣١٧ .

(٩) البيان ١/ ٣٢٠ ، ٣٢١ .

(١٠) تفسير الرازي ٢١/ ٣ ، ٤ .

(١١) التبيان ص ٣٣٢ ، ٣٣٣ .

(١٢) الفريد ٣/ ٢٨٦ ، ٢/ ١٤٦ ، ١٤٧ .

والقرطبي[1]، وابن مالك[2]، والمالقي[3]، والنيسابوري[4]، والمرادي[5]، وأبو حيان[6]، والبيضاوي[7]، والطبرسي[8].

يقول العكبري: « فأمَّا (التاء) فضمير الفاعل، فإذا اتصلت بها (الكاف) التي للخطاب كانت بلفظ واحد في التثنية والجمع والتأنيث، وتختلف هذه المعاني على (الكاف)، فتقول في الواحد: أرأيتك، ومنه قوله تعالى: ﴿أَرَأَيْتَكَ هَٰذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ﴾، و(الكاف) حرف للخطاب وليست اسماً، والدليل على ذلك: أنها لو كانت اسماً لكانت إما مجرورة، وهو باطل؛ إذ لا جار هنا، أو مرفوعة، وهو باطل أيضاً لأمرين:

أحدهما: أنَّ (الكاف) ليست من ضمائر الرفع.

والثاني: أنه لا رافع لها، إذ ليست فاعلاً؛ لأن (التاء) فاعل، ولا يكون لفعل واحد فاعلان، وإمّا أن تكون منصوبة، وذلك باطل لثلاثة أوجه:

---

(١) تفسير القرطبى ١٠/ ٢٨٧، ٦/ ٤٤٣.

(٢) شرح التسهيل ١/ ٢٤٦، ٢٤٧.

(٣) رصف المباني ص٢٠٦ - ٢٠٨.

(٤) غرائب القرآن ١٥/ ٥٥، ٧/ ١٠٦.

(٥) الجنى الداني ص١٣٢.

(٦) البحر ٧/ ٧٧، ٤/ ٥٠٧ - ٥٠٩ حيث وردت المسألة تفصيلاً.

(٧) أنوار التنزيل ٢/ ١٨٧، ٣/ ٢٠٦.

(٨) مجمع البيان ٤/ ٦٩.

أحدها: أنَّ هذا الفعل يتعدى إلى مفعولين، فلو جعلت (الكاف) مفعولاً لكان ثالثاً .

والثاني: أنه لو كان مفعولاً لكان هو الفاعل في المعنى، وليس المعنى على ذلك، إذ ليس الفرض أرأيت نفسك، بل: أرأيت غيرك .

والثالث: أنه لو كان منصوباً على أنه مفعول لظهرت علامة التثنية والجمع والتأنيث في (التاء)، وقد ذهب الفراء إلى أن (الكاف) اسم مضمر منصوب في معنى المرفوع، وفيما ذكرناه إبطال لمذهبه »[1] .

وبعد هذا العرض، فالذي يظهر لي رجحانه في المسألة هو ما ذهب إليه ابن هشام - متبعاً في ذلك من سبقه - ومن وافقه، وذلك لأن هذا الرأي هو مذهب سيبويه، ومما رجح كون (التاء) فاعلاً، أنه لمّا كانت (الكاف) حرفاً لا محل له من الإعراب، ولم يكن من ضمائر الرفع قط؛ لم يصلح للفاعلية بحال؛ لأن الفاعل يتطلب اسماً له محل من الإعراب، وهو الرفع، وتلك الشروط على ما سبق لم تتوافر في (الكاف)، فهي مجرد حرف للخطاب .

ومن هنا جاز الاستغناء عنه، في حين أن تلك الشروط قد توافرت في (التاء)؛ مما جعلها تحظى بإجماع النحاة على فاعليتها، فما لا يستغنى عنه أولى بالفاعلية، وعلى ذلك فالتاء في (أرأيتك) الوارد في الآية في محل رفع فاعل، و(الكاف) حرف خطاب لا محل له. والله أعلم بالصواب .

---

(١) التبيان ٣٣٢، ٣٣٣، وانظر: النهر المادّ ٢/ ٣٠٩، ١/ ٦٧٩، والدر المصون ٧/ ٣٧٨، ٣٧٩، وتفسير أبي السعود ٥/ ١٨٣ والسراج المنير ٢/ ٣١٨، ١/ ٤١٩، وفتح القدير ٣/ ٣٤١، ٢/ ١٦٥ وروح المعاني ٩/ ١٥٨ .

«اللام» بين الجحد والتعليل

تتصل (لام) كي بالفعل المضارع فينتصب بعدها إما بـ(أن) مضمرة، وإما بـ(اللام) نفسها، وسميت بـ(لام كي) لأنها تتضمن معناها، فإذا قلت: جئتك لتحسن إليَّ، كان المعنى: كي تحسن إليَّ، وهذه (اللام) لا يكون ما قبلها إلا كلاماً قائماً بنفسه، ويجوز أن يتقدمها الإيجاب والنفي، وبهذا تخالف (لام) الجحود[1].

وأمَّا (لام) الجحود فمعناها النفي، وهي تختص به، وتدخل على المضارع كسابقتها فينصب بعدها بـ(أن) مضمرة، وتكون (اللام) مع المصدر المؤول في محل نصب خبر كان المنفية، ولا يكون قبلها من حروف النفي إلا (ما) و(لم) دون غيرهما، وبذلك تخالف (لام) كي المذكورة قبلُ[2].

ولقد وجه كثير من المعربين (اللام) في قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ﴾[3]، على أنها للجحود بتأويل (إن) بمعنى (ما).

فاعترض ابن هشام على هذا التوجيه قائلاً: «وزعم كثير من الناس في قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ﴾، في قراءة غير

---

(١) انظر: اللامات للزجاجي ص ٦٦، ٦٧، ورصف المباني ص ٢٢٤، ٢٢٥، والجنى الداني ص ١٥٦، ١٥٧.

(٢) انظر: رصف المباني ص ٢٢٥، والموفي في النحو ١/ ٣٥٩، والجنى الداني ص ١٥٧، والتيسير في القراءات السبع ص ١٣٥.

(٣) سورة إبراهيم: الآية ٤٦.

الكسائي[1] بكسر (اللام) الأولى وفتح الثانية[2]، أنها (لام) الجحود، وفيه نظر؛ لأن النافي على هذا غير (ما ولم)، ولاختلاف فاعلي (كان وتزول)، والذي يظهر لي أنها: (لام) كي، وأن (إن) شرطية، أي: وعند الله جزاء مكرهم، وهو مكر أعظم منه، وإن كان مكرهم لشدته معدًّا لأجل زوال الأمور العظام المشبهة في عظمها بالجبال، كما تقول: أنا أشجع من فلان وإن كان معداً للنوازل»[3].

يتضح مما سبق: أنَّ محل النزاع يتمثل في أن كثيراً من المعربين قد وجهوا (اللام) في الآية إلى الجحد، بينما وجهها ابن هشام إلى التعليل، مستنداً فيما ذهب إليه إلى سببين:

الأول: أن أداة النفي لم تكن (ما) ولا (لم).

الثاني: اختلاف فاعلي (كان) و(تزول)، ولهذين السببين رجح ابن هشام ما سبق.

---

(١) وقراءة الكسائي بفتح (اللام) الأولى، وهذه القراءة تؤذن بالإثبات، وقراءة غيره تؤذن بالنفي، ولـ (إن) في قراءة الكسائي وجهان، مذهب البصريين: أنها المخففة و(اللام) فارقة، ومذهب الكوفيين: أنها نافية، و(اللام) بمعنى (إلا)، انظر: الدر المصون ٧/ ١٢٧، بتصرف يسير، والذي يظهر لي أن مذهب البصريين يترجح على مذهب الكوفيين.

ولقد نسبت هذه القراءة أيضاً إلى عليّ وعبد الله بن مسعود وسعيد بن جبير، انظر: البحر ٦/ ٤٥٥، والإتحاف ٢/ ١٧١، والنشر ٢/ ٣٠٠ والسبعة ص٣٦٣، ومعاني الزجاج ٣/ ١٦٦، ومعاني الفراء ٢/ ٧٩، والحجة لابن خالويه ص٢٠٣.

(٢) يقصد (لتَزولَ) على أن اللام الأولى مكسورة للجحد، والثانية مفتوحة علامة على نصبَ الفعل.

(٣) المغني ص ٢١٥.

ومن قال بكون (اللام) في الآية للجحد، وإنَّ (إنْ) بمعنى (ما): الفراء[١]، والطبري[٢]، والزجاج[٣]، والنحاس[٤]، وابن خالويه[٥]، وأبو زرعة[٦]، ومكي[٧]، وابن عطية[٨]، وابن الأنباري[٩]، وابن الجوزي[١٠]، والرازي[١١]، والعكبري، في أحد قوليه[١٢]، والهمذاني[١٣]، والقرطبي[١٤]، وأبو السعود في أحد قوليه[١٥]، والشيخ أحمد البنا في أحد قوليه[١٦]، والشوكاني في أحد قوليه[١٧]، والألوسي في أحد قوليه[١٨].

---

(١) معاني القرآن ٢/ ٧٩، وانظر: السبعة في القراءات ص ٣٦٣.
(٢) تفسير الطبري ١٣/ ٢٤٦.
(٣) معاني القرآن وإعرابه ٣/ ١٦٦.
(٤) إعراب القرآن ٢/ ٢٣٤، وانظر: شرح الشاطبية لأبي شامة ص ٥٥٣.
(٥) الحجة في القراءات السبع ص٢٠٣، ٢٠٤.
(٦) حجة القراءات ص٣٧٩، ٣٨٠، وانظر: النشر في القراءات العشر ٢/ ٣٠٠.
(٧) المشكل ١/ ٤٥٣.
(٨) المحرر ١٠/ ١٠٠.
(٩) البيان ٢/ ٦١، ٦٢.
(١٠) زاد المسير ٤/ ٣٧٤.
(١١) تفسير الرازي ١٩/ ١٤٤، ١٤٥.
(١٢) التبيان ص ٤٩٥، وانظر: مجمع البيان ٤/ ٢٣٤.
(١٣) الفريد ٣/ ١٧٥، ١٧٦.
(١٤) تفسير القرطبي ٩/ ٣٨٠.
(١٥) تفسير أبي السعود ٥/ ٥٨، ٥٩.
(١٦) الإتحاف ٢/ ١٧١.
(١٧) فتح القدير ٣/ ١٦٥.
(١٨) روح المعاني ٨/ ٣٦٢.

يقول ابن خالويه: ويقرأ بكسر (اللام) ونصب الفعل، والحجة لمن كسر أنه جعلها (لام) كي، وهي في الحقيقة (لام) الجحد، و(إن) ها هنا بمعنى (ما)، ومثله قوله: ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ ﴾ [1]، ومعنى ذلك: أن مكرهم لأضعف من أن تزول منه الجبال [2].

وممن قال بكونها في الآية للتعليل - وتبعه ابن هشام -: الزجاجي[3]، وابن جنى[4]، والعكبري في أحد قوليه[5]، وأبو حيان[6]، والسمين الحلبي[7]، وممن تبع ابن هشام: أبو السعود في أحد قوليه[8]، والشيخ أحمد البنا في أحد قوليه[9]، والشوكاني[10]، والألوسي[11].

يقول الزجاجي: « قرئ بكسر (اللام) ونصب الفعل، على أن تكون (إن) على مذهب البصريين مخففة من الثقيلة، وتكون (اللام) بمعنى (كي)، وقال بعضهم: يجوز أن تكون (إن) نافية بمعنى (ما) التي تكون

---

(١) سورة البقرة: الآية ١٤٣.

(٢) الحجة في القراءات السبع ص٢٠٣، ٢٠٤، بتصرف.

(٣) اللامات ص١٦٠، ١٦١.

(٤) الخاطريات ص ٥٦/ ٥٨.

(٥) التبيان ص ٤٩٥.

(٦) البحر ٦/ ٤٥٥.

(٧) الدر المصون ٧/ ١٢٦.

(٨) تفسير أبي السعود ٥/ ٥٨، ٥٩.

(٩) الإتحاف ٢/ ١٧١.

(١٠) فتح القدير ٣/ ١٦٥.

(١١) روح المعاني ٨/ ٣٦٢.

جحداً، كأنه : ما كان مكرهم لتزول منه الجبال، استحقاراً لمكرهم من أن تزول منه الجبال، وهذا جيد في المعنى إلا أنه ضعيف في العربية ؛ لأن (اللام) لا تدخل على (إن) إذا كانت نافية »[(١)] .

وبعد هذا العرض فالذي يظهر لي أن الآية تحتمل المعنيين اللذين وردا في أقوال النحاة، وهما :

الأول : أنَّ مكرهم أضعف وأوهن من أن يستطيع إزالة الأمور العظام ، « كالشرائع والنبوات وأقدار الله بها التي هي كالجبال في ثبوتها وقوتها »[(٢)] .

والثاني : أنهم مكروا وبالغوا بتفننهم في هذا المكر ؛ كي يزيلوا ما هو كالجبال في الثبوت والتمكن من آيات الله تعالى وشرائعه[(٣)] .

ومن المعروف أن للمعنى أثراً في توجيه الإعراب ، وذلك في ضوء موافقة ومراعاة صحة الصناعة اللفظية؛ حتى يصح هذا الإعراب ، فالمعنى والإعراب إذن يكمل كل منهما الآخر ، فلا يحسن بالمعرب إغفال أحدهما؛ لأن ذلك يوقعه في براثن الاعتراض عليه ، ولهذا فقد اقتضت صحة الصناعة اللفظية ترجيح توجيه إعراب (اللام) في الآية الكريمة للتعليل بمعنى (كي)، وذلك الترجيح له من الأسباب ما يدعمه وينهض بحجته، منها :

---

(١) اللامات ص ١٦٠-١٦١ .

(٢) المحرر ١٠/ ١٠٠ .

(٣) التبيان ص٤٩٥ بتصرف، والإتحاف ٢/ ١٧١ .

١ - أن حرف النفي لم يكن (ما) أو (لم) حتى نوجه (اللام) للجحد.

٢ - أن فاعلي (كان) و(تزول) مختلفان.

٣- أن « (اللام) لا تدخل على (إن) إذا كانت نافية »[١]، وذلك على فرض صحة هذا التوجيه.

٤ - أن اعتبار (إن) نافية في الآية « فيه معارضة لقراءة الكسائي؛ وذلك لأن قراءته تؤذن بالإثبات، وقراءة غيره تؤذن بالنفي »[٢]، ومحال أن نجمع بين النقيضين، وبالتالي لا نستطيع أن نجمع بين القراءتين.

خلاصة القول في المسألة: أن (اللام) في الآية للتعليل لا للجحد، «وعلى هذا التخريج تتفق معاني القراءات أو تتقارب، وعلى تخريج النفي تتعارض »[٣]. والله أعلم بالصواب.

❊ ❊ ❊

---

(١) اللامات ص ١٦٠، ١٦١.

(٢) الدر المصون ٧/ ١٢٧.

(٣) البحر ٦/ ٤٥٥.

لام الابتداء

تدخل (لام) الابتداء باتفاق النحاة في موضوعين :

الأول : المبتدأ ، نحو قوله تعالى : ﴿ لَأَنتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً ﴾ [١] .

الثاني : بعد (إنَّ) ، على الاسم ، والفعل المضارع ، والظرف .

واختلف النحاة في دخولها على الفعل ، فرأى بعضهم جواز دخولها على الفعل المضارع وما يدخل عليه إذا خلصه للاستقبال ، نحو : لسوف يقوم زيد ، قال الله : ﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى ﴾ [٢] ، « فلولا أن (سوف) صارت كأحد حروف الفعل لَمَا جاز أن تدخل عليها (اللام)» [٣] .

ولقد خرَّج الزمخشري (اللام) في قوله تعالى : ﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى ﴾ ، على وجهٍ متفقٍ عليه ، لذا قدَّر لها مبتدأ ، فقال : « فإن قلت : ما هذه (اللام) الداخلة على (سوف)؟ قلت : هي (لام) الابتداء المؤكدة لمضمون الجملة ، والمبتدأ محذوف ، تقديره : ولأنت سوف يعطيك ، كما ذكرنا في : لا أقسم ، أن المعنى : لأنا أقسم ، وذلك أنها لا تخلو من أن تكون : (لام) قسم ، أو ابتداء ، فـ (لام) القسم لا تدخل على

---

(١) سورة الحشر : الآية ١٣ .

(٢) سورة الضحى : الآية ٥ ، وانظر : المغني ص ٢٣٠ ، ٢٣١ بتصرف ، ورصف المباني ص ٢٣١ ، ٢٣٢ .

(٣) معاني الحروف ص ١٠٩ .

المضارع إلا مع (نون) التأكيد، فبقي أن تكون (لام) ابتداء، و(لام) الابتداء لا تدخل إلا على الجملة من المبتدأ والخبر، فلابد من تقدير مبتدأ وخبر، وأن يكون أصله: ولأنت سوف يعطيك.

فإن قلت: ما معنى الجمع بين حرفي التأكيد والتأخير؟ قلت: معناه أن العطاء كائن لا محالة وإنْ تأخر، لِمَا في التأخير من المصلحة»[1].

فاعترض ابن هشام على هذا التخريج قائلاً: زعم في ﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ ﴾، أنَّ المبتدأ مقدر؛ أي: ولأنت سوف يعطيك ربك، انتهى.

وإنما يضعف قول الزمخشري: أن فيه تكلفين لغير ضرورة، وهما: تقدير محذوف، وخلع (اللام) عن معنى الحال؛ لئلا يجتمع دليلا الحال والاستقبال[2].

مما سبق يتضح أن محل النزاع يتمثل في مدخول (لام) الابتداء، حيث يرى الزمخشري أن (لام) الابتداء لا تدخل إلا على مبتدأ وخبر، بينما يرى ابن هشام إمكانية دخولها على الفعل وما يدخل عليه من أدوات، مثل: (سوف)، ومن هنا نشأ الخلاف بين العالِمَيْن.

وعلى ذلك فلقد خُرِّجت (اللام) في الآية على ثلاثة وجوه:

الأول: أنها (لام) ابتداء دخلت على الفعل المضارع المصدَّر

---

(١) الكشاف ٤/ ٧٧١، ٧٧٢.

(٢) المغني ص ٢٣٢، بتصرف.

بـ(سـوف).

الثاني: أنها (لام) ابتداء دخلت على المبتدأ المحذوف المقدَّر بـ(أنت).

الثـالـث: أنهـا (لام) قـسم دخلت على سـوف فـأغنتـهـا عن (نون) التوكيد.

وممن تبنى الوجـه الأول - وتبعـهم ابن هشـام -: المالقي[1]، وابن الحاجب[2]، والرضي، حيث يقول عن (اللام): «وتدخل على مضارع مصـدّر بحرف التنفيس، نحـو: ﴿ وَلَسَـوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ ﴾، خلافـاً للكوفيين»[3].

وممن تبنى الوجه الثاني موافقاً للزمخشري: الرازي[4]، والهمذاني في أحد قوليه[5]، والنيسابوري[6]، وأبو حيان[7]، والبيضاوي[8]، وأبو السعود في أحد قوليه[9]، والخطيب الشربيني[10]، والشوكاني في أحد

(١) رصف المباني ص ٢٣١، ٢٣٢.

(٢) الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٢٧٣، ٢٧٤، وانظر: اللامات للزجاجي ص ٧٨.

(٣) شرح الرضي ٢/ ٣٣٨.

(٤) تفسير الرازي ٣١/ ٢١٣.

(٥) الفريد ٤/ ٦٨٨.

(٦) غرائب القرآن ٣٠/ ١١٦، ١١٧.

(٧) البحر ١٠/ ٤٩٧.

(٨) أنوار التنزيل ٤/ ١٨٨.

(٩) تفسير أبى السعود ٩/ ١٧٠.

(١٠) السراج المنير ٤/ ٥٥٠.

(١١) فتح القدير ٥/ ٦٥٨.

قوليه[11] . يقول أبو حيان: « و(اللام) في (وللآخرة) لام ابتداء أكدت مضمون الجملة ، وكذا في (ولسوف) على إضمار مبتدأ ، أي: ولأنت سوف يعطيك»[1] .

وممن تبنى الوجه الثالث : أبو علي الفارسي[2]، وابن الأنباري[3]، والهمذاني في أحد قوليه[4]، والسمين الحلبي[5]، والطبرسي[6]، وأبو السعود في أحد قوليه[7]، والألوسي[8]، يقول أبو علي الفارسي عن (اللام) في الآية: « ليست هذه (اللام) هي التي في قولك: إنَّ زيداً لقائم، بل هي التي في قولك: لأقومنَّ، ونابت (سوف) عن إحدى نوني التأكيد، فكأنه قال: وليعطينك»[9] .

وبعد هذا العرض ، فالذي يظهر لي هو جواز دخول (لام) الابتداء على المضارع المصدَّر بـ(سوف) في الآية الكريمة، ولهذا الرأي من الأدلة ما يرجحه ، ومنها:

---

(١) البحر ١٠/ ٤٩٧ .

(٢) المسائل العسكرية ص٢٥٣ ، وانظر: المسائل البغداديات ص٢٣٥/ ٢٣٧ .

(٣) البيان ٢/ ٥٢٠ .

(٤) الفريد ٤/ ٦٨٨ .

(٥) الدر المصون ١١/ ٣٨ .

(٦) مجمع البيان ٦/ ١٦٤، ١٦٥ .

(٧) تفسير أبي السعود٩/ ١٧٠ .

(٨) روح المعاني ١٦/ ٢٨٥، ٢٨٧ .

(٩) المسائل العسكرية ص٢٥٣ .

١ - أن الفعل المضارع بخاصة يشبه الاسم ، ولذلك سمي مضارعاً .

وعليه ، فدخول (لام) الابتداء عليه لا يُعد خرقاً للقاعدة التي تخصصها بالدخول على الاسم .

٢ - أن النحاة أجازوا دخول (اللام) على المضارع بعد (إنَّ)، في نحو: ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ ﴾[١]، وعد بعضهم (سوف) كأحد حروف الفعل[٢]، فقياساً على ذلك جاز دخول (اللام) عليها .

٣ - أن (سوف) نفسها قد أشبهت الاسم؛ لأنها على ثلاثة أحرف ، وليست على حرف واحد كالسين مثلاً، ولذا دخلت (لام) الابتداء عليها في الآية[٣] .

٤ - أن الفعل المضارع يشبه المبتدأ - كما أشبه الاسم في الحركات والسكنات - ، في أنَّه أول جزأي الجملة ، وهذه المشابهة سوغت دخول (لام) الابتداء عليه كما دخلت على المبتدأ .

٥ - أن توجيه (اللام) في الآية للقسم على أن (النون) محذوفة؛ نابت عنها (سوف)، توجيه ضعيف من وجهين :

الأول : أنه لا داعي لتقدير محذوف؛ إذ الأصل الذكر لا الحذف ، فضلاً عن أن القائل بهذا الوجه لم يذكر دليلاً على ما ذهب إليه .

---

(١) سورة النحل : الآية ١٢٤ .

(٢) معاني الحروف ص١٠٩ .

(٣) رصف المباني ص ٣٩٨، بتصرف، وانظر : البيان ٢/ ٥٢٠ .

الثاني: أن الغرض الرئيس من أسلوب القسم، هو توكيد المعنى في الجملة، و(النون) من وسائل هذا التوكيد، وعليه، فلا يصح حذفها؛ لأنه من المعروف أنَّ الحذف ينافي التوكيد ويضعفه، ومن هناك كان توجيه (اللام) في الآية إلى القسم من الضعف بمكان.

٦- أن توجيه الزمخشري لـ (اللام) في الآية، له أيضاً من الأدلة التي ساقها ابن هشام ما يضعفه، وهما دليلان:

الأول: أن الزمخشري قدّر محذوفاً لغير ضرورة.

الثاني: أنَّه خلع (اللام) عن معنى الحال؛ لعدم اجتماع دليلي الحال والاستقبال.

خلاصة القول: أنَّ (اللام) في الآية هي (لام) الابتداء، دخلت على المضارع الذي تصدرته (سوف)، فهذا الوجه أولى من التقدير، إذ الأصل: عدمه، وكذا الأصل: الذكر أولى من الحذف. والله أعلم بالصواب.

***

لام القسم

من مواضع (اللام) أن تكون موطئة للقسم، وذلك عندما تتقدم حرفَ الشرط في الجملة؛ للإيذان بأن الجواب بعدها مبني على قَسَم قبلها لا على شرط، ولذلك سميت أيضاً بـ(اللام) المؤذنة، ويلزم إثباتها غالباً إذا كان القسم محذوفاً، وذلك لتدل عليه، ويجوز حذفها إذا كان القسم مذكوراً، وقد تحذف والقسم محذوف؛ نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِن لَّمْ يَنتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ ﴾[1][2].

ولقد اختلف النحاة في توجيه قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ ﴾[3] حيث وجَّه بعضهم[4] الجملة الاسمية ﴿ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ ﴾، على أنها جواب شرط حذف منه (الفاء)، محتجين لهذا الحذف بمضي فعل الشرط وهو: (أطعتموهم).

فاعترض عليهم ابن هشام قائلاً: « وقول بعضهم: ليس هنا قسم مقدّر، وإنَّ الجملة الاسمية جواب الشرط، على إضمار (الفاء)، كقوله:

من يفعل الحسنات الله يشكرها

---

(١) سورة المائدة: الآية ٧٣.

(٢) انظر: اللامات للزجاجي ص ١٤٥، ١٤٦، ٨٥، ومعاني الحروف للرمّاني ص ٥٤، ٥٥، ورصف المباني ص٢٤٢، والجنى الداني ص ١٧٠، والمغني ص ٢٣٧، ٢٣٨.

(٣) سورة الأنعام: الآية ١٢١.

(٤) ستُذكر أسماؤهم ومواضع أقوالهم في كتبهم.

مردود ؛ لأن ذلك خاص بالشعر »[1].

يتضح مما سبق أن محل النزاع يتمثل في توجيه الجملة الاسمية في الآية، ففريق من النحاة يعتبرها جواب الشرط، وفريق آخر يَعُدُّها جواب قسم.

وممن تبنى الوجه الأول: الحوفي[2]، والعكبري[3]، والهمذاني[4]، والبيضاوي[5]. يقول العكبري: « قوله تعالى: ﴿ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ ﴾، حذف (الفاء) من جواب الشرط، وهو حسن إذا كان الشرط بلفظ الماضي، وهنا كذلك، وهو قوله: ﴿ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ ﴾ »[6].

وممن تبنى الوجه الثاني - وتبعهم ابن هشام -: الكرماني[7]، والرضي[8]، وأبو حيان[9]، والسمين[10]. ومن المتأخرين:

---

(١) المغني ٢٣٧، ٢٣٨.

(٢) لم اهتد لتفسيره ،لذا أجعل العهدة على الناقل، انظر رأيه في البحر ٦/ ٦٣٤، والنهر المادّ ١/ ٧٤١، وأيضاً في الدر المصون ٥/ ١٣٢، ١٣٣.

(٣) التبيان ص ٣٥٦.

(٤) الفريد ٢/ ٢٢٢.

(٥) أنوار التنزيل ٢/ ٢٠٦.

(٦) التبيان ص ٣٥٦.

(٧) غرائب التفسير ١/ ٣٨٣.

(٨) شرح الرضي ٤/ ١١٠، ٣١٥، ٤٥٥- ٤٦٣.

(٩) النهر الماد ١/ ٧٤١، البحر المحيط ٦/ ٦٣٤.

(١٠) الدر المصون ٥/ ١٣٢، ١٣٣.

الكازروني[١]، والألوسي[٢]. يقول الرضي: « وأمَّا قوله: ﴿ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ ﴾، فلتقدير القسم[٣] »، وتقدير القسم كاللفظ به، وقال بعضهم: إن قوله: ﴿ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ ﴾ جواب الشرط، والفاء مقدرة، ولم يقدر قسماً، وهو ضعيف؛ لأن ذلك إنما يكون لضرورة الشعر[٤].

وبعد هذا العرض الموجز، فالذي يظهر لي أن كلا الإعرابين محتمل في توجيه ﴿ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ ﴾ في الآية الكريمة؛ وذلك لأن الأمر - إن صح التعبير - يستوي إذا كان توجيه كل منهما ينبني على تقدير محذوف؛ فالأول ينبني على حذف (الفاء)، والثاني ينبني على حذف (اللام) والقسم معاً.

ومما هو جدير بالذكر أنَّه قد ورد لكل وجه ما يضعفه فلا يجعله يترجح على الآخر، حيث ورد أن حذف (الفاء) في مثل هذه الآية الكريمة لا يصح؛ لأنَّ بابه الشعر فلا يحمل التنزيل عليه، كما ورد أنه إذا « حُذِفَ القسم وقدِّر فالأكثر المجيء بـ(اللام) الموطئة تنبيهاً على القسم المقدرَّ من أول الأمر »[٥]، يعني الأكثر هو ذكر (اللام) لا حذفها، حتى تكون دليلاً على القسم المقدّر.

---

(١) حاشية الكازروني على تفسير البيضاوي (أنوار التنزيل) ٢/ ٢٠٦ .
(٢) روح المعاني ٥/ ٢٦، وانظر: التحرير والتنوير ٨/ ٤٢، ٤٣ .
(٣) شرح الرضي ٤/ ١١٠ .
(٤) السابق ٤/ ٤٥٥ -٤٦٣، بتصرف .
(٥) شرح الرضي على الكافية ٤/ ٣١٥ .

وعليه ، فلمَّا لم يوجد مرجح لأيٍ من الوجهين ، رأيت من الأولى الأخذ بكل منهما .

وعلى ذلك فجملة ﴿ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ ﴾ - فيما أحسب - صالحة لأنَّ تكون جواب شرط على حذف الفاء ، وأن تكون جواب قسم على حذف (اللام) والقسم معاً . والله أعلم بالصواب .

***

الخاتمـــة ونتائج البحث

وبعد، فإن هذا البحث قد استفرغ مني الوسع - والله حسبي -، ولقد بذلت فيه جهداً علم الله مداه ، فإن كنت قد أصبت فيه فهذا فضل من الله ونعمة ، وإن كنت قد أخطأت فمن نفسي ومن الشيطان، والله ورسوله منه براء .

ولقد خرجت من هذا البحث بعدة نتائج : منها ما يختص بمنهج ابن هشام في اعتراضاته، ومنها ما يختص بالأسباب التي دعته للاعتراض .

أمَّا عن بعض ملامح منهجه في الاعتراض فكما يلي :

١ - إن أكثر اعتراضات ابن هشام كانت تبدأ بالحديث عن القاعدة النحوية ، ثم مخالفة بعض المعربين لهذه القاعدة ، ثم التطبيق على الآية القرآنية المختلف في توجيهها .

٢- إن ابن هشام - في بعض الآحايين - كان يعترض على الإعراب دون أن يذكر اسم المعترَض عليه، وربما كان هذا لشهرة هذا الإعراب عن القائل به ، أو لسعة إطلاع طلابه في عصره مثال ذلك قوله: « وقول بعضهم »، أو: « قول بعض من عاصرناه »، أو: « وقول آخر » ... إلخ .

وقد يذكر اسم المعترَض عليه، مثال ذلك: وقال ابن عطية ، أو الحوفي، أو أبو البقاء ... إلخ .

٣- إنَّه كان يذكر سبب اعتراضه على المعرب ، فمثلاً كان يقول: « وهذا مخالف للإجماع »، أو: « وهذا سهو »، أو: « وَوَهِمَ » ... إلخ .

٤- إنه كان في كثير من الآحايين لا يكتفي بالاعتراض على الإعراب، بل يرجح إعراباً آخر، مدعماً ترجيحه بقاعدة نحوية يستند إليها، أو باستشهاده بسماع أو قياس أو إجماع أو استصحاب أصل، أو معنى نحوي يعينه في هذا الترجيح .

مثال ذلك: مسألة (اللام) بين وقوعها جارة وزائدة، حيث استعان بـ (التضْمين) في توجيهه الإعرابي ، فضمَّن الفعل (ردف) معنى الفعل (اقترب) .

٥- من يطالع اعتراضات ابن هشام يلمح في بعضها تأثراً بالسابقين ، فهو في بعض اعتراضاته مسبوقٌ بمن قبله ، مثال ذلك: تأثره بالزجاجي في مسألة (اللام بين الجَحْد والتعليل)، وأيضاً تأثره الواضح بأبي حيان - وهو شيخه - في بعض مسائله .

وأمَّا عن أسباب اعتراضات ابن هشام، فأقول:

٦- قد يعترض ابن هشام بسبب مخالفة قاعدة نحوية أو القياس عليها، مثال ذلك: قوله: « وشبهتهم أن الفعل لا يليه فاعله منفصلاً ، لا يقال: قام أنت فكذا الوصف » .

ومن القواعد التي اعترض ابن هشام على المعربين بسبب مخالفتها .

- عدم الفصل بين العامل والمعمول بالأجنبي .

- جواب القسم لا يكون مفرداً .

- حذف (الفاء) خاص بالشعر .

- الفاعل لا يكون جملة .

- من شروط الحذف ألا يكون المحذوف كالجزء ، فلا يحذف الفاعل ولا نائبه .

- المطابقة بين التمييز والمميز .

- إثبات أكثر النحاة لتمييز النسبة المحول عن المفعول .

- عدم جواز نداء المضاف لـ (كاف) الخطاب .

- جواز وصف (اللهم) في أسلوب النداء .

- (كافة) مختصة بمن يعقل ولا تخرج عن الحالية .

- ما ينوب عن المفعول المطلق .

- وقوع (إذ) مفعولاً به .

- توكيد الضمير المرفوع المتصل بعد توكيده بالمنفصل .

- ما بعد (فاء) الجزاء لا يعمل فيما قبلها .

- المصدر لا يعمل فيما قبله .

- صدارة الاستفهام، فلا يعمل فيه ما قبله .

- معمول الصلة لا يتقدم عليها .

- اشتراط الإبهام لظرف المكان .

- جواز وصف اسم الفاعل بعد العمل ... ، إلخ القواعد النحوية التي اعترض ابن هشام من أجل مخالفة المعربين لها .

٧- قد يعترض ابن هشام بسبب فساد المعنى، حيث يراعي المعرب ظاهر اللفظ مع عدم النظر في موجب المعنى، مثال ذلك: مسألة الاستثناء، ومسألة حذف الخبر، ومسألة نصب المضارع بعد (الفاء) في جواب الاستفهام، ومسألة (إذ) بين الظرفية والمفعولية.

٨- وقد يعترض ابن هشام بسبب فساد اللفظ، حيث يراعي المعرب المعنى الصحيح دون مراعاته لصحة الصناعة اللفظية، وهذا السبب عكس السابق عليه، مثال ذلك: « مسألة: تعلق الجار، وضمير الشأن، ومسألة: جزم المضارع في جواب الشرط المحذوف بعد النهي.

٩- وقد يعترض ابن هشام بسبب فساد المعنى مع ضعف الصناعة اللفظية، وهذا السبب يجمع بين السببين السابقين، مثال ذلك: مسألة البدل، ومسألة: زيادة (الباء) في النفس والعين.

١٠- وقد يعترض ابن هشام بسبب تخريج التنزيل - أي إعراب الكلمة الواردة في آية ما - على الشاذ، مثال ذلك: مسألة دخول (من) الزائدة على الحال.

١١- وقد يعترض ابن هشام بسبب التخريج على الأوجه الضعيفة والأمور البعيدة، دون الأوجه القوية والأمور القريبة، مثال ذلك: مسألة: حذف الخبر جوازاً، ومسألة: المفعول به، ومسألة العطف.

١٢- قد يعترض ابن هشام بسبب مخالفة رسم المصحف، مثال ذلك: مسألة: المفعول به إذا كان ضميراً متصلاً في قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ﴾.

١٣- قد يعترض ابن هشام على المعرب بسبب أن توجيهه بابه الشعر، ولا يصلح للتطبيق على آيات القرآن الكريم، مثال ذلك: مسألة (إذا) بين الظرفية والشرطية، ومسألة: رابط جملة الخبر بالمبتدأ، ومسألة: (لام) القسم.

١٤- قد يعترض ابن هشام بسبب تطبيق معنى نحوي في توجيه آيةٍ ما خطأً، ممَّا أدى إلى مخالفة القواعد، مثال ذلك: التقارض، حيث أُعطي الحرف (لم) حكم الحرف (لن) في قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ نَشْرَحَ لَكَ صَدْرَكَ ﴾ في مسألة: نصب المضارع بعد (لم).

١٥- قد يعترض ابن هشام بسبب إعطاء الشيء حكم ما يشبهه في اللفظ دون المعنى مثال ذلك: مسألة (حاشا) التنزيهية المشبهة لـ (حاشا) الاستثنائية

١٦- قد يعترض ابن هشام بسبب الاستدلال بالقراءات في غير محله، مثال ذلك: مسألة: نصب المضارع بعد (لم)، ومسألة الجزم في جواب الشرط المحذوف بعد النهي في قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ ﴾.

١٧- قد يعترض ابن هشام بسبب عدم مراعاة الشروط المختلفة بحسب الأبواب، فمثلاً: يشترط المفرد في بعض المعمولات، والجملة في بعض، مثال ذلك: مسألة: خبر (طفق)، وكذلك يشترط لبعض الأسماء أن توصف وبعضها ألا يوصف مثال ذلك: مسألة (كم).

١٨- قد يعترض ابن هشام بسبب اشتباه المعنى على المعرب بسبب حركة إعراب ، مثال ذلك : مسألة (ثُمَّ) العاطفة المضمومة (الثاء)، التي ظنها الطبري أنها بمعنى (ثَمَّ) الظرفية المفتوحة (الثاء).

١٩- قد يعترض ابن هشام بسبب تطبيق بعض المعربين لقاعدة الوقف والابتداء ، تطبيقاً خاطئاً على بعض الآيات ؛ مما يؤدي إلى مخالفة قواعد النحو ، مثال ذلك: مسألة: رفع المضارع في جواب الشرط الجازم ، التي تناولت قوله تعالى: ﴿ وَلاَ تُظْلَمُونَ فَتِيلاً * أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنتُمْ فِي بُرُوجٍ مُّشَيَّدَةٍ ﴾ .

٢٠-بعد أن أوردت بعض ملامح منهج ابن هشام في اعتراضاته ، وبعض أسباب تلك الاعتراضات ، أرى أن من تتمة نتائج هذا البحث المتواضع إيراد هذا الإحصاء السريع كما يلي:

- فلقد وهَّم ابن هشام المعربين في هذا البحث في (١٣) مسألة .
- وردَّ قولهم في هذا البحث في (١٠) مسائل .
- وضعَّف قولهم في هذا البحث في (٥) مسائل .
- وزعَّم قولهم في هذا البحث في (١٣) مسألة .
- وشذَّذ قولهم في هذا البحث في (٣) مسائل .
- ووصف قولهم بكلمة (خلافاً) في هذا البحث في (٨) مسائل .
- وقال: فيه نظر في هذا البحث في (٤) مسائل .

- وقال: وشبهتهم في هذا البحث في مسألة واحدة.
- وقال: والصواب في هذا البحث في (٨) مسائل.
- وقال: وفيه تعسف ظاهر في هذا البحث في مسألة واحدة.
- وقال: وهذا ممتنع في هذا البحث في مسألتين.
- ولقد سهّى المعربين في هذا البحث في مسألة واحدة.
- وقال: والصحيح في هذا البحث في مسألتين.
- وقال: وأبعد منه في هذا البحث في مسألة واحدة.
- وقال: ولو كان كذلك في هذا البحث في مسألة واحدة.
- ولقد غلّط المعربين في هذا البحث في مسألتين.
- وخطّأ المعربين في هذا البحث في مسألتين.
- وقال: باطل في هذا البحث في مسألتين.
- وقال: ووجه فساده في هذا البحث في مسألة واحدة.

وبعد، فإنّي أسأل الله بأسمائه الحسنى وصفاته العلى، أن يقبل منّي هذا الجهد المتواضع، إنه على ذلك قدير، وبالإجابة جدير، وصلّ اللهم على خير خلقك أجمعين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

***

• ملحق:

اعتراضات أخرى لابن هشام

على معربي القرآن

في المرفوعات

(أ) المبتدأ والخبر :

١- قال تعالى : ﴿ بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ * الْحَمْدُ للهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾[١] .

قول ابن حبيب إن « (بسم الله) : خبر ، و(الحمد) مبتدأ ، و(الله) حال ، والصواب أن (الحمد لله) : مبتدأ وخبر ، و(بسم الله) على ما تقدم في إعرابها " [٢] .

٢- قال تعالى : ﴿ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ اللهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِ مِنْهُ أَكْبَرُ عِندَ اللهِ ﴾ [٣] .

واختلف في (صدٌّ) ، فقيل عطف على الخبر ، وهو (كبير) ، وكذا (وكفر) ، ويرده أن القتال فيه ليس كذا . وقيل : مبتدأ ، فيكون كالشاهد الأول ، وكذا (وكفر به) ، وخبرهما محذوف ، أي : كبيران ، ورُدَّ بأنه يلزم منه أن إخراج أهله أكبر من الكفر . وقيل : مبتدأ ، و(كفر) و(إخراج) معطوفان ، و(أكبر) خبر الجميع [٤] .

٣- قال تعالى : ﴿ ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ ﴾ [٥] .

---

(١) سورة الفاتحة : الآيتان ١ ، ٢ .

(٢) المغني ٥٢١ .

(٣) سورة البقرة : الآية ٢١٧ .

(٤) حواش على الألفية ق ١٣ ب .

(٥) سورة النور : الآية ٤ .

ومن الوهم: قول الحوفي في ﴿ ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ ﴾: إنّ «(بعضها فوق بعض) جملة مخبر بها عن (ظلمات)، و(ظلمات) غير مختص، والصواب قول الجماعة: إنه خبر لمحذوف، أي: تلك ظلمات»[1].

٤- قال تعالى: ﴿ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ ﴾[2].

وأمّا قول ابن الشجري إن (عليكم) خبر، فمردود، بل هو متعلق بالمبتدأ والخبر محذوف"[3].

٥- قال تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ مَّا لَهُم مِّنَ اللَّهِ مِنْ عَاصِمٍ ﴾[4]، وجملة ﴿ مَّا لَهُم مِّنَ اللَّهِ مِنْ عَاصِمٍ ﴾ خبر، قاله ابن عصفور وهو بعيد؛ لجواز أن يكون الخبر ﴿ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا ﴾، وأمّا قول أبي الحسن وابن كيسان: إن (بمثلها) هو الخبر، وإن (الباء) زيدت في الخبر كما زيدت في المبتدأ في (بحسبك درهم)، فمردود عند الجمهور[5].

٦- قال تعالى: ﴿ وَاللَّائِي يَئِسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِن نِّسَائِكُمْ إِنِ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ ﴾[6].

---

(١) المغني ص ٥٤٢.

(٢) سورة النساء: الآية ٨٣.

(٣) المغني ٤١٣، وانظر: نفس الاعتراض ص ٢٧١، ٢٧٢

(٤) سورة يونس: الآية ٢٧.

(٥) المغني ص ٣٧٧، ٣٧٨، بتصرف.

(٦) سورة الطلاق: الآية ٤.

وضعف قول الفارسي - ومن وافقه - : إن الأصل (واللائي لم يحضن فعدتهن ثلاثة أشهر) ، والأولى أن يكون الأصل : واللائي لم يحضن كذلك "[1] .

٧- قال تعالى : ﴿ أَأَنتُمْ أَعْلَمُ أَمِ اللَّهُ ﴾[2] .

وأمَّا ﴿ أَأَنتُمْ أَعْلَمُ أَمِ اللَّهُ ﴾ فلا حاجة إلى دعوى الحذف كما قيل ؛ لصحة كون (أعلم) خبراً عنهما[3] .

٨- قال تعالى : ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لاَ يُؤْمِنُونَ ﴾[4] ، قولهم : إن (لا يؤمنون) مستأنف أو خبر لـ (أن) ومابينهما (اعتراض)، والأولى الأول ؛ بدليل ﴿ وَسَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لاَ يُؤْمِنُونَ ﴾[5]،[6] .

٩- قال تعالى : ﴿ وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ * ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ * فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾[7] ، وزعم بعضهم أن الخبر لا يجوز تعدده ، وقدَّر لما عدا الخبر الأول في هذه الآية مبتدءات أي : وهو الودود ، وهو ذو العرش ، وهو فعَّال[8] .

---

(١) المغني ص ٥٧٨ ، وانظر : ص ٥٨٠ .

(٢) سورة البقرة : الآية ١٤٠ .

(٣) المغني ص ٥٩٤ .

(٤) سورة البقرة : الآية ٦ .

(٥) سورة يس : الآية ١٠ .

(٦) المغني ص ٥٦٠ ، وانظر : ص ٥٥ ، ١٤٩ .

(٧) سورة البروج : الآيات ١٤- ١٦ .

(٨) شرح قطر الندى ص ١٦١ .

١٠- قال تعالى : ﴿ وَقَالَ إِنَّمَا اتَّخَذْتُم مِّن دُونِ اللَّهِ أَوْثَاناً مَّوَدَّةَ بَيْنِكُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾ [١].

وقيل : إنه مبتدأ ، و(في الحياة) خبر (إن)، وساغ الابتداء بالنكرة لأجل الوصف بالظرف أو للإضافة إليه.

وقيل : إنها خبر مبتدأ محذوف، أي: هو مودة . ويرده أنه لا حاجة لدعوى الحذف ، ويرد الذي قبله عدم الراجع من الجملة المخبر بها [٢].

١١- قال تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ ... أُوْلَئِكَ يُنَادَوْنَ مِن مَّكَانٍ بَعِيدٍ ﴾ [٣].

وأبعد منه قول أبي عمرو بن العلاء: إن الخبر ﴿ أُوْلَئِكَ يُنَادَوْنَ مِن مَّكَانٍ بَعِيدٍ ﴾.

والصواب أن « (الذين) بدل من (الذين) في﴿ إِنَّ الَّذِينَ يُلْحِدُونَ ﴾ [٤]، والخبر (لا يخفون)، واختاره الزمخشري.

وقيل: مبتدأ وخبره مذكور ولكن حذف رابطه ، ثم اختلف في تعيينه، فقيل: هو (ما يقال لك)، أي في شأنهم ، وقيل: هو ﴿ لَمَّا جَاءَهُمْ ﴾ ، أي كفروا به، وقيل: ﴿ لاَ يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ ﴾ ، أي لا يأتيه منهم، وهو بعيد ؛ لأن الظاهر أن (لا يأتيه) من جملة خبر (إنه)» [٥].

---

(١) سورة العنكبوت: الآية ٢٥ .

(٢) المسائل السفرية ص ٦٣، ٦٤ .

(٣) سورة فصلت: الآيات ٤١- ٤٤ .

(٤) سورة فصلت: الآية ٤٠ .

(٥) المغني ص ٥١٦، ٥١٧ .

١٢- قال تعالى : ﴿ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ ﴾ [١] .

ومن الوهم قول بعضهم : إن اسم (الله) خبر (لا) التبرئة ، ويرده أنها لا تعمل إلا في نكرة منفية ، واسم الله تعالى معرفة موجبة [٢] .

١٣- قال تعالى : ﴿ إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ ﴾ [٣]

قول بعضهم : إنهما (إن واسمها) أي : إن القصة ، و(ذان) مبتدأ .

وهذا يدفعه رسم (إن) منفصلة ، و(هـذان) متصلة [٤] .

١٤- قال تعالى : ﴿ وَإِنِ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِن بَعْلِهَا ... ﴾ [٥] ، ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾ [٦] ، ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ ﴾ [٧] ، ومن الوهم أن يقول مَنْ لا يذهب إلى قول الأخفش والكوفيين : إن المرفوع مبتدأ وذلك خطأ [٨] .

١٥- قال تعالى : ﴿ وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلالُهَا ﴾ [٩] .

---

(١) سورة الصافات : الآية ٣٥ .
(٢) المغني ص ٥٣٨ .
(٣) سورة طه : الآية ٦٣ .
(٤) المغني ص ٥٦١ ، وورد نفس الاعتراض في حواشٍ على الألفية ق ١١أ ، وشرح شذور الذهب ص ٧١، ٧٢ .
(٥) سورة النساء : الآية ١٢٨ .
(٦) سورة التوبة : الآية ٦ .
(٧) سورة الانشقاق : الآية ١ .
(٨) المغني ص ٥٤٧ ، وانظر : ١٠٣ .
(٩) سورة الإنسان : الآية ١٤ .

ولا حجة لهم في قراءة بعضهم برفع (دانية)، خلافاً لمن زعم أنها مبتدأ، (وظلالها) فاعل[1].

(ب) الفاعل ونائبه:

١٦ -قال تعالى: ﴿ إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ ﴾[2].

(امرؤ) فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور، ولا يجوز أن يكون فاعلاً بالفعل المذكور، خلافاً للكوفيين؛ لأن الفاعل لا يتقدم على رافعه؛ ولا مبتدأ، خلافاً لهم وللأخفش؛ لأن أدوات الشرط لا تدخل على الجملة الاسمية[3].

١٧ - قال تعالى: ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ ﴾[4].

قول بعضهم: إن اسم الله مبتدأ أو فاعل، أي: الله خلقهم، أو خلقهم الله، والصواب الحمل على الثاني بدليل: ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ ﴾[5].

١٨ - قال تعالى: ﴿ إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلاهُمَا ﴾[6].

ويقرأ (إما يبلغان) بالألف، فالألف فاعل، و(أحدهما) فاعل لفعل

---

(١) شرح اللمحة ٢/ ٨٩، ٩٠.

(٢) سورة النساء: الآية ١٧٦.

(٣) شرح شذور الذهب ص ٤٧.

(٤) سورة الزخرف: الآية ٨٧.

(٥)سورة الزخرف: الآية ٩، المغني ٥٦٠.

(٦) سورة الإسراء: الآية ٢٣.

محذوف، تقديره : إن يبلغه أحدهما أو كلاهما ، وقيل : إن (أحدهما) بدل من الألف، أو فاعل (يبلغان) على الألف علامة، وليسا بشيء [١].

وقال في المغني فمن زعم أنه من ذلك فهو غالط » [٢].

١٩- قال تعالى : ﴿ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾[٣].

بطل قول بعضهم : إن فاعل (تبين) ضمير راجع إلى المصدر المفهوم من (أن) وصلتها . والصواب أن الفاعل ضمير مستتر [٤].

٢٠- قال تعالى : ﴿ ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَى ﴾ [٥].

مسألة : ﴿ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رِجَالٌ ﴾ [٦]، فيمن فتح الباء .

يحتمل كون النائب عن الفاعل : الظرف الأول وهو الأوْلى . أو الثاني أو الثالث ، ونحو (ثم نفخ فيه أخرى) النائب الظرف أو الوصف، وفي هذا ضعف ، لضعف قولهم : سير عليه طويل » [٧].

---

(١) شرح الشذور ص ٧٤ .

(٢) المغني ٣٥٦ .

(٣) سورة البقرة : الآية ٢٥٩ .

(٤) المغني ٤٨١ .

(٥) سورة الزمر : الآية ٦٨ .

(٦) سورة النور : الآيتان ٣٦، ٣٧

(٧) المغني ٥٣٥ .

٢١- قال تعالى: ﴿ لِيَجْزِيَ قَوْماً بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴾ [١].

أجاز الكوفيون والأخفش إسناد فعل المفعول إلى غير المفعول به مع وجوده، محتجين بقراءة أبي جعفر، فقالوا: أسند (يجزي) إلى الجار والمجرور، وترك المفعول به، ولا دليل لهم فيها [٢]، وقال ابن هشام عن القراءة: «إنها شاذة» [٣] [٤].

٢٢- قال تعالى: ﴿ عَلَيْهِمْ ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِّنهُمْ ﴾ [٥]، ﴿ وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾ [٦].

وقد حمل بعضهم الآيتين على لغة: (أكلوني البراغيث)، وحملهما على غير هذه اللغة أوْلى لضعفها [٧].

---

(١) سورة الجاثية: الآية ١٤.

(٢) تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ص ٤٩٧، ٤٩٨.

(٣) شرح قطر الندى ص ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦.

(٤) تنبيه: هذه القراءة التي وصفها ابن هشام بالشذوذ هي قراءة أبي جعفر، وهو أحد العشرة، وهو قارئ المدينة، والعشرة متواترة عند الجمهور على ما قرَّرَ في النشر، ومما هو جدير بالذكر أن هذه القراءة لم ترد في المحتسب الذي يهتم بتبيين شواذ القراءات وإيضاحها، فلو كانت شاذة لوردت.

(٥) سورة المائدة: الآية ٧١.

(٦) سورة الأنبياء: الآية ٣.

(٧) المغني ص ٣٥٥.

(أ) الاستثناء:

٢٣- قال تعالى: ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ [١].

وزعم المبرد أن (إلا) في هذه الآية للاستثناء، وأن ما بعدها بدل.

والصواب قول سيبويه: إن (إلا) وما بعدها صفة [٢].

٢٤- قال تعالى: ﴿ وَلاَ تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا إِلاَّ أَن يَشَاءَ اللَّهُ ﴾ [٣]. فتضمن كلام السهيلي حذف أداة الاستثناء والمستثنى جميعاً.

والصواب أن الاستثناء مفرغ، وأن المستثنى مصدر أو حال، أي: إلا قولاً مصحوباً بأن يشاء الله، أو متلبساً بأن يشاء الله ... وبهذا يُرَد أيضاً قول مَنْ زعم أن الاستثناء منقطع، أو قول من زعم أن ﴿ إِلاَّ أَن يَشَاءَ اللَّهُ ﴾ كناية من التأبيد [٤].

٢٥- قال تعالى: ﴿ قُل لاَّ يَعْلَمُ مَن فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ الغَيْبَ إِلاَّ اللَّهُ ﴾ [٥].

---

(١) سورة الأنبياء: الآية٢٢.

(٢) المغني ص٨٢، وانظر: رسالة في إعراب كلمة التوحيد ق٤ب والمغني ص٥٠٥، ٥٠٦، ٢٦١، ٢٦٢، ٦٦١.

(٣) سورة الكهف: الآيتان ٢٣، ٢٤.

(٤) المغني ص ٦٠٣، ٦٠٤.

(٥) سورة النمل: الآية ٦٥.

وإمَّا حمل قراءة السبعة على لغة مرجوحة ، وهي إبدال المستثنى المنقطع ، كما زعم الزمخشري ، فإنَّه زعم أن الاستثناء منقطع [1][2] .

٢٦- قال تعالى : ﴿ مَّا فَعَلُوهُ إِلاَّ قَلِيلٌ مِّنْهُمْ ﴾ [3] .

وارتفاع ما بعد (إلا) في هذه الآية على أنه بدل بعض من كل عند البصريين ، ويبعده أنه لا ضمير معه ، وأنه مخالف للمبدل منه في النفي والإيجاب ، وعلى أنه معطوف على المستثنى منه [4] .

٢٧- قال تعالى : ﴿ إِنَّمَا أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ ﴾ [5] .

﴿ إِنَّمَا أَشْكُو بَثِّي وَحُزْنِي ﴾ [6] .

﴿ إِنَّمَا أَعِظُكُم بِوَاحِدَةٍ ﴾ [7] .

---

(١) المغني ص ٤٢٩ ، انظر : ص ٥١٩ .

(٢) لم أورد النص كاملاً لعدم الإطالة ، وإنما عنيت بإيراد الجزء الذي عبر عن الاعتراض ، وأحسب أن إكمال النص في الهامش ينفي أي لبس قد تتسبب فيه أخطاء الطباعة ، فلو كانت همزة (أما) مفتوحة في هذا النص افتقد جوابها ، وإنما الصواب هو كسر همزتها ، يظهر ذلك من نص ابن هشام : "وقال ابن مالك في قوله تعالى : ﴿ قُل لاَّ يَعْلَمُ مَن فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ الْغَيْبَ إِلاَّ اللَّهُ ﴾ ، إن الظرف ليس متعلقًا بالاستقرار لاستلزامه إمَّا الجمع بين الحقيقة والمجاز ... وإمَّا حمل قراءة السبعة على لغة مرجوحة ... »

(٣) سورة النساء : الآية ٦٦ .

(٤) المغني ص ٨٢ ، وانظر : شرح جمل الزجاجي لابن هشام ٣١٠ .

(٥) سورة الزمر : الآية ١١ .

(٦) سورة يوسف : الآية ٨٦ .

(٧) سورة سبأ : الآية ٤٦ .

﴿ إِنَّمَا تُوَفَّوْنَ أُجُورَكُمْ يَوْمَ القِيَامَةِ ﴾[1] .

فأمَّا قول بعض المتأخرين : إنَّ الضمير محصور ولم يفصل ، فلا يتشاغل به ، ولو صحَّ خُرِّج ، نحو :

وإنما يدافع عن أحسابهم أنا

عن الاستشهاد به[2] .

ويقول في المغني : وقول أبي حيان : لا يجوز فصل الضمير المحصور بـ (إنما) ، واستدلاله بهذه الآيات وهم ، لأن الحصر فيهن في جانب الظرف لا الفاعل ، ألا ترى أن المعنى : ما أعظكم إلا بواحدة وكذا الباقي[3] .

٢٨- قال تعالى : ﴿ وَإِنَّ كُلاًّ لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ ﴾[4] .

ومن الوهم قول الفراء فيمن خفف (إن) : إنه أيضاً من باب الاشتغال مع قوله : إن (اللام) بمعنى (إلا) ، و(إن) نافية ، ولا يجوز بالإجماع أن يعمل ما بعد (إلا) فيما قبلها ، على أنَّ هناك مانعاً آخر وهو (لام) القسم[5] .

---

(١) سورة آل عمرن : الآية ١٨٥ .

(٢) من فوائد ابن هشام : الكلام على (إنما) ، وهي رسالة موجودة في الأشباه والنظائر ٤/ ١٤٢ ، ١٤٤ .

(٣) المغني ص ٣٠٤ ، باختصار .

(٤) سورة هود : الآية ١١١ .

(٥) المغني ص ٥٥٥ .

(ب) الحـــال :

٢٩- قال تعالى : ﴿ **أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ** ﴾ [١] .

فإنَّ الجملة المقرونة بـ (الواو) لا تكون صفة ، خلافاً للزمخشري [٢] .

٣٠- قال تعالى : ﴿ **فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ * أَمْراً مِّنْ عِندِنَا** ﴾ [٣] .

وأصل صاحب (الحال) التعريف ، ويقع نكرة بمسوغ ، وأن يكون مخصوصاً أما بوصف كقراءة بعضهم « ولـمَّا جاءهم كتاب من عند الله مصدقاً » .

وليس منه : ﴿ **فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ** ﴾ خلافاً للناظم وابنه [٤] .

٣١- قال تعالى : ﴿ **وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِّنْ عِندِ اللهِ مُصَدِّقًا** ﴾ [٥] .

قرأ بعض السلف بالنصب ، فجعله الزمخشري حالاً من (كتاب)؛ لوصفه بالظرف ، وليس ما ذكر بلازم؛ لجواز أن يكون حالاً من الضمير المستتر في الظرف [٦] .

٣٢- قال تعالى : ﴿ **انظُرْ إِلَى العِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا** ﴾ [٧] .

---

(١) سورة البقرة : الآية ٢٥٩ .

(٢) رسالة في إعراب بعض الألفاظ (لغة ، واصطلاحًا ، وخلافًا ، وهلم جرًّا . . لابن هشام ، موجودة في الأشباه والنظائر ٣/ ٢٢١ ، وحققت عدة تحقيقات .

(٣) سورة الدخان : الآيتان ٤ ، ٥ .

(٤) أوضح المسالك ١١٦ ، ١١٧ ، باختصار .

(٥) سورة البقرة : الآية ٨٩ ، وانظر : أوضح المسالك ص ١٧٩ ، والمغني ص ٤٨١ ، وسورة البقرة : الآية ٢١٤ ، والمغني ص ٣٨٥ ، وص ٥٧٠ ، ٥٧١ ، باختصار .

(٦) شرح شذور الذهب ص ٣١٣ .

(٧) سورة البقرة : الآية ٢٥٩ .

ومن الوهم في هذا الباب قول بعضهم: إن (كيف ننشزها)، حال من (العظام)، والصواب أن (كيف) وحدها حال من مفعول (ننشزها)، أو أن الجملة بدل من (العظام)[1].

٣٣- قال تعالى: ﴿ لآمَنَ مَن فِي الأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا ﴾[2].

﴿ خَلَقَ لَكُم مَّا فِي الأَرْضِ جَمِيعًا ﴾[3].

ومثَّل ابن مالك بالآية للحال المؤكدة لعاملها، وهو سهو[4].

وليست هذه الآية من التوكيد، خلافاً لمن وهم، بل (جميعاً) حال[5]، ومن ثَمَّ كان مردوداً قول بعض مَنْ عاصرناه: إن (جميعاً) توكيد لـ(ما)، ولو كان كذا لقيل (جميعه)، والصواب أنه حال[6].

٣٤- قال تعالى: ﴿ وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِن قَبْلِكُم مَّسَّتْهُمُ الْبَأْسَاءُ وَالضَّرَّاءُ وَزُلْزِلُوا ﴾[7].

وجوَّز أبو البقاء كونها حالية على إضمار (قد)، والحال لا تأتي من المضاف إليه في مثل ذلك[8].

---

(١) المغني ص ٥٥١ .
(٢) سورة يونس: الآية ٩٩ .
(٣) سورة الحج: الآية ٩ .
(٤) شرح الشذور ص ٣٠٦، بل هي مؤكدة لصاحبها لا لعاملها.
(٥) أوضح المسالك ص ١٧٩ .
(٦) المغني ٤٨١ .
(٧) سورة البقرة: الآية ٢١٤ .
(٨) المغني ص ٣٨٥ .

٣٥- قال تعالى: ﴿ بَلَى قَادِرِينَ عَلَى أَن نُّسَوِّيَ بَنَانَهُ ﴾[١].

وأمَّا آية القيامة، فالصواب فيها أن (قادرين) حال[٢].

٣٦- قال تعالى: ﴿ مَلْعُونِينَ أَيْنَمَا ثُقِفُوا أُخِذُوا وَقُتِّلُوا تَقْتِيلاً ﴾[٣]، وقول بعضهم: إن (ملعونين) حال من معمول (ثقفوا) و(أخذوا)، ويرده أن الشرط له الصدر، والصواب أنه منصوب على الذم، وأمَّا قول أبي البقاء: إنه حال من فاعل (يجاورونك)، فمردود؛ لأن الصحيح أنه لا يستثنى بأداة واحدة دون عطف شيئين[٤].

٣٧- قال تعالى: ﴿ وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلاَّ مَن سَفِهَ نَفْسَهُ ﴾[٥]، يقول الكرماني: إن (مَنْ) نصب على الاستثناء، و(نفسه) توكيد، ولقد حمل الكرماني (النفس) على التوكيد في موضع لم يحسن فيه[٦].

(ج) التمييز:

٣٨- قال تعالى: ﴿ وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلالَةً أَوِ امْرَأَةٌ ﴾[٧].

قال الشلوبين: حُكِي لي أن نحوياً من كبار طلبة الجزولي، سئل عن إعراب (كلالة)، فقال: تمييزاً، وأخطأ في جوابه.

---

(١) سورة القيامة: الآية ٤.

(٢) المغني ص ٥٧٠، ٥٧١، باختصار.

(٣) سورة الأحزاب: الآية ٦١

(٤) المغني ص ٥١٠.

(٥) سورة البقرة: الآية ١٣٠.

(٦) المغني ٥١٨، بتصرف.

(٧) سورة النساء: الآية ١٢.

والصواب في الآية أن (كلالة) حال، أو خبر، أو مفعول لأجله [1].

٣٩- قال تعالى: ﴿ ثُمَّ بَعَثْنَاهُمْ لِنَعْلَمَ أَيُّ الحِزْبَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا ﴾ [2].

ومن الوهم قول بعضهم: إن (أحصى) اسم تفضيل، و(أمداً) تمييز، فإن الأمد ليس محصياً بل محصًى.

وشرط التمييز المنصوب بعد أفعل، كونه فاعلاً في المعنى، كـ(زيد أكثر مالاً)، بخلاف (مال زيد أكثر مال) [3].

٤٠- قال تعالى: ﴿ أَلَمْ نَجْعَلِ الأَرْضَ كِفَاتًا * أَحْيَاءً وَأَمْوَاتًا ﴾ [4]، وأجاز بعضهم أن يكونا تمييزاً، وفيه نظر، أو يكونا مفعولين لـ(كفاتا)، وليس بشيء [5].

٤١- قال تعالى: ﴿ إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَى رَبِّي سَيَهْدِينِ ﴾ [6].

وغلط من أعرب (سيهدين) حالاً [7].

---

(١) المغني ص ٤٩٧، ٤٩٨، باختصار.

(٢) سورة الكهف: الآية ١٢.

(٣) المغني ص ٥٦٣، ٥٦٤.

(٤) سورة المرسلات: الآيتان ٢٥، ٢٦.

(٥) المسائل السفرية ٥٥، ٥٦.

(٦) سورة الصافات: الآية ٩٩.

(٧) أوضح المسالك ص ١٢٢، وانظر: المغني ٣٨٣، ولقد صرح فيه أن المعترض عليه هو الحوفي، وانظر: ص ٤١٣ من المغني حيث وصف قول الحوفي بأنه سهو.

(د) الظـرف :

٤٢- قال تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يُنَادَوْنَ لَمَقْتُ اللهِ أَكْبَرُ مِن مَّقْتِكُمْ أَنْفُسَكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى الإِيمَانِ فَتَكْفُرُونَ ﴾ [(١)].

قول بعضهم في (إذ) : إنها ظرف للمقت الأول أو الثاني ، وكلاهما ممنوع .

والصواب : أنَّ الظرف متعلق بمحذوف ، أي : مقتكم إذ تدعون ... [(٢)].

٤٣- قال تعالى : ﴿ وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ ﴾ [(٣)].

يقول ابن هشام الظرف متعلق بمحذوف على أنه حال من المفعول ، وزعم بعض المعربين أن التعليق بفعل الهجر ، على تقدير (في) للسببية ، فقلت : لا يخفى ما فيه من تكلف الحذف ، وتقدير (في) للسببية [(٤)].

٤٤- قال تعالى : ﴿ فَلَمَّا رَآهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُ ﴾ [(٥)].

يقول ابن هشام عن أحكام تعلق الظرف والجار والمجرور ، ما يجب فيه التعلق بمحذوف .

الثاني : أن يقع حالاً ... وفي هذه الآية زعم ابن عطية أن

---

(١) سورة غافر : الآية ١٠ .

(٢) المغني ص ٥٠٧ ، ٥٠٨ ، باختصار شديد .

(٣) سورة النساء : الآية ٣٤ .

(٤) المسائل السفرية ص ٤١ ، باختصار .

(٥) سورة النمل : الآية ٤٠ .

(مستقراً)، هو المتعلق الذي يقدر في أمثاله قد ظهر، والصواب ما قاله أبو البقاء وغيره [1].

٤٥- قال تعالى: ﴿ لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ ﴾ [2].

قال تعالى: ﴿ لَا غَالِبَ لَكُمُ الْيَوْمَ ﴾ [3].

قال تعالى: ﴿ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ ﴾ [4].

تعليق جماعة الظروف في الآيات باسم (لا) باطل عند البصريين، وإنما التعليق بمحذوف، إلا عند البغداديين [5].

٤٦- قال تعالى: ﴿ إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا ﴾ [6].

(إذ) الأولى ظرف لـ(نصره)، والثانية: بدل منها، والثالثة، قيل: بدل ثان، وقيل: ظرف لـ(ثاني اثنين)، وفيهما وفي إبدال الثانية نظر؛ لأن الزمن الثاني والثالث غير الأول، فكيف يبدلان منه؟ [7].

٤٧- قال تعالى: ﴿ ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً ﴾ [8].

---

(١) المغني ٤٢٥، ٤٢٦، باختصار.
(٢) سورة يوسف: الآية ٩٢.
(٣) سورة الأنفال: الآية ٤٨.
(٤) سورة هود: الآية ٤٣.
(٥) المغني ٥٠٩، باختصار.
(٦) سورة التوبة: الآية ٤٠.
(٧) المغني ٩٤، ٩٥، باختصار.
(٨) سورة الروم: الآية ٢٥.

قال الزمخشري : إن (إذا) ظرف زمان ، وزعم أن عاملها فعل مشتق من لفظ المفاجأة .

ولا يعرف هذا لغيره ، وإنما عاملها عندهم الخبر المذكور أو المقدر [1] .

٤٨- قال تعالى : ﴿ عَالِيَهُمْ ثِيَابُ سُندُسٍ خُضْرٌ ﴾ [2] .

الجواب على الحال من مفعول جزاهم ، وعن ثعلب أن نصبه على الظرف بمنزلة فوقهم وهو مردود لأن عالي الدار وداخلها وخارجها ونحو ذلك من الأماكن المختصة فلا يجوز نصبها على الظرفية ... » [3] .

٤٩- قال تعالى : ﴿ حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا ﴾ [4] .

قال تعالى : ﴿ إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ * لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ * خَافِضَةٌ رَّافِعَةٌ * إِذَا رُجَّتِ الأَرْضُ رَجًّا ﴾ [5] .

زعم أبو الحسن أن (إذا) جرَّ بـ(حتى)، وزعم أبو الفتح في الآية الثانية أن (إذا) الأولى مبتدأ، والثانية خبر .

والجمهور على أن (إذا) لا تخرج عن الظرفية ، وأن (حتى) حرف ابتداء، دخل على الجملة بأسرها ولا عمل لها [6] .

---

(١) المغني ٩٧ ، ٩٨ ، باختصار ، وانظر : ص ١٠٢ .

(٢) سورة الإنسان : الآية ٢١ .

(٣) المسائل السفرية ص ٣٩ .

(٤) سورة الزمر : الآية ٧١ .

(٥) سورة الواقعة : الآيات ١-٤ .

(٦) المغني ص ١٠٣ ، ١٠٤ ، باختصار .

٥٠- قال تعالى: ﴿ فَإِذَا نُقِرَ فِي النَّاقُورِ * فَذَلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ ﴾[١].

وتخريج بعضهم هذه الآية على أن (إذا) مبتدأ وما بعد (الفاء) خبر، لا يصح إلا على قول أبي الحسن ومن تابعه في جواز تصرف (إذا)، وجواز زيادة (الفاء) في خبر المبتدأ؛ لأن (عسر) اليوم ليس مسبباً عن (النقر).

والجيد أن تخرج على حذف الجواب مدلولاً عليه (بعسير)، وأمَّا قول أبي البقاء إنه يكون مدلولاً عليه بـ (ذلك)، فإنَّه إشارة إلى (النقر)، فمردود؛ لأدائه اتحاد السبب والمسبب وذلك ممتنع[٢].

٥١- قال تعالى: ﴿ وَإِذَا تُتْلَى عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ ﴾[٣].

وقول ابن الحاجب: إن (إذا) هذه غير شرطية فلا تحتاج إلى جواب وأن عاملها ما بعد (ما) النافية، مردود[٤].

٥٢- قال تعالى: ﴿ وَاذْكُرُوا إِذْ كُنتُم قَلِيلاً ﴾[٥].

قال تعالى: ﴿ إِذِ انتَبَذَتْ ﴾[٦].

وزعم الجمهور أن (إذ) في الآية الأولى، ظرف لمفعول محذوف،

---

(١) سورة المدثر: الآيتان ٨، ٩.

(٢) المغني ١٠٤، ١٠٦، باختصار.

(٣) سورة الجاثية: الآية ٢٥.

(٤) المغني ص ١٠٧، ١٠٨، باختصار.

(٥) سورة الأعراف: الآية ٨٦.

(٦) سورة مريم: الآية ١٦.

وفي الثانية ظرف لمضاف إلى مفعول محذوف، أي: اذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم قليلاً، واذكر قصة مريم ...[1].

٥٣- قال تعالى: ﴿ لَقَدْ مَنَّ اللهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولاً ﴾[2].

يقول الزمخشري بأنَّ (إذ) في الآية مبتدأ، ولا نعلم بذلك قائلاً، حيث قاس (إذ) على (إذا)، والمبتدأ على الخبر[3].

٥٤- قال تعالى: ﴿ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ ﴾[4].

وزعم الأخفش أنَّ (إذ) في ذلك معربة[5].

(هـ) النـــداء:

٥٥- قال تعالى: ﴿ يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ ﴾[6].

يقول ابن هشام عن أحكام تابع المنادى: وقرئ شاذاً: (والطيرُ)، وهذه أمثلة المفرد[7].

٥٦- قال تعالى: ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ اللهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ ﴾[8].

---

(١) المغني ٩١، باختصار.
(٢) سورة آل عمران: الآية ١٦٤.
(٣) المغني ٩١، ٩٢، باختصار.
(٤) سورة الروم: الآيتان ٤، ٥.
(٥) المغني ٩٦، ٩٧، باختصار.
(٦) سورة سبأ: الآية ١٠.
(٧) شرح القطر ٢٨٥، ٢٨٦.
(٨) سورة الأحزاب: الآية ٣٣.

قول بعضهم: إن (أهل) منصوب على الاختصاص، وهذا ضعيف، والصواب أنه منادى[1].

٥٧- قال تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ ﴾[2].

وبهذا الأخير يضعف قول الأخفش في ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ ﴾ إن (أياً) موصولة، و(الناس) خبر لمحذوف، والجملة صلة وعائد، أي: يا من هم النَّاس. ولم يسمع في نظائره ذكر العائد، ولكنه نادر، فلا يحسن الحمل عليه[3].

٥٨- قال تعالى: ﴿ قُلْ يَا أَيُّهَا الكَافِرُونَ ﴾[4]

من توابع المنادى الواجب رفعها: نعت أي، مثل (يا أيها الإنسان)، (يا أيها الناس)، وعن المازني إجازة نصبه وأنه قرئ: (قل يا أيها الكافرين)، وهذا إن ثبت، فهو من الشذوذ بمكان[5].

(و) الإغراء والتحذير:

٥٩- قال تعالى: ﴿ وَاضْمُمْ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ ﴾[6].

ولا يحسن تخريج ذلك على قول ابن عصفور: إنَّ (إليك) في (واضمم) إغراء[7].

---

(١) المغني ص ٥١٨ .
(٢) سورة فاطر: الآية ٣ .
(٣) المغني ٤٠٣، ٤٠٤ .
(٤) سورة الكافرون: الآية ١ .
(٥) شرح الشذور ٥٣٣، ٥٣٤ .
(٦) سورة القصص: الآية ٣٢ .
(٧) المغني ١٥٣، ١٥٤ .

٦٠- قال تعالى: ﴿ فَلاَ جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا ﴾ [١].

قول بعضهم: إن الوقف على (فلا جناح)، وإن ما بعده إغراء، ويرده أن إغراء الغائب ضعيف[٢].

(ز) المفعول المطلق:

٦١- قال تعالى: ﴿ خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ بِالْحَقِّ ﴾ [٣].

من الأمور التي اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها، قولهم في (السموات): مفعول به، والصواب أنها مفعول مطلق »[٤].

(ح) المفعول به:

٦٢- قال تعالى: ﴿ بِالأَخْسَرِينَ أَعْمَالاً ﴾ [٥].

وقول بعضهم: إن (أعمالاً) مفعول به، ورده ابن خروف بأن (خسر) لا يتعدى كنقيضه (ربح)، ووافق له الصفار مستدلاً بقوله تعالى: ﴿ كَرَّةٌ خَاسِرَةٌ ﴾.

وثلاثتهم ساهون؛ لأن اسم التفضيل لا ينصب المفعول به، ولأن

---

(١) سورة البقرة: الآية ١٥٨.

(٢) المغني ٥١٧، ٥١٨.

(٣) سورة العنكبوت: الآية ٤٤.

(٤) المغني ٦٢٥.

(٥) سورة الكهف: الآية ١٠٣.

(خسر) متعد، وقال سيبويه (أعمالاً) مشبه بالمفعول به، ويرده أن اسم التفضيل لا يشبه باسم الفاعل؛ لأنه لا تلحقه علامات الفروع إلا بشرط، والصواب أنه تمييز [1].

(ط) خبر المشبهات بليس:

٦٣- قال تعالى: ﴿ وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾ [2].

كقراءة بعضهم (حينُ) بالرفع، وفيها شذوذان:

الأول: حذف المنصوب وبقاء المرفوع وهو خلاف المشهور.

والثاني: أنه يحوج إلى كثرة التقدير [3].

٦٤- قال تعالى: ﴿ مَّا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ ﴾ [4].

لا يُعمِل بنو تميم (ما) عمل (ليس) ولو استوفت الشروط، وقرئ على لغتهم (ما هن أمهاتُهم) بالرَفع، كما قرئ (بأمهاتِهم) بالجر بـ(باء) زائدة، وتحتمل الحجازية والتميمية، خلافاً لأبي علي والزمخشري زعماً أن (الباء) تختص بلغة النصب [5].

---

(١) المغني ٥١٢.

(٢) سورة ص: الآية ٣.

(٣) حواشٍ على الألفية ق ٢٢ أ، وانظر: تخليص الشواهد ص ٢٩٣، ٢٩٤، والمغني ص ٢٥٥.

(٤) سورة المجادلة: الآية ٢.

(٥) شرح شذور الذهب ٢٤٩.

٦٥- قال تعالى: ﴿ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ ﴾ [1]، قال تعالى: ﴿ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴾ [2].

قولهم: إن المجرور في موضع نصب أو رفع على الحجازية والتميمية، والصواب الأول لأن الخبر بعد (ما) لم يجئ في التنزيل مجرداً من (الباء) إلا وهو منصوب، نحو: ﴿ مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ ﴾ [3] ﴿ مَا هَذَا بَشَرًا ﴾ [4] [5].

***

(١) سورة فصلت: الآية ٤٦ .

(٢) سورة البقرة: الآية ٧٤ .

(٣) سورة المجادلة: الآية ٢ .

(٤) سورة يوسف: الآية ٣١ .

(٥) المغني ٥٦ .

في المجرورات

(أ) الإضافـة :

٦٦- قال تعالى: ﴿ آيَةَ مُلْكِهِ أَن يَأْتِيَكُمُ التَّابُوتُ ﴾ [١]

وزعم أبو الفتح أنها إنما تضاف إلى المفرد، نحو: ﴿ آيَةَ مُلْكِهِ ... ﴾.

وقال: الأصل بآية ما يقدمون، أي: بآية إقدامكم [٢].

٦٧- قال تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ ﴾ [٣].

قرأ ابن عامر مفرّقاً بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول، وهي قراءة بعيدة، ورُوي عنه أنه قرأ بضم زاي (زُين)، وفيه أيضاً بُعْدٌ ومجافاة [٤].

(ب) حروف الجر:

٦٨- قال تعالى: ﴿ لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ * إِيلَافِهِمْ رِحْلَةَ الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ ﴾ [٥].

---

(١) سورة البقرة: الآية ٢٤٨ .

(٢) المغني ص ٤٠٣ ، باختصار.

(٣) سورة الأنعام: الآية ١٣٧ .

(٤) شرح جمل الزجاجي لابن هشام ص ٢٨٧ ، باختصار.

تنبيه: يرى جمهور النحويين ولا سيما المتأخرون منهم، أنه ليس من الصواب التعريض بأي قراءة متواترة.

(٥) سورة قريش: الآيتان ١ ، ٢ .

قيل: إنَّ (اللام) تعلقت بـ(فليعبدوا)، وقيل: بما قبله، أي: ﴿ فَجَعَلَهُمْ كَعَصْفٍ ...﴾، وضعّف بأن (جعلهم كعصف) إنما كان لكفرهم وجرأتهم على البيت[1].

٦٩- قال تعالى: ﴿ لاَ يَبْغُونَ عَنْهَا حِوَلاً ﴾[2].

وهذا الموضع قد وهم فيه كثير حتى إنهم احتاجوا إلى تقدير عامل للظرف في قوله تعالى: ﴿ لاَ يَبْغُونَ عَنْهَا حِوَلاً ﴾[3].

٧٠- قال تعالى: ﴿ اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ﴾[4].

يعترض السمين على أن كون (الباء) متعلقة بـ(اقرأ)؛ لأن هذا يستلزم الفصل بين المؤكد وتأكيده، وهذا سهو[5].

٧١- قال تعالى: ﴿ وَلَوْلاَ فَضْلُ اللهِ عَلَيْكُمْ ﴾[6].

تعليق بعضهم الظرف بمحذوف ممتنع عند الجمهور، وإنما هو متعلق بالمذكور وهو الفصل؛ لأن خبر المبتدأ بعد (لولا) واجب الحذف[7].

---

(١) المغني ص ٢١٢ .

(٢) سورة الكهف: الآية ١٠٨ .

(٣) شرح قصيدة بانت سعاد ص ١٦٠ .

(٤) سورة العلق: الآية ١ .

(٥) المغني ص ٥٧٦، ٥٧٧ .

(٦) سورة النساء: الآية ٨٣ .

(٧) المغني ص ٥٠٩، باختصار .

٧٢- قال تعالى: ﴿ يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِم مِّنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ المَوْتِ ﴾ [١].

وزعم عصريّ أن (من) متعلقة بـ (حذر) أو بـ (الموت) [٢].

٧٣- قال تعالى: ﴿ أَلَيْسَ اللهُ بِأَحْكَمِ الحَاكِمِينَ ﴾ [٣].

وقول الحوفي: إن (الباء) متعلقة وَهْم [٤].

٧٤- قال تعالى: ﴿ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْؤُولاً ﴾ [٥].

ومن الوهم قول بعضهم: إنَّ (عنه) مرفوع المحل بـ (مَسْؤُولاً).

والصواب: أن اسم كان ضمير المكلف، وأن (عنه) في موضع نصب [٦].

٧٥- قال تعالى: ﴿ وَاقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ ﴾ [٧].

ومن الوهم قول الزجاج: أن (كل) ظرف، والصواب أنها على تقدير (على) [٨].

---

(١) سورة البقرة: الآية ١٩ .

(٢) المغني ٥١١ .

(٣) سورة التين: الآية ٨ .

(٤) المغني ص٤٢١ ، ٤٢٢

(٥) سورة الإسراء: الآية ٣٦ .

(٦) المغني ص ٥٥٥ ، وانظر: ص٢٠٤ .

(٧) سورة التوبة: الآية ٥ .

(٨) المغني ٥٤١، ٥٤٢ ، باختصار.

في التوابع

(أ) العطف :

٧٦- قال تعالى : ﴿ أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الأَرْضِ فَيَنظُرُوا ﴾ [١] .

﴿ أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ الذِّكْرَ صَفْحًا ﴾ [٢] .

﴿ أَفَإِن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ انقَلَبْتُمْ ﴾ [٣] .

﴿ أَفَمَا نَحْنُ بِمَيِّتِينَ ... ﴾ [٤] .

وخالفهم جماعة، أولهم : الزمخشري فزعموا أن (الهمزة) في تلك المواضع في محلها الأصلي، وأن العطف على جملة مقدرة بينها وبين العاطف .

ويضعف قولهم ما فيه من التكلف، وأنه غير مطرد في جميع المواضع [٥] .

٧٧- قال تعالى : ﴿ رَبِّ إِنِّي لاَ أَمْلِكُ إِلاَّ نَفْسِي وَأَخِي ﴾ [٦] .

ذكر الزمخشري : أن (أخي)، يحتمل أن تكون معطوفة على الضمير في (أملك)، وفيه نظر [٧] .

---

(١) سورة يوسف : الآية ١٠٩ .

(٢) سورة الزخرف : الآية ٥ .

(٣) سورة آل عمران : الآية ١٤٤ .

(٤) سورة الصافات : الآية ٥٨ .

(٥) المغني ص ١٥٣ ، ١٥٤ .

(٦) سورة المائدة : الآية ٢٥ .

(٧) شرح شذور الذهب ص ٥٧ ، ٥٨ .

٧٨- قال تعالى: ﴿ وَظَنُّوا أَن لاَّ مَلْجَأَ مِنَ اللهِ إِلاَّ إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ ﴾[١].

زعم الأخفش والكوفيون: أن (ثم) في الآية زائدة، وليست عاطفة[٢].

٧٩- قال تعالى: ﴿ لاَ تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلاَّ وُسْعَهَا لاَ تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا ﴾[٣].

قال تعالى: ﴿ غَيْرِ المَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلاَ الضَّالِّينَ ﴾[٤].

فليس (لا تضار)، عطفاً على (لا تكلف)؛ لانتفاء الشرط، خلافاً للكسائي، وليس منه: ﴿ غَيْرِ المَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلاَ الضَّالِّينَ ﴾، خلافاً لبعضهم؛ لانتفاء عدم الاقتران بـ (الواو)، ولوجود النفي[٥].

٨٠- قال تعالى: ﴿ ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الكِتَابَ ﴾[٦].

نقل الزمخشري: أن هذه الآية معطوفة على قوله تعالى: ﴿ وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ ﴾[٧]، وما أبعده عن الصواب[٨].

---

(١) سورة التوبة: الآية ١١٨.

(٢) المغني ص ١٢٦.

(٣) سورة البقرة: الآية ٢٣٣.

(٤) سورة الفاتحة: الآية ٧.

(٥) حواش على الألفية ق٦١ب، وانظر: المغني ٢٤٢، ٣٤٤.

(٦) سورة الأنعام: الآية ١٥٤.

(٧) سورة الأنعام: الآية ٨٤.

(٨) حواش على الألفية ق ٦٠ أ.

٨١- قال تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ (١).

أجاب البصريون بأن خبر الحرف محذوف، وأن الخبر المذكور للمبتدأ، والتقدير: إن الذين آمنوا والذين هادوا آمنون، والصابئون من آمن إلى آخره، وقد يستبعد هذا التأويل (٢).

٨٢- قال تعالى: ﴿ الْحَمْدُ للهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ ﴾ (٣).

قول الزمخشري: إنَّه يجوز كون العطف بـ(ثم) على الجملة الفعلية، ضعيف (٤).

٨٣- قال تعالى: ﴿ وَيَجْعَلُونَ للهِ الْبَنَاتِ سُبْحَانَهُ وَلَهُم مَّا يَشْتَهُونَ ﴾ (٥)، وإنما يصح في الآية العطف المذكور إذا قدر أن الأصل: (ولأنفسهم)، ثم حذف المضاف، وذلك تكلف.

---

(١) سورة المائدة: الآية ٦٩.

(٢) تخليص الشواهد (باب إن وأخواتها)، مسألة ٩٥ ص ٣٧٢، ٣٧٤، باختصار، وانظر: حواشٍ على الألفية ق ٢٥ ب.

(٣) سورة الأنعام: الآية ١.

(٤) المغني ص ٤٧٦، ٤٧٧.

(٥) سورة النحل: الآية ٥٧.

ومن العجب أنَّ الفراء والزمخشري والحوفي، قدروا العطف المذكور ولم يقدروا المضاف المحذوف، ولا يصح العطف إلا به [1].

٨٤- قال تعالى: ﴿ وَثَمُودَ فَمَا أَبْقَى ﴾ [2].

قول بعضهم: إن (ثمود) مفعول مقدم، وهذا ممتنع، وإنما هو معطوف على (عاداً) [3].

٨٥- قال تعالى: ﴿ فَاسْتَفْتِهِمْ أَهُمْ أَشَدُّ خَلْقًا ... ﴾ [4]، ﴿ فَاسْتَفْتِهِمْ أَلِرَبِّكَ الْبَنَاتُ ﴾ [5].

وأبعد منه قول الزمخشري: إن قوله تعالى: ﴿ فَاسْتَفْتِهِمْ أَلِرَبِّكَ ... ﴾، معطوف على ﴿ فَاسْتَفْتِهِمْ أَهُمْ أَشَدُّ خَلْقًا ﴾، قال: هو معطوف على مثله في أول السورة وإن تباعدت بينهما المسافة، والصواب خلاف ذلك كله [6].

٨٦- قال تعالى: ﴿ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ ﴾ [7].

ومن الوهم قول النحويين: إن العطف على الضمير المستتر، وردَّ ابن مالك ذلك، وجعله من عطف الجمل [8].

---

(١) المغني ص ٣٨٢ .

(٢) سورة النجم: الآية ٥١ .

(٣) المغني ٥٠٧ .

(٤) سورة الصافات: الآية ١١ .

(٥) سورة الصافات: الآية ١٤٩ .

(٦) المغني ص ٥١٦ .

(٧) سورة البقرة: الآية ٣٥ .

(٨) المغني ص ٥٤٥ .

٨٧- قال تعالى: ﴿ وَقِيلِهِ يَا رَبِّ إِنَّ هَؤُلَاءِ قَوْمٌ لَّا يُؤْمِنُونَ ﴾[١].

قول جماعة في (وقيله): إنه عطف على لفظ (الساعة)، والصواب خلاف ذلك كله[٢].

٨٨- قال تعالى: ﴿ فَاجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِدًا لَّا نُخْلِفُهُ نَحْنُ وَلَا أَنْتَ مَكَانًا سُوًى ﴾[٣].

ومن الوهم قول النحويين: إن العطف على الضمير المستتر، وقد ردَّ ذلك ابن مالك، جعله من عطف الجمل، إذا التقدير: ولا تخلفه أن[٤].

٨٩- قال تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً ﴾[٥].

ويكون ذكر أبي البقاء للعطف، تجوزاً أو سهواً[٦].

٩٠- قال تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ فَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَى يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ ﴾[٧].

---

(١) سورة الزخرف: الآية ٨٨ .

(٢) المغني ص ٥١٥ ، ٥١٦ ، ٥١٧ ، وانظر: قصيدة بانت سعاد ص ٧٨، ٧٩ ، والأشباه والنظائر ٤/ ٩٧، ٩٨ .

(٣) سورة طه: الآية ٥٨ .

(٤) المغني ص٥٤٥ ، وانظر: ٤٠٩ .

(٥) سورة الحج: الآية ٦٣ .

(٦) المغني ٤٠٧ .

(٧) سورة الأنعام: الآية ٦٥ .

قول الزمخشري: إن (مخرج الحي ...)، عطف على (فالق الحب ...)، ولم يجعله معطوفاً على (يخرج الحي من الميت)؛ لأن عطف الاسم على الاسم أولى، ولكن مجيء قوله تعالى: ﴿ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ ﴾ [1] بالفعل فيهما يدل على خلاف ذلك[2].

٩١- قال تعالى: ﴿ وَلَا الَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ ﴾ [3]

قال الأخفش وتبعه أبو البقاء: إن (اللام) للابتداء، و(الذين) مبتدأ والجملة بعده خبر، ويدفعه أن الرسم: (ولا)، وذلك يقتضي أنَّه مجرور بالعطف [4].

٩٢- قال تعالى: ﴿ وَمِن وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ ﴾ [5].

قال الزمخشري فيمن فتح (الباء): كأنَّه قيل: ووهبنا له إسحاق، ومن وراء إسحاق يعقوب. ويرده أنه لا يجوز الفصل بين العاطف والمعطوف [6].

٩٣-قال تعالى: ﴿ أَئِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا أَئِنَّا لَمَبْعُوثُونَ * أَوَ آبَاؤُنَا الْأَوَّلُونَ ﴾ [7].

---

(١) سورة يونس: الآية ٣١ .

(٢) المغني ص ٥٥٨ .

(٣) سورة النساء: الآية ١٨ .

(٤) المغني ٥٦١ .

(٥) سورة هود: الآية ٧١ .

(٦) المغني ٤٥٥ .

(٧) سورة الصافات: الآيتان ١٦، ١٧ .

وأمَّا قول الزمخشري: إن (آباءنا) عطف على الضمير في (مبعوثون)، وساغ العطف على الضمير المتصل للفصل بين العاطف والمعطوف عليه بالهمزة، فمردود [1]. والصواب أن (آباؤنا) مبتدأ، وخبره محذوف مدلول عليه بقوله تعالى: ﴿ لَمَبْعُوثُونَ ﴾ [2].

٩٤- قال تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ ﴾ [3].

يقول ابن هشام: هذه الآية محمولة عند البصريين على الحذف من الأول لدلالة الثاني عليه، أي: إن الله يصلي وملائكته يصلون، وليس عطفاً على الموضع، و(يصلون) خبراً عنهما، لئلا يتوارد عاملان على معمول واحد، والصلاة المذكورة بمعنى الاستغفار، والمحذوفة بمعنى الرحمة.

والصواب عندي أن الصلاة لغة بمعنى واحد، وهو العطف، وأما قول البصريين فبعيد من جهات [4].

(ب) البدل:

٩٥- قال تعالى: ﴿ وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ * الَّذِي جَمَعَ مَالاً وَعَدَّدَهُ ﴾ [5].

---

(١) رسالة في الاستفهام موجودة في الأشباه والنظائر للسيوطي ٤/ ٥٤، ٥٥.

(٢) من فوائد ابن هشام: مسألة (والله لا كلمت زيداً ولا عمراً ولا بكراً، بتكرار (لا) وبدون تكرار، موجودة في الأشباه والنظائر ٤/ ١٣٨).

(٣) سورة الأحزاب: الآية ٥٦.

(٤) المغني ص ٥٧٠، ٥٧١، بتصرف.

(٥) سورة الهمزة: الآيتان ١، ٢.

وقال تعالى: ﴿ فَآخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الأَوْلَيَانِ فَيُقْسِمَانِ ﴾[1].

وقال تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ لاَ يُحِبُّ مَن كَانَ مُخْتَالاً فَخُوراً * الَّذِينَ يَبْخَلُونَ ﴾[2].

ومن الوهم قول بعضهم: إن (الذي) صفة، والصواب أنها بدل أو صفة مقطوعة، وزعم الأخفش أن (الأوليان) صفة (لآخران)، وكذا قال بعضهم في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لاَ يُحِبُّ مَن كَانَ مُخْتَالاً ... ﴾[3].

٩٦- قال تعالى: ﴿ وَيُسْقَى مِن مَّاءٍ صَدِيدٍ ﴾[4]، ﴿ أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ ﴾[5].

ومن الوهم في الأول قول جماعة: إن (صديد)، و(طعام مساكين) عطفا بيان، وإنما هما بدلاً عند البصريين[6].

٩٧- قال تعالى: ﴿ لِيُنذِرَ يَوْمَ التَّلاَقِ * يَوْمَ هُم بَارِزُونَ ﴾[7].

---

(١) سورة المائدة: الآية ١٠٧.

(٢) سورة النساء: الآيتان ٣٦، ٣٧.

(٣) المغني ص ٥٣٩، ٥٤٠، وانظر: ص٥٣٤.

(٤) سورة إبراهيم: الآية ١٦.

(٥) سورة المائدة: الآية ٩٥.

(٦) المغني ص ٥٣٦، ٥٣٧.

(٧) سورة غافر: الآيتان ١٥، ١٦.

وأمَّا جواب ابن عصفور عن سيبويه، بأنَّه إنما يوجب ذلك في الظروف (واليوم) هنا بدل من المفعول به، فمردود [(١)].

٩٨- قال تعالى: ﴿ عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ ﴾ [(٢)].

انتصب (عيناً) على البدل من (كافوراً)، أو (كأس)، أو على الموضع بتقدير فعل: يشربون عيناً. وجوَّز بعضهم وجهاً رابعاً وهو أن يكون حالاً من الضمير في (مزاجها)، وفيه بُعد [(٣)].

٩٩- قال تعالى: ﴿ وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لَحُسْنَ مَآبٍ * جَنَّاتِ عَدْنٍ مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ الْأَبْوَابُ ﴾ [(٤)]، (جنات) هنا بدل أو بيان، والثاني يمنعه البصريون؛ لأنهم لا يجوزون عطف البيان في النكرات، وقال الزمخشري بأن (عدن) معرفة، وقوله ممنوع [(٥)].

١٠٠- قال تعالى: ﴿ تَبَيَّنَتِ الْجِنُّ أَن لَّوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ الْغَيْبَ مَا لَبِثُوا فِي الْعَذَابِ الْمُهِينِ ﴾ [(٦)].

والأوْلى أن (تبيَّن) بمعنى وضح، وأن وصلتها بدل اشتمال من الجن [(٧)].

---

(١) المغني ص ٥٤٨ .

(٢) سورة الإنسان: الآية ٦ .

(٣) المسائل السفرية ٢٩ ، ٣٠ .

(٤) سورة ص: الآيتان ٤٩، ٥٠ .

(٥) المغني ص ٤٧٩ ، وانظر: شرح قصيدة بانت سعاد ص ١٢٨ (المسألة الثالثة) .

(٦) سورة سبأ: الآية ١٤ .

(٧) المغني ص ٥٢٢ .

١٠١- قال تعالى: ﴿ وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلاثَ مِائَةٍ سِنِينَ ﴾[١]

فـ(سنين) بدل من (ثلاث)، قيل: أو مجرورة بدل من (المائة)، و(الياء) علامة الجر، وفيه نظر[٢].

١٠٢- قال تعالى: ﴿ وَلاَ تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الكَذِبَ هَذَا حَلالٌ وَهَذَا حَرَامٌ ﴾[٣].

قيل: إن الكذب بدل من مفعول (تصف)، ويرده إطلاق (ما) على الواحد من أولى العلم[٤].

١٠٣- قال تعالى: ﴿ فَلَوْلاَ نَصَرَهُمُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِن دُونِ اللهِ قُرْبَانًا آلِهَةً ﴾[٥].

وقول بعضهم: إن (آلهة) بدل من (قرباناً)، وقال الزمخشري: إن ذلك فاسد في المعنى، وإن الصواب أن (آلهة) هو المفعول الثاني، وأن (قرباناً) حال[٦].

١٠٤- قال تعالى: ﴿ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ... ﴾[٧].

---

(١) سورة الكهف: الآية ٢٥ .

(٢) شرح شذور الذهب، وانظر: المغني ص ٥٠٥ .

(٣) سورة النحل: الآية ١١٦ .

(٤) المغني ٥٩٢ .

(٥) سورة الأحقاف: الآية ٢٨ .

(٦) المغني ص ٥٠٥ .

(٧) سورة النساء: الآية ٩٠ .

قيل عن (حصرت): إنها بدل اشتمال من (جاءوكم)، وفيه بُعد.

وقال المبرد حصرت صدورهم، جملة معناها الدعاء. وَرُدَّ بأن الدعاء عليهم لا يتجه[1].

١٠٥- قال تعالى: ﴿ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلاَّ نَعْبُدَ إِلاَّ اللَّهَ ﴾[2].

ومن الوهم قول أبي البقاء إن (أن) وصلتها بدل من (سواء) والصواب في الآية أنها على تقدير مبتدأ[3].

١٠٦- قال تعالى: ﴿ ذَلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ * جَنَّاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا... ﴾[4].

قول مكي وغيره: إن (جنات) بدل من (الفضل).

والأولى، أنَّه مبتدأ؛ لقراءة بعضهم بالنصب (زيداً ضربته)[5].

(ج) النعت:

١٠٧- قال تعالى: ﴿ وَاتَّقُوا يَوْماً لاَّ تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئًا ﴾[6].

---

(١) المغني ص ٤١٢، باختصار، وانظر: ٥٥.

(٢) سورة آل عمران: الآية ٦٤.

(٣) المغني ص ٥٣٩

(٤) سورة فاطر: الآيتان ٣٢، ٣٣

(٥) المغني ص ٥٦٢، وشرح قطر الندى ص ٢٦٤.

(٦) سورة البقرة: الآية ٤٨.

وزعم أبو حيان: أن الأولى ألاّ يقدر في الآية الأولى ضمير[1].

١٠٨- قال تعالى: ﴿ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلاً يُضِلُّ بِهِ كَثِيراً ﴾[2].

قول مكي وغيره: إن جملة (يضل) صفة لـ (مثلاً) أو مستأنفة.

والصواب الثاني ...[3].

١٠٩- قال تعالى: ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ ﴾[4].

جزم جماعة بأن (من) موصوفة وهو بعيد[5].

١١٠- قال تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لاَ تَتَّخِذُوا بِطَانَةً مِّن دُونِكُمْ لاَ يَأْلُونَكُمْ خَبَالاً وَدُّوا مَا عَنِتُّمْ قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ ﴾[6].

منع الواحدي كون (لا يألونكم) و(قد بدت)، صفتين لعدم حرف العطف، والذي يظهر أن الصفة تتعدد بغير عاطف[7].

١١١- قال تعالى: ﴿ إِنَّ ذَلِكَ لَحَقٌّ تَخَاصُمُ أَهْلِ النَّارِ ﴾[8].

---

(١) المغني ٤٧٥، ٤٧٦.

(٢) سورة البقرة: الآية ٢٦.

(٣) المغني ٥٥٨، ٥٥٩.

(٤) سورة البقرة: الآية ٨.

(٥) المغني ٣٢١، ٣٢٢.

(٦) سورة آل عمران: الآية ١١٨.

(٧) المغني ص ٣٧٢.

(٨) سورة ص: الآية ٦٤.

ومن الوهم في ذلك، قول الزمخشري في قراءة ابن أبي عبلة بنصب (تخاصم): إنه صفة للإشارة[1].

١١٢- قال تعالى: ﴿ لاَ تُبْطِلُوا صَدَقَاتِكُم بِالْمَنِّ وَالأَذَى كَالَّذِي يُنفِقُ مَالَهُ رِئَاءَ النَّاسِ ﴾[2].

كقول مكي: إن (الكاف) نعت لمصدر محذوف، أي إبطالاً كالذي.

والوجه أن يكون (كالذي) حالاً من (الواو)، فهذا الوجه لا حذف فيه[3].

١١٣- قال تعالى: ﴿ فَجَعَلَهُ غُثَاءً أَحْوَى ﴾[4].

قول بعضهم في (أحوى): إنَّه صفة لـ (غثاء)، وهذا ليس بصحيح على الإطلاق، وإنما الواجب أن تكون حالاً من (المرعى)[5].

١١٤- قال تعالى: ﴿ وَإِن مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلاَّ لَيُؤْمِنَنَّ ﴾[6].

﴿ وَمَا مِنَّا إِلاَّ لَهُ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ ﴾[7].

---

(١) المغني ص ٥٤٠ .

(٢) سورة البقرة: الآية ٢٦٤ .

(٣) المغني ص ٥٦٤ ، باختصار.

(٤) سورة الأعلى: الآية ٥ .

(٥) المغني ص ٥٠٣ .

(٦) سورة النساء: الآية ١٥٩ .

(٧) سورة الصافات: الآية ١٦٤ .

أي ما من أهل الكتاب أحد إلا ليؤمنن، وما منا أحد إلا له مقام معلوم. وذهب بعضهم إلى أن نحو ذلك من باب التنازع، وليس بشيء[1].

(و) التوكيد:

١١٥- قال تعالى: ﴿ إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ الْأَبْتَرُ ﴾[2]

ووهم أبو البقاء فأجاز التوكيد في الآية[3].

١١٦- قال تعالى: ﴿ إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا * وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴾[4].

وليس من تأكيد الاسم قوله تعالى: ﴿ دَكًّا دَكًّا ﴾، خلافاً لكثير من النحويين[5].

(هـ) عطف البيان:

١١٧- قال تعالى: ﴿ ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ ﴾[6].

ومن الوهم قول الزمخشري: يجوز كون اسم الله تعالى صفة للإشارة أو بياناً، و(ربكم) الخبر[7].

---

(١) من رسالة التنازع لابن هشام، موجودة في الأشباه والنظائر ٤/١٤٨، وانظر: المغني ص ٣٣، ٥٨٩.
(٢) سورة الكوثر: الآية ٣.
(٣) المغني ٤٧١.
(٤) سورة الفجر: الآية ٢٢.
(٥) شرح القطر ص ٣٩١، انظر: حواشٍ على الألفية، ق ٥٦ أ.
(٦) سورة الأنعام: الآية ١٠٢.
(٧) المغني ص ٥٣٦.

١١٨- قال تعالى: ﴿ لَا تَتَّخِذُوا إِلَٰهَيْنِ اثْنَيْنِ ﴾ [١].

وزعم قوم من أهل البيان أن (اثنين) عطف بيان [٢].

١١٩- قال تعالى: ﴿ مَلِكِ النَّاسِ * إِلَٰهِ النَّاسِ ﴾ [٣].

ومن الوهم في الأول قول الزمخشري: إنهما عطف بيان. والصواب أنهما نعتان [٤].

* * *

---

(١) سورة النحل: الآية ٥١.

(٢) شرح شذور الذهب ص ٥١٣.

(٣) سورة الناس: الآيتان ٢، ٣.

(٤) المغني ص ٥٣٥، ٥٣٦، انظر: شرح اللمحة ٢/٣٠٣.

في المبني من الأسمـــاء

(أ) الضمير:

١٢٠- قال تعالى: ﴿ إِنَّا أَنشَأْنَاهُنَّ إِنشَاءً ﴾[١].

قال قتادة: الضمير في ﴿ أَنشَأْنَاهُنَّ ﴾، راجع إلى الحور العين المذكورات قبلُ، وفيه بُعْد[٢].

١٢١- قال تعالى: ﴿ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا ﴾[٣].

قال الزمخشري وغيره: عاد على (مهما) ضمير (به) و(بها)، والأوْلى أن يعود ضمير (بها) لـ (آية)[٤].

١٢٢- قال تعالى: ﴿ وَمَا عَمِلَتْ مِن سُوءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَدًا بَعِيدًا ﴾[٥].

منع أبو حيان: عود الضمير على ما تأخر لفظاً ورتبة. وهذا عجيب[٦].

١٢٣- قال تعالى: ﴿ إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ ﴾[٧].

---

(١) سورة الواقعة: الآية ٣٥.

(٢) شرح الشذور. ص٤٣.

(٣) سورة الأعراف: الآية ١٣٢.

(٤) المغني ص ٣٢٣، وانظر: شرح القطر ص ٥٣، ٥٤.

(٥) سورة آل عمران: الآية ٣٠.

(٦) المغني ص ٤٦٧، ٤٦٨، وانظر: ص ٥٢١.

(٧) سورة الأعراف: الآية ٢٧.

ضعف قول الزمخشري: إن اسم (إن) ضمير الشأن، والأولى كونه ضمير الشيطان ...[1].

١٢٤ - قال تعالى: ﴿ إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَى بِهِمَا ﴾[2].

﴿ وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ ﴾[3].

قال جماعة منهم ابن مالك: والظاهر أن الجواب ﴿ فَاللَّهُ أَوْلَى بِهِمَا ﴾، ولا يرد ذلك تثنية الضمير كما توهموا، وأما قول ابن عصفور: إن تثنية الضمير في الآية شاذة، فباطل كبطلان قوله مثل ذلك في إفراد الضمير في ﴿ وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ ﴾[4].

(ب) أي:

١٢٥ - قال تعالى: ﴿ وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ ﴾[5].

وربما توهم بعض الطلبة انتصاب (أي) بـ(يعلم)، وهو خطأ؛ لأن الاستفهام له صدر الكلام[6].

***

---

(١) المغني ص ٤٦٥، وانظر: شرح قصيدة بانت سعاد ص ١٧٧.

(٢) سورة النساء: الآية ١٣٥.

(٣) سورة التوبة: الآية ٦٢.

(٤) المغني ص ٣٧٦.

(٥) سورة الشعراء: الآية ٢٢٧.

(٦) شرح قطر الندى ص ٢٣٦.

الفعل وما يعمل عمله

١ - الفعـل :

١٢٦ - قال تعالى : ﴿ فَلاَ تَجْعَلُوا للهِ أَندَادًا ﴾ [١] .

يقـول الزمـخشـري : إنَّه يـجوز كـون (تجـعلوا) منصـوباً في جـواب الترجي ، وهـذا لا يجيزه بصري [٢] .

١٢٧ - قال تعالى : ﴿ فَإِن تَوَلَّوْا فَإِنَّ اللهَ عَلِيمٌ بِالْمُفْسِدِينَ ﴾ [٣] .

وقـال أبو البـقـاء : يـضـعـف كـون (تولوا) فـعـلاً مـضـارعـاً ؛ لأن أحـرف المضارعة لا تحذف ، وهـذا فاسد [٤] .

١٢٨ - قال تعالى : ﴿ وَلاَ يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ ﴾ [٥] .

وزعم ابن مالك بدر الدين : أنـه مستأنف بتقدير : فـهم يعتذرون [٦] .

١٢٩ - قال تعالى : ﴿ بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ ﴾ [٧] .

---

(١) سورة البقرة : الآية ٢٢ .

(٢) المغني ٥١٨ ، ٥١٩ .

(٣) سورة آل عمران : الآية ٦٣ .

(٤) المغني ص٥٨٣ .

(٥) سورة المرسلات : الآية ٣٦ .

(٦) المغني ص ٤٥٧ ، ٤٥٨ .

(٧) سورة الأنبياء : الآية ١٨ .

ولا ينصب بأن مضمرة في غير هذه المواضع العشرة إلا شاذاً، وقراءة بعضهم: ﴿ بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى البَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ ﴾ [١].

١٣٠- قال تعالى: ﴿ إِن تُبْدُوا مَا فِي أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ ﴾ [٢]

قرئ (فيغفر) بالنصب . على إضمار (أن)، وهو ضعيف، وهي عن ابن عباس ، رضي الله عنهما [٣].

١٣١- قال تعالى: ﴿ لَوْلا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن ﴾ [٤].

قال السيرافي والفارسي: هو عطف على محل (فأصدق) بالجزم، ويرده أن الجزم بإضمار الشرط [٥].

١٣٢- قال تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ كَفَرُوا فَتَعْسًا لَّهُمْ ﴾ [٦].

أمَّا تجويز بعضهم في قوله تعالى: كون (الذين) في موضع نصب على الاشتغال، فوهم [٧].

---

(١) أوضح المسالك ٢٣٤ .

(٢) سورة البقرة: الآية ٢٧٤ .

(٣) شرح الشذور ص ٤٢٢ .

(٤) سورة المنافقون: الآية ١٠ .

(٥) المغني ص ٤٥٤ .

(٦) سورة محمد: الآية ٨ .

(٧) المغني ٢٢٤ .

١٣٣- قال تعالى: ﴿ وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا ﴾[(١)].

من الوهم قول الفارسي في الآية: إنه من باب (زيداً ضربته)، والمشهور أنه عطف على ما قبله، و(ابتدعوها) صفة[(٢)].

١٣٤- قال تعالى: ﴿ وَعَسَى أَن تَكْرَهُوا شَيْئًا ﴾[(٣)].

وزعم الحوفي أن (أن تكرهوا) في موضع نصب، ولا يمكن إلا بتكلف[(٤)].

١٣٥- قال تعالى: ﴿ وَكَذَلِكَ نُنجِي الْمُؤْمِنِينَ ﴾[(٥)].

فقيل الفعل ماضٍ مبني للمجهول وفيه ضعف، وقيل الفعل مضارع أصله: ننجي، وفيه ضعف[(٦)].

١٣٦- قال تعالى: ﴿ وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنكُمْ خَاصَّةً ﴾[(٧)].

قيل: إن الفعل جواب الأمر، وعلى هذا يكون التوكيد أيضاً خارجاً عن القياس شاذاً، وممن ذكر هذا الوجه: الزمخشري، وهو فاسد[(٨)].

---

(١) سورة الحديد: الآية ٢٧ .

(٢) المغني ٥٤٣ .

(٣) سورة البقرة: الآية ٢١٦ ، سورة النساء: الآية ١٩ .

(٤) حواش على الألفية ق ٢٣أ .

(٥) سورة الأنبياء: الآية ٨٨ .

(٦) المغني ص ٥٢٣ ، وانظر: ص ٦٣٣ .

(٧) سورة الأنفال: الآية ٢٥ .

(٨) المغني ٢٤٧ ، ٢٤٨ .

١٣٧- قال تعالى: ﴿ إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ ﴾ [١].

ولـمَّا رأى الجوهري ذلك، توهمه وصفاً حقيقياً فعدّه قسيماً للمصدر [٢].

١٣٨- قال تعالى: ﴿ قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي ﴾ [٣].

واختلف في الآية، فقيل: الجملة خبر لكان محذوفة، أي: (لو كنتم تملكون)، ورُدَّ بأن المعهود بعد (لو) حذف كان ومرفوعها معاً، فقيل: الأصل: لو كنتم أنتم تملكون، فحذفا، وفيه نظر للجمع بين الحذف والتوكيد [٤].

١٣٩- قال تعالى: ﴿ انتَهُوا خَيْرًا لَّكُمْ ﴾ [٥].

فذلك ضعف رأي الكسائي في ﴿ انتَهُوا خَيْرًا لَّكُمْ ﴾ أنها على حذف (كان) [٦].

٢- الشرط:

١٤٠- قال تعالى: ﴿ وَإِن تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا لاَ يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا ﴾ [٧].

قول بعضهم فيمن قرأ بتشديد (الراء) وضمها: إنَّه على حد قوله:

إنك إن يصرع أخوك تصرع

---

(١) سورة التوبة: الآية ٢٨.

(٢) حواش على الألفية ق ٤٣ أ.

(٣) سورة الإسراء: الآية ١٠٠.

(٤) المغني ٢٦٧.

(٥) سورة النساء: الآية ١٧١.

(٦) الجامع الصغير ص ٥٦.

(٧) سورة آل عمران: الآية ١٢٠.

وهـذا لا يجـوز إلا في الشـعـر . والصـواب : أنَّه مجـزوم ، وأن الضـمـة إتـبـاع ... [1] .

١٤١ - قال تعالى : ﴿ فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ ﴾ [2] .

قـال الزمـخشـري وابن مـالك : إن جـمـلة ﴿ فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ ﴾ ، جـمـلة جواب شرط محذوف . ويرده : أن الجواب المنفي بـ(لم) ، لا تدخل عليه (الفاء) [3] .

١٤٢ - قال تعالى : ﴿ وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِّنْ عِندِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ ﴾ [4] .

فـقـيل : جـواب (لما) الأولى ، (لَمَّا) الثـانية وجـوابهـا . وهـذا مردود ؛ لاقترانه بـ(الفاء) ... [5] .

١٤٣ - قال تعالى : ﴿ فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ ﴾ [6] .

ومن الوهم قول جماعة - منهم ابن مالك - : إن الجملة جواب (لَمَّا) ، والظاهر : أن الجواب جملة فعلية محذوفة ... [7] .

١٤٤ - قال تعـالى : ﴿ يَا قَوْمِ إِن كُنتُمْ آمَنتُم بِاللَّهِ فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوا إِن كُنتُم مُّسْلِمِينَ ﴾ [8] .

---

(١) المغني ص ٥٢١ .
(٢) سورة الأنفال : الآية ١٧ .
(٣) المغني ص ٦١١ ، بتصرف .
(٤) سورة البقرة : الآية ٨٩ .
(٥) المغني ص ١٧٣ .
(٦) سورة لقمان : الآية ٣٢ .
(٧) المغني ٥٤٩ .
(٨) سورة يونس : الآية ٨٤ .

ليس من اعتراض الشرط على الشرط أن يكون الأول مقترناً بجوابه، ثم يأتي الشرط الثاني بعد ذلك، كقوله تعالى: ﴿ يَا قَوْمِ إِن كُنتُمْ... ﴾، خلافاً لمن غلط فيه فجعله من الاعتراض[1].

١٤٥- قال تعالى: ﴿ فَأَمَّا إِن كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ ﴾[2].

ليس من اعتراض الشرط على الشرط، أن يقترن الشرط الثاني بـ(فاء) الجواب تقديراً، نحو هذه الآية، خلافاً لمن استدل بذلك على تعارض الشرطين[3].

١٤٦- قال تعالى: ﴿ وَإِن تُؤْمِنُوا وَتَتَّقُوا يُؤْتِكُمْ أُجُورَكُمْ وَلَا يَسْأَلْكُمْ أَمْوَالَكُمْ إِن يَسْأَلْكُمُوهَا فَيُحْفِكُمْ تَبْخَلُوا ﴾[4].

ليس من اعتراض الشرط على الشرط، أن يعطف على فعل الشرط شرط آخر، كقوله تعالى: ﴿ وَإِن تُؤْمِنُوا... ﴾، ويفهم من كلام ابن مالك أن هذا من اعتراض الشرط على الشرط، وليس بشيء[5].

١٤٧- قال تعالى: ﴿ وَلَا يَنفَعُكُمْ نُصْحِي ﴾[6].

﴿ وَامْرَأَةً مُّؤْمِنَةً إِن وَهَبَتْ نَفْسَهَا ﴾[7].

فليس من اعتراض الشرط على الشرط أن يكون جواب الشرطين

---

(١) رسالة اعتراض الشرط على الشرط موجودة في الأشباه والنظائر ٤/ ٨٢ .

(٢) سورة الواقعة: الآية ٨٨ .

(٣) رسالة اعتراض الشرط على الشرط الموجودة في الأشباه والنظائر ٤/ ٨٢.

(٤) سورة محمد: الآيتان ٣٦ ، ٣٧ .

(٥) رسالة اعتراض الشرط على الشرط ٤/ ٨٢ .

(٦) سورة هود: الآية ٣ .

(٧) سورة الأحزاب: الآية ٥٢ .

محذوفاً، فليست هاتين الآيتين: ﴿ وَلَا يَنفَعُكُمْ ... ﴾ ﴿ وَامْرَأَةً مُّؤْمِنَةً ... ﴾، خلافاً لجماعة من النحويين منهم ابن مالك [١].

١٤٨- قال تعالى: ﴿ إِن تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ ﴾ [٢].

وقول بعضهم: إنَّه جواب على إضمار (الفاء)، مردود بأن (الفاء) لا تحذف إلا ضرورة [٣].

١٤٩- قال تعالى: ﴿ فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ * وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ﴾ [٤].

قال الزمخشري: إنَّ جملة (وبشر المؤمنين) جواباً للشرط، وفيه نظر؛ لأنه لا يصح أن يكون جواباً للشرط، إذ ليس الأمر بالتبشير مشروطاً بعجز الكافرين [٥].

١٥٠- قال تعالى: ﴿ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِّن رَّأْسِهِ ﴾ [٦]

ومن الوهم قول بعضهم - بعد ما جزم بأن (من) شرطية -: إنَّه يجوز كون الجملة الاسمية معطوفة على (كان) وما بعدها، ويرده أن جملة الشرط لا تكون اسمية ... [٧].

---

(١) رسالة اعتراض الشرط على الشرط ٤/ ٨٢، ٨٣، وانظر: المغني ٥٧٧، ٥٧٨ نفس الاعتراض.

(٢) سورة البقرة: الآية ١٨٠ .

(٣) المغني ص ١٠٧، وانظر: ١٧١، ص ٦٠٠، وانظر: شرح قصيدة بانت سعاد ١٩٤ .

(٤) سورة البقرة: الآيتان ٢٤، ٢٥ .

(٥) المغني ٤٥٩، باختصار .

(٦) سورة البقرة: الآية ١٩٦ .

(٧) المغني ص ٥١٦ .

١٥١- قال تعالى: ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ اللَّهِ خَيْرٌ ﴾[١].

ومن الوهم قول جماعة - منهم الزمخشري -: إن الجملة الاسمية جواب (لو)، والأولى أن يقدر الجواب محذوفاً[٢].

٣- القسم:

١٥٢- قال تعالى: ﴿ ص وَالْقُرْآنِ ذِي الذِّكْرِ ﴾[٣].

قال الكوفيون والزجاج: إن جواب القسم مذكور وهو(إن ذلك لحق)، وفيه بُعْد، الفراء وثعلب قالا: (ص)؛ لأن معناها: (صدق الله)، ويرده أن الجواب لا يتقدم[٤].

١٥٣- قال تعالى: ﴿ وَالنَّازِعَاتِ غَرْقًا * وَالنَّاشِطَاتِ نَشْطًا ... يَوْمَ تَرْجُفُ الرَّاجِفَةُ ﴾[٥].

جواب القسم هنا محذوف، وقيل: الجواب ﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً ﴾، وهذا بعيد لبعده[٦].

---

(١) سورة البقرة: الآية ١٠٣ .
(٢) المغني ٥٤٨ ، ٥٤٩ ، وانظر: ٢٣٦ ، ٢٣٧ ، ٢٧١ ، ٥٤٧ ، ٥٤٨ ، ٥٤٩، وشرح قصيدة بانت سعاد ص١٢١ .
(٣) سورة ص: الآية ١ .
(٤) المغني ص٦١١ ، وانظر: ص ٥١٦ .
(٥) سورة النازعات: الآيات ١ - ٦ .
(٦) المغني ص ٦١٠ .

١٥٤- قال تعالى: ﴿ كَتَبَ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ لَيَجْمَعَنَّكُمْ ﴾[١]، ﴿ لَمَا آتَيْتُكُم مِّن كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ﴾[٢].

وقع لمكي وأبي البقاء وهم في جملة الجواب فأعرابها إعراباً يقتضي أن لها موضعاً، فأمَّا مكي فقال: إنَّ ﴿ لَيَجْمَعَنَّكُمْ ﴾، جملة بدل من (الرحمة)، وزعم أنَّ (اللام) مصدرية. وأما أبو البقاء فقال: ﴿ لَمَا آتَيْتُكُم ﴾، من فَتَح (اللام)، فـ(ما) موصولة، و(اللام) جواب القسم، أو شرطية و(اللام) موطئة ...[٣].

١٥٥- قال تعالى: ﴿ وَلِتَصْغَى إِلَيْهِ أَفْئِدَةُ الَّذِينَ لاَ يُؤْمِنُونَ بِالآخِرَةِ ﴾[٤].

زعم الأخفش أن جملة: ﴿ وَلِتَصْغَى ﴾ جواب قسم؛ لأن قبله ﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا ﴾[٥]، وليس فيه ما يكون، ﴿ وَلِتَصْغَى ﴾ معطوفاً عليه. والصواب: خلاف قوله[٦].

❊❊❊

---

(١) سورة الأنعام: الآية ١٢.

(٢) سورة آل عمران: الآية ٨١.

(٣) المغني ٣٩١، ٣٩٢.

(٤) سورة الأنعام: الآية ١١٣.

(٥) سورة الأنعام: الآية ١١٢.

(٦) المغني ص ٣٩٣.

في الحروف

١٥٦- قال تعالى: ﴿ وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الحَمْدُ لله رَبِّ العَالَمِينَ ﴾ [١].

و(أن) المفتوحة المخففة من الثقيلة لها عند مثبتها شروط، أحدها: أن تسبق بجملة، فلذلك غُلِّط من جعل منها هذه الآية[٢].

١٥٧- قال تعالى: ﴿ وَمَا لَنَا أَلاَّ نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللهِ ﴾ [٣]، ﴿ وَمَا لَنَا أَلاَّ نَتَوَكَّلَ عَلَى اللهِ ﴾ [٤].

زعم الأخفش: أنَّ (إن) تزاد في غير ذلك، وأنها تنصب الفعل المضارع، وجعل منه هاتين الآيتين. وقال غيره، هي في ذلك مصدرية، وفيه نظر [٥].

فالفعل هنا منصوب بـ(أن) المصدرية لا الزائدة، خلافاً لأبي الحسن[٦].

١٥٨- قال تعالى: ﴿ أَن تَبَرُّوا وَتَتَّقُوا وَتُصْلِحُوا بَيْنَ النَّاسِ ﴾ [٧].

قد تأتي (أن) المصدرية مع فعلها في موضع رفع بالابتداء، وزعم الزجاج أن منه هذه الآية [٨].

---

(١) سورة يونس: الآية ١٠ .

(٢) المغني ص ٤٣ .

(٣) سورة البقرة: الآية ٢٤٦ .

(٤) سورة إبراهيم: الآية ١٢ .

(٥) المغني ٤٦ ، وانظر: ص ٥١٤ .

(٦) الجامع الصغير ص١٧٠ .

(٧) سورة البقرة: الآية ٢٢٤ .

(٨) المغني ٣٩ .

١٥٩ - قال تعالى: ﴿ وَأَوْحَى رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ أَنِ اتَّخِذِي مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا ﴾ [(١)].

وزعم الزمخشري أن (أن) في الآية مفسرة، وردَّه الرازي وقال: إنما هي مصدرية [(٢)].

١٦٠ - قال تعالى: ﴿ وَيَسْتَنْبِئُونَكَ أَحَقٌّ هُوَ قُلْ إِي وَرَبِّي ﴾ [(٣)].

وزعم ابن الحاجب: أن (إي) تقع بعد الاستفهام مثل الآية، ولا تقع عند الجميع إلا قبل القسم [(٤)].

١٦١ - قال تعالى: ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّى * وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى * بَلْ تُؤْثِرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا ﴾ [(٥)].

وقال تعالى: ﴿ وَلَدَيْنَا كِتَابٌ يَنطِقُ بِالْحَقِّ وَهُمْ لاَ يُظْلَمُونَ * بَلْ قُلُوبُهُمْ فِي غَمْرَةٍ ﴾ [(٦)].

ووهم ابن مالك إذ زعم في شرح كافيته أنها لا تقع في التنزيل إلا للعطف، وإنما هي هنا للابتداء [(٧)].

---

(١) سورة النحل: الآية ٦٨ .
(٢) المغني ص ٤٤ ، وانظر: قواعد الإعراب ٣٥ ، ٣٦ .
(٣) سورة يونس: الآية ٥٣ .
(٤) المغني ٨٧ .
(٥) سورة الأعلى: الآيات ١٤ - ١٦ .
(٦) سورة المؤمنون: الآيتان ٦٢ ، ٦٣ .
(٧) المغني ص ١٢١ .

١٦٢- قال تعالى: ﴿ حَتَّى عَفَوْا ﴾[١]، ﴿ حَتَّى إِذَا فَشِلْتُمْ ﴾[٢].

وزعم ابن مالك أنَّ (حتى) هذه جارة وأن بعدها (أن) مضمرة، ولا أعرف له في ذلك سلفاً، وفيه تكلف، وإضمار من غير ضرورة[٣].

١٦٣- قال تعالى: ﴿ إِنَّ الدِّينَ عِندَ اللَّهِ الإِسْلَامُ ﴾[٤].

فيمن فتح همزة (أن)، أي: (وأن الدين)، عطفاً على (أنه لا إله إلا هو)، ويبعده أن فيه فصلاً بين المتعاطفين[٥].

١٦٤- قال تعالى: ﴿ بَلِ اللَّهَ فَاعْبُدْ ﴾[٦].

(الفاء) جواب لـ (أما) مقدرة عند بعضهم، وفيه إجحاف، زائدة عند الفارسي، وفيه بُعْد[٧].

١٦٥- قال تعالى: ﴿ كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ ﴾[٨].

وقد قيل: إن (ما) كافة، وزعم صاحب المستوفى: أن (الكاف) لا تكف بـ (ما)، ورُدَّ عليه بـ ...[٩].

---

(١) سورة الأعراف: الآية ٩٥ .

(٢) سورة آل عمران: الآية ١٥٢ .

(٣) المغني ١٣٧، ١٣٨ .

(٤) سورة آل عمران: الآية ١٩ .

(٥) المغني ٥٩٩ .

(٦) سورة الزمر: الآية ٦٦ .

(٧) المغني ص ١٧٣ .

(٨) سورة الأعراف: الآية ١٣٨ .

(٩) المغني ١٨٤، بتصرف.

١٦٦- قال تعالى: ﴿ كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ ﴾[١]، ﴿ وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُم ﴾[٢].

وزعم الزمخشري وابن عطية وغيرهما: أنها كافة، وفيه إخراج (الكاف) عما ثبت لها من عمل الجر لغير مقتضٍ[٣].

١٦٧- قال تعالى: ﴿ كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِن بَيْتِكَ بِالْحَقِّ ﴾[٤].

قول أبي عبيدة: إن (الكاف) حرف قسم، ويبطل هذه المقولة أربعة أمور ...[٥].

١٦٨- قال تعالى: ﴿ فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾[٦].

نص طويل خلاصته: أن (لو) في الآية جاءت للتمني لا للمصدرية[٧].

١٦٩- قال تعالى: ﴿ يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ ﴾[٨].

(لو) حرف مصدري في الآية، ويقول المانعون: إنها شرطية، ولا خفاء بما في ذلك من التكلف[٩].

---

(١) سورة البقرة: الآية ١٥١ .

(٢) سورة البقرة: الآية ١٩٨ .

(٣) المغني ص ١٨٢ ، ص٣٠٥ ، ٥٩٢ .

(٤) سورة الأنفال: الآية ٦ .

(٥) المغني ص ٥١٣ .

(٦) سورة الشعراء: الآية ١٠٢ .

(٧) المغني ص ٢٦٥ ، وانظر: ص ٢٦٦ .

(٨) سورة البقرة: الآية ٩٦ .

(٩) المغني ص ٢٦٥ .

١٧٠- قال تعالى: ﴿ يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ لِيُرْضُوكُمْ ﴾[١].

من الوهم قول الكسائي وأبي حاتم: إن (اللام) وما بعدها جواب[٢].

١٧١- قال تعالى: ﴿ إِنَّ هَذَا عَدُوٌّ لَّكَ وَلِزَوْجِكَ ﴾[٣].

نص طويل، خلاصته: أن (اللام) في الآية للاختصاص، وليست زائدة للتقوية[٤].

١٧٢- قال تعالى: ﴿ يَدْعُو لَمَن ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِن نَّفْعِهِ ﴾[٥].

نص طويل، خلاصته: أن (اللام) في الآية للابتداء لا زائدة[٦].

١٧٣- قال تعالى: ﴿ فِي أَيِّ صُورَةٍ مَّا شَاءَ رَكَّبَكَ ﴾[٧].

ومن الوهم قول خطاب بن يوسف القرطبي: إن (ما) مصدرية[٨].

١٧٤- قال تعالى: ﴿ لَئِن بَسَطتَ إِلَيَّ يَدَكَ لِتَقْتُلَنِي ﴾[٩].

---

(١) سورة التوبة: الآية ٦٢.

(٢) المغني ص ٥٤٦.

(٣) سورة طه: الآية ١١٧.

(٤) المغني ص ٢٢٠.

(٥) سورة الحج: الآية ١٣.

(٦) المغني ص ٢٣٤، ٢٣٥.

(٧) سورة الانفطار: الآية ٨.

(٨) المغني ص ٥٣٩.

(٩) سورة المائدة: الآية ٢٨.

اللام (لام) التعليل، وهي حرف جر، والفعل منصوب بـ(أن) مضمرة بعدها جوازاً، لا بها نفسها، خلافاً للكوفيين [1].

١٧٥- قال تعالى: ﴿ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ ﴾ [2].

قال الأخفش: إن (كذبوا) واقع على التكذيب، وهذا سهو؛ لأن الفعل عامل لمفعول مطلق لا لمفعول به . . . ولأبي البقاء في هذه الآية أوهام متعددة؛ لأنه قال: إن (ما) مصدرية، وإنما هي موصولة [3].

١٧٦- قال تعالى: ﴿ رَبِّ بِمَا أَغْوَيْتَنِي لأُزَيِّنَنَّ لَهُمْ فِي الأَرْضِ ﴾ [4].

وأجاز الزمخشري كون (ما) موصولة، وهو بعيد [5].

١٧٧- قال تعالى: ﴿ وَدُّوا مَا عَنِتُّمْ ﴾ [6].

ذهب ابن السرَّاج إلى أنها اسم بمنزلة (الذي)، ويرد هذا القول أنه لم يسمع به [7].

١٧٨- قال تعالى: ﴿ عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ ﴾ [8].

---

(١) شرح شذور الذهب ص ٦٠ .

(٢) سورة البقرة: الآية ١٠ .

(٣) المغني ص ٣٠١ .

(٤) سورة الحجر: الآية ٣٩ .

(٥) المغني ص ٢٩٦، وانظر: حواشٍ على الألفية ق ٩٨ ب .

(٦) سورة آل عمران: الآية ١١٨ .

(٧) شرح قطر الندى ص ٥٦، ٥٧ .

(٨) سورة النبأ: الآية ١ .

وعلة حذف (الألف)، الفرق بين الاستفهام والخبر ، وأما قراءة عكرمة وعيسى (عمَّا يتساءلون)، فنادر[1].

١٧٩- قال تعالى: ﴿ إِن طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمَسُّوهُنَّ ﴾[2].

(ما) ظرفية، وقيل: (بدل) من النساء، وهو بعيد[3].

١٨٠- قال تعالى: ﴿ فَقَلِيلاً مَّا يُؤْمِنُونَ ﴾[4].

وقول بعضهم: إنَّ (ما) بمعنى (من)، ولو كان كذلك لرفع (قليل) على أنه خبر[5].

١٨١- قال تعالى: ﴿ مَّكَّنَّاهُمْ فِي الأَرْضِ مَا لَمْ نُمَكِّن ﴾[6].

وتنتصب (ما) على المصدر ، وقيل: على المفعول به، على تضمين (مكنا) معنى (أعطينا)، وفيه تكلف[7].

١٨٢- قال تعالى: ﴿ وَإِنَّ كُلاًّ لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ ﴾[8].

وزعم ابن عصفور: أنَّ (ما) موصولة لا زائدة، وليس بشيء[9].

---

(١) المغني ص ٢٩٥ .

(٢) سورة البقرة: الآية ٢٣٦ .

(٣) المغني ص ٣١٢ .

(٤) سورة البقرة: الآية ٨٨ .

(٥) المغني ص ٥١١ ، وانظر: ص ٣١١ .

(٦) سورة الأنعام: الآية ٦ .

(٧) المغني ص ٣١١ .

(٨) سورة هود: الآية ١١١ .

(٩) المغني ص٣٩٠ ، بتصرف، وانظر: ص٣٥، ٥٠، ٢٧٩، ٥٥٥ .

١٨٣- قال تعالى: ﴿ مَا كَانَ يَنبَغِي لَنَا أَن نَّتَّخِذَ مِن دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَاءَ ﴾[١].

وشذت قراءة بعضهم ببناء (نتخذ) للمفعول، وحملها ابن مالك على شذوذ زيادة (من) في الحال، ويظهر لي فساده في المعنى[٢].

١٨٤- قال تعالى: ﴿ فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا ﴾[٣].

وذكر ابن جني أنه قرئ (ترين) بـ(ياء) ساكنة بعدها (نون) الرفع، ففيهما شذوذان؛ ترك (نون) التوكيد، وإثبات (نون) الرفع مع الجازم[٤].

١٨٥- قال تعالى: ﴿ هَلْ فِي ذَلِكَ قَسَمٌ لِّذِي حِجْرٍ ﴾[٥].

قدَّره جماعة أنه جواب للقسم، وهو بعيد[٦].

١٨٦- قال تعالى: ﴿ إِلَّا تَنصُرُوهُ ﴾[٧].

ومن العجب أنَّ ابن مالك على إمامته، ذكرها في شرح التسهيل من أقسام (إلا)[٨].

---

(١) سورة الفرقان: الآية ١٨.

(٢) المغني ص ٣١٨.

(٣) سورة مريم: الآية ٢٦.

(٤) المغني ص ٣٣٠.

(٥) سورة الفجر: الآية ٥.

(٦) المغني ص ٣٤٢.

(٧) سورة التوبة: الآية ٤٠.

(٨) المغني ص٨٤.

١٨٧ – قال تعالى: ﴿ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾ [١].

نص طويل، خلاصته: أن هذه (الواو) هي للعطف، وليست (واو) الثمانية، أو (واو) الحال [٢].

١٨٨ – قال تعالى: ﴿ وَسِيقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَى جَهَنَّمَ زُمَرًا حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا فُتِحَتْ أَبْوَابُهَا ﴾ [٣]، ﴿ وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَرًا حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا ﴾ [٤].

قيل: إنَّ (الواو) هنا هي (واو) الثمانية، ولو كان لـ(واو) الثمانية حقيقة لم تكن الآية منها [٥].

١٨٩ – قال تعالى: ﴿ وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنكَرِ ﴾ [٦].

وقول جماعة: إنها (واو) الثمانية في آية: ﴿ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾، لا يرضاه النحوي، والقول به هنا أبعد منه [٧].

١٩٠ – قال تعالى: ﴿ ثَيِّبَاتٍ وَأَبْكَارًا ﴾ [٨].

---

(١) سورة الكهف: الآية ٢٢.
(٢) المغني ص ٣٥١، ٣٥٢.
(٣) سورة الزمر: الآية ٧١.
(٤) سورة الزمر: الآية ٧٣.
(٥) المغني ص ٣٥٢، وانظر: قواعد الإعراب ص ٤٤.
(٦) سورة التوبة: الآية ١١٢.
(٧) قواعد الإعراب ص ٤٤، انظر: المغني ص ٣٥٢.
(٨) سورة التحريم: الآية ٥.

يقول القاضي الفاضل والثعلبي : إنها (واو) الثمانية . والصواب أنها (واو) العطف [1] .

١٩١- قال تعالى : ﴿ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا ﴾ [2] .

وأمَّا قول الثعلبي : إن (الواو) هنا هي (واو) الثمانية ، فسهو بيّن، وإنما هي (واو) العطف[3] .

١٩٢- قال تعالى : ﴿ وَالضُّحَى * وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَى ﴾ [4] .

وقيل : إن (الواو) هنا تحتمل العاطفة والقسمية . والصواب الأول [5] .

١٩٣- قال تعالى : ﴿ أَوْ يُوبِقْهُنَّ بِمَا كَسَبُوا وَيَعْفُ عَن كَثِيرٍ * وَيَعْلَمَ الَّذِينَ ...﴾ [6] ، ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ ﴾ [7] ، ﴿ يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلاَ نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ ﴾ [8] .

زعم قوم أنها (واو) العطف تفيد التعليل ، والصواب : أنها (واو) المعية [9] .

---

(١) المغني ص ٣٥٢، ٣٥٣ ، وانظر : قواعد الإعراب ص ٤٤ .

(٢) سورة الحاقة : الآية ٧ .

(٣) المغني ص ٣٥٢ ، ٣٥٣ .

(٤) سورة الضحى : الآيتان ١ ، ٢ .

(٥) المغني ص ٥٣٥ .

(٦) سورة الشورى : الآيتان ٣٤ ، ٣٥ .

(٧) سورة آل عمران : الآية ١٤٢ .

(٨) سورة الأنعام : الآية ٢٧ .

(٩) المغني ص ٣٤٧ ، ٣٤٨ .

١٩٤- قال تعالى: ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْفُرُونَ ﴾ [١].

وزعم بعض المتأخرين: أن (فاء) جواب (أمَّا) لا تحذف في غير الضرورة أصلاً، وأن الجواب في الآية (فذوقوا العذاب) ... [٢].

١٩٥- قال تعالى: ﴿ فَوَرَبِّكَ لَنَحْشُرَنَّهُمْ وَالشَّيَاطِينَ ثُمَّ لَنُحْضِرَنَّهُمْ حَوْلَ جَهَنَّمَ جِثِيًّا * ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا * ثُمَّ لَنَحْنُ أَعْلَمُ بِالَّذِينَ هُمْ أَوْلَى بِهَا صِلِيًّا * وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا ﴾ [٣].

(الواو) هنا تقدر عاطفة، وتوهم أبو حيان وعدَّها (واو) القسم [٤].

١٩٦- قال تعالى: ﴿ يَغْشَى طَائِفَةً مِّنكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ ﴾ [٥].

ووهم أبو البقاء، فقال: (الواو) للحال [٦].

١٩٧- قال تعالى: ﴿ فَقُلْنَا اضْرِب بِّعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانفَجَرَتْ ﴾ [٧].

---

(١) سورة آل عمران: الآية ١٠٦ .

(٢) المغني ص ٦٨ .

(٣) سورة مريم: الآيات ٦٨-٧١ .

(٤) المغني ص ٣٨٨ ، بتصرف.

(٥) سورة آل عمران: الآية ١٥٤ .

(٦) المغني ص ٣٤٨ ، ٣٤٩ .

(٧) سورة البقرة: الآية ٦٠ .

وزعم ابن عصفور أن (الفاء) في (فانفجرت)، هي (فاء) (فضرب)، وإن (فاء) (فانفجرت) حذفت، وليس بشيء [1].

١٩٨- قال تعالى: ﴿ فَذَكِّرْ إِن نَّفَعَتِ الذِّكْرَى ﴾ [2].

﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾ [3].

﴿ لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِن شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ ﴾ [4].

فزعم قطرب: أنها بمعنى (قد) كما في آية (إن نفعت)، وزعم الكوفيون أنها بمعنى (إذ)، وجعلوا منه آيتي (واتقوا الله)، و (إن شاء الله) [5].

١٩٩- قال تعالى: ﴿ وَمِن قَبْلُ مَا فَرَّطتُمْ فِي يُوسُفَ ﴾ [6].

(ما)، إمَّا زائدة، فـ(من) متعلقة بـ(فرطتم)، وإمَّا مصدرية، فقيل: موضعها هي وصلتها رفع بالابتداء، وخبره (من قبل)، ورُدَّ بأن الغايات لا تقع أخباراً ولا صلات ولا صفات ولا أحوالاً ... [7].

***

---

(١) المغني ص ٥٩٢ .

(٢) سورة الأعلى: الآية ٩ .

(٣) سورة المائدة: الآية ٥٧ .

(٤) سورة الفتح: الآية ٢٧ .

(٥) المغني ص ٣٨ .

(٦) سورة يوسف: الآية ٨٠ .

(٧) المغني ص ٣١٢ .

في الوقف والابتداء

٢٠٠- قال تعالى: ﴿ عَيْنًا فِيهَا تُسَمَّى سَلْسَبِيلاً ﴾[(١)].

قول بعضهم: إنَّ الوقف على (تسمى)، هنا، أي عيناً مسماةً معروفةً، وإن (سلسبيلاً) جملة أمرية، أي اسأل طريقاً موصلة إليها، دون هذا في البعد قول آخر ...[(٢)].

٢٠١- قال تعالى: ﴿ ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً ﴾[(٣)].

ونظيرهما قول المفسرين في ﴿ ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً ﴾: إن المعنى: إذا أنتم تخرجون من الأرض، فعلقوا ما قبل (إذا) بما بعدها، حكى ذلك عنهم أبو حاتم في كتاب (الوقف والابتداء)، وهذا لا يصح في العربية[(٤)].

٢٠٢- قال تعالى: ﴿ ذَلِكَ الكِتَابُ لاَ رَيْبَ فِيهِ ﴾[(٥)].

قول بعضهم: إن الوقف هنا على (ريب)، ويبتدئ (فيه هدى)، ويدل على خلاف ذلك قوله تعالى في سورة السجدة: ﴿ الم * تَنزِيلُ الكِتَابِ لاَ رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ العَالَمِينَ ﴾[(٦)][(٧)].

---

(١) سورة الإنسان: الآية ١٨.

(٢) المغني ص ٥٢٢، بتصرف.

(٣) سورة الروم: الآية ٢٥.

(٤) المغني ص ٥١٠، بتصرف.

(٥) سورة البقرة: الآية ٢٥.

(٦) سورة السجدة: الآية ١، ٢.

(٧) المغني ٥٥٩.

٢٠٣- قال تعالى: ﴿ أَفَلاَ تُبْصِرُونَ * أَمْ أَنَا خَيْرٌ ﴾ (١).

يقول ابن هشام: سُمِع حذف (أم) المتصلة ومعطوفها، كقول الهذلي:

دعاني إليها القلب إني لآمره سميع، فما أدري أرشد طِلابُها؟

تقديره: أم غيّ، كذا قالوا . . ، وأجاز بعضهم حذف معطوفها بدونها، فقال في قوله تعالى: ﴿ أَفَلاَ تُبْصِرُونَ * أَمْ ﴾: إن الوقف هنا، وإن التقدير (أم تبصرون)، ثم يبتدأ بـ ﴿ أَنَا خَيْرٌ ﴾، وهذا باطل، إذ لم يُسمع حذف معطوف بدون عاطفه، وإنما المعطوف جملة ﴿ أَنَا خَيْرٌ ﴾.

ووجه المعادلة بينها وبين الجملة قبلها، أن الأصل: (أم تبصرون) ثم أقيمت الاسمية مقام الفعلية والسبب مقام المسبب؛ لأنهم إذا قالوا: (أنت خير)، كانوا عنده بصراء، وهذا معنى كلام سيبويه(٢).

٢٠٤- قال تعالى: ﴿ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لاَّ ذَلُولٌ تُثِيرُ الأَرْضَ وَلاَ تَسْقِي الحَرْثَ ﴾ (٣).

زعم أبو حاتم: أن من الاستئناف الخفي: ﴿ تُثِيرُ الأَرْضَ ﴾، فقال: الوقف على (ذلول) جيد، ثم يبتدئ ﴿ تُثِيرُ الأَرْضَ ﴾على الاستئناف، وردّه أبو البقاء بأن (ولا)، إنما تعطف على النفي، وبأنها لو أثارت الأرض كانت ذلولاً، ويردُّ اعتراضه الأول، صحة (مررت برجل يصلي ولا

---

(١) سورة الزخرف: الآيتان ٥١، ٥٢.

(٢) المغني ص ٥٦.

(٣) سورة البقرة: الآية ٧١.

يلتفت)، والثاني، أن أبا حاتم زعم: أن ذلك من عجائب هذه البقرة، وبأنه كان يجب تكرار (لا) في (ذلول)، إذ لا يقال: (مررت برجل لا شاعر) حتى تقول: (ولا كاتب)، لا يقال: قد تكررت بقوله: ﴿ وَلَا تَسْقِي الْحَرْثَ ﴾؛ لأن ذلك واقع بعد الاستئناف على زعمه[1].

٢٠٥- قال تعالى: ﴿ وَلَمْ يَجْعَل لَّهُ عِوَجًا * قَيِّمًا ﴾[2].

ما حكاه بعضهم من أنه سمع شيخاً يعرب لتلميذه (قيماً) من قوله تعالى: ﴿ وَلَمْ يَجْعَل لَّهُ عِوَجًا * قَيِّمًا ﴾ صفة لـ (عوجاً)، قال: فقلت له: يا هذا، كيف يكون العوج قيِّماً؟ وترحمت على من وقف من القراء على ألف التنوين في (عوجاً) وقفة لطيفة، دفعاً لهذا التوهم، وإنما (قيماً) حال: إمَّا من اسم محذوف هو وعامله، أي: أنزله قيماً، وإمَّا من الكتاب، وقيل: الجملة المنفية ﴿ وَلَمْ يَجْعَل لَّهُ عِوَجًا ﴾، حال، و(قيماً) بدل منها، أو جملة النفي، و(قيماً) حالان من (الكتاب)، على أنَّ الحال يتعدد[3].

***

---

(١) المغني ص ٣٧١ .

(٢) سورة الكهف: الآيتان ١، ٢ .

(٣) المغني ص ٥٠٢ ، ٥٠٣ ، بتصرف يسير .

إحصاء الاعتراضات الواردة
في كتب ابن هشام
في هذا الملحق

اسم الكتاب	عدد الاعتراضات الواردة فيه
١- الإعراب عن قواعد الإعراب.	(٤) اعتراضات.
٢- أوضح المسالك.	(٤) اعتراضات.
٣- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد.	(٣) اعتراضات.
٤- الجامع الصغير.	اعتراضان.
٥- حواشٍ على الألفية.	(١٠) اعتراضات.
٦- رسالة في (التنازع).	اعتراض واحد.
٧- رسالة في (الاستفهام).	اعتراض واحد.
٨- رسالة في إعراب بعض الألفاظ.	اعتراض واحد.
٩- رسالة في إعراب قوله تعالى: ﴿وَقِيلِهِ يَا رَبِّ...﴾.	اعتراض واحد.
١٠- رسالة في إعراب (لا إله إلا الله).	اعتراض واحد.
١١- شذور الذهب وشرحه.	(١٩) اعتراضاً.
١٢- شرح جمل الزجاجي.	اعتراضان.
١٣- شرح قصيدة بانت سعاد.	(٦) اعتراضات.
١٤- شرح اللمحة البدرية.	اعتراضان.

١٥- قطر الندى وشرحه.	(٨) اعتراضات.
١٦- مسألة (اعتراض الشرط على الشرط).	(٤) اعتراضات.
١٧- المسائل السفرية.	(٥) اعتراضات.
١٨- مغني اللبيب.	(١٦٣) اعتراضاً.
١٩- من فوائد ابن هشام: الكلام على (إنما).	اعتراض واحد.
٢٠- من فوائد ابن هشام: الكلام على (والله لا كلمت زيداً ...).	اعتراض واحد.

***

إحصاء لعدد الاعتراضات

الواردة في فصول الملحق

الفصل	عدد الاعتراضات
١- الفصل الأول : المرفوعات .	(٢٥)اعتراضاً .
٢- الفصل الثاني : المنصوبات .	(٤٨) اعتراضاً .
٣- الفصل الثالث : المجرورات .	(١٠) اعتراضات .
٤- الفصل الرابع : التوابع .	(٣٩) اعتراضا .
٥- الفصل الخامس : المبنيات .	(٧) اعتراضات .
٦- الفصل السادس : الأفعال وما يعمل عملها .	(٢٤) اعتراضا .
٧- الفصل السابع : الحروف .	(٤٩) اعتراضا .

* * *



الفهارس الفنية




أولاً : فهرس الآيات

ســورة آل عمران

سورة النســاء

سورة المائدة

سورة الأنعام

سورة الأعراف

سورة الأنفال

سورة التوبـــة

سورة يونـــس

سورة يوســف

سورة إبراهيم

سورة النحل

سورة الإسراء

سورة الكهف

سورة مريم

سورة طه

سورة الأنبياء

سورة الحج

سورة المؤمنون

سورة الفرقان

سورة الشعراء

سورة النمل

سورة القصص

سورة الروم

سورة السجدة

سورة سبأ

سورة يس

سورة الصافات

سورة الذاريات

سورة القمر

سورة الواقعة

سورة المجادلة

سورة الحشر

***

ثانياً : فهرس الأحاديث

ثالثاً : فهرس القوافي

م	بيت الشعر		الصفحة
١	لعـلك والموعـود حق لقـاؤه	بدا لك في تلك القلوص بداء	٧٨، ٨٠
٢	فـمن يهـجو رسول الله منكم	ويمدحـــه وينصـــره ســـواء	٢٢٥
٣	لدن بهـز الكف يعسل متنه	فيه كما عسل الطريق الثعلب	٣٢٤، ٣٢٦، ٣٢٨
٤	مـتى تأتنا تلمم بنا في ديارنا	تجد حطبًا جزلاً ونارًا تأججا	٢٨١
٥	قد كان سمك الهدى ينهد قائمه	حتى أتيح له المختار فانعمدا	٢٧٢
	في كل ما هم أمضى رأيه قدما	ولم يشاورَ في إقدامه أحدا	٢٧٢
٦	ولا أرى فاعلاً في الناس يشبهه	ولا أحاشي من الأقوام من أحد	٢٤٢
٧	تسليت طرًا عنكم بعد بينكم	بذكراكم حتى كأنكم عندي	١٣١
٨	لولا فوارس من نُعمْ وأسرتهم	يوم الصليفاء لم يوفون بالجار	٢٧٣
٩	في أي يومي من الموت أفر	أيوم لم يقدر أم يوم قدر	٢٧٠
١٠	فكان مِجنيٍّ دون ما كنت أتقي	ثلاث شخوص كاعبان ومعصر	٩٤
١١	السلم تأخذ منها ما رضيت به	والحرب يكفيك من أنفاسها جرع	١٢٧
١٢	إذا مـا لقـيت بني مـالك	فـسلم على أيهم أفـضل	٢٣٣
١٣	فألفيته غير مستعتب	ولا ذاكـر الله إلا قليـلاً	١١٧
١٤	من يفعل الحسنات الله يشكرها	والشر بالشر عند الله مثلان	٦٩، ٧٥، ٣٦١
١٥	لتقم أنت يا ابن خير قريش	فتقضي حوائج المسلمينا	٢٧٥، ٢٧٧
١٦	فجئت قبورهم بدءًا ولمّا	فناديت القبور فلم يجبنه	٢٧٢

رابعاً: فهرس المصادر والمراجع

(أ)

١- إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع للشاطبي، المسمي بـ (شرح الشاطبية) لأبي شامة، ت. إبراهيم عطوة عوض، ط مكتبة مصطفي البابي الحلبي بمصر، بدون تاريخ.

٢- إتحاف فضلاء البشر، للشيخ أحمد البنا، ت. د. شعبان إسماعيل، عالم الكتب، بيروت. لبنان، ومكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ط١، سنة ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.

٣- ارتشاف الضرب لأبي حيان، ت. د. رجب عثمان محمد، نشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، سنة ١٤١٨هـ، ١٩٩٨م.

٤- الإرشاد إلى علم الإعراب للقرشي الكيشي، ت. د. عبد الله البركاتي، د. محسن سالم العميري، ط جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث، مكة المكرمة ط١، سنة ١٤١٠هـ-١٩٨٩م.

٥- إرشاد السالك على ألفية ابن مالك للشرنوبي، ط المطبعة الأميرية ببولاق، سنة ١٣١٩هـ

٦- الأزهية للهروي، ت. عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، سنة ١٤٠١هـ، ١٩٨١ ط ٢,

٧- أسرار العربية لابن الأنباري، ت. محمد بهجة البيطار، من مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، بدون تاريخ.

٨- أسرار النحو لابن كمال باشا، ت. د. أحمد حسن حامد، منشورات دار الفكر، عمَّان، بدون تاريخ.

٩- الأشباه والنظائر للسيوطي، ت. غريد الشيخ، ودار الكتب العلمية بيروت. لبنان، ط١، سنة ١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م.

١٠- إصلاح الخلل الواقع في الجمل للبطليوسي، ت. حمزة النشرتي، نشر دار المريخ، الرياض، ط١، سنة ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م.

١١- الأصول لابن السرّاج، ت. د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة بيروت، ط١، سنة ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

١٢- إعراب ثلاثين سورة من القرآن لابن خالويه، طبع تحت إدارة جمعية دائرة المعارف العثمانية في عاصمة حيدر أباد الدكن، مكتبة الأزهر بالقاهرة، بدون تاريخ.

١٣- الإعراب عن قواعد الإعراب لابن هشام، ت. د. أحمد محمد عبد الراضي، نشر مكتبة الآداب بالقاهرة، بدون تاريخ.

١٤- إعراب القرآن للزجاج، ت. د. عبد الجليل عبده شلبي، ط دار الحديث بالقاهرة، ط٢، سنة ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م.

١٥- إعراب القرآن للنحاس، ت. عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت. لبنان، ط١، سنة ١٤٢١هـ، ٢٠٠١م.

١٦- إعراب القراءات الشواذ للعكبري، ت. د. محمد السيد عزوز، ط عالم الكتب بيروت، ط١، سنة ١٤١٧هـ، ١٩٩٦م.

١٧- الأعلام للزركلي، دار العلم للملايين، بيروت. لبنان، ط٦، سنة ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م.

١٨- أمالي ابن الحاجب، ت. د. هادي حسن حمودي، عالم الكتب بيروت، ومكتبة النهضة العربية القاهرة، ط١، سنة ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

١٩- أمالي ابن الشجري، ت. د. محمود الطناحي، نشر مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، سنة ١٤١٣هـ، ١٩٩٢م.

٢٠- الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري، دار إحياء التراث العربي بالقاهرة، بدون تاريخ.

٢١- أنوار التنزيل وأسرار التأويل للبيضاوى، دار الكتب العلمية بالقاهرة، بدون تاريخ.

٢٢- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام، مطبعة ومكتبة محمد علي صبيح وأولاده بالقاهرة، ط٣، سنة ١٣٨٣هـ، ١٩٦٤م.

٢٣- الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي، ت. حسن شاذلي فرهود، مطبعة دار التأليف بالقاهرة، سنة ١٣٨٩هـ، ١٩٦٩م.

٢٤- الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب، ت. موسى بناي العليلي، مطبعة العاني ببغداد، سنة ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م.

(ب)

٢٥- بحر العلوم للسمرقندي، ت. علي معوض، وعادل عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط١، سنة ١٤١٣هـ، ١٩٩٣م.

٢٦- البحر المحيط لأبي حيان، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت لبنان، بعناية صدقي محمد جميل، سنة ١٤١٣هـ، ١٩٩٢م.

٢٧- البدر الطالع للشوكاني، نشر دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت لبنان، ط١، سنة ١٣٤٨هـ، ١٩٢٩م.

٢٨- البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع، ت. د. عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان، ط١، سنة ١٤٠٧هـ، ١٩٨٦م.

٢٩- بغية الوعاة للسيوطي، ت. محمد أبو الفضل إبراهيم، طبع بمطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، بمصر، ط١، سنة ١٣٨٤هـ، ١٩٦٥م.

٣٠- البيان في غريب إعراب القرآن لابن الأنباري، ت. د. طه عبد الحميد، ومصطفى السقا، نشر الهيئة المصرية للتأليف والنشر، القاهرة، سنة ١٣٩٠هـ، ١٩٧٠م.

٣١- البيان في مذهب الإمام الشافعي للعمراني، ت. قاسم محمد النوري، دار المنهاج، بيروت لبنان، ط١، سنة ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م.

(ت)

٣٢- التبصرة والتذكرة للصيمري، ت. د. فتحي أحمد علي الدين، مكة المكرمة مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، دار الفكر بدمشق، ط١، سنة ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م.

٣٣- التبيان في إعراب القرآن للعكبرى، ت. سعد كريم الفقي، دار اليقين بالمنصورة، ط١، سنة ١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م.

٣٤- التبيان في تفسير غريب القرآن لشهاب الدين بن الهائم المصري، ت. د. فتحي الدابولي، ط١، بدون تاريخ.

٣٥- تحبير التيسير في قراءات الأئمة العشرة لابن الجزري، ت. محمد الصادق قمحاوي، وعبد الفتاح القاضي، نشر دار الوعي بحلب، ط١، سنة ١٣٩٢هـ، ١٩٧٢م.

٣٦- التحرير والتنوير للطاهر بن عاشور، الدار التونسية للنشر، تونس، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م.

٣٧- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام، ت. د. عباس مصطفى الصالحي، المكتبة العربية، بيروت، سنة ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.

٣٨- تذكرة النحاة لأبي حيان، ت. د. عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، سنة ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.

٣٩- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان، ت. د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١، سنة ١٤٢٠هـ، سنة ٢٠٠٠م.

٤٠- التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد، ت. د. عبد الفتاح بحيري إبراهيم، دار الزهراء للإعلام العربي بالقاهرة، ط١، سنة ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م.

٤١- التعليقة على الكتاب، لأبي علي الفارسي، ت. د. عوض الفوزي، مطبعة الأمانة بالقاهرة، ط١، سنة ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م.

٤٢- تفسير أبي السعود، دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان، ط٤، سنة ١٤١٤هـ ١٩٩٤م.

٤٣- تفسير الجلالين، نشر دار الحديث، القاهرة، ط١، بدون تاريخ. وطبعة

أخرى ت. أحمد شاكر، وعلي شاكر، دار المعارف بمصر، بدون تاريخ).

٤٤- تفسير الحسن البصري، ت. د. محمد عبد الرحيم، دار الحديث القاهرة، بدون تاريخ.

٤٥- تفسير الرازي، دار إحياء التراث العربي. بيروت، ط٣، بدون تاريخ.

٤٦- تفسير الطبرى، دار الفكر، بيروت، سنة ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

٤٧- تفسير القرطبي، ت. أحمد عبد العليم البردوني، دار الشعب، القاهرة، ط٢، سنة ١٣٧٢هـ، ١٩٥٢م.

٤٨- التقارض بين اللفظين في النحو العربي، د. عبد العزيز عبد الله، دار ظافر بالزقازيق، ط١، سنة ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م.

٤٩- تقريب المقرب لأبي حيان، ت. د. عفيف عبد الرحمن، دار المسيرة، بيروت، ط١، سنة ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م.

٥٠- تمرين الطلاب في صناعة الإعراب للشيخ خالد، دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة، بدون تاريخ.

٥١- التهذيب الوسيط في النحو لابن يعيش الصنعاني، ت. د. فخر صالح سليمان، دار الجيل. بيروت، ط١، سنة ١٤١١هـ، ١٩٩١م.

٥٢- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي، ت. عبد الرحمن سليمان، نشر مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة، ط٢، بدون تاريخ.

٥٣- التوطئة لأبي علي الشلوبين، ت. د. يوسف أحمد المطوع، دار التراث العربي بالقاهرة، ، سنة ١٣٩٣هـ، ١٩٧٣م.

٥٤- التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني، عني بتصحيحه: أوتربرتزل استانبول، مطبعة الدولة، سنة ١٣٥٠هـ، ١٩٣٠م لجمعية المستشرقين الألمانية.

(ج)

٥٥- الجامع الصغير لابن هشام، ت. أحمد الهرميل، مكتبة الخانجي بالقاهرة، سنة ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م.

٥٦- الجامع لإعراب القرآن لأيمن الشوّا، مكتبة الغزالي، دمشق، دار الفيحاء بيروت، ط١، سنة ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م.

٥٧- الجمل للزجاجي، ت. د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة بيروت، ط٥، سنة ١٤١٧هـ، ١٩٩٦م.

٥٨- الجمل في النحو للخليل بن أحمد، ت. د. فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة بيروت، ط٢، سنة ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.

٥٩- الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي، ت. طه محسن، مؤسسة دار الكتب للطباعة بالموصل، سنة ١٣٩٦هـ، ١٩٧٦م.

٦٠- الجواهر الحسان للثعالبي (تفسير)، نشر مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت لبنان، بدون تاريخ.

(ح)

٦١- حاشية الأمير على المغني، دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة، بدون تاريخ.

٦٢- حاشية الخضري على ابن عقيل، الطبعة الأخيرة، شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، سنة ١٣٥٩هـ، ١٩٤٠م.

٦٣- حاشية الدسوقي على المغني، مطبعة عبد الحميد أحمد حنفي بمصر، بدون تاريخ.

٦٤- حاشية الصبان على الأشموني، ت. طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية بالقاهرة، بدون تاريخ.

٦٥- حاشية الكازروني على تفسير البيضاوي، دار الكتب العربية الكبرى، مصطفى البابي الحلبي، بالقاهرة، بدون تاريخ.

٦٦- حجة القراء لأبي علي الفارسي، ت. بدر الدين قهوجي، بشير جويجاني، دار المأمون للتراث دمشق، ط١، سنة ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

٦٧- حجة القراءات لأبي زرعة، ت. د. سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة بيروت، ط١، ١٣٩٤هـ، ١٩٧٤م، ط٢ ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م.

٦٨- الحجة في القراءات السبع لابن خالويه، ت. د. عبد العال سالم، دار الشروق بيروت والقاهرة، ط٢، سنة ١٣٩٧هـ، ١٩٧٧م.

٦٩- حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة للسيوطي، وضع حواشيه خليل المنصور، منشورات دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط١، سنة ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م.

٧٠- الحلل في شرح أبيات الجمل لابن السيد البطليوسي، ت. د. مصطفي إمام، مطبعة الدار المصرية بالقاهرة، ط١، سنة ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م.

٧١- حواشٍ على الألفية لابن هشام، مخطوطة بدار الكتب المصرية، برقم (١٨٧) (نحو) تيمور.

(خ)

٧٢- الخاطريات لابن جنى، ت. علي ذو الفقار شاكر، دار الغرب الإسلامي بيروت لبنان، ط١، سنة ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.

٧٣- الخصائص لابن جنى، ت. د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط١، سنة ١٤٢١هـ، ٢٠٠١م.

(د)

٧٤- الدرة البهية في شرح متن الأجرومية لشرف الدين العمريطي، دار إحياء التراث.

٧٥- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر العسقلاني، ت. محمد سيد جاد الحق، دار الكتب الحديثة بالقاهرة، بدون تاريخ.

٧٦- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي، ت. د. أحمد محمد الخراط، دار القلم. دمشق، ط١، سنة ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

٧٧- الدر المنثور للسيوطي، دار الفكر بيروت، سنة ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.

(ر)

٧٨- رصف المباني للمالقي، ت. د. أحمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، سنة ١٣٩٥هـ، ١٩٧٥م.

٧٩- روح المعاني للألوسي، قرأه وصححه محمد حسين العرب، دار الفكر بيروت لبنان، بدون تاريخ.

(ز)

٨٠- زاد المسير لابن الجوزي، المكتب الإسلامي بقطر، ط١، بدون تاريخ.

(س)

٨١- السبعة في القراءات لابن مجاهد، ت. د. شوقي ضيف، دار المعارف بمصر، سنة ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.

٨٢- سبل السلام للصنعاني، ت. فواز أحمد زمرلي، وإبراهيم محمد الجمل، نشر دار البيان بالقاهرة، ودار الكتاب العربي، بيروت لبنان، ط٤، سنة ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.

٨٣- السراج المنير للخطيب الشربيني، دار المعرفة، بيروت لبنان، ط٢، بدون تاريخ.

٨٤- سر صناعة الإعراب لابن جني، ت. أحمد فريد أحمد، المكتبة التوفيقية بالقاهرة، بدون تاريخ.

(ش)

٨٥- شذرات الذهب لابن العماد، دار الفكر، بيروت لبنان، بدون تاريخ.

٨٦- شرح الألفية لابن الناظم، ت. د. عبد الحميد السيد، دار الجيل بيروت، بدون تاريخ.

٨٧- شرح الألفية للهواري، ت. د. عبد الحميد السيد، نشر المكتبة الأزهرية للتراث بالقاهرة، سنة ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.

٨٨- شرح ابن عقيل على الألفية، نشر مكتبة المشهد الحسيني، والمكتبة الأفريقية للطبع، دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة، بدون تاريخ.

٨٩- شرح التسهيل لابن مالك، ت. د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، دار هجر، بالقاهرة، ط١، سنة ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م.

٩٠- شرح التصريح مع حاشية الشيخ ياسين العليمي للشيخ خالد، دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي بالقاهرة، بدون تاريخ.

٩١- شرح جمل الزجاجي لابن خروف، ت. د. سلوى عرب، فهرسة مكتبة مملكة فهد الوطنية مكة المكرمة، سنة ١٤١٩هـ، ١٩٩٩م.

٩٢- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور المعروف بالشرح الكبير، ت. د. صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف والشئون الدينية، إحياء التراث الإسلامي بالعراق، سنة ١٤٠٢-١٩٨٢م.

٩٣- شرح جمل الزجاجي لابن هشام، ت. د. علي محسن عيسى، عالم الكتب بيروت، ومكتبة النهضة العربية بالقاهرة، ط٢، سنة ١٤١٦هـ، ١٩٨٦م.

٩٤- شرح الرضي على الكافية، ت. يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، سنة ١٣٩٨هـ، ١٩٧٨م.

٩٥- شرح شذور الذهب لابن هشام، ت. محمد محي الدين عبد الحميد، دار الأنصار بالقاهرة، ط١٥، سنة ١٣٩٨هـ، ١٩٧٨م.

٩٦- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك، ت. د. عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبعة العاني بغداد، سنة ١٣٩٧هـ، ١٩٧٧م.

٩٧- شرح قصيدة بانت سعاد لابن هشام، ت. د. محمود حسن أبو ناجي، الوكالة العامة للتوزيع، دمشق، ط١، سنة ١٤٠١هـ، ١٩٨١م.

٩٨- شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام، دار الفكر، بيروت لبنان، ط١، سنة ١٤١٨هـ، ١٩٦٧م.

٩٩- شرح الكافية الشافية لابن مالك، ت. علي محمد معوّض، وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، سنة ١٤٢٠هـ، ٢٠٠٠م.

١٠٠- شرح اللمحة البدرية لابن هشام، ت. د. صلاح رواي، مطبعة حسان بالقاهرة، ط٢، سنة ١٤٠٥، ١٩٨٥م.

١٠١- شرح لمع ابن جني لابن برهان، ت. د. فائز فارس، مركز للنسخ والطباعة بالكويت، ط١، سنة ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م.

١٠٢- شرح لمع ابن جني للتبريزي، ت. السيد تقي عبد السيد، دار والي الإسلامية بالمنصورة، ط١، سنة ١٤١١هـ، ١٩٩١م.

١٠٣- شرح المفصل للخوارزمي المعروف بالتخمير، ت. عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان، ط١، سنة ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م.

١٠٤- شرح المفصل لابن يعيش، توزيع مكتبة المتنبي بالقاهرة، بدون تاريخ.

١٠٥- شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب، ت. جمال عبد العاطي مخيمر، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة والرياض، ط١، سنة ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م.

١٠٦- شرح المقرب لابن عصفور، ت. د. علي محمد فاخر، دار المنار بالقاهرة، ط١، سنة ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م.

١٠٧- شرح الهداية للمهدوى، ت. د. حازم سعيد حيدر، مكتبة الرشد بالرياض، ط١، سنة ١٤١٦هـ، ١٩٩٥م.

١٠٨- شرح الوافية نظم الكافية لابن الحاجب، ت. د. موسى بناي علوان، مطبعة الآداب في النجف الأشرف، سنة ١٤٠٢هـ، ١٩٨٠م.

١٠٩- شفاء العليل في إيضاح التسهيل لأبي عبد الله السليسلي، ت. د. الشريف الحسيني البركات، مكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ط١، سنة ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.

(ص)

١١٠- صحيح مسلم بشرح النووي، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية بالقاهرة، سنة ١٤١٧هـ، ١٩٩٦م.

(غ)

١١١- غرائب التفسير وعجائب التأويل للكرماني، ت. د. شمران سركال يونس العجلي، نشر دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، مؤسسة علوم القرآن بيروت، ط١، سنة ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.

١١٢- غرائب القرآن ورغائب الفرقان للنيسابوري، ت. إبراهيم عطوة عوض، مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة، ط١، سنة ١٣٨٤هـ، ١٩٦٤م.

(ف)

١١٣- فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني، ت. محمد فؤاد عبد الباقي، محب الدين الخطيب، دار الريان للتراث بالقاهرة، سنة ١٤٠٧هـ، ١٩٨٦م.

١١٤- فتح القدير للشوكاني، ت. سيد إبراهيم، دار الحديث بالقاهرة، ط١، سنة ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.

١١٥- الفريد في إعراب القرآن المجيد للمنتجب الهمذاني، ت. د. محمد حسن النمر، دار الثقافة، الدوحة، قطر، ط١، سنة ١٤١١هـ، ١٩٩١م.

١١٦- الفوائد الجوهرية في الطرف النحوية للشيخ طنطاوي جوهري، مكتبة الإسلام بالقاهرة، طبع على نفقة الحاج فريد عبد الله التاجر، سنة ١٣١٦هـ.

١١٧- الفوائد الضيائية في شرح كافية ابن الحاجب لنور الدين الجامي، ت. د. أسامة طه الرفاعي، وزارة الأوقاف والشئون الدينية العراقية، سنة ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.

(ق)

١١٨- القاموس المحيط للفيروز آبادي، نسخة مصورة عن الطبعة الثالثة للمطبعة الأميرية، سنة ١٣٠١هـ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، سنة ١٣٩٨هـ، ١٩٧٨م.

١١٩- قرينة الربط في القرآن الكريم، دراسة تطبيقية، إعداد الطالبة/ إيمان حسين، (رسالة ماجستير) تحت إشراف أ. د. تمام حسان، سنة ١٤١٢هـ، ٢٠٠١م.

١٢٠- القصر المبني على حواش المغني لعبد الهادي نجا الإبياري، المكتبة الإعلامية بمصر، ط١، سنة ١٣٠٣هـ.

(ك)

١٢١- كافية ابن الحاجب بشرح الرضي، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، بدون تاريخ.

١٢٢- الكتاب لسيبويه، ت. عبد السلام هارون، دار الجيل بيروت، ط١، بدون تاريخ.

١٢٣- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للزمخشري، ت. عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي بيروت-لبنان، ط٢، سنة ١٤٢١هـ-٢٠٠١م.

١٢٤- كشف الظنون لحاجي خليفة، دار الكتب العلمية، بيروت -لبنان، سنة ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.

١٢٥- كشف المشكل في النحو لعلي بن سليمان الحيدرة، ت. د. هادي عطية مطر، مكتبة الإرشاد بغداد، نشر وزارة الأوقاف والشئون الدينية بالعراق، ط١، سنة ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م.

١٢٦- الكواكب الدرية شرح متممة الأجرومية للعلامة الحطاب، بشرح الأهدل، ت. د. عبد الحميد هنداوي، نشر مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة - الرياض، ط١، سنة ١٤٢٠هـ، ٢٠٠٠م.

(ل)

١٢٧- اللامات للزجاجي، ت. د. مازن المبارك، دار الفكر، بيروت لبنان، ط٢، سنة ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

١٢٨- لباب الإعراب للاسفراييني، ت. د. بهاء عبد الرحمن، نشر دار الرفاعي بالرياض، ط١، سنة ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

١٢٩- لباب التأويل في معاني التنزيل (تفسير) للخازن، نشر مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر، ط٢، سنة ١٣٧٥هـ، ١٩٩٥م.

١٣٠- اللباب في علل الإعراب للعكبري، ت. غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر بيروت لبنان، ودار الفكر دمشق، سورية، ط١، سنة ١٤١٦هـ، ١٩٩٥م.

١٣١- لسان العرب لابن منظور، دار المعارف.

١٣٢- اللمع لابن جني، ت. حامد المؤمن، عالم الكتب بيروت، ومكتبة النهضة العربية بالقاهرة، ط٢، سنة ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

(م)

١٣٣- مجمع البيان للطبرسي (تفسير)، دار مكتبة الحياة، بيروت، سنة ١٣٨٠هـ، ١٩٦١م

١٣٤- محاسن التأويل للقاسمي (تفسير)، ت. محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي بالقاهرة، ط١، سنة ١٣٧٦هـ، ١٩٥٧م.

١٣٥- المحتسب لابن جني، ت. علي النجدي ناصف، د. عبد الحليم النجار، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة، سنة ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م.

١٣٦- المحرر الوجيز لابن عطية، ت. المجلس العلمي بمكناس -المملكة المغربية، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، سنة ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

١٣٧- مدارك التنزيل للنسفي (تفسير)، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، سنة ١٤١٧هـ-١٩٩٦هـ.

١٣٨- المرتجل لابن الخشاب، ت. د. علي حيدر، دمشق، سنة ١٣٩٢هـ، ١٩٧٢م.

١٣٩- المسائل البغداديات لأبي علي الفارسي، ت. صلاح الدين السنكاوي، مطبعة العاني بغداد، بدون تاريخ.

١٤٠- المسائل السفرية لابن هشام، ت. حسن إسماعيل مروة، نشر مكتبة سعد الدين، دمشق، ط١، ١٤٠٩هـ، ١٩٨٨م.

١٤١- المسائل العسكرية لأبي علي الفارسي، ت. د. محمد الشاطر، مطبعة المدني بمصر، ط١، سنة ١٤٠٣، ١٩٨٢م.

١٤٢- مسائل نحوية بين ابن هشام وأبي البقاء، د. حمزة النشرتي، دار الطباعة الحديثة بالقاهرة، سنة ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.

١٤٣- المساعد على تسهيل الفوائد (شرح التسهيل) لابن عقيل، ت. محمد كامل بركات، دار الفكر بدمشق، سنة ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.

١٤٤- المستوفي في النحو، لقاضي القضاة الفرخان، ت. د. محمد بدوي المختون، نشر دار الثقافة العربية بالقاهرة، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

١٤٥- مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب، ت. حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة بيروت، ط٢، سنة ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

١٤٦- معالم التنزيل للبغوي، ت. خالد العك ومروان سوار، نشر دار المعرفة بيروت، ط٢، سنة ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.

١٤٧- معاني الحروف للرماني، ت. د. عبد الفتاح شلبي، دار نهضة مصر بالقاهرة، بدون تاريخ.

١٤٨- معاني القراءات لأبي منصور الأزهري، ت. د. عيد درويش، د. عوض الفوزي، بمطابع دار المعارف بالقاهرة، ط١، سنة ١٤١٤هـ، ١٩٩٣م.

١٤٩- معاني القرآن للأخفش، ت. د. هدى محمود قراعة، نشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، سنة ١٤١١هـ-١٩٩٠م.

١٥٠- معاني القرآن وإعرابه للزجاج، ت. د. عبد الجليل عبده شلبي، دار الحديث بالقاهرة، ط٢، سنة ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

١٥١- معاني القرآن للفراء، ت. أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، دار السرور بالقاهرة، بدون تاريخ.

١٥٢- المعجم الوسيط، ط٣، مجمع اللغة العربية بالقاهرة.

١٥٣- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام، ت. د. مازن المبارك، محمد علي حمد، وسعيد الأفغاني، دار الفكر للطباعة، بيروت، لبنان، ط١، سنة ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م.

١٥٤- مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، للشيخ محمد الشربينى على متن النووي، نشر مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة، سنة ١٣٧٧هـ، ١٩٥٨م.

١٥٥- مفتاح السعادة لطاش كبري زادة، ت. كامل كامل بكري، عبد الوهاب أبو النور، دار الكتب الحديثة، مطبعة الاستقلال الكبرى بالقاهرة، بدون تاريخ.

١٥٦- المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني، مطابع الأوفست بشركة الإعلانات الشرقية بالقاهرة، بدون تاريخ.

١٥٧- المفصل في علم الإعراب للزمخشري، دار الجيل، بيروت، لبنان، وبذيله كتاب المفصل للسيد محمد بدر الدين، ط٢، بدون تاريخ.

١٥٨- المقتصد في شرح الإيضاح العضدي لعبد القاهر الجرجاني، ت. د. كاظم

بحر المرجان، الجمهورية العراقية، دار الرشيد للنشر، سنة ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م.

١٥٩- المقتضب للمبرد، ت. د. عبد الخالق عضيمة، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة، ط٢، سنة ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

١٦٠- المقدمة الجزولية بشرح الشلوبين، ت. د. تركي بن سهو بن نزال العتيبي، مؤسسة الرسالة بيروت، ط٢، سنة ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م.

١٦١- المقرَّب لابن عصفور، ت. أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، بدون تاريخ.

١٦٢- الملخص في ضبط قوانين العربية لابن أبي الربيع، ت. د. علي بن سلطان الحكَمي، ط١، سنة ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

١٦٣- موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب للشيخ خالد، مكتبة فيصل عيسى البابي الحلبي، دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة، بدون تاريخ.

١٦٤- الموفي في النحو الكوفي للكنغراوي، ت. د. محمد بهجة البيطار، المجمع العلمي العربي بدمشق، بدون تاريخ.

(ن)

١٦٥- نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل لأبي بكر المرابط، ت. د. مصطفى الصادق العربي، مطابع الثورة بنغازي، بدون تاريخ.

١٦٦- نتائج الفكر للسهيلي، ت. د. محمد إبراهيم البنا، دار الرياض للنشر والتوزيع، السعودية، بدون تاريخ.

١٦٧ - النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة لابن تغري بردي، طبعة مصورة عن طبعة دار الكتب، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والنشر.

١٦٨ - النشر في القراءات العشر لابن الجزري، ت. علي محمد الضباع، المكتبة التجارية الكبرى بالقاهرة، بدون تاريخ.

١٦٩ - نظم الدرر في تناسب الآيات والسور للبقاعي، توزيع مكتبة ابن تيمية بالقاهرة، ط١، سنة ١٣٩١هـ-١٩٧١م.

١٧٠ - النكت الحسان في شرح غاية الإحسان لأبي حيان، ت. د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة بيروت، ط١، سنة ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

١٧١ - النكت في تفسير الكتاب للأعلم الشنتمري، ت. زهير عبد الجسن سلطان، منشورات معهد المخطوطات العربية بالكويت، ط١، سنة ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.

١٧٢ - النكت والعيون تفسير الماوردي، ت. السيد عبد المقصود، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، مؤسسة الكتب الثقافية بيروت لبنان، ط١، سنة ١٤١٢هـ ١٩٩٢م.

١٧٣ - النهر المادّ من البحر المحيط لأبي حيان، ت. بوران الضناوي، وهديان الضناوي، دار الجنان، بيروت لبنان، ومؤسسة الكتب الثقافية بيروت لبنان، ط١، سنة ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.

(هـ)

١٧٤- همع الهوامع للسيوطي، ت. عبد العال سالم، وعبد السلام هارون، دار البحوث العلمية، الكويت، سنة ١٣٩٤هـ-١٩٧٥م.

(و)

١٧٥- الواضح لأبي بكر الزبيدي، ت. د. عبد الكريم خليفة، الأردن محافظة البتراء، بدون تاريخ.

* * *

خامساً: فهرس الموضوعات

* * *